

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة سطيف 1

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية

تحت عنوان:

دور صناديق الثروة السيادية في إدارة الفوائض البترولية

دراسة مقارنة بين صندوق ضبط الموارد الجزائري وصندوق التقاعد الحكومي الترويجي

إعداد الطالبة:

عبد السلام بريزة

إشراف:

د. فوزي عبد الرزاق

أعضاء لجنة المناقشة

رئيساً

جامعة سطيف 1

أستاذ التعليم العالي

أ.د. صالح صالح

مُشرفاً ومقرراً

جامعة سطيف 1

أستاذ محاضر « أ »

د. فوزي عبد الرزاق

مناقشاً

جامعة سطيف 1

أستاذ التعليم العالي

أ.د. جبار محفوظ

مناقشاً

جامعة قسنطينة

أستاذ التعليم العالي

أ.د. شام عبد الوهاب

مناقشاً

جامعة سطيف 1

أستاذ التعليم العالي

أ.د. عمّاري عمار

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شُكْرُ

أدين بشُكْرٍ لا مُتَناهٍ لِلْمُنْعَمِ الْوَاحِدِ الْأَحَدِ الْفَرْدِ الصَّمَدِ.

المقدّمة العامّة

مُقَدِّمَة:

تعتبر الطاقة أساس التقدم في الحياة العصرية، فهي المحرك لكل القطاعات الأساسية: الصناعة والزراعة، والتعليم، والصحة، والاتصال، والنقل...، ويتربع البترول على عرش الطاقة بكل جدارة بفضل سماته الخاصة على رأسها انخفاض سعره مقارنة مع مصادر الطاقة الأخرى وتعدد مشتقاته التي تستخدم في كل المجالات الحيوية، ورغم مرور زمن لا بأس به على اكتشافه، تعجز الجهود العالمية المبذولة لحد الآن في إيجاد بديل تام له، إذ عجزت العديد من البدائل الجزئية في التفوق خاصة على سمة انخفاض أسعاره، لكن المتمعن في الاقتصاديات التي يسيطر عليها ملك الطاقة يرى ما عجزت عن تفسيره إلا القلة من النظريات الاقتصادية فأغلب الدول البترولية تعاني من أعراض مفارقة غريبة، أين يجتمع البؤس والثراء، وتعجز الحكومات على تحفيز النمو الاقتصادي، لتبقى هذه البلدان ميدان لتجربة العديد من السياسات الأجنبية التي غالبا ما لا تتناسب مع اختلافاتها الاقتصادية، ولا عجب في ذلك فالعلاج لا يناسب التشخيص الخارجي، في ظل غياب أو تجاهل التشخيصات المحلية ليظل الداء مستمرا، وتستمر أسعار البترول في التذبذب كذلك، لكن ما يستدعي الانتباه في العقد الأخير هو الارتفاع المتواصل للأسعار بشكل غير مسبوق، متسببا في تراكم فوائض معتبرة تحفز البحث في سبيل اقتراح مناهج لحسن استثمارها على أمل أن تكون هذه الفوائض سببا في دعم القطاعات الاقتصادية خارج قطاع البترول خاصة أمام وجود تجربة ناجحة في إدارة هذه الثروة وأقل ما تقتضيه الرشادة الاستعبار بالغير، كتجربة النرويج التي كان من أهم روادها مهندس عراقي استغلت خبرته فأبدعت نجاحا تقتدي به الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أنشأت صندوقا لادخار فوائضها من عائدات البترول، ثم اجتهدت في وضع إستراتيجية متكاملة لاستثمار هذه الفوائض عن طريق هذا الصندوق الذي يدخل في إطار ما يعرف بصناديق الثروة السيادية التي برزت خاصة خلال الأزمة المالية الأخيرة سنة 2008، وكان التركيز على صناديق الدول البترولية خاصة العربية ودول جنوب شرق آسيا، والتي ساهمت في استقرار النظام المالي العالمي ولو أن ذلك كلفها الكثير من الخسائر تجاوزتها فيما بعد من خلال ارتفاع مواردها، كما لقيت هذه الظاهرة ردود فعل متشائمة من قبل الدول الغربية، بأن تشكل تهديدا لمصالحها كالاستحواذ على شركات في قطاعات حيوية وإمكانية التأثير على المواقف السياسية للدول المستضيفة، واستدعى ذلك محاولة التنظيم الطوعي لأنشطتها من خلال مبادئ سندياغو، وكان صندوق التقاعد الحكومي للنرويج من الصناديق التي لم تتأثر بالأزمة على المدى

الطويل، إذ اتبعت إستراتيجية نموذجية ارتأينا التطرق إليها للاستفادة منها لتفعيل دور صندوق ضبط الموارد الجزائري في إدارة الفوائض البترولية، الذي يعتبر من صناديق الثروة السيادية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار في الموازنة العامة باستبعاد أثر التراجع في إيراداتها الأساسية البترولية المتقلبة، وهنا تكمن أهم نقائص هذه التجربة فهو صندوق اكتناز يحبس الموارد تحسبا لاحتياجات الموازنة الطارئة دون استثمار، وبالتالي غياب استدامة هذه الموارد المتأتية من أصل ناضب، ويتأزم الوضع في ظل اقتصاد ريعي بشكل كلي تقريبا، ما يؤشر لواقع اقتصادي هش و مستقبل مجهول المعالم، لذلك قد يشكل تعزيز دور صندوق ضبط الموارد في إدارة هذه الفوائض البترولية فرصة ثمينة واستثمارا نادرا يدفع الاقتصاد الجزائري إلى بر الأمان وإلى التنوع والتوازن بالاعتماد على الميزات النسبية التي يتميز بها، وقد لا يكون ذلك مستحيلا إذا كانت حكمة من سبقونا ضالة أصحاب القرار، فمن خلال التقديم السابق نتضح لنا معالم الإشكالية التي نحاول الإجابة عنها كما يلي:

◆ إشكالية البحث:

أدى ارتفاع أسعار البترول في العقد الأخير إلى تراكم مبالغ مُعتبرة من الفوائض البتروليّة اتّجهت في مُعظمها إلى أرصدة صناديق الثروة السياديّة السلعيّة التي أسّستها هذه الدّول سابقاً أو إلى تأسيس صناديق جديدة، فبرزت بشكل لافت خلال الأزمة الماليّة لسنة 2008، وأسالت الكثير من الحبر خاصة في الدول الغربيّة، وحامت حولها الشكوك السلبية، وذلك من خلال استثماراتها في الشركات الغربيّة، وكما منيت أغلب الصناديق البترولية منها بالخسائر على المدى القصير، ثم لم تلبث أن تجاوزت هذه العثرة باستمرار تحسن أسعار البترول، وفي ظل هذه الأوضاع هناك نماذج نجحت قبل وبعد الأزمة في تسيير الفوائض البترولية واستمرارها في تحقيق المعجزة بتجنب الآثار السلبية الناتجة عن سوء استغلال الثروة البترولية، وفي هذا السّياق تتمحورُ إشكاليّة الدّراسة فيما يلي:

ما دورُ صناديق الثروة السياديّة في إدارة الفوائض البتروليّة؟

وانطلاقاً من هذه الإشكاليّة برزت الأسئلة الفرعيّة التّاليّة:

1- ما هي أهمّ الأساليب المُختلفة المُنتهجة في إدارة الفوائض البتروليّة؟

2- ما مدلول صناديق الثروة السياديّة، ووزنها في إدارة الفوائض البتروليّة؟

3- ما مدى فعالية صندوق ضبط الموارد الجزائري في إدارة الفوائض البترولية مقارنة مع صندوق التقاعد الحكومي النرويجي؟

♦ **دوافع اختيار الموضوع:** هناك العديد من الدوافع الموضوعية والذاتية لاختيار هذا الموضوع لعل أهمها يكمن فيما يلي:

- دوافع موضوعية:

• **حدث الموضوع:** يندرج موضوع البحث في إطار المواضيع المتجددة والتي تدور حولها نقاشات مستفيضة باستمرار، فموضوع صناديق الثروة السيادية موضوع قديم متجدد، إذ بدأ تأسيس صناديق الثروة السيادية ابتداءً من سنة 1953 في العديد من الدول، لكن تزايد حصتها ضمن النظام المالي والنقدي العالمي، أظهر الموضوع بشكل أكثر أهمية، خاصة في ظل الأزمة المالية لسنة 2008، فقد أصبحت أداة هامة لنقل الأموال من دول الفوائض إلى دول العجز المالي، ولعبت صناديق الثروة السيادية العربية دوراً هاماً في إنقاذ المؤسسات المالية الغربية من الإفلاس، وفي ظل هذه الأوضاع يضل التساؤل الأهم حول مدى مساهمتها في الإدارة المسؤولة التي تتطلبها إدارة الفوائض البترولية، التي تمثل ثروة وحق أجيال اليوم والغد.

• **أهمية الموضوع بالنسبة للاقتصاد الجزائري:** يندرج الموضوع ضمن المواضيع الحساسة والأساسية التي تتعلق بإدارة أهم ثروة وطنية حالياً تساهم بإنتاج أكثر من ثلث الإيرادات الوطنية وتروّد الدولة بثلاثي موارد الموازنة العامة، وهي أساساً ثروة مؤقتة نظراً لنضوب الأصل المتأنتية منه والذي يُقدّر مدّة نضوبه حسب مستويات الإنتاج لسنة 2009 المقدّرة بحوالي 1.8 مليون برميل يومياً ومستوى الاحتياطي لنفس السنة المقدّر بحوالي 12.2 مليار برميل، وبافتراض عدم اكتشاف آبار بترولية جديدة وبكميات كبيرة، بحوالي عشرين سنة فقط.

- دوافع ذاتية:

• **اهتمامات الطالبة:** إذ أنّ للطالبة اهتمام بالاقتصاد الدولي وخاصة في جانب المالية والتجارة الدولية فقد قدّمت الطالبة مذكرة الليسانس التي كانت بعنوان الأزمة المالية والاستقرار المالي، إضافة إلى أنّ موضوع البحث يعدّ من آفاق الدراسة بالنسبة لمذكرة الليسانس.

•الرغبة في إثراء المكتبة الجزائرية: إذ أنه حسب العلم المحدود للطالبة، تغيب الدراسات المتخصصة حول موضوع إدارة الفوائض البترولية من قبل صناديق الثروة السيادية.

♦فروض الدراسة: ننتقل في هذا الإطار من الفرضيات التالية:

- غياب إستراتيجية ناجحة ورؤية واضحة لإدارة الفوائض البترولية لدى الدول العربية المصدرة للبترول؛

- يمكن لصناديق الثروة السيادية أن تكون آلية مثلى لإدارة الفوائض البترولية بشرط مراعاة خصائص الثروة البترولية، والتزام الشفافية والمساءلة؛

- تُعدّ تجربة الجزائر في إدارة فوائضها البترولية من خلال صندوق ضبط الموارد، محاولة متواضعة من حيث الفعالية مقارنة مع التجربة النرويجية الرائدة.

♦حدود الدراسة:

- دراسة دور صناديق الثروة السيادية في إدارة الفوائض البترولية باعتماد تعريف و تصنيف صندوق النقد الدولي لصناديق الثروة السيادية، باعتباره أكثر التعريفات تداولاً من قبل الباحثين؛

- الحدود المكانية: دراسة مقارنة بين صندوق ضبط الموارد الجزائري وصندوق التقاعد الحكومي النرويجي؛

- الحدود الزمنية: التطور التاريخي للفوائض البترولية وإدارتها خلال الطّفرات البترولية الثلاث الكبرى خلال الفترة (1973-1978) بالنسبة للطّفرة الأولى والفترة (1979-1982) بالنسبة للطّفرة الثانية، ثم الطّفرة الثالثة خلال الفترة (2003-2008)، كذلك دور صندوق التقاعد الحكومي في إدارة الفوائض البترولية في النرويج منذ تأسيسه سنة 1990 إلى غاية 2010، و دور صندوق ضبط الموارد في إدارة الفوائض البترولية في الجزائر منذ تأسيسه سنة 2000 إلى غاية 2010.

♦أهمية الدراسة:

تكتسي الدراسة أهمية بالغة في ظلّ نموّ مساهمة صناديق الثروة السيادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لأغلب الدول المُصدّرة للبترول، التي أنشأت هذه الصناديق، وتحويلها لجزء من العائدات المُتذبذبة المرتبطة بأسعار البترول في الأسواق العالمية إلى عائداتٍ دائمةٍ ومنتظمةٍ، إذ تتجاوز نسبة استثمارات الدول المُصدّرة للبترول لفوائضها البترولية عن طريق صناديق الثروة السيادية الأربعة في المائة، أمّا الجزائر ونظراً لأنّ أغلب صادراتها من البترول، بالإضافة إلى التّسديد الكلي تقريباً للمديونية الخارجية وتأسيسها لصندوق ضبط الموارد الذي يُعتبر صندوق ثروة سيادي، فإنّ السعي نحو إدارة فعّالة تتميّز بالكفاءة لفوائضها البترولية التي تُمثّل الدّخل الأساسي للبلد ومنه استخدام واستثمار الفوائض البترولية المُتاحة لتحقيق أكبر عائد ممكن، يتطلب إستراتيجية بناءة قد تسهم في إنشاء صندوق ثروة سيادي متكامل الأهداف.

♦ أهداف الدراسة:

تُعتبر الدراسة محاولة مُتواضعة لتقديم عمل يُبسّط ويوضّح مفهوم وعمل صناديق الثروة السيادية كآلية لإدارة الفوائض البترولية وتقييم أدائها، فالنّظور السّريع لصناديق الثروة السيادية وظهورها، يستدعي التّعرف على أهمها بصفةٍ عامّةٍ والعربية بصفةٍ خاصّةٍ، وكذا إستراتيجيّتها الاستثمارية خلال الأزمة المالية وبعدها، ومحاولة تقييم مساهمتها في استثمار الفوائض البترولية، لتقديم مقترحات لأصحاب القرار لتفعيل دور صندوق ضبط الموارد في إدارة العوائد الرئيسية للبلد بشكل أكثر مردودية وشفافية، و التّحوط من تقلّبات أسعار البترول على المدى القصير وتحويل العائدات المُتذبذبة إلى عائدات مُستقرة وضمان العدالة بين الأجيال على المدى الطّويل.

♦ منهج البحث:

يتم الاعتماد على المنهج التاريخي لسرد مراحل تطوّر الفوائض البترولية للدول المُصدّرة للبترول وكذلك المستجدات الاقتصادية التي أدّت إلى تنامي تأسيس صناديق الثروة السيادية في العالم ويتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي فيما يخص تطوّرات العرض والطلب العالمي للبترول، والجانب النظري لصناديق الثروة السيادية، من خلال تحليل المُعطيات المُتوفرة تحليلاً علمياً موضوعياً للوصول إلى نتائج منطقية، وذلك بالتركيز على جميع المصادر المُمكنة، من خلال الاطّلاع على أحدث الكتب

والدوريات العلمية والدراسات المنشورة على شبكة الانترنت خاصةً مواقع المعاهد، كموقع معهد صناديق الثروة السيادية، والجمعيات المهتمة بالموضوع، والجامعات التي أجرت بحوثاً في هذا الإطار وذلك لاستقاء أحدث المعلومات والإحصاءات الخاصة بصناديق الثروة السيادية، وفي الأخير نستعين بالمنهج المقارن لتقييم التجربة الجزائرية مقارنة مع نظيرتها النرويجية في تأسيس صندوق استقرار العائدات ومدى فعاليته في إدارة الفوائض البترولية.

♦مضمون الدراسة:

يتم تقسيم البحث إلى أربعة فصول:

الفصل الأول: يتطرق هذا الفصل إلى تطورات العرض والطلب العالميين للبترول، وذلك في ثلاثة مباحث، يتضمن المبحث الأول مقدمة عامة حول البترول من خلال تعريفه، وتركيبه وأصله والخصائص العامة للبترول التي تميزه عن مصادر الطاقة الأخرى البديلة، ثم نتطرق إلى وضعية البترول في ظل المنظمة العالمية للتجارة من خلال علاقته ومنتجاته باتفاقيات التجارة العالمية، وحالات تسوية المنازعات المتعلقة به وبمشتقاته، إضافة إلى مستقبل التطرق لموضوع البترول في إطار سوق البائع، أما المبحث الثاني فيتناول تطورات العرض العالمي للبترول، إذ يبين الضرورة الملحة لذلك للاطلاع على مكانة الدول المصدرة لهذا المورد ومدى تحكمها في السوق، لرسم ملامح العرض المستقبلي من خلال عرض تغيراته الهيكلية تاريخياً، والاحتياطي والإنتاج والعمر البترولي كدلالة على نزوب البترول وحقيقة ذروة إنتاجه الذي يعرض المبحث الثالث تطورات طلبه على المستوى العالمي بدءاً بمفهوم الطلب العالمي على البترول، والعوامل المؤثرة عليه، ثم تطور الاستهلاك العالمي للبترول، وفق المناطق الجغرافية، و بالنسبة لمجل مصادر الطاقة، وحسب القطاعات الاقتصادية المختلفة.

الفصل الثاني: نتطرق في هذا الفصل إلى إدارة الفوائض البترولية من خلال ثلاثة مباحث، فنتناول في المبحث الأول تطور أسعار البترول ومحدداتها، ومفاهيم عامة حول السوق البترولية، والمتعاملين الأساسيين في هذه السوق، ثم أنواع أسعار البترول وإستراتيجية تسعيره قبل وبعد التصحيح السعري لسنة 1973، و التطور التاريخي لأسعار البترول خلال الفترة (1973-2009)، أما المبحث الثاني

فيتضمن تطوّر العائدات البتروليّة وفوائضها والاتّجاهات الرّئيسيّة لتوظيفها من خلال المراحل الأساسيّة في تطوّر العائدات البتروليّة إلى غاية سنة 2008، وأثر ارتفاع عائدات البترول على اقتصاديّات الدّول العربيّة، ثم الفوائض البتروليّة والطّاقة الاستيعابيّة خاصّةً لدى هذه الدّول، ليتمّ التّركيز على الاتّجاهات الرّئيسيّة لتوظيف الفوائض البتروليّة لدى الدّول العربيّة، ونتناول من خلال المبحث الثالث مفارقة وفرة الموارد الطّبيعيّة وبعض الإجراءات لتجاوزها، إذ تُعاني العديد من الدّول الغنيّة بالموارد الطّبيعيّة خاصّة البترول في الغالب من مشاكل اقتصاديّة وسوء إدارة لاقتصادياتها أكثر من البلدان الفقيرة بالموارد الطّبيعيّة، لذلك تُواجه هذه البلدان تحديّات كبيرة لتتجاوز هذه المفارقة التي ساهمت في تحقيقها العديد من العوامل أهمّها ظاهرة الدّاء الهولندي، ليتمّ التّوصل لعدد الاقتراحات لإدارة الفوائض البتروليّة.

الفصل الثالث: نتطرّق من خلال هذا الفصل إلى مكانة صناديق الثّروة السياديّة في الاقتصاد العالمي ودورها في إدارة الفوائض البتروليّة، فنحاول من خلال المبحث الأوّل تحديد مفهوم صناديق الثّروة السياديّة الذي يُعتبر من المفاهيم القديمة، إلّا أنّ بُروز هذا المصطلح تحقّق مؤخّراً بفضل اجتماع العديد من الطّروف الاقتصاديّة التي شهدها الاقتصاد الدّولي، ثم نتطرّق إلى تقدير أصولها وتصنيفها من حيث الغرض من تأسيسها، ووفق مصادر دخلها، وتصنيفها إلى صناديق سلعيّة وصناديق غير سلعيّة أمّا في المبحث الثّاني فنتطرّق إلى مكانة صناديق الثّروة السياديّة في الاقتصاد العالمي، من خلال توزيعها حسب المناطق الجغرافيّة وتمركزها حسب الدّول، بالإضافة إلى موجات ظهورها في العالم وأسباب نموّ أعدادها، ثم نبيّن الأثر الإيجابي والسلبي لصناديق الثّروة السياديّة بالنّسبة للدّول المالكة والدّول المتلقّيّة وإستراتيجيّتها الاستثماريّة، ويتضمّن المبحث الثّالث استثمارات صناديق الثّروة السياديّة البتروليّة خلال الأزمة الماليّة لسنة 2008 وتداعيات ذلك، إذ أدّت الأزمة الماليّة العالميّة إلى إلقاء المزيد من الاهتمام بصناديق الثّروة السياديّة، وحجم الأموال التي ضخّتها لتوفير السيولة اللاّزمة لإنعاش المؤسّسات المصرفيّة والاقتصاديّة، وبالرّغم من مساهمتها في استقرار النّظام المالي العالمي، إلّا أنّ التّخوف من أدوارها المُستقبليّة أثار جدلاً كبيراً، فتضافرت الجهود لوضع إطارٍ لعملها يُدعّم شفافيّة أدائها، من خلال مجموعة العمل الدّوليّة لصناديق الثّروة السياديّة ومبادئ سانتياغو.

الفصل الرّابع: يتمّ تخصيص الفصل الرّابع لدراسة المقارنة بين صندوق ضبط الموارد الجزائري وصندوق النّقاع الحُكومي النّرويجي، إذ يتناول المبحث الأوّل مكانة الفوائض البتروليّة في الاقتصاد

النرويجي ودور صندوق التقاعد الحكومي في إدارتها، من خلال عرض أهم القطاعات الاقتصادية في النرويج المتمثلة في القطاع الصناعي وقطاع صيد وتعليب الأسماك، مع التركيز على قطاع البترول وتاريخه وتأثيره في التوازنات الكلية للاقتصاد النرويجي، ودور صندوق التقاعد الحكومي للنرويج في إدارة الفوائض البترولية، وأهم التغيرات الحاصلة في إستراتيجيته الاستثمارية، ومن خلال المبحث الثاني نتطرق إلى مكانة الفوائض البترولية في الاقتصاد الجزائري ودور صندوق ضبط الموارد في إدارتها، من خلال تاريخ قطاع البترول في الجزائر وتأثيره على التوازنات الاقتصادية الكلية، ومكانة الجزائر كدولة بترولية، ودور صندوق ضبط الموارد في إدارة الفوائض البترولية، ونحاول في المبحث الثالث تقييم فعالية صندوق ضبط الموارد بالمقارنة مع صندوق التقاعد الحكومي في إدارة الفوائض البترولية، من خلال استخدامات موارد صندوق ضبط الموارد في تسديد المديونية الخارجية، وفي استقرار الموازنة العامة للدولة، وفي تسديد الدين العمومي الداخلي، لنُثَمِّن مزايا التجربة الجزائرية، ونحاول إبراز النقائص التي تحول دون تعزيزها في إدارة الفوائض البترولية، ثم باستعراض الجدل القائم حول إنشاء صندوق ثروة سيادي استثماري جزائري نحاول تقديم اقتراحات لترقية دور صندوق ضبط الموارد في إدارة الفوائض البترولية للجزائر. لنختم في الأخير هذه الدراسة بعرض أهم النتائج المتوصل إليها، وعلى إثرها يتم وضع مجموعة من الاقتراحات التي نراها مناسبة، وبغية فتح باب البحث من جديد واستكمال الموضوع من جوانب أخرى أساسية مكمله له قمنا بطرح آفاق البحث.

♦ صعوبات الدراسة:

عند قيامنا بإعداد البحث وجمع المعلومات صادفتنا مجموعة من العوائق والصعوبات أبرزها:

- ندرة المراجع والبحوث الخاصة بإدارة الفوائض البترولية وصناديق الثروة السيادية، وذلك كون هذا الموضوع لم يلق الاهتمام إلا خلال العشرية الأخيرة، إذ تم تحديد مصطلح صناديق الثروة السيادية أكاديمياً سنة 2005 فقط، وغياب البيانات حول الإستراتيجية الاستثمارية لصناديق الثروة السيادية التي تدير الفوائض البترولية؛

- تضارب المعطيات حول صندوق ضبط الموارد ودوره في إدارة الفوائض البترولية في الجزائر لغياب الشفافية؛

- اختلاف التقديرات الخاصة بتقييم معظم أصول صناديق الثروة السيادية، نظراً لاعتماد هذه الأخيرة سياسات استثمارية غير واضحة وابتعادها عن الشفافية والإفصاح.

♦ الدراسات السابقة:

يعتمد هذا البحث على دراسات سابقة حول الموضوع، نجد من أهمها:

• **الدراسة الأولى:** جاء في مذكرة ماجستير: مشدن وهيبه، أثر تغير أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة (1973-2003)، جامعة الجزائر، 2005. ما يلي:

- تعتبر ظاهرة إعادة تدوير الفوائض البترولية الداخلية والخارجية أخطر عملية تولت استنزاف هذه الأموال، فإعادة التدوير الداخلي أدى إلى إهمال القيام بالتعديلات الضرورية لخلق قاعدة متينة تقدمية لاقتصاد قوي متنوع، في حين أدت عملية إعادة التدوير الخارجي إلى مزيد من الاندماج في السوق الرأسمالي الدولي مقدمة بذلك أئمن هدية للدول الغربية لإعادة إقراض هذه الأموال بأسعار فائدة خيالية؛

- ارتكزت التنمية ومن ثم العلاقات الاقتصادية العربية خلال السنوات الماضية على أسعار البترول وعائداته مما أدى إلى بروز وجهات نظر مختلفة حول مدى أهمية الثروة البترولية في التنمية الاقتصادية العربية من جهة، والمخاطر التي تمثلها مصالح الآخرين في هذه الثروة من جهة أخرى؛

- إن الخطأ الذي وقعت فيه الدول العربية هو أنها رفضت التعامل مع حالة ارتفاع الأسعار باعتبارها وضعاً مؤقتاً وعابراً، وكانت الحكمة تقتضي منها إعادة النظر فوراً في سياستها البترولية والتنمية والاستهلاكية على السواء.

• **الدراسة الثانية:** مذكرة ماجستير للطالب رزاق حسن الحلفي، النرويج بين نمو الرفاهية الاقتصادية وتحديات التلوث البيئي، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمرك، 2008. ومن بين ما خلصت إليه الدراسة ما يلي:

- يتميز الاقتصاد النرويجي بتنوع قطاعاته الاقتصادية، وتنوع موارده الطبيعية، من بترول وغاز وخشب و طاقة كهرومائية، إضافة إلى الموارد البشرية المنتجة التي تساهم بشكل مباشر في بناء دولة الرفاه؛

- صنفت الأمم المتحدة في تقاريرها المتعددة النرويج كأفضل بلد للعيش في العالم استنادا إلى نظام توزيع الثروة الوطنية بين المواطنين الذي شكل أحد المعايير الرئيسية؛

- تدخر عائدات الثروة البترولية بقرار حكومي ثابت، والتزام الدولة بعدم المساس بحقوق الأجيال القادمة و تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

•الدّراسة الثالثة: أظهرت مذكرة ماجستير: قويدري قوشيح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، جامعة الجزائر، 2009. ما يلي:

- الاقتصاد الجزائري رهين التغيرات في السوق البترولية، مما يجعل التفكير في تطوير القطاعات الأخرى غير البترولية أمر ضروري خاصة في وجود الأموال السانحة لذلك؛

- تتجه الجزائر نحو استخدام الفوائض المالية في مجال تنمية القاعدة الهيكلية الاقتصادية و الاجتماعية لذلك اختارت النهج الاقتصادي الحر و المبادرة الفردية في الوقت الحالي وذلك لعدم رغبتها في العودة إلى تملك قطاع صناعي عمومي من جديد؛

- تتأثر التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر تأثرا كبيرا بتقلبات أسعار البترول و هذا ما أثبتته الدراسة القياسية التي أبانت عن ارتباط قوي بين التوازنات الاقتصادية الكلية و سعر البترول.

- إتباع الجزائر في السنوات الأخيرة سياسة كينزية من خلال زيادة الإنفاق العام لتحفيز الطلب أدى إلى زيادة الطلب على المنتجات الأجنبية بالخصوص، و هو ما يفسر ارتفاع حجم الواردات إلى مستويات قياسية.

•الدّراسة الرابعة: جاء في دراسة لماجد عبد الله المنيف، صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية، النفط والتعاون العربي، أوابك، الكويت، ع129، المجلد 35، 2009. خلصت إلى:

- اشتد الاهتمام بصناديق الثروة السيادية خاصة التابعة منها لدول بترولية خلال فترة الأزمة المالية العالمية، ثم تراجع ذلك الاهتمام بعد انخفاض أسعار البترول؛

- يرتبط موضوع صناديق الثروة السيادية بإدارة المالية العامة، وخاصة صناديق استقرار العائدات التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وزيادة الشفافية والمساءلة؛

- انتهجت الدول البترولية وخاصة دول الخليج تأسيس صناديق العدالة بين الأجيال، وهي صناديق ادخار واستثمار في نفس الوقت، وذلك لمواجهة نزوب البترول، وقد اختلفت استراتيجية كل صندوق

في إدارته للفوائض، كما تعرضت استثماراتها إلى خسائر جمة جراء الأزمة المالية العالمية، قدرت بحوالي 350 بليون دولار؛

الفصل الأول

مقدمة:

يُعدّ البترول في واقع الأمر الأساس الحقيقي الذي ساعد على تطوير الحياة، فهو مُحرك التّقدم الاقتصادي في الماضي والحاضر ولسنين طويلة قادمة، وذلك بالنسبة للدّول المُصدّرة والمُنْتَجة له خاصة في شكل فوائض بترولية، أو بالنسبة للدّول المُستهلكة له كمصدر غالب على جميع مصادر الطّاقة المُحرّكة للاقتصاد، إذ قامت تجارة البترول الدوليّة بين الدّول المُستهلكة والمُنْتَجة، بتقديم الدّول المُضيفّة للشّركات المُتعدّدة الجنسيات الميزة الجيولوجيّة النَّاشئة عن وجود البترول وانخفاض تكلفة إنتاجه مقابل الميزة التّكنولوجية والماليّة للشّركات المُتعدّدة الجنسيات والدّول المُستهلكة، وباعتبار البترول أهم مصدر للفوائض الماليّة للبلدان المُصدّرة له خاصة العربيّة منها، إذ يمثّل أغلب صادراتها في ظلّ استمرار الطلب العالمي عليه، ارتأينا أنّه من الضّروري توضيح بعض المفاهيم الخاصّة بالبترول، والنّتّرق إلى مكانته ضمن قوانين مُنظّمة التّجارة العالميّة، وتطوّر كل من عرضه و طلبه العالميين مُوضّحين مراكز الاحتياطي والإنتاج والاستهلاك العالمي، وتزايد صادراته من قبل الدّول العربيّة المُحقّقة لفوائض بترولية مُعتبرة ولإثراء أكثر نتناول المباحث التّالية:

المبحث الأول: مُقدّمة عامّة حول البترول؛

المبحث الثاني: تطوّرات العرض العالمي للبترو؛

المبحث الثالث: تطوّرات الطلب العالمي للبترو.

المبحث الأول: مقدّمة عامّة حول البترول

ارتسمت مرحلة جديدة في تاريخ الطّاقة بنهاية القرن التاسع عشر، فلطالما كان البترول مُنتجاً يُثير الفُضُول و أصبح بفضل التّقنيات الحديثة قابلاً للاستغلال بسبب مُميّزاته الفريدة، ثم ليحتل فيما بعد نسبة كبيرة من المُبادلات التجاريّة الدوليّة، وسنتطرق من خلال هذا المبحث إلى تعريف البترول، وتركيبه وأصله، بالإضافة إلى خصائصه العامّة، وعلاقته باتّفاقيات مُنظمة التجارة العالميّة كما يلي:

المطلب الأول: تعريف البترول، تركيبه، أصله

لقد تكوّن البترول منذ آلاف السّنين، وحظي كمورد طبيعيّ أحفوري متواجد بطبقات الأرض بجدل كبير حول أصله، وظروف تكوينه، و نُضوبه، وفيما يلي تعريفه:

أولاً: تعريف البترول

البترول (Petroleum) لغةً كلمةً لاتينيةً مشتقةً من جزئين (Petra) وتعني صخر و(Oléum) وتعني زيت، أي زيت الصّخر، وطبيعياً تنطبق هذه الكلمة على الهيدروكربونات* السّائلة و تتّسع في الاستخدام لتشمل الغاز الطّبيعي، واصطلاحاً يُستعمل البترول الخام و النفط بالمعنى ذاته¹، و يتجنّب العديد من الكُتّاب مصطلح المحروقات برغم شيوع استعماله في صناعة البترول لأنها تُوحى بأنّ المادة لم تخلق إلا لتُحرق²، ويوضّح الجدول التّالي أهم المحطات التّاريخيّة في عمر البترول.

*الهيدروكربونات تعني الفحوم الهيدروجينية، بمعنى المركّبات المتكوّنة من عنصري الفحم و الهيدروجين فقط (C_nH_{2n})، ما يعني أنّ البترول مادة بسيطة في تركيبها، و لكنّ يفسّر احتوائها على العديد من المشتقات بعد التّكرير إلى التّركيب الجزئي لكل مشتق والعائد إلى الروابط الكيماويّة.

¹ محمد أحمد الدّوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، 1983، ص: 8.

² مصطفى ديبون، ما هو البترول، الهندس، الجزائر، ط1، 1981، ص: 14.

الجدول (1-1): أهم المحطّات التاريخيّة في عمر البترول.

السنة	المكان	الحدث
5000 قبل الميلاد	مصر	استخدام البترول في التّحنيط
940 قبل الميلاد	الصين	نقل الغاز بأنابيب من قصب البامبو
600 قبل الميلاد	اليابان	حفر آبار للوصول إلى الغاز
331 قبل الميلاد	قرب بحر قزوين	حرق خيمة الإسكندر الأكبر بأوعية مليئة بالبترول
347 ميلادي	الصين	حفر آبار للوصول إلى البترول، باستخدام قصب البامبو
1264 ميلادي	بلاد فارس	ماركو بولو يصف تجميع البترول من التسربات السطحية
1500 ميلادي	جبال الكربات	استخدام البترول المجمع من التسربات السطحية في إنارة الشوارع
1594 ميلادي	باكو وإيران	الحفر بالدق لآبار وصل عمقها إلى 35 متر
1848 ميلادي	شمال شرق باكو	حفر أول بئر بترولي من قبل سيمونوف
1849 ميلادي	كندا	تقطير الكيروسين من البترول من قبل ابرهام جاسنر
1850 ميلادي	كاليفورنيا	تقطير زيت الاستصباح من قبل أندرياس بيكو
1854 ميلادي	بولندا	حفر أول آبار للبترول في أوروبا، وتراوح عمقها بين 30-50 متر
1858 ميلادي	أونتاريو / كندا	حفر أول بئر في أمريكا الشمالية
1859 ميلادي	بنسلفانيا	حفر بئر ديريك الشهير لعمق بلغ 23 متر

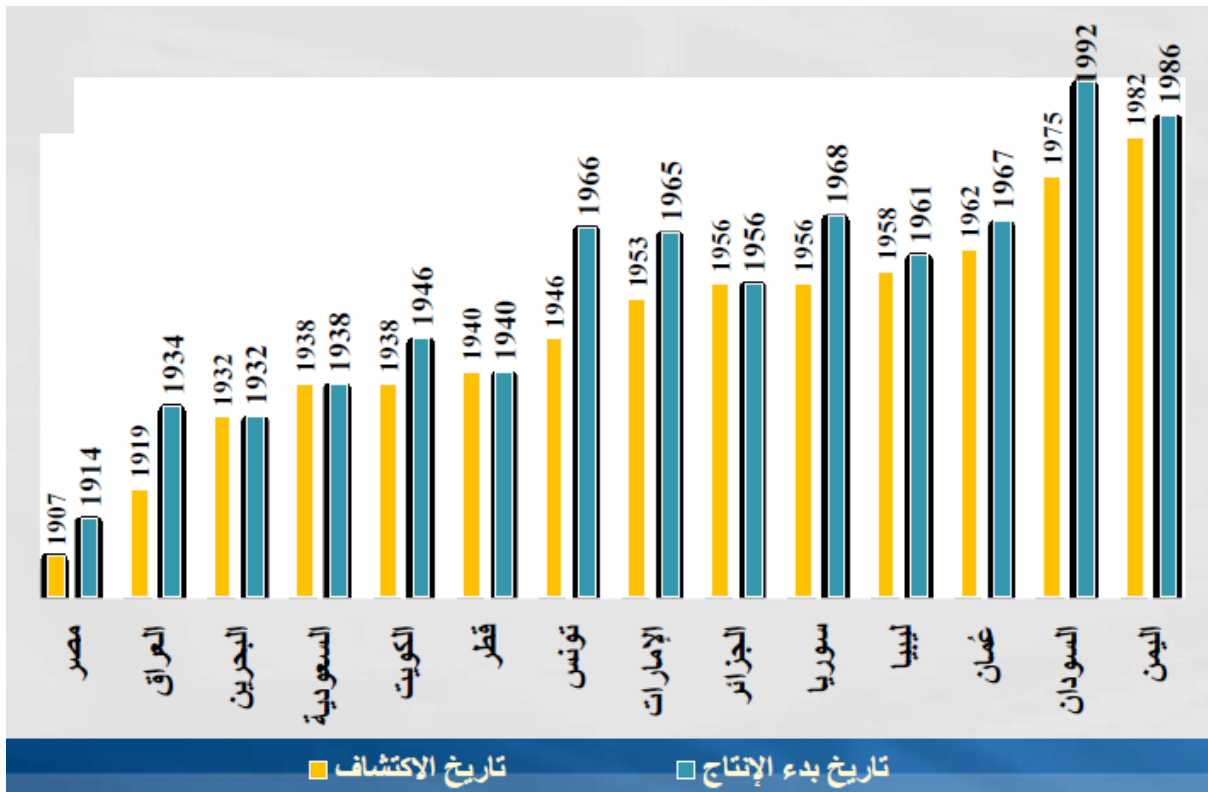
المصدر: تركي حسن الحمّش، انتاج النفط والغاز، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، إدارة الشؤون الفنية، الملتقى الحادي والعشرين لأساسيات صناعة النفط والغاز، 27-31 مارس 2011، الكويت، ص: 8.

نُلاحظ من الجدول أنّ البترول عُرف منذ قُرُون، إذ تم استخدامه في تحنيط الموتى في مصر القديمة منذ 5000 سنة قبل الميلاد، كما استخدم في الإنارة، ثم لتشهد باكو وإيران حفر أول الآبار البترولية وذلك سنة 1594، وليتم كذلك حفر بئر ديريك الشهير لعمق بلغ 23 متر سنة 1859 في بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية التي تتمتع بتاريخ عريق في صناعة البترول، كما استخدم البترول

الفصل الأول.....تطوّرات العرض والطلب العالميّ للبتّروّل

في الحروب¹ منذ العام 670 ميلادي عندما قام الإمبراطور كونستانتين الرابع (Constantine) بوضع وسائل لقذف البتّروّل المُشْتعل على سُنّ العدو، إضافة إلى استخدامه في الختم والتّزييت والتّشحيم وأيضاً للعلاج وقد كانت عمليّة الحفر النّاجحة لأوّل بئر بترولي تجاري كبير (اكتشاف كمّيّات قابلة للتّسويق) من قبل ايدوين دريك (Edwin.L.Drake) في بنسلفانيا بالولايات المتّحدة الأمريكيّة سنة 1859، وكان استخراجه قبل ذلك محدوداً و يقتصر على بعض المنّاطق في العالم، إذ كان يتسرّب إلى سطح الأرض بكمّيّات قليلة، و بدأ يُصبح مُتوفراً كزيت تشحيم رخيص بعد عمليّات الحفر النّاجحة²، وفيما يلي تاريخ اكتشاف وإنتاج البتّروّل في الدّول العربيّة.

الشكل (1-1): تاريخ اكتشاف وإنتاج البتّروّل في الدّول العربيّة.



المصدر: تركي حسن الحمّش، إنتاج النفط والغاز، منظمة الأقطار العربيّة المصدرة للبتّروّل (أوابك)، إدارة الشؤون الفنية، الملتقى الحادي والعشرين لأساسيات صناعة النفط والغاز، 27-31 مارس 2011، الكويت، ص: 51.

¹ريتشارد هاينبرغ، سراب النفط، النفط والحرب ومصير المجتمعات الصناعيّة، ترجمة: أنطوان عبد الله، الدّار العربيّة للعلوم، بيروت ط1، 2005، ص: 93.

²ريتشارد هاينبرغ، مرجع سبق ذكره، ص: 93.

الفصل الأول.....تطورات العرض والطلب العالميين للبترو

نلاحظ من خلال الشكل أن تاريخ اكتشاف البترول وإنتاجه في أول دولة عربية والمتمثلة في مصر يتجاوز القرن، كما تم اكتشافه ومباشرة إنتاجه في السعودية التي تتميز باحتياطات هائلة سنة 1938، أما الجزائر فعرفت سنة 1956 اكتشاف أول حقل بترولي هام في الصحراء الجزائرية والمتمثل في حقل عجيلة و حقل حاسي مسعود وهو أكبر حقل بترولي في الجزائر، وبالرغم من هذه المدة الطويلة من اكتشافه تبقى هذه البلدان تعاني من مفارقة وفرة الموارد الطبيعية، وفيما يلي تركيب البترول.

ثانياً: تركيب البترول

البترول مزيج سائل غالباً*، يحتوي على العديد من المركبات الكيماوية، منها السائل كالبزين والغاز كالبوتان، والصلب كالفطران (Goudron)، فإذا كثرت فيه المركبات السائلة يكون خفيفاً وأغلب البترول الجزائري من هذا النوع، وإذا تغلب الغاز على السوائل يُعتبر الحقل حقل غاز، مثل حقل حاسي مسعود بالجزائر، أين يتم فصل السوائل عن الغاز الرطب للحصول على الغاز الجاف¹، ومع التقدم المستمر لوسائل الفصل والتحليل تم التعرف على المركبات المكونة للبترول بالتدقيق، التي يُشكل ارتباطها كيميائياً ما يُعرف بمُنتجات البترول التي يُوضحها الجدول التالي:

الجدول (2-1): أهم مُنتجات البترول.

المنتجات الخفيفة	المنتجات المتوسطة	المنتجات الثقيلة
الغاز الطبيعي	زيت الغاز	زيت الوقود
بنزين الطائرات	زيت الديازال	الإسفلت
بنزين السيارات	زيت التشحيم	الشمع

المصدر: محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص:

14.

يبين الجدول أهم مُنتجات البترول، إذ لا يمكن استعماله كمادة خام إلا بعد التصفية أو التكرير وتحويله إلى منتجات مختلفة تتمثل في: المنتجات الخفيفة التي يُعد الغاز الطبيعي وبنزين السيارات أهم

* قد يكون صلباً أو غازاً، و يرجع سيلانه إلى كثرة السوائل في المزيج و قوتها المذيبة بالنسبة للغاز و المواد الصلبة، مثل حالة الماء السائلة رغم احتوائه على الأكسجين و الأملاح...

¹ مصطفى ديبون، مرجع سبق ذكره، ص: 14.

الفصل الأول.....تطورات العرض والطلب العالميين للبترو

عناصرها، و مجموعة المنتجات المتوسطة على رأسها زيت التشحيم و زيت الديازال، ثم مجموعة المنتجات الثقيلة التي تضم الإسفلت والشمع، وفيما يلي أصل البترول.

ثالثاً: أصل البترول

ينقسم جيولوجيو البترول في تحديد أصل البترول إلى فريقين، إذ يرى الفريق الأول أن البترول تكوّن من أصل عضوي حيواني نباتي، وهذا الرأي يتمتع بتأييد كبير من قبل علماء الجيولوجيا، أمّا الفريق الثاني فيعتقد أنّ البترول قد تكوّن نتيجة تفاعلات كيميائية لمواد غير عضوية في باطن الأرض ولا يؤيد الكثير من الجيولوجيون هذا الاعتقاد، وفيما يلي مختصر كلا النظريتين¹:

1- النظرية اللاعضوية: من أقدم التفسيرات المقدمة حول أصل البترول، بداية مع نظرية الكيميائي "مندليف" الذي افترض أن تكوين الهيدروكربونات يرجع إلى تفاعل كبريت الحديد مع المياه الجوفية تحت تأثير درجات عالية جداً من الضغط و الحرارة، وكذلك تفاعل كربونات الكالسيوم مع كبريت الهيدروجين الموجود في الغاز الطبيعي، ولا تلقى هذه النظرية قبول الكثير من العلماء نظراً لوجود العديد من الحجج الدامغة، كصعوبة الحصول على المركبات الهيدروكربونية المكوّنة لزيت البترول بطرق غير عضوية ووجود زيت البترول في الصّخور الرسوبية البحرية بوفرة، وندرته في الصّخور النارية، كما يوجد بتفوق في الصّخور الحديثة العمر نسبياً عنه في صخور العصور السحيقة القريبة من جوف الأرض.

2- النظرية العضوية: ترى هذه النظرية أنّ البترول تكوّن من بقايا مواد عضوية (نباتية وحيوانية) عاشت وماتت في البحار والمحيطات ودُفنت بين الصّخور، ونتيجة لتعرضها للضغط والحرارة العالية والتفاعلات البكتيرية لملايين السنين شكّلت ما يُعرف بالبتترول الخام²، فهو تشكّل من مصدر عضوي

¹ إبراهيم طه عبد الوّهاب، محاسبة البترول، المكتبة العصرية، القاهرة، 2006، ص: 13.

² محمد دواس العجمي، مبادئ التنقيب عن النفط، مركز أبحاث ودراسات البترول، معهد الكويت للأبحاث العلمية، الملتقى الحادي والعشرين لأساسيات صناعة النفط والغاز، 27-31 مارس 2011، الكويت، بحث متوفر بتاريخ: 2013/3/6، على الرابط:

<http://www.oapecorg.org/ar/FOil%20&%20Gas%202011.htm>

الفصل الأول.....تطوّرات العرض والطلب العالميين للبتروّل

نباتي بترسّب النباتات البحريّة لملايين السّنين هذا من جهة، و من جهة أخرى تكوّن كذلك من مصدر عضوي حيواني، أين طُمرت الحيوانات البحريّة تحت قاع البحار والمُحيطات بكميّات كبيرة، ثم ترسّبت في أحواضٍ وتحلّلت مكونّة مادة البترول الذي هاجر من مكانه و مواطنه بتأثير الضّغط والمياه الجوفيّة وحركات القشرة الأرضيّة خلال ملايين السّنين على شكل طبقات، فالأجزاء الصّلبة التي خسرت غازها تكون قرب حافة التّرسب، في حين تكوّن التّجمعات الغازيّة قريبة من محور الحوض وفيها يتواجد البترول بمختلف درجات الكثافة النّوعيّة، و تعتبر النّظرية العضويّة الحيوانيّة أكثر قبولاً في الصّناعة البتروليّة¹.

المطلب الثاني: الخصائص العامّة للبتروّل

للبتروّل خصائص عامّة تميّزه عن مصادر الطّاقة الأخرى البديلة ننتاولها فيما يلي:

أولاً: مميّزات المادة البتروليّة: يتميّز البترول بما يلي²:

- 1- التّركيب الكيماوي الخاص، وذلك راجع لامتزاج الهيدروجين مع الكربون ما يُعطي خواص لا تُوجد في المواد الأخرى، وهذا المزج طبيعي، في حين يُعتبر المزج الكيماوي الاصطناعي مكلف جداً؛
- 2- يتّسم البترول بطبيعة دوليّة و أهمية خاصة، كونه مادة إستراتيجية تتأثّر بالعوامل الاقتصادية والسياسية؛
- 3- يُعتبر البترول من مصادر الطّاقة غير المتجدّدة، حيث تكوّن في طبقات الأرض لملايين السّنين؛
- 4- إن ارتفاع نسبة الكبريت في نوع البترول الخام الأقل جودة، يرفع درجة تلويثه في البيئة حيث يتميّز هذا النوع بانخفاض سعره؛
- 5- يشكّل البترول حوالي أكثر من 40 بالمائة من استهلاك مصادر الطّاقة الرّئيسية، حيث يعتمد عليه النشاط الإقتصادي و التّطوّر التّكنولوجي؛
- 6- تتركّز معظم مصادر البترول في الدّول النّاميّة، على عكس الفحم؛

¹ إبراهيم طه عبد الوّهاب، مرجع سبق ذكره، ص: 13.

² مزارشي فتحة ومداني حسيبة، إستراتيجيات ترقية الكفاءة الاستخداميّة للثّروة البتروليّة في الاقتصاديات العربيّة في إطار ضوابط التّمتية المستدامة، ملتقى التّمتية المستدامة و الكفاءة الاستخداميّة للموارد المتاحة، سطيف، الجزائر، 2008، ص: 1033.

الفصل الأول.....تطورات العرض والطلب العالميين للبترو

- 7- تعتبر صناعة البترول من الصناعات الضخمة التي تتضمن مخاطر عالية، وتتطلب رؤوس أموال ضخمة، كما تتميز بالتكامل و التشابك بين مختلف مراحلها؛
- 8- تبلغ المشتقات البترولية حوالي 80000 منتجا.

ثانياً: مقاييس الوحدة البترولية

تعتمد مقاييس المادة البترولية على جانب الحجم أو الوزن، وهي كما يلي¹:

- 1- **الحجم:** يتمثل أساساً في البرميل وهو وحدة قياس أنجلو ساكسونية، ويعادل 159.984 لتر، ويعتبر الوحدة الأكثر شيوعاً في قياس الحجم، بالرغم من أنه لم يعد يستخدم عملياً في عملية نقل البترول بعد استخدام الأنابيب و السفن و الصهاريح؛
- 2- **المتر المكعب:** يستعمل في بلدان أوروبا الغربية خاصة فرنسا و ألمانيا، و يعادل 6.28 برميل؛
- 3- **الوزن:** يعتمد على الطن كوحدة قياس رغم تنوع المقاس الطني، من الطن الطويل الذي يعادل 1006 كيلو غرام و الطن المتري الذي يساوي حوالي 999 كيلو غرام، و الطن القصير الذي يعادل 906 كيلو غرام، أما بالنسبة للغاز الطبيعي فوحدة القياس تتمثل في القدم المكعب أو المتر المكعب الذي يعادل حوالي 35.31 قدم مكعب، وفيما يلي تصنيف البترول.

ثالثاً: تصنيف البترول

صنّف البترول الخام في البداية اعتماداً التركيب الكيماوي، ثم على أساس درجة الكثافة API ومع تطور عملية القياس أضيفت تصنيفات أخرى تعتمد على الخصائص الكيماوية و الفيزيائية، ثم أُضيف عامل اللزوجة للفرقة بين البترول الثقيل والنّقيلاً جداً، ويفسر تطور تصنيفه زيادة الطلب عليه كأهم مصدر للطاقة، إضافة إلى نضوب وتراجع احتياطات الدول من النوع الخفيف المناسب والسهل في التكرير الذي يتلاءم مع إمكانيات مصافي التكرير الدولية، التي فرضت عليها الظروف والمتغيرات

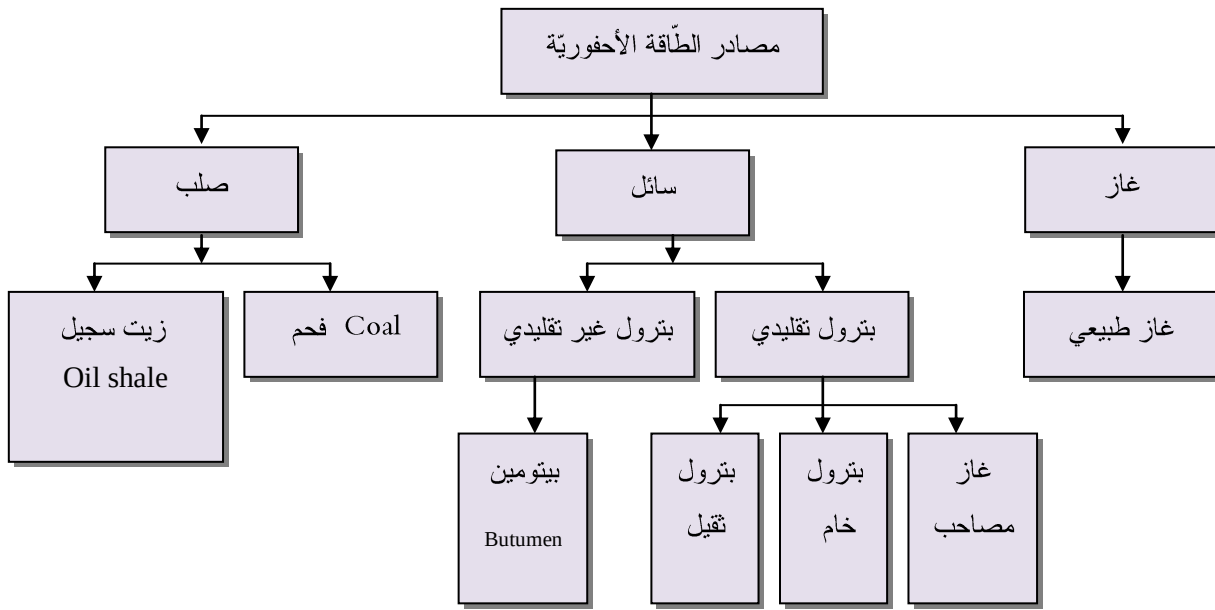
¹ قويدري قوشيح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الجزائر، 2008-2009، ص: 14.

الفصل الأول.....تطوّرات العرض والطلب العالميّ للبتّروّل

الاقتصادية تطوير إمكانياتها لمجارات الطلب المزايد واستغلال الفائض المتوفر من البتّروّل الثقيل وفيما يلي أهمّ طرق تصنيفه:

1- تصنيف البتّروّل الخام على أساس المصدر الهيدروكربوني: تنقسم مصادر الطّاقة الأحفوريّة إلى الأصناف الثلاثة التّاليّة¹، كما هو موضّح في الشّكل التّالي.

الشّكل (1-2): تصنيف البتّروّل على أساس المصدر الهيدروكربوني.



المصدر: عماد المكيّ، خيارات مصافي النفط لتكرير النفوط الخام الثّقيلة، مجلة النفط و التّعاون العربيّ، أوابك، الكويت ع 134، المجلّد 36، 2010، ص: 72.

نلاحظ من الشّكل أن تصنيف البتّروّل على أساس المصدر الهيدروكربوني ضمن مصادر الطّاقة الأحفوريّة الباطنيّة (البتّروّل، الغاز الطبيعيّ، الفحم الحجري)²؛ أي العناصر الكيماويّة التي تتكوّن من عنصري الفحم والهيدروجين، يتضمّن الحالة السّائلة التي تضم البتّروّل التقليدي المتكوّن من الغاز المصاحب، والبتّروّل الخام، والبتّروّل الثقيل، والبتّروّل غير التقليدي المتملّ في البيتومين

¹ عماد المكيّ، خيارات مصافي النفط لتكرير النفوط الخام الثّقيلة، النفط و التّعاون العربيّ، أوابك، الكويت، ع 134، المجلّد 36 2010، ص: 73.

² مأمون عبيسي حليبي، بدائل الوقود في قطاع النقل واقتصادياتها، مركز أبحاث ودراسات البتّروّل، معهد الكويت للأبحاث العلمية الملتقى الحادي والعشرين لأساسيات صناعة النفط والغاز، 27-31 مارس 2011، الكويت، بحث متوفر بتاريخ: 2013/3/6 على

الرابط: <http://www.oapecorg.org/ar/FOil%20&%20Gas%202011.htm>

الفصل الأول.....تطورات العرض والطلب العالميين للبترول

(Butumen) الذي يعرف عمليات مكثفة لاستخراجه بعد استنزاف آبار البترول وبقاء جزء منه ملتصق بالصخور الباطنية.

2- تصنيف البترول الخام على أساس التركيب الكيميائي: استخدم هذا التصنيف تاريخياً مع بداية الصناعة البترولية، فكان التركيز على المنتجات أو المشتقات الكيماوية التي يمكن استخلاصها جراء عملية التكرير السائدة آنذاك¹، و يصنف البترول على أساس التركيب الكيميائي إلى الأنواع التالية:

أ- بترول ذو أساس بارافيني: الذي يفضل استخدامه في صناعة زيوت التشحيم ذات الجودة العالية وهو الأسهل والأقل تكلفة في عملية التكرير.

ب- بترول ذو أساس نافثيني: يحتوي على نسبة عالية من المواد الإسفلتية، وهي مناسبة لإنتاج الغازولين.

ج- بترول متوسط: يتكوّن من مزيج النوعين السابقين، و يعتبر معظم بترول المنطقة العربية من هذا النوع، حيث يحتوي على الشمع البارافيني و المواد الإسفلتية في الوقت ذاته².

3- التصنيف على أساس درجة الكثافة API° (American Petroleum Institute): نتج هذا التصنيف عن تطور صناعة التكرير والذي يعكس اهتماماتها دائماً بخصائص و جودة المنتجات المشتقة³ ويصنف البترول الخام حسب مقياس الكثافة وفقاً لمعيار معهد البترول الأمريكي API على شكل مجموعات رئيسية كما يلي⁴:

الجدول (3-1): تصنيف البترول على أساس درجة الكثافة.

النّصنيف	خفيف	متوسط	ثقل
بريتش بتروليوم	أعلى من 30° API	22-30° API	7-22° API
أوبك	أعلى من 35° API	30-32° API	أقل من 30° API

¹ علي رجب، تطوّر فروقات الأسعار بين النفوط الخفيفة و الثقيلة و اتجاهاتها المستقبلية، مجلة النفط و التعاون العربي، أوابك الكويت، ع 123، المجلد 33، 2007، ص: 11.

² عماد المكي، مرجع سبق ذكره، ص: 73.

³ علي رجب، مرجع سبق ذكره، ص: 11-12.

⁴ عماد المكي، المرجع نفسه.

الفصل الأول.....تطورات العرض والطلب العالميين للبتترول

المصدر: عماد المكي، خيارات مصافي النفط لتكرير النفوط الخام الثقيلة، مجلة النفط و التعاون العربي، أوابك الكويت، ع 134، المجلد 36، 2010، ص: 73.

يعكس هذا التصنيف غنى وكثافة محتوى البترول من المشتقات عالية القيمة، بحيث كلما ارتفعت الكثافة كان البترول أخف، و بالتالي أجود من حيث النوعية، كما تمت إضافة مجموعة أخرى في التصنيف باسم البترول الخفيف جداً بحيث تزيد أو تساوي كثافتها 50° API، و ضمن هذه المجموعة نجد البترول العربي الخفيف جداً الذي يُنتج في السعودية، كما نلاحظ اختلاف معايير التصنيف من مصدر لآخر، ويوضح الملحق 1 صور أصناف البترول الثلاثة حسب درجة الكثافة (الخفيف والمتوسط والثقيل).

4- تصنيف البترول الخام على أساس الكثافة و المحتوى الكبريتي¹: يُضاف إلى مقياس الكثافة مستوى المحتوى الكبريتي للبتترول للدلالة على خصائصه النوعية، فكلما ارتفعت درجة كثافة البترول ينخفض محتواه من المركبات الكبريتية، فمثلاً يبلغ المحتوى الكبريتي للبتترول العربي الخفيف 1.78 بالمائة، المتواجد ضمن مجموعة البترول الخفيف جداً الذي تساوي أو تزيد درجة الكثافة فيه 50° API؛

5- تصنيف البترول الخام على أساس الكثافة واللزوجة²: أضيف عامل اللزوجة (Viscosity) إلى عامل الكثافة، فنتج عن ذلك التصنيف التالي:

الجدول (4-1): تصنيف البترول على أساس درجة الكثافة واللزوجة.

درجة الكثافة API	درجة اللزوجة (سنتيبواز)	
أعلى من 20° API	أدنى من 100	البتترول الخفيف
بين 10° و 20° API	أعلى من 10000	البتترول الثقيل
أقل من 10° API	أعلى من 10000	البتترول الثقيل جداً (البيتومين)

المصدر: علي رجب، تطوّر فروقات الأسعار بين النفوط الخفيفة والثقيلة و اتجاهاتها المستقبلية، مجلة النفط و التعاون العربي، أوابك، الكويت، ع 123، المجلد 33، 2007، ص: 13-14.

فتكون درجة كثافة البترول الخفيف أعلى من 20° API، ودرجة لزوجة أدنى من 100 سنتيبواز (Centipoises)، أما البترول الثقيل فتكون درجة كثافته بين 10° و 20° API والحد الأعلى

¹ عماد المكي، مرجع سبق ذكره، ص: 74.

² علي رجب، مرجع سبق ذكره، ص: 13-14.

الفصل الأول.....تطوّرات العرض والطلب العالميين للبتروّل

لدرجة لزوجته 10000 سنتيبواز، في حين تقل درجة كثافة البتروّل الثقيل جداً (البيتومين أو رمال القار) عن 10°API ، و يبلغ الحدّ الأعلى لدرجة لزوجته 10000 سنتيبواز. تجدر الإشارة إلى أنّ هناك انعكاسات ماليّة تترتب على تباين خصائص تصنيف كل نوع معيّن من البتروّل، تظهر على سعره الذي يتحدّد باستخدام برامج حسابيّة علميّة، فقد خلصت دراسة بهذا الخصوص أجريت على أسعار 56 نوعاً مختلفاً من البتروّل، إلى أنّ زيادة درجة واحدة في كثافة API يرفع سعر البرميل بـ 0.7 سنت، وزيادة المحتوى الكبريتي بدرجة واحدة يخفض السعر بـ 5.6 سنت¹، و مع مرور الوقت أصبحت تسميات أنواع البتروّل مألوفة في أسواق البتروّل الدّوليّة مثل البتروّل العربي الخفيف السّعودي ($34,0^\circ \text{API}$)، وبتروّل البصرة الخفيف العراقي ($33,7^\circ \text{API}$) و البتروّل الإيراني الخفيف ($33,1^\circ \text{API}$) و بتروّل بوني الخفيف النّيجيري ($35,4^\circ \text{API}$)²، ويوضّح الملحق 2 الفروقات بين الأسعار الفورية للنفوط الخفيفة والثقيلة للفترة (1978 – 2005) حسب المعادلات السنوية للأسعار، كما تشير الدراسات الاستشرافية إلى أنّ أنواع البتروّل المنتجة من مصادر طبيعيّة ستبقى أهم مصدر للطاقة خلال العقدين القادمين، و تزداد أهمية البتروّل الثقيل من حقيقة أنّ الاحتياطي المؤكد للبتروّل الخام التقليدي بدأ بالتراجع، كما أنّ البتروّل الثقيل لا يتركز في منطقة الشرق الأوسط مقارنة مع أنواع البتروّل الخفيف، فهو منتشر في مناطق مختلفة من العالم، في أمريكا الشماليّة بنسبة 42 بالمائة وأمريكا الجنوبيّة بنسبة 33 بالمائة من إجمالي الكميات الموجودة في العالم، كما تتميز أنواع البتروّل الثقيل بتواجدها قرب السطح بمئات الأمتار، إذ نادراً ما تزيد عن 1500 متر، لكن تكمن سلبيات استغلال هذا النوع في ارتفاع تكاليف الإنتاج مقارنة مع البتروّل الخفيف (في كندا وصلت تكاليف الاستخراج و الإنتاج والمعالجة للمشروع الواحد حوالي 13 مليار دولار وفي أقصاها 29 مليار دولار)، إضافة إلى صعوبة تكريرها في المصافي التقليديّة لاحتوائها على نسبة عالية من الشوائب والمعادن والكبريت وما لذلك من انعكاسات على البيئة³.

المطلب الثالث: البتروّل في ظلّ المنظّمة العالميّة للتّجارة

¹ علي رجب، المرجع السابق الذكر، ص: 17.

² عماد المكي، مرجع سبق ذكره، ص: 75.

³ عماد المكي، مراجعات الكتب: النفوط الخام الثقيلة، نظرة شاملة من التركيب الجيولوجي إلى تقنيات المعالجة، النفط و التعاون العربي، أوابك، الكويت، ع 137، المجلد 37، 2011، ص: 74.

الفصل الأول.....تطوّرات العرض والطلب العالميين للبترول

تتمثّل التجارة الدوليّة في عمليّات التّبادل التجاريّ للسلع و الخدمات و غيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دولّ، بغرض تحقيق منافع متبادلة¹، و يشمل مصطلح التجارة الدوليّة بمعناه الضيق الصادرات و الواردات المنظورة، في حين يشمل المعنى الواسع الهجرة الدوليّة للأفراد والحركات الدوليّة لرؤوس الأموال، بالإضافة إلى الصادرات و الواردات المنظورة و غير المنظورة ويخضع تنظيم التجارة الدوليّة منذ 1948 إلى الاتفاقيّة العامّة للتجارة والتّعريفات (GATT) و كان التفاوض فيها يتم بين كل دولتين على انفراد و حول سلعة معينة، ثم جمعت هذه الاتفاقات وعممت في اتفاق متعدّد الأطراف هو الذي أطلق عليه اسم الاتفاقية العامة للتّعريفات والتجارة التي توسعت بعد ثماني جولات من المفاوضات التجارية سنة 1995، لتأسيس المنظّمة العالمية للتجارة (OMC) لتشرّف على التبادل بين الدول وتديره من جميع جوانبه وهي²:

- التجارة في السلع عن طريق الاتفاقيّة العامّة للتّعريفات الجمركية و التجارة (GATT)؛

- التجارة في الخدمات الاتفاقيّة العامّة للتجارة والخدمات (GATS) General Agreement on Trade in Services؛

- حقوق الملكية الفكرية (TRIPS)؛

- مقاييس الاستثمار المتعلقة بالتجارة (TRIMS) Trade Related Investment Measure.

بما أنّ العديد من الدول المنتجة والمصدّرة للبترول تعتبر من أعضاء المنظّمة، ازدادت أهمية توضيح مكانة البترول الذي تمثله عائداته الثروة الغالبة على دخل هذه الدول ضمن قوانين وقواعد المنظّمة العالمية للتجارة.

أولاً: علاقة البترول و منتجاته باتفاقيّات التجارة العالميّة

عند توقيع الاتفاقيّة العامّة للتّعريفات الجمركية و التجارة سنة 1947، كانت أغلب الأطراف المتعاقدة من الدول الصناعيّة الغربيّة، والتي رأت أنّ من مصلحتها عدم إثارة موضوع تجارة البترول حتى يمكنها الاحتفاظ بحريّة شركاتها العالمية في السيطرة على هذا المورد كمّاً و سعراً، و بالرغم من

¹ خضر حسان، نظريات التجارة الخارجية وسياساتها، مقال متوفر بتاريخ: 2011/9/25 على الرابط: http://www.arab-api.org/course18/c18_1.htm

² رفعت العوضي، منظمة التجارة العالمية، الحاضر والمستقبل، ص: 3-5، مقال متوفر بتاريخ: 2013/3/6 على الرابط: <http://www.aljazeera.net/analysis/pages/e542701e-6db2-40d0-b513-f04f8687cb6c>

الفصل الأول.....تطورات العرض والطلب العالميين للبترو

تضرر الدول المصدرة للبترو بانخفاض سعر البترو في ظل سيطرة تلك الشركات، و نظراً لأنّ عضوية الجات (GAAT) آنذاك لم تضم سوى أربع دول بترولية، استمر الوضع على حاله بصمت هذه البلدان وسُمي هذا الوضع باتفاق الجانثلان¹، فلم تتطرق الجولات السبع منذ سنة 1947 إلى تجارة البترو صراحةً، كما لم تستبعد اتفاقيات منظمة التجارة العالمية في أحكامها تجارة البترو و منتجاتها لأسباب أهمها:

1- سيطرة الدول الصناعية المستوردة على سوق البترو الدولية من خلال شركاتها البترولية الكبرى؛

2- الأهمية الإستراتيجية المتعاضمة للبترو، وسهولة تأمين أسواقه؛

3- الرسوم الجمركية المفروضة على البترو الخام ضئيلة أو معدومة لتيسير تدفقه إلى الدول الصناعية²؛

4- أن الدول المصدرة للبترو، الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، لم تطلب ذلك؛

5- احتمال مطالبة الدول المستهلكة والمستوردة للبترو الدول المصدرة له بإدخاله ومشتقاته ضمن مجموعة السلع التي تتم التجارة بها دولياً، عند مطالبة الدول المصدرة إدخاله ضمن مفاوضات منظمة التجارة الدولية، ومطالبتها بترك البترو سلعة حرة يتحدد سعرها في الأسواق العالمية بموجب قوى العرض والطلب، أي دون التحكم في مستويات إنتاجها ومنه أسعارها عن طريق أوبك منذ عام 1960، التي تقوم بالتنسيق بين الدول الأعضاء المصدرة للبترو بغرض التحكم في إنتاجه للتأثير على مستوى الأسعار ويتضح من ذلك أن الدول المصدرة للبترو ترى أنه من الأفضل لها أن تظل سلعة البترو خارج نطاق عمل منظمة التجارة الدولية، كسلعة إستراتيجية ومصدر الدخل الأساسي لتلك الدول، أما سلعة البتروكيماويات فيمكنها الاستفادة من قواعد منظمة التجارة العالمية³.

6- لطالما بقيت الدول النامية البترولية على هامش الجات واكتفت عليها طبقاً لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، إذ أطلق عليها (الراكبين مجاناً) أو (FREERIDERS) حتى جاءت دورة

¹ حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2006، ص: 333.

² عبد الناصر نزال العبادي، منظمة التجارة العالمية و اقتصاديات الدول النامية، دار صفاء، عمان، ط1، 1999، ص: 10.

³ عبد الله باجبير، النفط ومنظمة التجارة العالمية، الشرق الأوسط، السبت 16 رمضان 1422 هـ الموافق لـ 1 ديسمبر

2001، ع 8404، مقال متوفر بتاريخ: 2013/3/7: على الرابط:

<http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=75554&issueno=8404#.UTjLXazSiSo>

الفصل الأول.....تطورات العرض والطلب العالميين للبترول

أورجواي وحاولت أن تدخل الدول النامية في عملية التحرير وأغلبها كان يتبع إستراتيجية الإحلال محل الواردات، حيث كانت تستفيد من هذه القيود في حماية صناعاتها الوطنية أو توفير إيراد للخرينة العامة أو ضغط الواردات لمعالجة عجز في ميزان المدفوعات¹. وبالرغم من عدم شمول اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على اتفاقية خاصة بالبترول إلا أنه يمكن استنتاج ذلك من خلال مبادئ المنظمة في العديد من الاتفاقيات، التي من بينها ما يلي:

1- اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية: تعتبر هذه الاتفاقية مجال واسع لإدراج كافة قضايا التجارة الدولية بما فيها البترول، وتتضمن الأهداف التالية:

- تنمية التجارة الدولية؛

- مراعاة تحقيق مصالح الأطراف الأخرى أعضاء المنظمة؛

- تشجيع الأطراف بإثارة الموضوعات التي تهمهم، والتي من بينها البترول ومشتقاته؛²

2- المبادئ الأساسية لاتفاقية الجات (GATT): نجد من مبادئها الأساسية:

أ- حظر القيود الكمية على التجارة بما في ذلك قيود التصدير، ويخضع هذا المبدأ لبعض الاستثناءات من أهمها ما يتعلق بشأن الموارد الطبيعية الناضبة وحقّ الدول المصدرة في المحافظة عليها، فبحسب الفقرة السابعة من المادة العشرين، يجوز للدولة تبني أو تنفيذ إجراءات تتضمن تدابيراً وقيوداً على صادرات المواد الأولية المنتجة محلياً، والضرورية للصناعات التحويلية المحلية³، وترتبط هذه التدابير

¹ طلال بن عبد العزيز، دعوة إلى حوار هادئ حول العولمة ومنظمة التجارة العالمية، الشرق الأوسط، 19 يونيو 2001، مقال متوفر على الرابط: http://www.mafhoum.com/press/51E4_files/5.htm

² محسن أحمد هلال، مفاوضات التجارة العالمية وعلاقتها بالبترول والطاقة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ص: 5-7، بحث متوفر على الرابط: http://ipac.kacst.edu.sa/edoc/1427/161705_1.pdf

³ خاصة خلال فترات يكون فيها سعر تلك المواد منخفض، ولغرض تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ما يسمح لأي دولة بترولية بالتحكم بإنتاجها وفق مصالحها، بشرط أن تؤدي هذه القيود إلى زيادة الصادرات نحو دول أخرى أو عدم احترام مبادئ عدم التمييز، ولا يجوز تخفيض الصادرات البترولية المتجهة إلى دولة معينة بل يجب أن يكون التخفيض شاملاً.

الفصل الأول.....تطورات العرض والطلب العالميين للبتترول

بصيانة (Conservation) الموارد الطبيعية الناضبة، إلى جانب فرض قيود على الإنتاج والاستهلاك المحلي وبالتالي يشترط ألا ينطوي فرض القيود على تمييز تعسفي (Arbitrary) بين الدول¹.

ب- **التسعير المزدوج:** تحظر الجات التسعير المزدوج الذي لا يخضع لعوامل السوق، حيث أن القاعدة هي عدم خفض الأسعار المحلية أو زيادة الأسعار للأسواق الخارجية²، ما يخلق منافسة غير عادلة بين الصناعات المحلية والأجنبية، وهو جائز حسب المادة العشرين من أحكام الجات بشرط أن لا ينطوي على إعانة موجهة (Specific) قابلة للتقاضي (Actionable)، لذلك أدرجته الدول البترولية ضمن بند توفر الميزة النسبية للموارد الطبيعية المستخدمة في تعزيز عملية التنمية، في حين فسرتة الدول الصناعية إعانة تصدير تتطلب فرض رسوم مضادة عليها³؛

3- **اتفاقية الحواجز الفنية للتجارة (TBT):** تحظر هذه الاتفاقية استخدام معايير وتدابير فنية صارمة من قبل الدول المستوردة لإعاقة تسويق البترول ومنتجاته، لذلك تشترط أن يتوافق تطبيق هذه المعايير إن وجدت مع مبادئ أساسيين لاتفاقية الجات؛ مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ومبدأ المعاملة الوطنية وتتطلب هذه الاتفاقية ضرورة تناسق معايير ومواصفات المنتجات البترولية بين أسواق التصدير الذي يتأتى عن تحديث وتبادل المعلومات بين المراكز الوطنية للمواصفات والمقاييس لكي لا تشكل عائقاً تجارياً⁴؛

4- **الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات (GATS):** تقدمت لجنة منظمة التجارة العالمية مع بداية سنة 2000 بمناقشة موضوع إدخال خدمات الطاقة ضمن إطار المنظمة، الذي يغطي كافة أنواع الخدمات القابلة للتجارة الدولية ذات العلاقة بنشاط البترول⁵، وقد أدت المناشقات التي جرت في إطار الجات الى تحديد مجموعة خدمات الطاقة المتمثلة في: الاستكشاف الجيولوجي، وحفر واتمام آبار البترول والغاز والخدمات المتعلقة بانتاج البترول والغاز، وتصميم وبناء مرافق الانتاج، وتحويل الطاقة وتوريدها

¹ حسين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص: 345.

² عبد الكريم عايد، اتفاقية منظمة التجارة العالمية والصناعة البترولية، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، الملتقى الحادي والعشرون لأساسيات صناعة النفط والغاز، الكويت، 27-31 مارس 2011، ص: 7.

³ حسين عبد الله، المرجع السابق الذكر، ص: 356-357.

⁴ عبد الكريم عايد، مرجع سبق ذكره، ص: 8.

⁵ حسان خضر، النفط الخام في إطار منظمة التجارة العالمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص: 18، بحث موجود بتاريخ:

http://www.arab-api.org/course31/c31_6.htm . على الرابط: 2013/3/6

الفصل الأول.....تطورات العرض والطلب العالميين للبترو

وتشغيل مرافق وشبكات الطاقة وإدارتها وصيانتها، بما في ذلك نقلها وتحويلها وتوزيعها، والخدمات البيئية المقدمة لصناعة الطاقة، وتسويقها بالجملة، وبالتجزئة، وهناك قلق أبداه ممثلو صناعة البترول بما في الدول النامية، بشأن سوء تحديد خدمات الطاقة، الذي أدى إلى الالتباس حول ما إذا كانت الالتزامات المحددة فيما يخص إقامة التجارة الدولية ومراعاة المعاملة الوطنية لا تتعارض مع أنشطتهم¹.

5- اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية (TRIPS): تعتبر مجالاً جديداً في علاقة البترول ومنتجاته بقواعد التجارة الدولية، إذ أن مضمون الاتفاقية يتعدى العلاقات التجارية وبراءات الاختراع إلى كافة حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع في منتجات البترول والمنتجات البتروكيمياوية وتحتاج الكثير من التشريعات الوطنية إلى المواءمة مع أحكام الاتفاقية وكذلك إجراءات الحصول على براءات الاختراع من الشركات الأجنبية والمتعددة الجنسيات².

ثانياً: بعض حالات تسوية المنازعات المتعلقة بالبتترول و مشتقاته

يعد نظام تسوية المنازعات أحد الركائز الأساسية في تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ولقد تم إدخال تعديلات مهمة عليه من خلال جولة الأروغواي، أهمها تشكيل فرق التحكيم وعرض النتائج على المجلس العام للمنظمة و استحداث نظام الاستئناف والإجراءات الانتقامية، ما يعتبر خطوة كبيرة نحو تقوية هذا النظام³، فمنذ إنشاء منظمة التجارة العالمية سنة 1995 تم النظر في أكثر من 60 قضية فيما يتعلق بتحديد الدول للحصص الكمية للصادرات، ومن بين هذه القضايا نجد ثلاث قضايا بشأن البترول ومشتقاته⁴، وهي كما سيأتي ذكرها فيما يلي:

1- الضرائب على السيارات: تقدّم الاتحاد الأوروبي سنة 1992 بشكوى ضدّ الولايات المتحدة الأمريكية بسبب فرضها ضريبة على السلع الترفيهية، وذلك بنسبة 10 بالمائة على 30000 دولار وضريبة استهلاك الغاز، بالإضافة إلى فرض ضريبة تصاعدية استهلاك الوقود فيما يخص السيارات ما يعرف بضريبة (CAFE)، إذ رأى الاتحاد الأوروبي أن هذه القواعد متحيّزة لصالح السيارات

¹ ياسمين تاكوا فيلما، تعريف خدمات الطاقة في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، خدمات الطاقة و البيئة، أهداف التفاوض و الأولويات الإنمائية، الأونكتاد، جنيف، 2003، ص: 5.

² عبد الكريم عايد، مرجع سبق ذكره، ص: 9.

³ حسان خضر، النفط الخام في إطار منظمة التجارة العالمية، مرجع سبق ذكره، ص: 22.

⁴ عبد الكريم عايد، المرجع نفسه.

الفصل الأول.....تطوّرات العرض والطلب العالميين للبترول

الوطنية الأمريكية وتشكّل حاجزاً لنفاذ السيّارات الأوروبية إلى السّوق الأمريكيّة، في حين رأت الولايات المتحدة الأمريكية أن من حقها تطبيق تلك القواعد وفقاً للمادة العشرين التي تسمح بالاستثناء من القواعد العامة لأسباب منها حماية البيئة¹، ولقد أعدّ فريق التّحكيم المكلف بهذه القضية تقريراً ورد فيه عدم تعارض الضريبة على السّلع التّرفيهيّة وضريبة استهلاك الغاز مع مبدأ المعاملة الوطنية، إذ لا تفرّق بين السّلع المستوردة والمحليّة، في تعارضت ضريبة (CAFE) مع قواعد الجات، ما يستدعي تعديلها².

2- قضية فرض الولايات المتّحدة الأمريكيّة لضرائب مرتفعة على البترول المستورد: وذلك بغرض تجميع إيرادات كافية لتنظيف مواقع النفايات الخطرة أو ما يعرف بالصندوق المالي غير العادي (The super Fund case)، إذ فرضت الولايات المتحدة الأمريكية ضرائب مرتفعة على البترول المستورد تتجاوز نظيرتها المحلية، فاحتجت على ذلك كل من المكسيك، وكندا وأستراليا، و إندونيسيا، و الكويت و ماليزيا ونيجيريا، والنرويج، فجاء قرار فريق التحكيم بمخالفة هذه الضرائب لمبدأ المعاملة الوطنية ما ألزم الولايات المتحدة الأمريكية بتوحيد الضريبة المفروضة على كل من البترول المحلي والمستورد³.

3- النزاع بين الولايات المتحدة الأمريكية وفنزويلا والبرازيل حول مواصفات البنزين المستورد: قامت الولايات المتحدة الأمريكية بفرض معايير متشددة على البنزين المستورد من فنزويلا والبرازيل مقارنة مع نظيرتها المفروضة على البنزين المحلي والمستورد من دول أخرى، وذلك يخالف مبدأ الدولة الأولى بالرعاية وكذلك اتفاقية الحواجز الفنية للتجارة، وخلصت لجنة فض المنازعات بعد دراسة الموضوع، إلى أن البنزين المستورد من هاتين الدولتين يماثل من حيث المعايير البنزين المحلي فدعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى لتعديل هذه المعايير بما يتوافق مع اتفاقية الجات⁴. ولعل عدم ورود استثناء تجارة البترول صراحة في أحكام منظمة التجارة العالمية، إضافة إلى تناول لجنة فض

¹ محسن أحمد هلال، مفاوضات التجارة العالميّة وعلاقتها بالبترول والطاقة، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

² حسان خضر، المرجع السابق الذكر، ص: 25-26.

³ محسن أحمد هلال، مرجع سبق ذكره، ص: 13.

⁴ عبد الكريم عايد، مرجع سبق ذكره، ص: 28-30.

* مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، و مبدأ المعاملة الوطنيّة أو عدم التمييز، و مبدأ حظر القيود الكميّة على التجارة، و مبدأ التفاوض لتخفيض الرسوم الجمركيّة أو ربطها (أي عدم زيادتها مستقبلاً إلاّ بموافقة الأعضاء الآخرين).

الفصل الأول.....تطوّرات العرض والطلب العالميين للبترول

المنازعات داخل المنظمة عدة قضايا متعلقة بتجارة البترول ومنتجاته مثلما ورد سابقاً، يعني أن تجارة البترول شأنها شأن السلع الأخرى في التجارة الدولية، خاضعة للمبادئ الرئيسية لمنظمة التجارة الدولية*، ولكن الاعتقاد باستثناء تجارة البترول من مفاوضات المنظمة واتفاقية الجات السابقة لها، ربما يرجع إلى عدم التفاوض لتخفيض الرسوم الجمركية على البترول الخام ومنتجاته (المبدأ الرابع) أو عدم ورود البترول الخام أو منتجاته في قوائم السلع التي تقدمها معظم الدول وخصوصاً الصناعية منها لغرض الربط، الأمر الذي يعني إمكانية فرض الرسوم أو زيادتها مستقبلاً، أما المنتجات البترولية المكررة فقد دخلت في قوائم السلع التي قدمتها عدة دول لغرض الربط الجمركي وخصوصاً بعد جولة الأوروغواي¹.

ثالثاً: مستقبل التطّرق لموضوع البترول في إطار سوق البائع

في ظلّ توقع تزايد اعتماد الدول المستهلكة للبترول على الاستيراد لسدّ حاجتها، و ذلك بارتفاع واردات البترول العالمية من 50 مليون برميل يومياً سنة 2002 (64 بالمائة من الاستهلاك العالمي) إلى نحو 82 مليون برميل يومياً سنة 2025 (ما يُعادل 69 بالمائة من الاستهلاك العالمي)، إذ تُشير الدلائل إلى أنّ العالم مقبل على فترة تشحّ فيها الإمدادات البترولية، أي تزايد العرض بمعدلات لا تُلاحق معدلات الزيادة المتوقعة في الطلب العالمي، و بذلك تتحوّل السوق العالمية للبترول من سوق المشتري الذي يتميّز بوفرة إنتاج البترول و المنافسة القويّة بين منتجيهِ*، إلى سوق البائع الذي يتميّز بقصور الإمدادات عن مواكبة الطلب المتزايد و بالتّالي تتّجه الأسعار إلى الارتفاع، ما يدفع الدول الصناعية الغربيّة إلى ممارسة الضّغط على مجموعة الدول المصدّرة للوفاء باحتياجاتها، و بالأسعار التي تراها مناسبة لها². ومن التّحديات الرّئيسية كذلك التي تواجه الدول المصدّرة للبترول، العلاقة بين

¹ ماجد عبدالله المنيف، البترول.. هل يستثنى من أحكام منظمة التجارة العالمية؟، الشرق الأوسط، الجمعة 09 ذو القعدة 1421 هـ - 2 فبراير 2001، ع 8102.

* ما يضغط على أسعاره نزولياً، و بالتّالي الوضع في صالح المشتري أو المستورد، مثل ما حصل خلال تسعينات القرن العشرين و بداية هذا القرن، فما كان أمام منظمة الدول المصدرة للبترول أوبك إلاّ تحجيم الإنتاج بهدف دعم الأسعار.

الفصل الأول.....تطورات العرض والطلب العالميين للبترول

التجارة و البيئة التي تتعلق بسياسات الطاقة و البيئة، حيث يتعدى ذلك اختصاص منظمة التجارة العالمية إلى مننديات الطاقة العالمية و مفاوضات البيئة كتلك الخاصة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول التغير المناخي و بروتوكول كيوتو المرتبط بها¹، لذا يتطلب الأمر من الدول المصدرة دراسة وتمحيص هذه المواضيع ذات العلاقة بمستقبل التجارة الدولية للبترول، لتفادي أو تقليل الخسائر المحتملة وتعظيم المنافع المحصلة.

رابعاً: مكانة صادرات البترول و منتجاته ضمن الصادرات العالمية

تشمل إحصائيات المنظمة العالمية للتجارة، كل من الصادرات و الواردات السلعية المنظورة والصادرات و الواردات الخدمية غير المنظورة، وتتألف تجارة السلع المنظورة من ثلاث مجموعات رئيسية هي: المنتجات الزراعية، منتجات الوقود و المعادن، و المنتجات الصناعية² وكان توزع هذه المجموعات كما يلي:

الجدول (5-1): صادرات المنتجات السلعية العالمية لسنة 2009. الوحدة: مليار دولار.

المنتجات الصناعية	المنتجات الزراعية	منتجات الوقود و المعادن		القيمة
		الوقود	الإجمالي	
8354	1168	1807	2263	
69	10	15	19	نسبتها من الصادرات السلعية %

Source: Two. International trade statistics, 2010, <http://www.wto.org/english/res-e/stats-e/its>.

نلاحظ من خلال الجدول أن صادرات المنتجات الصناعية شكّلت حوالي 70 بالمائة من الصادرات السلعية، و شكّلت المجموعة الثنائية المتمثلة في الوقود و المعادن 19 بالمائة، بينما لم تُشكّل المنتجات الزراعية سوى 10 بالمائة من إجمالي الصادرات العالمية السلعية، وإحصائيات المنظمة العالمية للتجارة لا تضم إحصائيات واضحة حول تجارة البترول الدولية، في حين نجد ضمن هذه

² حسين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص: 359.

¹ مرفت تلاوي، الاتفاقيات الدولية و قضايا التجارة في المنطقة: البيئة، الأسكوا، نيويورك، 2003، ص: 14.

² قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ص: 148، 2010.

الفصل الأول.....تطوّرات العرض والطلب العالميّ للبتروّل

الإحصائيّات صادرات الوقود التي يشكّل البتروّل أغلبها، ويبين الجدول التّالي مساهمة صادرات الوقود ضمن الصّادرات السّلعية العالميّة.

الجدول (6-1): مساهمة صادرات الوقود ضمن الصّادرات السّلعية العالميّة. الوحدة: مليار دولار.

السّنة	الصّادرات السّلعية	معدّل النّمو %	صادرات الوقود	معدّل النّمو %	نسبتها من الصّادرات السّلعية %
2003	7371	-	760	-	10.3
2004	8993	22	1010	33	11.2
2005	10159	13	1440	43	14
2006	11783	16	1771	23	15
2007	13285	13	2038	16	15
2008	15716	15	2861	41	18
2009	12177	23	1807	37	15

Source: Two. International trade statistics, 2010, <http://www.wto.org/english/res-e/stats-e/its>.

نلاحظ من خلال الجدول تزايد صادرات الوقود بمعدلات كبيرة جداً تفوق معدّلات زيادة الصّادرات السّلعية الدّوليّة، وذلك نظراً لمكانته كمصدر أساسي للطاقة، ولكن نلاحظ أيضاً أن العلاقة بين معدّلات نموّ كل من صادرات الوقود والصّادرات السّلعية هي علاقة عكسيّة خلال الفترة ما بين (2003-2006) لكن خلال الفترة (2007-2009) أصبحت العلاقة بين معدّلات نموّ كل من صادرات الوقود و الصّادرات السّلعية علاقة طرديّة، ففي الوقت الذي انخفض معدّل نموّ من الصّادرات السّلعية سنة 2007 إلى 13 بالمائة، انخفض كذلك معدّل نموّ صادرات الوقود إلى 16 بالمائة وهذا مقارنة مع سنة 2006، لتستمر هذه العلاقة الطّردية إلى غاية 2009 التي عرفت أكبر انخفاض في كلا المعدّلين وقد يعود ذلك إلى انعكاسات الأزمة العالمية المالية والاقتصادية التي بدأت من النّصف الثّاني لسنة 2007 و تأثيرها على تراجع الاقتصاد العالمي¹.

¹ Two, International trade statistics 2010. <http://www.wto.org/english/res-e/stats-e/its2010>.

المبحث الثاني: تطوّرات العرض العالمي للبتروّل

يُعدّ الوقوف على حقيقة العرض العالمي للبتروّل ضرورة ملحّة للاطّلاع على مكانة الدّول المصدّرة لهذا المورد و الإطّلاع على مدى تحكّمها في السّوق، و رسم ملامح العرض المستقبلي من خلال عرض تغيّراته الهيكلية تاريخياً، و الإطّلاع على الاحتياطي و الإنتاج و العمر البترولي كدلالة على نضوب البتروّل و حقيقة ذروة الإنتاج.

المطلب الأول: العرض البترولي

يعتبر العرض البترولي من العوامل الأساسية المؤثّرة في تحديد أسعار البتروّل في الأسواق العالمية للبتروّل، ويتأثّر بدوره بعدّة عوامل مختلفة، وفيما يلي نحاول التّطرق إلى مفهوم العرض البترولي وأهمّ العوامل المؤثّرة عليه.

أولاً: مفهوم العرض البترولي

يعتبر العرض استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق بصفة عامة¹، أما العرض البترولي فيقصد به تلك الكميات الخام التي يتم عرضها في السّوق البترولية للبيع خلال فترة زمنية معيّنة، ويتضمّن العرض البترولي كل البتروّل المنتج أو معظمه، قد يضاف إليه جزء صغير من الاحتياطي استعداداً لمواجهة أيّ زيادة متوقّعة في الطلب أو مواجهة الطّوارئ في حالة حدوث اختلال في إمداد البتروّل الخام، وتكون مرونة العرض البترولي في المدى القصير شبه معدومة لصعوبة مواكبة العرض البترولي لتغيّير الأسعار، حيث كل تغيّير في الأسعار يؤدّي إلى تغيّير أقلّ منه في العرض، لوجود العديد من العقبات الفنيّة كطاقات الإنتاج و التخزين و النّقل، وعقبات اقتصادية متعلّقة بتعزّز زيادة الاستثمارات في القطاع على المدى القصير و تطلّبتها إمكانيات ماديّة و ماليّة ضخمة، وطبيعة السّوق البترولية من خلال العقود والاتّفاقيات و حجم المبادلات².

ثانياً: العوامل المؤثّرة على العرض البترولي

يُعتبر العرض البترولي دالّة لعدد من العوامل المستقلّة، فيما يلي أهمّها:

¹ حسين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص: 136.

² محمد أحمد الثّوري، مرجع سبق ذكره، ص: 115.

الفصل الأول.....تطوّرات العرض والطلب العالميين للبترول

1- **الطلب البترولي:** انطلاقاً من فكرة الطلب يخلق العرض، فإن الطلب البترولي يُعتبر من أهم محفّزات العرض البترولي، و بما أنّ العرض البترولي هو استجابة لما يطلبه المستهلكون، فالعديد من العوامل المؤثرة في كل منهما مشتركة، فهناك علاقة متبادلة بين العرض و الطلب؛

2- **السعر البترولي:** يؤثر السعر في العرض من خلال تأثيره في الطلب، إذ أن ارتفاع السعر يؤدي إلى تراجع الطلب العالمي، و بالتالي تقلص الإنتاج والعرض في الأخير.

3- **الاحتياطات البترولية:** تعتبر قاعدة الارتكاز الأساسية للإنتاج البترولي الذي يتطلب التحقق من التقدير الحقيقي للاحتياطات، فالمبالغة في تقدير حجم الاحتياطي تؤدي إلى زيادة الإنتاج و منه زيادة العرض، كما أن عمليات التنقيب تحدّد الكميات المعروضة من البترول¹.

ثالثاً: مؤشرات العرض العالمي للبترول

هناك العديد من مؤشرات العرض العالمي للبترول نذكر منها ما يلي:

1- الاحتياطي العالمي للبترول:

أ- **تعريف الاحتياطي العالمي للبترول:** يتمثّل الاحتياطي البترولي في الثروة البترولية التي يمكن استغلالها بصورة متكاملة اقتصادياً و تقنياً، و يعتبر مؤشر ترتكز عليه سياسة الإنتاج و العرض البترولي².

ب- **أنواع الاحتياطي البترولي:** يميّز المختصون بين مفاهيم متعدّدة للاحتياطي من أهمها:

- **الاحتياطي المؤكد:** أو الاحتياطي الثابت يمثّل كميات البترول المقدّرة في تاريخ معين، و التي يتبيّن بالتّحليل الجيولوجية و الهندسية وبموثوقية معقولة أنّه يمكن استخلاصها مستقبلاً في ظلّ الظروف الاقتصادية و التشغيلية السائدة في حينه³؛

- **الاحتياطي المحتمل:** ويعرف بأنّه كميات البترول الخام المرجح وجودها في المناطق المجاورة لمناطق ثبت وجود البترول فيها ويجرى تنميتها، أو الكميات المرجح الحصول عليها بوسائل

¹ حسين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص: 132-138.

² حافظ البرجاس، الصّراع الدّولي على النّفط، بيسان، بيروت، ط1، 2000، ص: 23.

³ قصي عبد الكريم إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص: 94.

الفصل الأول.....تطوّرات العرض والطلب العالمي للبترو

الاستخلاص

الثانوي؛

- الاحتياطي الممكن أو الرّاجح: ويعرف بأنه الكميات المتوقعة استخراجها من الحقول التي تم حفر أبارها ولكن لم يتم اختبارها بعد، بتطبيق وسائل الإنتاج بالمصادر الخارجية غير التقليدية للطاقة أي وسائل إنتاج تتجاوز وسائل الاستخلاص الثانوي¹، ويوضح الجدول التالي تطور الاحتياطي العالمي المؤكد للبترو حسب المناطق الجغرافية.

الجدول (7-1): تطوّر الاحتياطي العالمي المؤكد للبترو حسب المناطق الجغرافية. الوحدة: مليار برميل.

النسبة إلى الإجمالي العالمي	الاحتياطي R				المناطق السّنوات
	نهاية 2009	نهاية 2008	نهاية 1999	نهاية 1989	
5,5%	73,3	73,4	69,5	97,9	أمريكا الشماليّة
14,9%	198,9	198,9	97,8	69,5	أمريكا الوسطى و الجنوبيّة
10,3%	136,9	137,2	107,8	84,2	أوروبا و آسيا
56,6%	754,2	753,7	685,8	661	الشرق الأوسط
9,6%	127,7	127,5	84,7	59,1	إفريقيا
3,2%	42,2	41,7	39,9	34,7	آسيا / الباسفيك
100%	1333,1	1332,4	1085,6	1006,4	إجمالي العالم
77,29%	1029,4	1028,8	831,9	763,2	دول منظمّة أوبك

Source : BP, statistical review of world energy, June 2010, P: 6.

¹ مفهوم الاحتياطي النفطي وأهميته وطرق تقديره، مقال متوفر بتاريخ: 2013/3/20 على الرابط:
<http://www.scoutsarena.com/muntada/showthread.php?448-%E3%DD%E5%E6%E3>

الفصل الأول.....تطورات العرض والطلب العالمي للبترو

نلاحظ أن الاحتياطي العالمي للبترول المؤكد وفقاً لتقديرات برتش بتروليوم في تطور مستمر إذ انتقل من 1006,4 مليار برميل في نهاية 1989 إلى 1333,1 مليار برميل نهاية 2009، وذلك لارتفاع الاحتياطيات البترولية في مختلف مناطق العالم باستثناء أمريكا الشمالية التي انخفضت احتياطياتها من 97,9 مليار برميل نهاية 1989 إلى 73,3 مليار برميل نهاية 2009، بسبب نزوب أغلب حقولها¹ وتشكل منطقة الشرق الأوسط أكبر احتياطي مؤكد بـ: 754,2 مليار برميل، و في عام 2009 أصبح ترتيب الدول الكبرى من حيث احتياطياتها وفقاً للجدول التالي:

¹ BP statistical Review of world, Energy June ,2010. <http://www.BP.com>

الجدول(1-8): ترتيب الدول الكبرى حسب حجم الاحتياطات المؤكدة سنة 2009. الوحدة: مليار برميل.

الترتيب	البلد	الاحتياطي البترولي	النسبة إلى العالم %
01	السعودية	264,6	19,8
02	فنزويلا	172,3	12,9
03	إيران	137,6	10,30
04	العراق	115	8,6
05	الكويت	101,5	7,6
06	الإمارات	97,8	7,39
07	روسيا	74,2	5,6
08	ليبيا	44,3	3,3
09	كازاخستان	39,8	3
10	نيجيريا	37,2	2,8
11	كندا	33,2	2,5
12	أمريكا	28,4	2,1
13	قطر	26,8	2,00
14	الصين	14,8	1,19
15	أنغولا	13,5	1
16	البرازيل	12,9	1

الفصل الأول.....تطورات العرض والطلب العالمي للبترو

0,9	12,2	الجزائر	17
-----	------	---------	----

Source: BP, statistical review of world energy, June 2010, P: 6.

تتفرد المملكة العربية السعودية بما يقارب رُبع الاحتياطي العالمي بحوالي 264,6 مليار برميل وفق تقديرات برتش بيتروليوم ثم تليها فنزويلا بـ 172,3 مليار برميل، و إيران بالمركز الثالث بحوالي 10 بالمائة من الاحتياطي العالمي، ثم العراق و الكويت، في المركز الرابع و الخامس على التوالي، و تشكل هذه الدول الخمس دول المركز في الأوبك، حيث تحيز لوحدها على 66,59 بالمائة من الاحتياطي العالمي، و تحتل الجزائر المركز السابع عشر بحوالي 12,2 مليار برميل كاحتياطي مؤكد لتشكل نسبة 0,9 بالمائة من الاحتياطي العالمي للبترو.

2- الإنتاج العالمي من البترول: يتأثر إنتاج البترول بالأوضاع السياسية السائدة في مناطق الإنتاج وسياسات أوبك، والدول الأخرى المنتجة، بالإضافة إلى تأثير السوق البترولية عن طريق الأسعار وتختلف تقديرات الإنتاج في الإحصائيات الدولية من مصدر لآخر، حيث تمتع العديد من الدول عن إعطاء الأرقام الدقيقة حول إنتاجها¹، وفيما يلي الإنتاج العالمي للبترو حسب المناطق الجغرافية.

الجدول (1-9): الإنتاج العالمي من البترول حسب المناطق الجغرافية. الوحدة: ألف برميل يوميا.

النسبة إلى الإنتاج العالمي	الإنتاج P					المناطق
	2009	2008	2007	2006	2005	
16,5	13388	13169	13638	13732	13696	أمريكا الشمالية
8,9	6760	6678	6636	6866	6899	أمريكا الوسطى و الجنوبية
22,4	17702	17572	17810	17595	17541	أوروبا و أوراسيا
30,3	24357	26182	25156	25497	25258	الشرق الأوسط
12	9705	10219	10238	9925	9921	إفريقيا
10	8036	7175	7968	7942	7946	آسيا الباسيفيك

¹ قصي عبد الكريم إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص: 97.

الفصل الأول.....تطورات العرض والطلب العالميين للبترو

100	79948	81995	81446	81557	81261	إجمالي العالم
41,2	33076	35568	34604	34920	34721	دول أوبك

Source: BP, statistical review of world energy, June 2010, p: 8.

حسب بريتش بتروليوم ارتفع الإنتاج العالمي للبترو قبل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة لمواجهة الزيادة المضطردة في الطلب، لكن عرف الإنتاج العالمي تراجعاً بدايةً من سنة 2007 إذ انخفض إلى 34604 ألف برميل يومياً بسبب تراجع إنتاج الشرق الأوسط المسيطر على حوالي 30 بالمائة من الإنتاج العالمي للبترو، وانخفض إنتاج أوبك من 34920 ألف برميل يومياً عام 2006 إلى 34604 ألف برميل يومياً، ثم تحسّن قليلاً سنة 2008 ليعاود الانخفاض في عام 2009 إلى مستوى أدنى من عام 2007، بسبب خاصة انخفاض الأسعار، حيث تلعب أوبك دور المنتج المكمل أي مزود للفرق بين الطلب العالمي و العرض العالمي خارجها، لتحافظ على الأسعار ضمن نطاقها المحدد¹، و يبيّن الملحق 3 الإنتاج العالمي لكل بلد بالتفصيل.

المطلب الثاني: التغيرات الهيكلية في العرض العالمي للبترو

أولاً: عقد الثلاثة الكبار

نشأت الصناعة البترولية في الولايات المتحدة الأمريكية في القرن التاسع عشر، ففي عام 1859 تم حفر أول بئر نفطي في أراضيها لتحديث بذلك نقلة نوعية هائلة في موضوع الطاقة ومن ثم الاقتصاد والسياسة والصراع والحروب والعلاقات الدولية، إذ انطلق البترول متدفقاً من عمق بسيط لا يتجاوز ثلاث وعشرون متراً بمعدل 35 برميل في اليوم²، و في سنة 1870 قام جون روكفيلر بإنشاء شركة ستاندر أوليل واعتمد إستراتيجية عرض منتجاته بأسعار أدنى من أي منتج آخر فسيطرت شركته على 90 بالمائة من صناعة البترول العالمية سنة 1880، هذه السيطرة التي تغيّرت باستحواذ لودينغ نوبيل (Ludwing Nobel) على إنتاج و تكرير البترول في أدريجان وروسيا التي بلغ إنتاجها بحلول سنة 1885 ما يُعادل ثلث إنتاج أمريكا³، لتتنقل هذه السيطرة فيما بعد لسلسلة بنوك

¹ ماجد العبد الله المنيف، التطورات في أسواق النفط العالمية، النفط والتعاون العربي، ع 108، المجلد 25، 2004، ص: 16.

² محمد مورو، النفط، الصراع و الدم، 2005. مقال متوفر بتاريخ: 2005/6/9 على الرابط:
<http://www.Aljazeera.net/NR/exeres/8BC956F-C876-8E25-7C4E83FC206F.Htm>

³ ريتشارد هابنبرغ، مرجع سبق ذكره، ص: 93.

الفصل الأول.....تطورات العرض والطلب العالميين للبترو

(Rothschild) مع رجل الأعمال ماركوس ساموال (Marcus Samuel) بإنشاء شركة شل للنقل و التجارة، و في الوقت ذاته بدأ إنتاج البترول في أندونيسيا تحت سيطرة شركة رويال داتش (Royal Dutch) التي اندمجت مع شركة شل لتشكّل شركة رويال داتش شل سنة 1902، وباكتشاف البترول في إيران ظهرت الشركة الإنجليزية الفارسية للبترو التي عرفت فيما بعد ببريتش بتروليوم (BP)، و نظراً لاشتداد المنافسة بين هذه الشركات الثلاث ستاندر و شل، و ببريتش بتروليوم¹ التي سيطرت على صناعة البترول خلال هذه الفترة، تم توقيع اتفاقية الأكناكاري (Achnacary) للحدّ من المنافسة فيما بينها².

ثانيا: التّركز الاحتكاري للشّقيقات السبع خلال الفترة (1945-1970)

تميّز عقد الثلاثينات بعقد الثلاثة الكبار، أما مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية فشهدت سيطرة الشركات السبع أو الثماني العالمية الكبرى، و التي سمّاها أنريكو ماتي رئيس مؤسسة إني الإيطالية بالشّقيقات السبع وهي: ستاندر جرسى، وشل، و البريطانية للبترول، و تكساكو، و غلف و ستاندر كاليفورنيا، و موبيل، و يضاف إليها أحياناً الشركة الفرنسية للبترول (CFP)³، فبحلول سنة 1949 سيطرت الشّقيقات السبع على 80 بالمائة من الاحتياطات المعروفة خارج الولايات المتحدة الأمريكية والاتّحاد السوفيتي آنذاك، و 90 بالمائة من الإنتاج، و 75 بالمائة من قدرة التّكرير و أكثر من 60 بالمائة من أسطول النّقل، و لم تكتف هذه الشركات بالتّحكم في مختلف أنشطة الصناعة البترولية، بل تعدّت لوضع نظام أسعار موحّد لإلغاء الاختلافات الموجودة بين مختلف الشّروط الاقتصادية للإنتاج* في منطقتي التّموين الكبيرتين الولايات المتحدة الأمريكية و الشرق الأوسط⁴، و تركّزت إيرادات الدّول المنتجة خاصة الشرق الأوسط على زيادة الضّرائب و المطالبة بحصة إنتاج مرتفعة، و لم تكن تسيطر على الصّادرات و الأسعار، و قد ارتفع نصيبها من إنتاج البترول من 6 بالمائة سنة 1944 إلى 17 بالمائة عام 1939 ثم 28 بالمائة عام 1960، و 35 بالمائة عام 1969، و

¹ ريتشارد هاينبرغ، المرجع السابق الذكر، ص: 93.

² حسين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص: 19.

³ حازم البيلوي، النّظام الاقتصادي المعاصر، سلسلة عالم المعرفة، ع 257، الكويت، 2001، ص: 104.

* تكلفة البرميل كانت تقارب وسطياً 0.25 دولار في الشرق الأوسط و أكثر من 1 دولار في الولايات المتحدة الأمريكية.

⁴ هاشم جمال، السوق البترولية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 1988 ص: 45.

**سمّيت المستقلة في ظلّ الظروف التي كانت تحكم الصناعة في الولايات المتّحدة الأمريكية وهي أساساً أمريكية.

الفصل الأول.....تطورات العرض والطلب العالمي للبترو

أصبحت تمدّ العالم بما يزيد عن النصف من صادراته خلال الفترة (1955-1960)، كما ظهر إنتاج شمال إفريقيا بنسبة 9 بالمائة من الإنتاج الإجمالي العالمي للبترو سنة 1969 بالإضافة إلى ظهور منطقة غرب إفريقيا خاصة نيجيريا في إنتاج و تصدير جزء مهم منذ سنة 1965، و بعد سنة 1949 ظهرت الشركات البترولية المستقلة** التي حصلت فيما بعد على عقود المشاركة مع الشركات الوطنية التي ظهرت هي الأخرى في السيطرة على الإنتاج ابتداء من سنة 1960 حيث بلغ نصيبها 10 بالمائة، في حين سيطرت الشركات الكبرى حتى عام 1969 على نحو 83 بالمائة من إنتاج البترو في الدول المصدرة أعضاء أوبك، وعاد الإتحاد السوفيتي كمصدر معتبر منذ سنة 1955*، بارتفاع حجم صادراته من 6 بالمائة إلى 28 بالمائة سنة 1970 التي اتجهت غالباً إلى دول شرق أوروبا و كوبا، وبلغت ذروتها سنة 1960 بـ 5 بالمائة من الصادرات العالمية وبالتالي فإن العرض العالمي للبترو خلال الفترة من الممتدة من سنة 1945 إلى سنة 1970 كان يخضع لتركز احتكاري كبير للشركات الثماني الكبار وسيطرتها على الصناعة البترولية في كل مراحلها كما تميّز العرض خلال هذه الفترة بعدد كبير من الأسواق المحلية والتي كانت لاعتبارات تاريخية خاضعة لشركات معينة عن طريق التنسيق و التعاون بين الشركات الكبرى¹.

ثالثاً: أوبك و الشركات العالمية

منذ مطلع السبعينات شهد العرض العالمي للبترو تحولات جوهرية من أهمها، تعزيز دور أوبك بفضل حرب أكتوبر 1973، كذلك التحول الحاصل على هيكل الشركات البترولية الكبرى للحفاظ على سيطرتها التقليدية على الإنتاج في البلدان المصدرة، بالإضافة إلى الدور البارز للشركات الوطنية التي أنشأتها الدول المصدرة للبترو، و سنتناول هذه العناصر فيما يلي:

1- منظمة الدول المصدرة للبترو أوبك (OPEC): تأسست في بغداد في سبتمبر سنة 1960 بخمسة أعضاء: العراق، إيران، و الكويت، و العربية السعودية، و فنزويلا، و انضم إليهم بالتدريج قطر سنة 1961، و اندونيسيا سنة 1962، و التي غادرت المنظمة سنة 2009، و الإمارات العربية المتحدة عام 1967، و الجزائر سنة 1969، و نيجيريا سنة 1971، و الإكوادور سنة 1973، و التي انسحبت سنة

*كان مُصدراً مهماً قبل توقفه نتيجة أحداث الثورة البلشفية سنة 1917، ثم عودته خلال الفترة 1930-1933، و بعدها تقلّصت صادراته بعد النمو الاقتصادي السريع الذي عرفه.

¹ محمد الرميحي، النفط و العلاقات الدولية، وجهة نظر عربية، عالم المعرفة، الكويت، 1982، ص: 118.

الفصل الأول.....تطورات العرض والطلب العالمي للبترو

1992 لتعود من جديد عام 2007، و أنغولا عام 2007، و الغابون عام 1975 قبل أن تغادرها نهائياً سنة 1994، و قد ضمت في عضويتها نهاية سنة 2009، 12 دولة: في شمال إفريقيا: الجزائر و ليبيا و في الشرق الأوسط: إيران، والعراق، والكويت، و قطر، والسعودية، والإمارات، و في أمريكا الجنوبية: الإكوادور و فنزويلا، وتشكل في مجموعها 43 بالمائة من الإنتاج العالمي للبترو الخام¹. وتهدف أوبك إلى حماية مصالح أعضائها، و تحقيق استقرار الأسعار في الأسواق البترولية العالمية، وقد انحصرت جهودها خلال الستينات في مواجهة احتكار الشركات الكبرى التي كانت تسيطر على 90 بالمائة من إنتاج البترو الخام في دول المنظمة، وبين سنة 1973 و سنة 1981 عملت المنظمة على تحديد السعر وترك أحجام الإنتاج تتحدد بالطلب على بترو كل دولة عضو في المنظمة، وقد سميت الفترة الممتدة من سنة 1974 إلى سنة 1978 بالعصر الذهبي لمنظمة أوبك إذ عرفت استقراراً ملحوظاً في الأسعار ونظراً لتدني الأسعار في السوق الدولية انتهجت أوبك ما يعرف بالإدارة الدقيقة (Micro managing) من خلال إدخال نظام الحصص الإنتاجية وذلك سنة 1983، وبلغ سقف الإنتاج آنذاك 17,5 مليون برميل يومياً، ومع التغيرات الحاصلة في السوق البترولية وتراجع الطلب تراجعت حصة أوبك في السوق إلى 29% سنة 1985 و مع الانخفاض الحاد في الأسعار عام 1986 تخلت أوبك عن تحديد السعر الرسمي وترك الأسعار لقوى السوق مع تحديد سقف الإنتاج في شكل حصص للدول الأعضاء²، ثم لتطبق آلية ضبط الأسعار بداية من مارس سنة 2000 بين 22 و 23 دولار للبرميل سلة أوبك³، ويرى نيكولا سر كيس مدير مركز أبحاث البترو العربي أنّ على أوبك أن تدافع على سعر للبترو يتراوح بين 90 و 100 دولار للبرميل، إذا أرادت ضمان استمرار استثماراتها و تطوير طاقتها الإنتاجية، كما يرى أن خفض 2 برميل يومياً بعد هبوط الأسعار جراء الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، سمح للمنظمة باستعادة سلطتها بعد انخفاض الطلب العالمي على البترو⁴.

2- تغير هيكل الشركات البترولية الكبرى: بتغير صناعة البترو نتيجة التذبذبات الكبيرة في أسعار البترو و زيادة المنافسة من قبل شركات البترو الوطنية العملاقة، التي سيطرت على الموارد

¹ هيئة نشأت قبل 48 سنة في بغداد، مجلة الطاقة و المناجم، ع 10، الجزائر، 2009، ص: 71.

² علي رجب، تطور مراحل تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية، النفط والتعاون العربي، أوبك، الكويت، ع 141، المجلد 38، 2012، ص: 27-39.

³ محمد عبد الدايم، أوبك و ضبط الأسعار، الآلية و الآثار، مقال متوفر بتاريخ: 2004/10/3 على الرابط:

[Http://www.aljazeera.net/opinions/pages/F93d8474-0286-496c-9ae6-5b826340d6d1#1](http://www.aljazeera.net/opinions/pages/F93d8474-0286-496c-9ae6-5b826340d6d1#1)

⁴ أسباب أزمة الأسعار، البرميل الورق أم البرميل الحقيقي، الطاقة و المناجم، وزارة الطاقة و المناجم، الجزائر، ع 10، 2009.

الفصل الأول.....تطورات العرض والطلب العالميين للبتترول

الطبيعية والشركات الصغيرة المستقلة، لجأت الشركات الكبرى إلى الاندماج أواخر التسعينات إلى غاية سنة 2002، فأصبحت خمس شركات بدل من سبع و هي: بريتش بتروليوم، أموكو، إكسون موبيل، توتال فينا ألف، روابال دتتش شال، و يُقاس حجم هذه الشركات بطريقتين:

أ -بالنظر إلى رأس مال الشركة: و ذلك بسعر السوق، و هي طريقة تكشف قيمة الشركة بنظر المستثمرين و بالتالي النفوذ الاقتصادي الذي تحققه الشركة؛

ب -بالنظر إلى الاحتياطات: حيث تقدّم شركات البترول المسجلة في الولايات المتحدة الأمريكية تقريراً سنوياً إلى هيئة تبادل الأوراق المالية، يبيّن حجم البترول و الغاز الطبيعي الذي تكون الشركة واثقة من قدرتها على إنتاجه¹؛ و قد شهد حجم الإنتاج الإجمالي للبتترول الخام لهذه المجموعة من الشركات منذ سنة 2004 انخفاضا معتبرا، و بالرغم من سيطرتها على 29 مليون برميل يوميا من المنتجات المكررة أو ما يقارب 40 بالمائة من الاستهلاك العالمي للبتترول عام 2000، فإن حجم المبيعات شهد تراجعاً إلى غاية سنة 2008، إلا أن أرباحها استمرت في الارتفاع، و يرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار البترول، كما ركّزت الشركات الكبرى جهودها لتنويع أنشطتها، بالإضافة إلى اتّجاهها نحو التّحول إلى شركات للطاقة* و السيطرة على بدائل البترول واستخلاصه من السّجيل (Shale oil) و رمال القار (Tar Sand)².

رابعا: بترول بحر قزوين ضمن مستقبل التجارة الدولية للبتترول

يمثل بحر قزوين أكبر بحيرة حبيسة في العالم، إذ تبلغ مساحتها حوالي 370.000 كيلومتر مربع وبحسب المؤرخين يعود اكتشاف البترول في هذه المنطقة إلى القرن الرابع عشر الميلادي، وقد تم حفر أول بئر عام 1944 في باكو بأذربيجان و التي شهدت عام 1922 بناء أول مصفاة للبتترول في العالم و برز بحر قزوين كم منطقة إستراتيجية عالمية عقب سقوط الاتحاد السوفيتي و استقلال دويلاته بما في ذلك الدّول المجاورة للبحر الذي كان يخضع لسيطرة النظام الشيوعي ماعدا سواحله الجنوبية

¹ كاثرين استيفان، الرقابة على النفط، دليل الصحفي في مجال الطاقة والتنمية، معهد المجتمع المفتوح، ريفينيو ووتش، 2005،

ص: 58. [Http://www.revenue watch.org](http://www.revenue watch.org)

* ورد عن شركة برتش بتروليوم أن BP ترمز بقدر كبير إلى Beyond Petroleum أي ما وراء البترول.

² الطّاهر الزّيتوني، التّطورات في أسعار النفط العالمية و انعكاساتها على الاقتصاد العالمي، أوابك، الكويت، النفط و التّعاون العربي ع 132، المجلّد 36، 2010، ص: 64.

الفصل الأول.....تطوّرات العرض والطلب العالميّ للبتّروّل

التي كانت مازالت تخضع لسيطرة إيران¹، وتطلّ على بحر قزوين خمس دول هي الجمهورية الإسلامية الإيرانية أذربيجان و تركمانستان و كازاخستان بالإضافة إلى روسيا، ويبلغ الاحتياطي المؤكّد لبتّروّل بحر قزوين ما بين 18,4 و 34,9 مليار برميل و الاحتياطي المحتمل نحو 235 مليار برميل، كما يوضّح الجدول.

الجدول (10-1): احتياطات البتّروّل في بحر قزوين. الوحدة: مليار برميل.

البلد	الاحتياطات المؤكدة من البتّروّل	الاحتياطات المحتملة من البتّروّل
أذربيجان	12,5-3,6	32,0
إيران	0,1	15,0
كازاخستان	17,6-10,0	92,0
روسيا	2,7	14,0
تركمانستان	1,7	80,0
أوزباكستان	0,3	2,0
المجموع	34,9-18,4	235,0

المصدر: مايكل كلير، الحروب على الموارد الجغرافية الجديدة و النزاعات العالمية، دار الكتاب العربي، بيروت، 2002 ص: 99.

و تعادل هذه التّقدّيرات نحو ثلث احتياطي بتّروّل الشرق الأوسط، إلّا أنّ بحر قزوين لا ينتج من البتّروّل أكبر من 1,3 مليون برميل يومياً، و هو رقم هزيل جداً، و لا يتوقع أن يزيد الإنتاج عام 2015 عن ستة ملايين برميل يومياً²، و رغم التّفاؤل بأن يكون حوض بحر قزوين مصدراً لتعزّيز

¹ أسعد طه، الصّراع على نفط بحر قزوين، مقال متوفر بتاريخ: 2013/3/6 على الرابط:

<http://www.aljazeera.net/programs/pages/4ca5bf05-7b53-473e-85cd-ce78b275c472>

² مايكل كلير، مرجع سبق ذكره، ص: 99.

الفصل الأول.....تطورات العرض والطلب العالميين للبتترول

أمن الطاقة لدى الغرب و خفض الأسعار وتنويع مصادر الإنتاج، فإن هناك إجماع عريض على أن هناك ثلاث عقبات حول استغلال بترول بحر قزوين، تتمثل العقبة الأولى في المشكل القانوني القائم حول نصيب كل دولة من تلك المظلة على البحر من الثروة البترولية، و تحديد هوية بحر قزوين، فهناك عدم اتفاق حول مدى تطبيق قانون البحار الدولي عليه، ذلك القانون الذي يشمل بين بنوده البحيرات الداخلية، فإذا ما طبق عليه، تعين الحدود البحرية للدول الخمس المظلة عليه بناء على مسافات متساوية من البحر وموارد قاعه إلى ما يعرف باسم القطاعات القومي، ويتمثل البديل القانوني في الاستغلال الجماعي للبحر وموارده في ما يعرف باسم منهج السيادة المشتركة وهو ما لم يتحقق¹، وتتمثل العقبة الثانية في حق التنقيب عن البترول في المنطقة، و تبدو العقبة الثالثة حول نقل البترول إلى الأسواق البترولية العالمية، إذ تتنافس الأطراف الإقليمية فيما بينها للاستحواذ على هذه العملية، و بالتالي فهناك شبه اتفاق بين المراقبين على أن منطقة قزوين لن تصبح منافساً رئيسياً لمنطقة الخليج العربي، في حين تبقى أهم تأثيراتها تخفيض الأسعار بالإضافة إلى الدور المعبر في تنويع مصادر إنتاج البترول جغرافياً تحقيقاً لمساعي الدول الغربية المستهلكة².

المطلب الثالث: العمر البترولي و ذروة الإنتاج

أولاً: العمر البترولي

عند قسمة الاحتياطي البترولي على الإنتاج (R/P) نحصل على مقياس يمثل عدد السنوات التي يمكن توقعها لاستمرار إمدادات بترول منطقة ما³، و بأخذ معطيات إنتاج واحتياطي العالم للبتترول عام 2009 نحصل على الجدول الموالي:

الجدول (11-1): العمر البترولي حسب المناطق الجغرافية العالمية 2009. الوحدة: مليار برميل.

المناطق الجغرافية	الاحتياطي	الإنتاج	الاحتياطي / الإنتاج (R/P)
أمريكا الشمالية	73,3	4,9	15

¹ عاطف معتمد عبد الحميد، مشكلات تقاسم الثروة النفطية في بحر قزوين، مقال متوفر بتاريخ: 2004/10/3 على الرابط: [http:// www.Aljazeera. Net/NR/exceres/ A064651- dd48- 432F-B037- 6EEA8387CEA4.Htm](http://www.Aljazeera.Net/NR/exceres/A064651-dd48-432F-B037-6EEA8387CEA4.Htm)

² يوسف الشّروف، نفط بحر قزوين، معضلات الاستغلال و التّسويق، مقال متوفر بتاريخ: 2004 /10 /3 على الرابط: [http:// www.aljazeera.net/nr/exeres/A0647651-DD48-432F-B037-6EEA8387C6A4.Htm](http://www.aljazeera.net/nr/exeres/A0647651-DD48-432F-B037-6EEA8387C6A4.Htm)

³ Bp statistical review of world energy Ime 2010, www.BP.com P: 6-8.

الفصل الأول.....تطورات العرض والطلب العالميين للبتروال

أمريكا الوسطى و الجنوبية	198,9	2,5	80,6
أوروبا و أوراسيا	136,9	6,5	21,2
الشرق الأوسط	754,9	8,9	84,8
إفريقيا	127,7	3,5	36,0
آسيا الباسيفيك	42,2	2,9	14,4
دول منطقة أوبك	1029,4	12,0	85,3
إجمالي العالم	1333,1	29,2	45,7

Source: Bp statistical review of world energy ime 2010.

نلاحظ من الجدول أن أطول عمر بترولي بالمتوسط كان في الشرق الأوسط، حيث وصل إلى 84 سنة، بينما لن يستمر أكثر من 15 سنة في أمريكا الشمالية، و يعتبر العمر البترولي لأمريكا الوسطى و الجنوبية قريباً من نظيره في الشرق الأوسط، حيث تشكّل فنزويلا جزءاً كبيراً لوحدها، أما بالنسبة للعمر البترولي العالمي فبلغ 45 سنة، وهذه المعطيات تعتبر مؤشّر عن بدء نضوب البترول.

ثانياً: ذروة الإنتاج البترولي

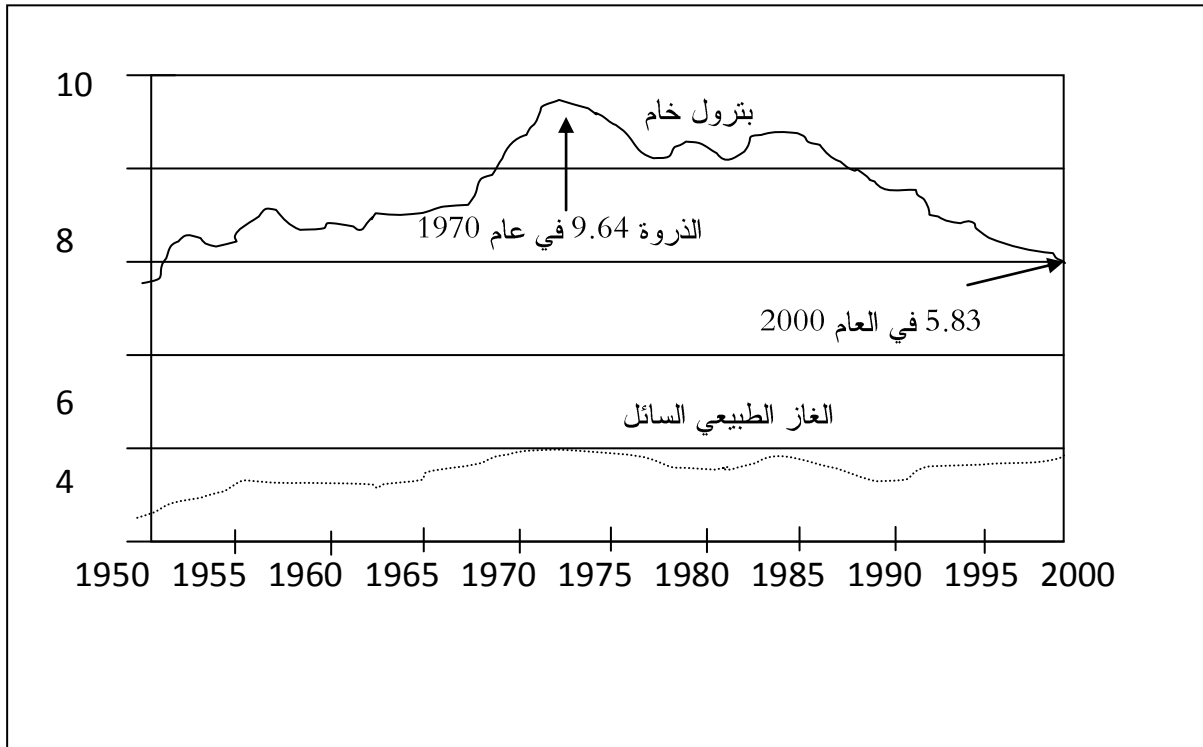
رغم الأهمية الكبيرة التي تحتلها الثروة البترولية في قيام و استمرار النشاط الاقتصادي، إلا أن هناك بعض المؤشرات التي تدل على تقادم هذا المصدر الأرخص للطاقة، و هناك تحذيرات مستمرة بقرب نفاذه و الذي يبقى محل جدل بين فئتين كما يلي:

1- نظرية كينغ هوبيرت (King Hubbert): تميّز الجيوفيزيائي هوبيرت بدراساته حول احتياطي البترول و الغاز الطبيعي عام 1926 و 1956، و بعد دراسة مستفيضة توقع بأن ذروة الإنتاج البترولي للولايات المتحدة الأمريكية تحصل بين عامي 1966 و 1972، و حدثت الذروة الحقيقية فعلاً لإنتاج البترول عام 1970 و أعلن عنها بعد سنة من ذلك، و يوضّح الشكل الموالي إنتاج البترول و الغاز الطبيعي السائل في الولايات المتحدة الأمريكية و ذروة الإنتاج¹.

¹ ريتشارد هابنبرغ، سراب النفط، مرجع سبق ذكره، ص: 143.

الشّكل (3-1): إنتاج البترول و الغاز الطبيعي السائل في الولايات المتحدة الأمريكية.

الوحدة: مليون برميل يومياً.



المصدر: ريتشارد هاينبرغ، سراب النفط، ترجمة: أنطوان عبد الله، الدّار العربيّة للعلوم، بيروت، ط1، 2005، ص: 144.

الفصل الأول.....تطورات العرض والطلب العالميين للبتترول

تمثل المساحة تحت المنحنى الإنتاج التراكمي، في حين يسمى الإنتاج عبر الزمن أقصى إنتاج و يساوي الإنتاج النهائي، و قد افترض هوبيرت في دراسته ما يلي:

أ- يبدأ الإنتاج من الخزانات البترولية النموذجية متبعاً شكل منحنى على هيئة جرس، بحيث يبدأ من الصّفر ثم يرتفع إلى أن يصل إلى نصف كمية البترول الموجودة في الخزان، و هي ذروة الإنتاج وبعد ذلك يبدأ بالتناقص إلى أن يستنزف هذا المورد؛

ب- كما أجرى هوبيرت بحث حول تاريخ الاكتشافات في 48 ولاية أمريكية، فتوصل إلى أنه قد تم اكتشاف الكمية العظمى من البترول في الثلاثينات (ذروة الاكتشافات)، بالرغم من التزايد الكبير في أعمال التنقيب، و بناءً على الافتراضين السابقين توصل هوبيرت إلى تقدير مجمل الاحتياطي الأعظمي للولايات المتحدة الأمريكية بين (150 إلى 200) مليار برميل، و منه حدّد الذروة بين سنة 1966

و 1972 والتي حدثت عام 1970 في الولايات المتحدة الأمريكية، و كرّس هوبيرت جهوده بعد ذلك للتنبؤ بذروة الإنتاج العالمي، فقدّر لها بين عامي: 1990 و 2000 و ذلك بناءً على معطيات الإنتاج و الاحتياطي العالمي للبتترول¹، و بعد هوبيرت جاء العديد من العلماء الذين دققوا أكثر من عمله، أمثال كينيث ديفيس 1988، الذي بيّن أن تضخيم البلدان المصدّرة للبتترول احتياطياتها أدّى إلى تأخر الوصول إلى ذروة الإنتاج، كما وضّح إيفانهو (L. Ivenhoe) منحنى هوبيرت بصورة دقيقة، فبيّن أن أوج أو ذروة إنتاج البترول Peak oil تمثل مدّة زمنيّة طويلة متدرّجة، على عكس ما يبدو حسب الشكل المبسّط لهوبيرت بأنها مدّة زمنيّة قصيرة، وهذا ما يدعمه الجيولوجيان والتريونوغويست وماجون (L.B Magoon)² وسيؤدّي بلوغ ذروة الإنتاج، إلى تفوق الطلب على العرض و بالتالي ارتفاع الأسعار ما يؤثّر على النشاط الاقتصادي المرتبط باستهلاك البترول.

2- **نقاد هوبيرت:** تتبنّى مدرسة فكرية بقيادة العديد من الاقتصاديين الوفرة البترولية، وفيما يلي ملخص نظريات روادها المتمثلين في: بيتر هوبير (Peter Huber) سنة 1999، (Bjorn Lomborg) وجورن لومبورغ سنة 2001، و مايكل لينتش (Michael Lynch) سنة 2001، إذ جاء بيتر هوبر بفكرة

¹ريتشارد هابنبرغ، غروب الطّاقة، ترجمة: مازن جندلي، الدّار العربيّة، بيروت، 2006، ص: 46.

² كينيث ديفيس، ما بعد النّفط منظوراً إليه من ذروة هابرت، ترجمة: صباح صديق الدّملاجي، المنظمة العربيّة للترجمة، بيروت 2009، ص: 74.

الفصل الأول.....تطوّرات العرض والطلب العالميّ للبتّروّل

"آلة الحركة الدائمة" أي بقدر ما نستخرج من وقود و يتم حرقه، بقدر ما تزداد قدرتنا على الاستخراج و يضيف لومبرغ أن الاحتياطات البترولية المعروفة في ازدياد و أنّ استثمار و استغلال الموارد يصبح أفضل مع الزّمن بالإضافة إلى الاكتشافات الجديدة التي تعتبر بدائل للاحتياطات المنخفضة وإشارته إلى النّضوب التّقني الذي يمكن اختصاره في العبارة: "انتهى العصر الحجري ليس بسبب انتهاء الحجارة، وكذلك سينتهي عصر البترول ليس لانتهاء البترول، لكن عندما تزودنا تقنيات أخرى بفوائد أفضل"، أمّا الاقتصادي مايكل لينش فيركز على سوء تقدير اكتشافات الحقول الجديدة مقارنة مع القديمة، فيرى أنّه كلما زادت مدة استغلال حقل ما، توسّع احتياطه و إنتاجه و هذا واقع بالنّسبة للحقول البترولية القديمة في حين لا تزال حقول البترول المكتشفة حديثاً غير واضحة المعالم لأنّها لم توسّع بعد¹. و بين متفائل و متشائم حول نضوب البترول و توقيته، هناك عدة مؤشرات تؤكّد احتمالات النّدرّة المتزايدة في الطّاقة الإنتاجية للبتّروّل كما يلي:

ب- لم يتمكّن العالم من تعويض ما استخرج من البترول على مدى السّنوات العشرين الماضية كما يوضّح تقرير (His Energy Group) أنّ معدل التّعويض في روسيا و المكسيك و النّرويج و بريطانيا يتراوح بين 15-31 بالمائة²؛

ج- تساوى الإنتاج العالمي السنوي من البترول مع الاكتشاف السنوي في سنة 1980، و الذي يقدر بحوالي 22 مليار برميل، و منذ ذلك العام فإن الاستهلاك العالمي السنوي يفوق ما يتم اكتشافه لنفس العام³؛

د- للمرة الأولى تخرج وكالة الطّاقة الدّولية عن تحفّظاتها حول ذروة إنتاج البترول، فقد ورد في دراستها السنوية عن توقّعات الطّاقة العالمية لعام 2009 على المدى الطّويل أن الإنتاج عام 2030

¹ ريتشارد هاينبرغ، سراب النّفط، مرجع سبق ذكره، ص: 146.

² قصي عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص: 102.

³ علقمة مليكة وكتّاف شافيّة، الإستراتيجية البديلة لاستغلال الثّروة البترولية في إطار قواعد التّمتية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص: 821.

الفصل الأول.....تطوّرات العرض والطلب العالميّ للبتروّل

سيكون من حقول لم يتم تطويرها أو لم تكتشف بعد، و أنّ هناك حاجة ماسّة إلى الاستثمار المستدام لمواجهة انخفاض الإنتاج من الحقول القائمة¹.

هـ- كلفة العثور على البترول وتنميته ارتفعت منذ منتصف التسعينيات بمعدل 10% سنوياً في المتوسط ولذلك صار يلزم لتشجيع الاستثمار في هذه الصناعة أن يرتفع السعر للحفاظ على معدل العائد المقبول فيها، كما تؤكد وكالة الطاقة الدولية (IEA) في تقريرها الذي أذاعته عام 1998 أن إنتاج النفط التقليدي سوف يبلغ ذروته في منتصف العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين ليبدأ بعد ذلك رحلة النضوب الطبيعي تدريجياً².

¹ سعد الله الفتحي، توقعات وكالة الطاقة وذروة إنتاج النفط، مقال متوفر بتاريخ: 2009/12/13 على الرابط:
[Http://www.aljazeera.net/NR/exeres/A1CD1E32-0413-4831-AEC6-81D200D09B6.Htm](http://www.aljazeera.net/NR/exeres/A1CD1E32-0413-4831-AEC6-81D200D09B6.Htm)

² حسين عبد الله، أسعار النفط إلى أين تتجه؟، مقال متوفر بتاريخ: 2008 /1/12 على الرابط:
<Http://www.aljazeera.net/NR/exeres/EA63ACOB-4B43-8462-000230EFFDB9.Htm#0>

المبحث الثالث: تطوّرات الطلب العالمي على البترول

يختلف الطلب العالمي على البترول عن الطلب على السلع الأخرى، نظراً لتأثيره بعوامل متعدّدة تجعله يختلف على باقي السلع، ولقد أدّت الأهمية المتزايدة للبترول و تعدّد استخداماته إلى تزايد استهلاكه لذلك نتناول تطوّر استهلاك البترول وفق المناطق الجغرافية، و وفق القطاعات الاقتصادية المختلفة وضمن مجمل مصادر الطاقة، ثم نحاول الاطلاع على الميزان التجاري البترولي العالمي الذي يشمل الصادرات والواردات البتروليّة لجميع أقطار العالم، و فيما يلي مفهوم الطلب العالمي على البترول و والعوامل المؤثّرة عليه.

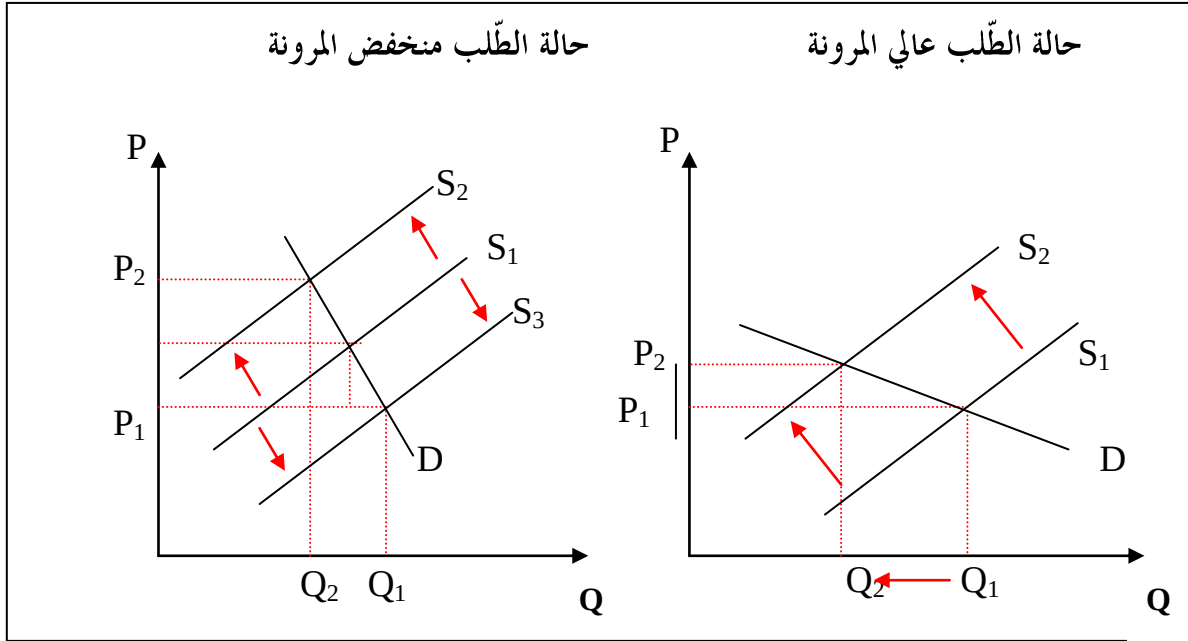
المطلب الأول: مفهوم الطلب العالمي على البترول

أولاً: مفهوم الطلب البترولي

الطلب البترولي عبارة عن تلك الكمّيّات من السلعة البترولية التي يحتاجها الإنسان خلال فترة زمنيّة معلومة و عند سعر محدّد بهدف إشباع تلك الحاجيّات الضّرورية له، سواء كانت لغرض استهلاكي كالبنزين أو لغرض إنتاجي كالمنتجات البتروكيماوية، و يعتبر الطلب على البترول طلباً مشتقاً من الطلب على المنتجات البتروليّة المكرّرة، لأنّ البترول الخام لا يمكن استهلاكه إلّا بعد تكريره¹، و يُبيّن الشّكل الموّالي سعر البترول في حالة طلب منخفض المرونة و طلب مرتفع المرونة.

¹ قويدري قوشيح بوجمعة، مرجع سبق ذكره، ص: 95.

الشكل (4-1): سعر البترول في حالة طلب منخفض المرونة و طلب مرتفع المرونة.



المصدر: الطاهر الزيتوني، التطورات في أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي، أوابك، الكويت، النفط والتعاون العربي، ع 132، المجلد 36، 2010، ص: 30.

نلاحظ من الشكل، وفي حالة الطلب عالي المرونة أن مقدار انتقال السعر من P_1 إلى P_2 أدى إلى انخفاض بمقدار أكبر في كمية الطلب من Q_1 إلى Q_2 ، أما في حالة الطلب منخفض المرونة فإن مقدار انتقال السعر من P_1 إلى P_2 أدى إلى انخفاض بمقدار أقل في كمية الطلب من Q_1 إلى Q_2 والطلب البترولي يتميز بانخفاض مرونته السعرية إذ يكون التغير في مقدار الطلب منخفضاً عن مقدار التغير في الأسعار، لأن¹ البترول مصدر رئيسي للطاقة في العالم بالإضافة إلى محدودية قدرة المستهلكين في البحث على أنواع أخرى بديلة عند ارتفاع الأسعار على المدى القصير مثل قطاع المواصلات المعتمد بشكل كبير على الوقود، وفي الوقت الحاضر فإن المرونة السعرية للطلب على البترول قد تحسنت نتيجة لقدرة الدول الصناعية على إيجاد البديل القريب في بعض الصناعات ونتيجة لقدرتها على اكتشاف التكنولوجيا المناسبة التي حدثت من الطلب على البترول بشكل عام².

¹ الطاهر الزيتوني، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

² مفرج بن سعد الحقباني، المتغيرات الاقتصادية واحتمالات السيطرة على أسواق النفط العالمية، الجزيرة، الأثنين 26 ذو الحجة

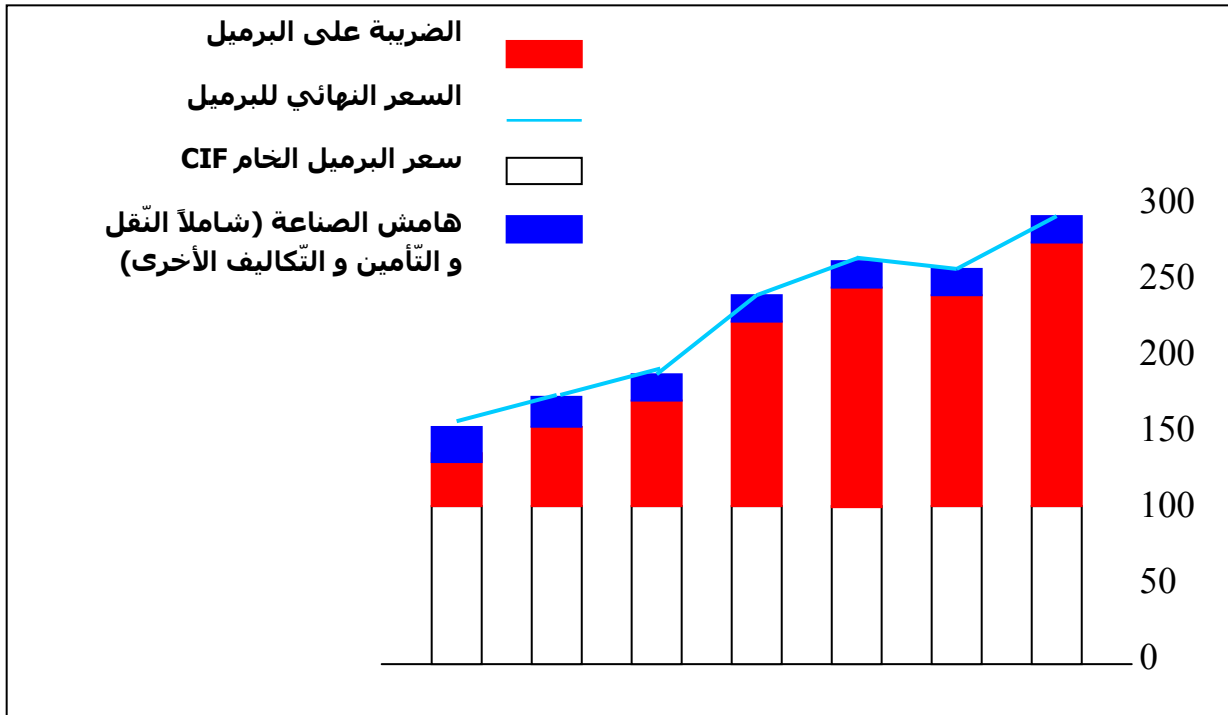
1419 مقال متوفر بتاريخ: 2013/3/21 على الرابط: <http://www.al-jazirah.com/1999/19990412/ec23.htm>

ثانياً: العوامل المؤثرة على الطلب العالمي للبترول

يتأثر الطلب العالمي للبترول بالعديد من العوامل و بدرجات متفاوتة حسب درجة أهميتها ثانوية أو أساسية، و تؤثر إيجاباً بتوسّع الطلب أو سلباً بانكماشه، و من أهم هذه العوامل ما يلي:

1- سعر البترول الخام و منتجاته المكررة: يعتبر سعر البترول الخام من العوامل الأساسية المؤثرة على الطلب البترولي، حيث أن انخفاض السعر يؤدي إلى زيادة الطلب، و العكس في حالة ارتفاعه سواء على البترول الخام أو منتجاته المكررة، و بما أن الطلب على البترول طلباً مشتقاً من الطلب على المنتجات البترولية المكررة، فإنّ سعرها يؤثر على سعر البترول الخام، و تتركز صناعة تكرير المنتجات البترولية لدى الدول الصناعية الغربية التي تفرض ضرائب مرتفعة على استهلاك البترول تؤدي إلى ارتفاع أسعاره إلى مستويات قياسية¹، كما يوضّح الشكل التّالي:

الشكل (1- 5): تركيبة السعر النهائي لبرميل البترول الخام في مجموعة البلدان الصناعية لسنة 2008.
الوحدة دولار أمريكي.



المصدر: الطّاهر الزّيتوني، التّطوّرات في أسعار النّفط العالميّة وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي، أوابك، الكويت، النّفط والتّعاون العربي، ع 132، المجلّد 36، 2010، ص: 59.

¹ حسين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص: 125.

الفصل الأول.....تطوّرات العرض والطلب العالميين للبترو

فتركيبة السّعر النهائي لبرميل البترول الخام، تبيّن تكريس الدّول الصّناعية سياستها الضّريبية لتحقيق فوائد مالية عالية، و كبح جماح طلبها المحليّ على البترول، إذ تجاوزت قيمة الضّريبة في بعض الدّول مثل: ألمانيا، المملكة المتّحدة سعر برميل البترول شاملاً التّأمين و الشّحن (CIF)، و تاريخياً شهدت سنتي 2006 و 2008 ارتفاعات قياسية في الضّرائب لدى هذه الدّول ما أدّى إلى تراجع طلبها خلال هذه الفترة¹.

2- **النّمو الاقتصادي العالمي:** يُسيطر البترول على أكثر من 40 بالمائة من إجمالي الاستهلاك العالمي للطّاقة مع بداية القرن الحالي، فهو يمثّل عنصر أساسي من عناصر الإنتاج، وزيادة النّمو الاقتصادي تتطلّب زيادة استهلاك البترول خاصة في ظلّ التّطور التّكنولوجي الكبير، و انخفاض النّمو الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض الطلب على البترول، وبالتالي هناك علاقة طردية بين النّمو الاقتصادي و الطلب على البترول، لكن هذه العلاقة تراجعت بسبب سياسة ترشيد استهلاك الطّاقة، عن طريق تخفيض معامل المرونة الطّاقوية لاقتصادياتها و التّحول التدريجي إلى استخدام مصادر الطّاقة الأخرى كالفحم و الطّاقة النووية في توليد الكهرباء².

3- **السعر النسبي للطّاقات المنافسة:** تؤثر الأسعار النسبية للطّاقات البديلة عن طريق الإحلال الهامشي، فعندما ينخفض السّعر النسبي لوقود معيّن تميل حصته النسبية في مزيج الوقود إلى الارتفاع فالمستهلك يُقبل على البترول أمام باقي السّلع الأخرى المنافسة لانخفاض سعره³، ولقد حفز ارتفاع السعر خلال فترة السبعينيات الدول الصناعية المستهلكة للبترول على البحث عن بديل مناسب له ليحل محله أو يشاركه الأهمية النسبية ضمن مصادر الطّاقة المختلفة، إلا أن هذه الجهود قد باءت بالفشل النسبي حيث لم تفلح في الحصول على بديل كامل (Perfect Substitute) للبترول على الرغم من قدرتها على إيجاد شبه بدائل مختلفة كالفحم وغيره⁴.

¹ الطّاهر الزّيتوني، مرجع سبق ذكره، ص: 59.

² وصاف سعيدي و بنونة فاتح، سياسة أمن الإمدادات النّفطية و انعكاساتها، مرجع سبق ذكره، ص: 921-925.

³ كريستوف ألسوب و بسام فتوح، تطورات النفط و الغاز الطبيعي و انعكاساتها على البلدان العربية، النفط و التّعاون العربي، أوابك، ع 135، 2010، ص: 37.

⁴ مفرج بن سعد الحقباني، مرجع سبق ذكره.

الفصل الأول.....تطوّرات العرض والطلب العالميين للبترو

4- الظواهر الطبيعية والتوترات الجيوسياسية: وتظهر تأثيرات هذا العنصر من خلال شدة حساسية أسعار البترول اتجاه الأخبار أو الإشاعات المتعلقة بالإمدادات وتراجع الطاقة الإنتاجية الفائضة¹ و يتأثر الطلب العالمي للبترو بمجموعة واسعة من متغيّرات أخرى مثل العوامل الديموغرافية والتكنولوجيا ذات الصلة بصناعة البترول، و يظلّ العامل المؤثر الرئيسي حجم النشاط الاقتصادي سواء المقاس بالنتائج المحلي الإجمالي على مستوى الاقتصاد الكلي أو المقاس بدخل الأسر في الدراسات الاستقصائية لمستويات المعيشة².

المطلب الثاني: تطوّر الاستهلاك العالمي للبترو

لقد أدت الأهمية المتزايدة للبترو و تعدّد استخداماته إلى تزايد استهلاكه، وفيما يلي تطوّر استهلاك البترول وفق المناطق الجغرافية، و وفق القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتطوّر استهلاكه ضمن مجمل مصادر الطاقة.

أولاً: تطوّر استهلاك البترول وفق المناطق الجغرافية

ارتفع الاستهلاك العالمي للبترو خلال الفترة (1965-2008) بنسبة 171 بالمائة، إذ انتقل من 11,4 إلى 30,8 مليار برميل سنوياً، و خلال الأربعين سنة الماضية نما الاستهلاك العالمي للبترو تقريباً بشكل ثابت باستثناء الأزميتين البتروليتين عام 1973 و 1980، والأزمة العالمية لسنة 2008³، و كان توزّع الاستهلاك العالمي للبترو وفق المناطق الجغرافية، كما يوضّح الجدول الموّالي.

¹ الطاهر الزيتوني، المرجع السابق الذكر، ص: 37.

² كريستوف ألسوب و بسام فتوح، مرجع سبق ذكره، ص: 30.

³ Naohiko Yahaber, Hew does a decrease in oil production affect the world economy, Australia-Japan research centre, Asia pacific economic papers n° 388, 2010, P: 7.

الفصل الأول.....تطوّرات العرض والطلب العالميين للبترول

الجدول (12-1): توزّع الاستهلاك العالمي للبترول وفق المناطق الجغرافية. الوحدة: مليون برميل يومياً.

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
22,82	23,8	25	24,9	25	24,9	24,00	23,66	23,57	23,54	أمريكا الشمالية
5,65	5,68	5,53	5,21	5,05	4,87	4,75	4,91	4,91	4,85	أمريكا الوسطى و الجنوبية
19,37	20,19	20,20	20,50	20,30	20,14	19,94	19,76	19,77	19,58	أوروبا وآسيا
7,15	6,86	6,47	6,24	6,01	5,70	5,39	5,16	4,98	4,83	الشرق الأوسط
3,08	3,45	2,93	2,85	2,80	2,69	2,61	2,55	2,52	2,48	إفريقيا
25,99	25,66	25,46	24,72	24,33	23,96	22,67	21,9	21,28	21,12	آسيا الباسفيك
84,06	85,24	85,61	84,36	83,51	82,26	79,42	77,94	77,03	76,43	إجمالي العالم

Source: BP, statistical review of world energy, June 2010, P: 11.

ازداد الاستهلاك العالمي للبترول بين عامي 2000 و 2007 من 76,43 إلى 85,61 مليون برميل يومياً، ثم انخفض عام 2009 إلى 84,06 مليون برميل يومياً؛ أي بمقدار 1,5 مليون برميل يومياً إذ مهّدت موجة الطلب الإيجابية التي سادت خلال الفترة (2004-2006) الطريق أمام حدوث موجة الطلب السلبية خلال عامي 2008 و 2009، و هي المرة الأولى التي يشهد فيها الطلب العالمي نمواً سالبا منذ فترة الثمانينات بسبب الأزمة المالية لسنة 2008، فقد شهد عام 2004 أعلى نمو في الاستهلاك العالمي للبترول قدر بـ 4,32 مليون برميل يومياً، و نلاحظ أن استهلاك أمريكا الشمالية

الفصل الأول.....تطوّرات العرض والطلب العالميين للبترو

ارتفع بمقدار حوالي مليون و نصف برميل يومياً خلال الفترة 2000 إلى غاية 2007، ولا ننسى الانخفاض المسجل سنة 2006، إذ عرفت هذه السنة ضرائب عالية على استهلاك البترول ما أدى إلى تراجع خاصّة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، ثم انخفض استهلاك منطقة أمريكا الشمالية، من 25 مليون برميل يومياً سنة 2007 إلى حوالي 23 مليون برميل يومياً سنة 2009¹، كما شهد استهلاك منطقة أمريكا الوسطى و الجنوبية، و منطقة إفريقيا، و منطقة الشرق الأوسط، نمواً ثابتاً تقريباً طيلة الفترة (2009-2000)، و حتى بعد الأزمة المالية، و ربما يعود ذلك إلى عدم تأثر اقتصاديات هذه الدول جرّاء الأزمة بقدر المناطق الجغرافية الأخرى كمنطقة أمريكا الشمالية و منطقة أوروبا و آسيا التي عرفت هي الأخرى تراجعاً في الطلب من 20,20 مليون برميل يومياً إلى 19,37 مليون برميل يومياً عام 2009، و يتركز الاستهلاك العالمي للبترول جغرافياً في ثلاث مناطق رئيسية، تتمثل في أمريكا الشمالية بنسبة 30,5 بالمائة من الاستهلاك العالمي، و تستحوذ الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها على 23 بالمائة، و منطقة آسيا الباسفيك بـ 29 بالمائة و التي استمر استهلاكها في الارتفاع خلال الفترة (2009-2000) بمقدار 5 مليون برميل يومياً، و يعود ذلك إلى النمو الاقتصادي المرتفع في دول شرق آسيا خاصّة الصين، و الهند و اليابان، و تأتي بعدها منطقة أوروبا التي تشمل دول الاتحاد الأوروبي باستحواذها على أكثر من 17 بالمائة من الاستهلاك العالمي للبترول، و يوضّح الملحق 4 بلدان كل منطقة جغرافية و استهلاكها بالتفصيل.

ثانياً: استهلاك البترول بالنسبة لمجمل مصادر الطاقة

تشمل المصادر المختلفة للطاقة، البترول، الغاز الطبيعي، الفحم، الطاقة النووية، الطاقات المتجددة، ويوضّح الجدول التالي استهلاك البترول بالنسبة لمجمل مصادر الطاقة حسب توقعات نمو الاستهلاك العالمي للطاقة موزعاً حسب مصادرها خلال الفترة: (2015-1970).

¹ Naohiko Yahaber, op cit, P: 7.

الفصل الأول.....تطوّرات العرض والطلب العالميين للبتروّل

الجدول (1-13): توقعات نمو الاستهلاك العالمي للطاقة موزعاً حسب مصادرها للفترة (1970-2015).
الوحدة: مليون برميل
بتروّل مكافئ يومياً.

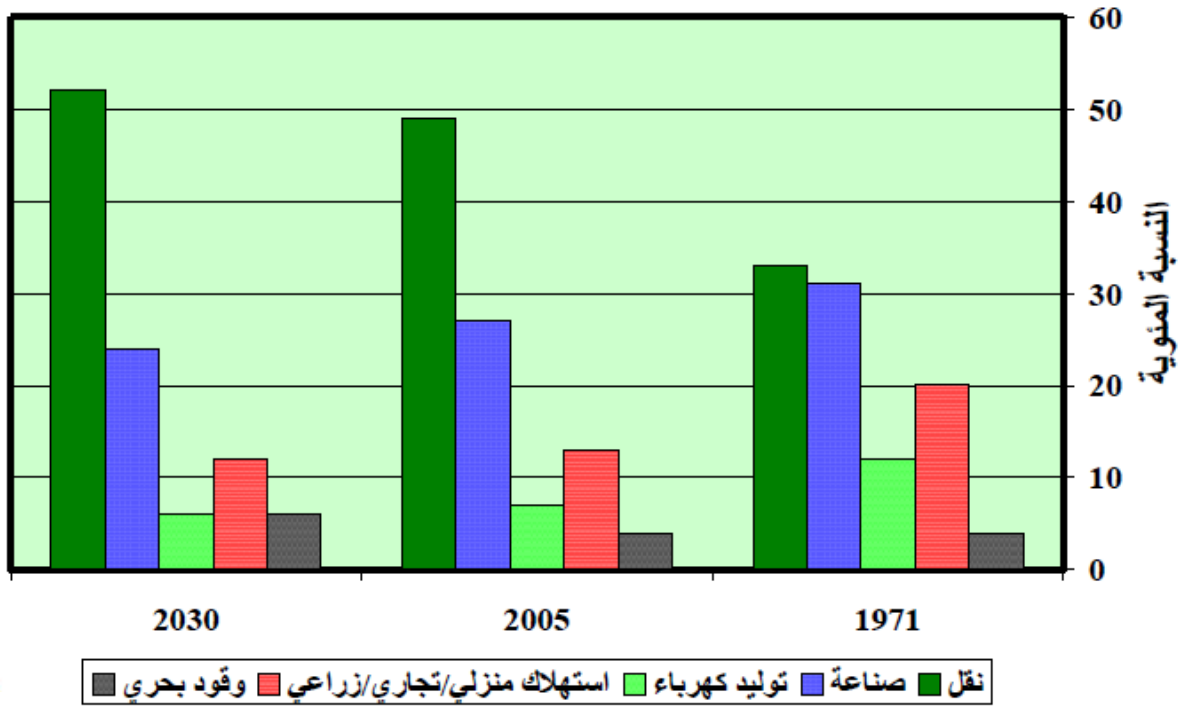
معدل النمو السنوي %	2015	2010	1995	1970	مصدر الطاقة
2015-95	95-70				
2,1	1,5	104,6	95,5	29,2	البتروّل
3,2	3,1	70,9	23,2	38,1	الغاز الطّبيعي
1,9	1,8	66	60,1	45,6	الفحم
0,1-	13,9	11,2	12,3	11,4	الطّاقة النووية
2,3	3,6	22,7	20,6	14,6	الطّاقات المتجدّدة
2,2	2,3	275,4	251,7	178,9	المجموع

Source: Energy information administration, world energy Outlook, 2008.

نلاحظ من خلال الجدول الهيمنة الواضحة للبتروّل كمصدر أوّل في الاستهلاك العالمي لمصادر الطاقة وارتفاع معدل نمو استهلاكه السنوي من خلال مقارنته خلال الفترة (1970-1995) والفترة (1995-2015)، و قدر الطلب العالمي على مصادر الطاقة المختلفة بـ 251.7 مليون برميل مكافئ بترول يومياً نهاية سنة 2010، منها 95 مليون برميل بترول يومياً، و 23,2 مليون برميل مكافئ بترول يومياً غاز طبيعى، و 60,1 بالمائة فحم، و الباقي للمصادر الأخرى، هذا على المدى المتوسط، و يتوقّع انخفاض الاعتماد على البترول في الاستهلاك العالمي على المدى البعيد، وبالتالي لا يزال البترول يحتلّ المرتبة الأولى في استهلاك مصادر الطاقة المختلفة، و سيبقى خلال المستقبل القريب المصدر الأكثر أهميّة على الصّعيد العالمي.

ثالثاً: استهلاك البترول حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة: نوضّح ذلك من خلال الشكل التّالي:

الشكل (1-6): توزيع استهلاك البترول على القطاعات الاقتصادية المختلفة.



المصدر: مأمون عيسى حليبي، بدائل الوقود في قطاع النقل واقتصادياتها، مركز أبحاث ودراسات البترول، معهد الكويت للأبحاث العلمية، الملتقى الحادي والعشرين لأساسيات صناعة النفط والغاز، 27-31 مارس 2011، الكويت، ص: 6.

نلاحظ أن قطاع النقل يستهلك القسم الأكبر من بين القطاعات الاقتصادية الأخرى، وهو في تزايد من فترة إلى أخرى، حيث يستهلك حوالي 47 بالمائة من إجمالي الاستهلاك العالمي القطاعي للبترو

وذلك سنة 2005 ويتوقع أن يصل إلى 55 بالمائة سنة 2030، و يأتي قطاع الصناعة من حيث استهلاك البترول في المركز الثاني بنسبة 28 بالمائة وذلك سنة 2005 ويتوقع أن ينخفض هذا المستوى إلى اقل من 25 بالمائة سنة 2030، ثم ليحتل قطاع الاستهلاك المنزلي المركز الثالث بين القطاعات الاقتصادية المختلفة والذي يتجه هو الآخر إلى الانخفاض، ثم يأتي قطاع توليد الكهرباء وباقي القطاعات الأخرى.

المطلب الثالث: الميزان التجاري البترولي العالمي

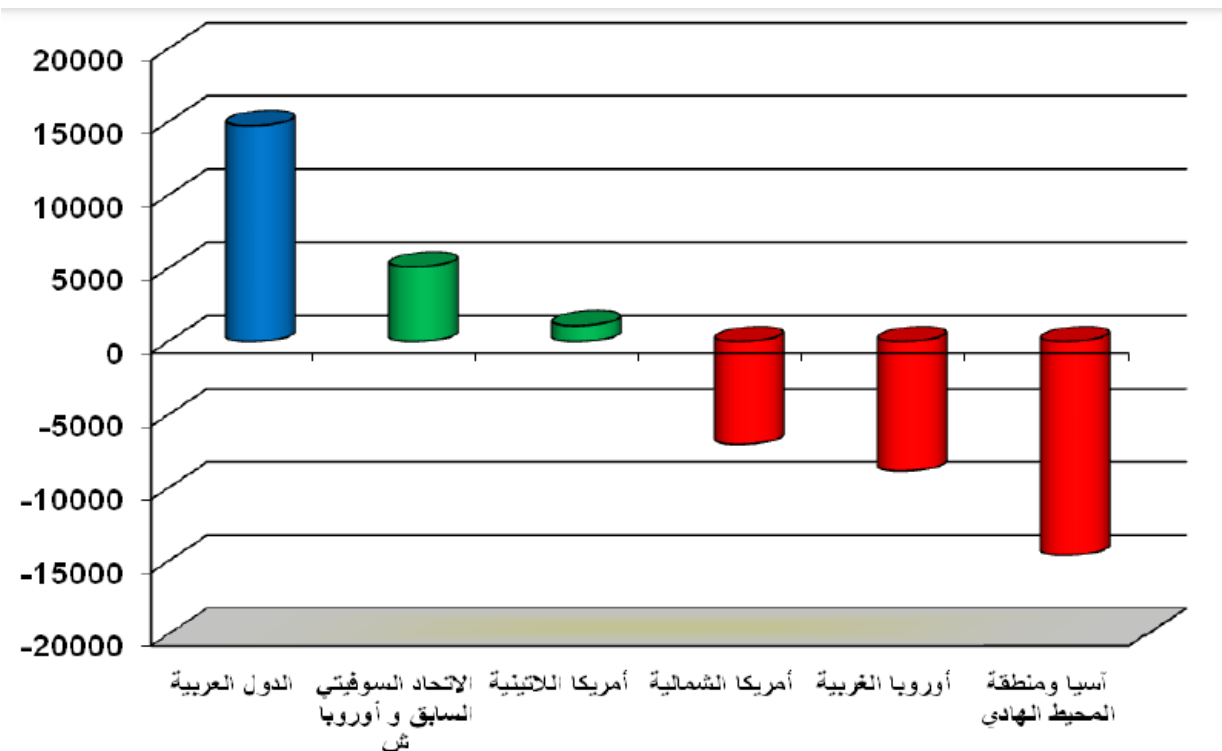
يشمل الميزان التجاري البترولي العالمي الصّادرات والواردات البتروولية لجميع أقطار العالم¹ وسنوضّحه فيما يلي وفق المجموعات الدّوليّة.

أولاً: الميزان التجاري البترولي وفق المجموعات الدّوليّة: تمتلك الدول العربية احتياطات هامة من البترول بلغت سنة 2010 ما مقداره 711.7 مليار برميل، أي ما يقارب حوالي 60 بالمائة من الاحتياطي العالمي ولا يتجاوز حجم مساهمتها في الإنتاج العالمي 30.5 بالمائة²، وسنوضح فيما يلي الميزان التجاري البترولي وفق المجموعات الدولية:

الشّكل (7-1): الميزان التجاري البترولي وفق المجموعات الدّوليّة لسنة 2009.

الوحدة: ألف برميل

يومياً.



¹ قصي عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص: 118.

² عبد الفتاح دندي، مرجع سبق ذكره، ص: 8.

الفصل الأول.....تطوّرات العرض والطلب العالميين للبتروّل

المصدر: عبد الفتاح دندي، واقع ودور النفط والغاز الطبيعي في تعزيز التنمية العربية، الملتقى الحادي والعشرون لأساسيات صناعة النفط والغاز، أوابك، الكويت: 27-31 مارس 2011، ص: 8.

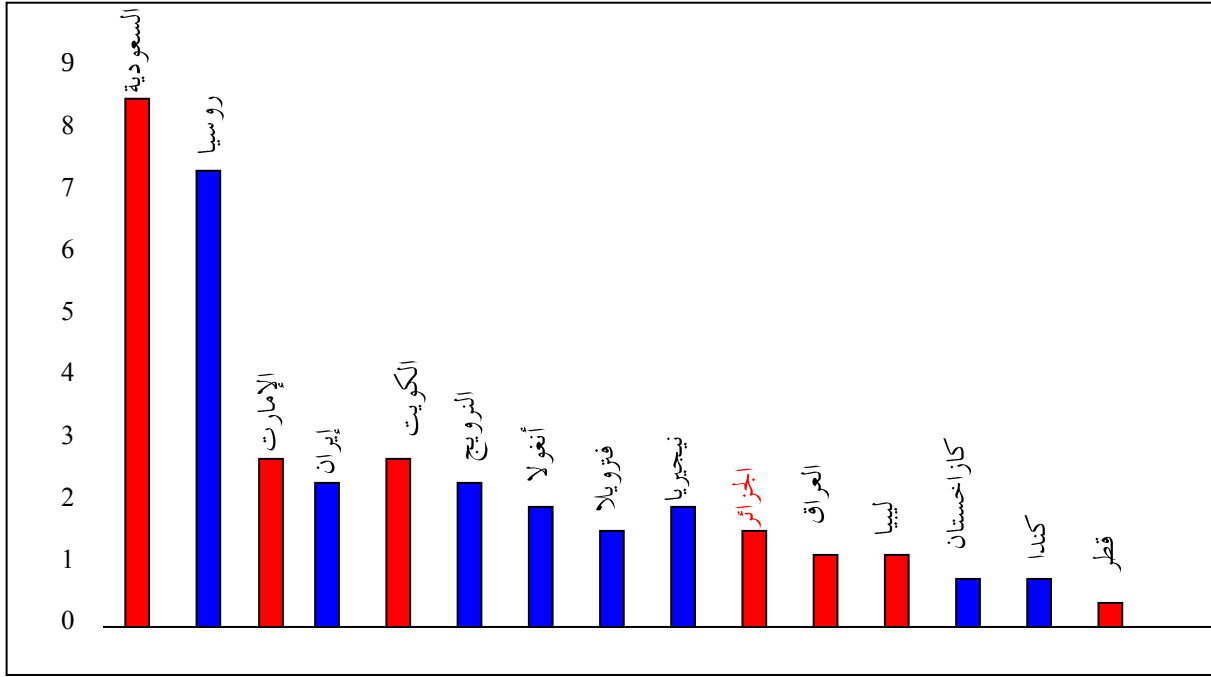
نلاحظ من الشّكل أنّه عند موازنة حجم الصّادرات و الواردات البترولية للدّول العربيّة بالمقارنة مع بعض المجموعات الدّولية الأخرى خلال سنة 2009، يبدو من الواضح ارتفاع الفائض الذي تتمتع به الدّول العربيّة، إضافة إلى بلدان أوروبا الشرقيّة، كما نلاحظ انخفاضه في كلّ من بلدان أمريكا اللاتينية و في بقية بلدان الشرق الأوسط وإفريقيا، مقابل العجز الذي تعاني منه بعض المجموعات الدّولية الأخرى كمجموعة البلدان الآسيوية و منطقة المحيط الهادي وكذلك بلدان أوروبا الغربيّة التي يرتفع العجز فيها إلى مستويات ملحوظة.

ثانياً: توزّع صادرات البترول وفق المجموعات الدّولية

مرّت صادرات الدّول العربيّة من البترول الخام و منتجاته خلال الفترة (2000-2009) بمراحل متذبذبة، حيث وصلت سنة 2000 إلى 18.6 مليون برميل يومياً؛ أي 34 بالمائة من إجمالي الصّادرات البترولية العالميّة، ثم انخفضت إلى أدنى مستوى لها سنة 2002 لتصل إلى 16.6 مليون برميل يومياً نظراً لانخفاض الإنتاج، وتُعاود الارتفاع مرّة أخرى لتبلغ 18.7 مليون برميل يومياً سنة 2009؛ أي 35.3 من إجمالي صادرات البترول العالمية التي بلغت 529 مليون برميل يومياً، تلتها بلدان الاتحاد السوفيّاتي سابقاً بـ 17.2 بالمائة ثم بقية بلدان الشرق الأوسط و إفريقيا بـ 13 بالمائة و أمريكا الشماليّة بـ 11 بالمائة، وبلدان آسيا و المحيط الهادي بـ 10 بالمائة و 7 بالمائة لبلدان أمريكا اللاتينية، و 3.6 بالمائة لبلدان أمريكا اللاتينية و 3.6 بالمائة للبلدان الأوروبيّة¹، ومن بين أكبر خمسة عشر بلداً مصدراً للبترول الخام، يزيد حجم صادراته عن مليون برميل يومياً خلال سنة 2008 هناك سبعة دول عربيّة، كما يوضّح الشّكل الموالّي:

¹ عبد الفتاح دندي، الدول العربية على خارطة الطاقة العالمية: مكانة متميزة ومهام جسام، النفط والتعاون العربي، الإدارة الاقتصادية أوابك، المجلد 36، ع 133، الكويت، 2010، ص: 145-146.

الشكل (8-1): البلدان الخمسة عشر الأولى المصدّرة للبتروال سنة 2008. الوحدة: مليون برميل



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: عبد الفتاح دندي، الدول العربية على خارطة الطاقة العالمية: مكانة متميزة ومهام جسام، النفط والتعاون العربي، الإدارة الاقتصادية، أوابك، المجلد 36، ع 133، الكويت، 2010، ص: 145-146.

إذ تحتل السعودية المرتبة الأولى بـ 8.5 مليون برميل يومياً، و تأتي الإمارات العربية في المرتبة الثالثة بصادرات بلغت 2.6 مليون برميل يومياً، ثم الكويت التي تحتل المركز الخامس بنحو 2.4 مليون برميل يومياً و الجزائر في المرتبة العاشرة ثم تأتي باقي الدول الأخرى، كما يوضح الشكل أعلاه.

في حين لم تتضمن القائمة التي تشتمل على أكبر ثمانية بلدان تعتبر كمستور صافي للبتروال على المستوى العالمي يزيد حجم وارداته من البتروال عن مليون برميل يومياً، خلال سنة 2008 على أي بلد عربي، إذ نجد الولايات المتحدة الأمريكية على رأس القائمة بحوالي 12 مليون برميل يومياً، ثم اليابان بـ 6 مليون برميل يومياً، و الصين في المركز الثالث بـ 4.5 مليون برميل يومياً، و ألمانيا، و كوريا

الفصل الأول.....تطوّرات العرض والطلب العالميين للبتّروّل

الجنوبية و الهند، و فرنسا، و إيطاليا في المركز الرابع، و الخامس، و السادس، والسابع، و الثامن على الترتيب¹.

خلاصة:

يتميّز البتّروّل بالتجانس و التّنوع، ولقد بدأت صناعته بإنتاج وتكرير البتّروّل الخفيف عالي الكثافة ومنخفض المحتوى الكبريتي مثل غالب بتروّل الجزائر، كما أنّ معظم مصافي التكرير العالمية كانت مجهزة لذلك، لكن تنامي الطلب العالمي عليه وفي ظل تراجع الاحتياطي العالمي من الصنف السابق، اضطرت المصافي إلى التّأقلم مع الوضع، بتطوير إمكانياتها لتكرير البتّروّل الثقيل المكلف اقتصادياً، والذي يحتوي على العديد من الشوائب، لكنه يعرف ارتفاع الاحتياطي العالمي منه، إذ أنّ هناك مجموعة من الخصائص المؤثرة على جودة البتّروّل ومنه سعره، وعلى الرّغم من غياب اتّفاقية صريحة من بين اتّفاقيات المنظّمة العالمية للتّجارة فيما يخص البتّروّل إلّا أنّ هناك بعض المبادئ والإرشادات في عديد اتّفاقياتها المتضمّنة تجارة البتّروّل ومنتجاته، و بالتالي تخضع هذه التّجارة للمبادئ الرّئيسية للمنظّمة العالمية للتّجارة ضمناً. يتأثر العرض العالمي للبتّروّل بعدد العوامل، أهمّها الاحتياطات المتمركزة في منطقة الشرق الأوسط المسيطرة كذلك على الإنتاج العالمي للبتّروّل المتّجه غالباً إلى التّصدير، كما يرتفع فائض الميزان التجاري البتّرولي العالمي لصالح الدّول العربيّة التي تعتبر سبع دول منها من أكبر الدّول المصدّرة للبتّروّل عالمياً ومنه زيادة العرض العالمي من البتّروّل، الذي عرف تغيّرات تاريخيّة هيكلية هامة، كما تأمل الدّول الغربيّة أن يعزّز بتروّل بحر قزوين أمنها الطّاقوي، إلّا أنّ المشاكل السّياسيّة واللّوجستية تحول دون توسيعه لنطاق العرض العالمي إلى جانب

¹ عبد الفتاح دندي، مرجع سبق ذكره، ص: 147.

الفصل الأول.....تطوّرات العرض والطلب العالميين للبتروّل

بتروّل منطقة الشرق الأوسط، التي تعرف أطول عمر بترولي، الذي يدلّ نظيره العالمي على بدء نضوبه، فقد صحت توقعات هوبيرت فيما يتعلق بذروة الإنتاج في الولايات المتحدة الأمريكية، كما حثّت وكالة الطاقة الدوليّة على الاستثمار المستدام لمواجهة انخفاض الإنتاج و تزايد الطلب المستقبلي، فحسب التّوقعات سيظلّ البتروّل المصدر الرّئيسي للطّاقة على المدى المتوسط على الأقل خاصة في قطاع المواصلات.

الفصل الثاني

مقدمة:

ترتبط الفوائض البترولية للدول المصدرة للبترول بسعر هذه السلعة المصدرة إلى الأسواق العالمية لذلك فإنّ التطرق إلى مفهوم السوق البترولية وأنواعها سواء بالنسبة للبترول الخام أو بالنسبة لمنتجاته وأنواع أسعار البترول وإستراتيجية تسعيره، يُعتبر ضرورة ملحة فالمُتنبّع لتطوّرات أسعار البترول عبر الزمن يلاحظ تقلباتها الكبرى وانعكاس ذلك على العائدات البترولية ومن ثمّ الفوائض كأرصدة مالية وأهميتها في اقتصاديات الدول المصدرة للبترول التي تسعى إلى الحفاظ على مستوى مرتفع وعادل لهذه الأسعار لتحقيق التوازنات الاقتصادية الضرورية، وقد اتجهت الفوائض البترولية الناتجة عن الطّفرات البترولية الثلاث البارزة بدايةً إلى الإستثمار الخارجي خاصة في سوق الأورو دولار والمساعدات الخارجية وذلك لمحاولة استدامتها، وبالرغم من العائدات التي تدرّها صادرات البترول والتي من المفروض أن تحقّق التنمية إلّا أنّ هذه الدول تعرف مفارقة وفرة الموارد التي تُعبّر عن واقع متناقض ولّد إخفاقات إدارية وتراجعات في النمو الاقتصادي، وستتم معالجة هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: تطوّر أسعار البترول؛

المبحث الثاني: العائدات البترولية، وفوائضها، والاتجاهات الرئيسية لتوظيفها؛

المبحث الثالث: مفارقة وفرة الموارد وسبل مواجهتها.

المبحث الأول: تطوّر أسعار البترول

عرفت السّوق البترولية استراتيجيّات تسعير تختلف باختلاف أنظمتها، فقد لعبت العديد من العوامل دورها في تحديد أسعار هذه السلعة الإستراتيجية خلال تطوّرها التاريخي، وفيما يلي سنلقي الضوء على أسواق البترول العالميّة وأنواع واستراتيجيّات تسعير البترول، بالإضافة إلى الطّفرات البتروليّة المختلفة.

المطلب الأول: مفاهيم عامّة حول السّوق البتروليّة

السّوق البترولية هي المكان الذي يتمّ التعامل فيه بمصدر مهم من مصادر الطّاقة وهو البترول وفيما يأتي سنتناول الإطار المفاهيمي للسّوق البترولية.

أولاً: الإطار المفاهيمي للسّوق البترولية

لسّوق ثلاثة عناصر أساسية، تتمثّل في البائع والمشتري والسلعة محلّ التّبادل، ويترتّب على اختلاف واحد أو أكثر من هذه العناصر اختلاف في طبيعة السوق، وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم السوق إلى نوعين، سوق المنافسة التّامة وسوق المنافسة غير التّامة، فتتقسم الأولى إلى عدة أنواع أبرزها الاحتكار المطلق والمنافسة الاحتكاريّة واحتكار القلّة، ولا تخرج السّوق البترولية عن هذا النّطاق، فعلى الرغم من اختلاف درجات كثافة البترول، إلّا أنّ هناك تجانس متقارب بين أنواعه، ما يجعل من سوق احتكار القلّة ينطبق إلى حد كبير على السّوق البترولية العالمية، والميزة التي يتّصف بها سوق احتكار القلّة هي وجود عدد قليل من المنتجين يتمتّع كلّ منهم بالقدرة على التّأثير في السّوق عن طريق زيادة أو تخفيض إنتاجه.

ثانياً: المتعاملون في السّوق البتروليّة

من أهمّ مكونات السّوق العالميّة للبترول المنتجون (منظمة الأوبك وخارج أوبك) والمستهلكون (الدّول الصناعيّة والدّول النّامية غير المنتجة للبترول)، كما تتأثّر السّوق البترولية سلباً وإيجاباً بعوامل متعدّدة، فهناك حقيقة تكمن في أنّ البترول كسلعة لا ينطبق عليها قانون العرض والطلب تماماً في تحديد السّعر، حيث تلعب الصّفقات التي تتم في الأسواق المستهلكة دوراً رئيساً في تحديد السّعر، كما أنّ عمليّة تسعير البترول لم تعد في متناول الدّول المنتجة، ولا يمكن إهمال العوامل غير الاقتصاديّة في ذلك كالعامل السّياسي،¹ وفيما يلي أهمّ المتعاملين في أسواق البترول:

¹ نبيل مهدي الجنابي وكريم سالم حسين، العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار باستخدام النّكامل المشترك وسببيّة

Granger 2010، ص: 18. [Http://www.eiit.org/workingpaper/papers/trade policy general/freit](http://www.eiit.org/workingpaper/papers/trade policy general/freit)

- 1- شركات البترول الوطنية: لها عدد كبير من الأقسام المتخصصة في التسويق الدولي، أو ممثلين حكوميين لبيع صادرات البترول؛
- 2- شركات البترول الكبرى: تتسم هذه الشركات بتكاملها الأفقي والرأسي، كما تطبق خبراتها للاستفادة من المعاملات البترولية في أسواق البترول المستقبلية؛
- 3- مصافي التكرير المستقلة: وهي شركات متخصصة في تكرير البترول الخام، تشمل تعاملاتها الأسواق الفورية و الأسواق المستقبلية؛
- 4- الشركات التجارية: شركات متخصصة في تجارة البترول الخام والمنتجات المكررة، باستخدام برامج للتنبؤ العلمي لمعرفة اتجاهات السوق.
- 6- الوسطاء: يهتم السماسرة في السوق بمقابلة احتياجات كل من البائع والمشتري، مقابل رسوم أو عمولة الوساطة؛
- 7- مصافي وول ستريت: تتمثل في عدد من البنوك التجارية المرتبطة بصناعة البترول، التي دخلت منذ عام 1985 كمتعامل في سوق البترول في المنتجات الورقية وكذلك في الأسواق الفورية؛
- 8- الموزعون: لا يمتلك هؤلاء مصافي تكرير خاصة، لهذا يلجؤون إلى أسواق البترول للحصول على المنتجات المكررة بغرض توزيعها على المستهلكين، وحيث أنهم في الغالب يشترون للمنتجات فإن تأثيرهم محدود في السوق¹.

ثالثاً: أنواع أسواق البترول الدولية

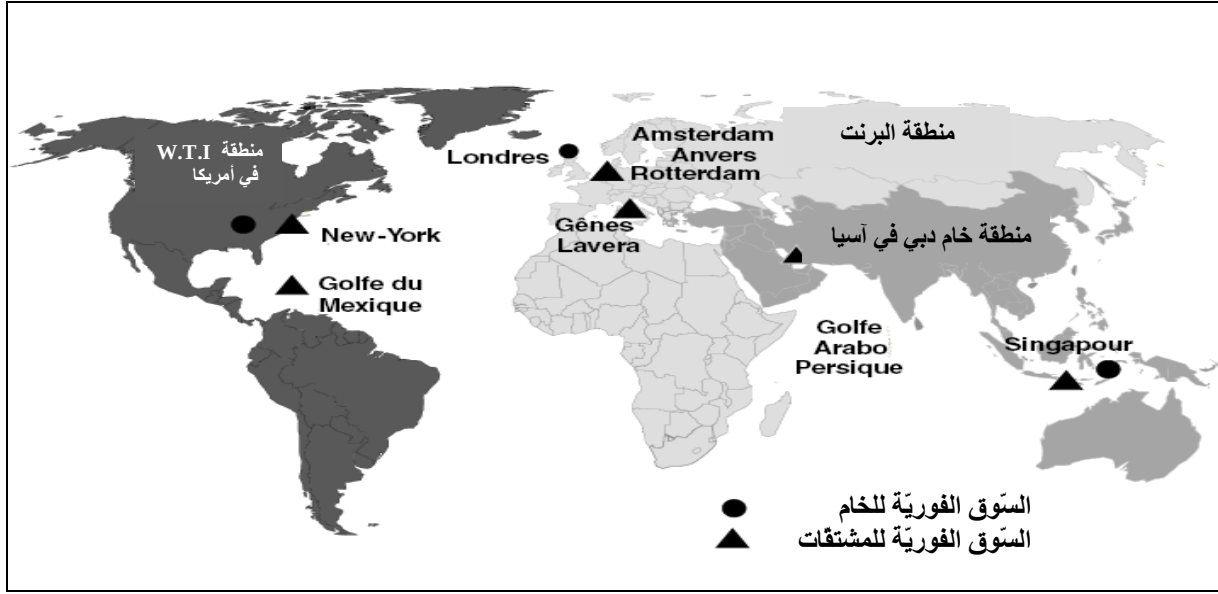
فيما يلي أنواع الأسواق البترول الدولية:

- 1- الأسواق الفورية: "Marchés spot" تعكس كلمة فوري "spot" بيع وشراء كميات معينة من البترول في المدى القصير، أما السوق الفورية فتعني الصفقات المحققة على المدى القصير في سوق منتج ما بالتراضي، وتتواجد أهم الأسواق الفورية للبترول في أوروبا(لندن)، آسيا (سنغافورة)، أمريكا (نيويورك) حالياً تشكل تجارة البترول الفورية حوالي 30% من تجارة البترول الدولية²، و يوضّح الشكل أكبر الأسواق البترولية العالمية.

¹ سيد فتحي أحمد الخولي، اقتصاد النفط، دار زهران، الرياض، ط5، 1997، ص: 262-263.

²Le Marché Pétrolier, Dossier réalisé en collaboration avec la Direction des Matières premières et des Hydrocarbures (DIMAH), Direction de la prévision, Juin 2001, P: 53.

الشكل 1-2: أكبر أسواق البترول الدولية.



Source: Le Marché Pétrolier, Dossier réalisé en collaboration avec la Direction des Matières premières et des Hydrocarbures (DIMAH), Direction de la prévision, Juin 2001, P: 53.

نلاحظ أن هناك ثلاثة أنواع من البترول الخام في الأسواق البترولية تسمى الخامات المرجعية تتمثل في: البرنت في أوروبا، وخام دبي في آسيا، وخام غرب تكساس في أمريكا.

2- الأسواق الآجلة: يمكن القول عنها أنها أسواق مالية بالدرجة الأولى، إذ يتمثل دورها في القيام بعمليات التغطية ضد خسائر تذبذبات الأسعار والقيام بعمليات الاحتكار ونادرا تتم عمليات التسليم المباشر للكميات المتفق عليها، فتقوم السوق على العقود الآجلة التي يلتزم عندها البائع بتسليم السلعة الخام للمشتري عند سعر ثابت بتاريخ محدد ومكان معين وبكمية معطاة ونوعية معروفة وتقوم المبادلات التجارية في الأسواق الآجلة لآجال مختلفة و بأسعار خاصة لكل مدة، وخاتمة العقود الآجلة تكون إما عن طريق تسليم السلع البترولية أو عن طريق التسليم المالي للعملية قبل انقضاء المدة¹ ولقد تأثرت تقنيات التبادل التجاري في سوق البترول بعاملين هامين، يتمثل العامل الأول في نمو أسواق الورق أو التعامل بالبرميل البترولي الورقي "Paper Barrel"، بما في ذلك أسواق المستقبل أو الأسواق الآجلة، ويتمثل العامل الثاني، بدخول مستويات جديدة تأخذ في حساباتها المخاطر على أساس مالي مثل تطبيق مصافي وول ستريت إدارة المخاطر على أسواق البترول².

¹Le Marché Pétrolier, Dossier réalisé en collaboration avec la Direction des Matières premières et des Hydrocarbures (DIMAH), Direction de la prévision, Juin 2001, P: 53.

² حسين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص: 249.

المطلب الثاني: أنواع أسعار البترول وإستراتيجية تسعيره

هناك العديد من الاعتبارات التي تلعب دوراً هاماً في تحديد أسعار البترول، وفيما يلي مفهوم السّعر البترولي وأنواعه بالإضافة إلى مختلف الاستراتيجيات التي استخدمت في تسعيره والمعبّرة عن مختلف وجهات نظر الأطراف المعنية في سوق البترول العالمية.

أولاً: مفهوم السّعر البترولي

السّعر مؤشر نقدي لتحديد القيمة التبادلية للسلع والخدمات عند وضع توازن العرض والطلب بهدف توجيه السوق لتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد¹، أما السّعر البترولي فيُعبّر عن تلك القيمة النقدية التي تُعطى للسلعة البترولية خلال مدّة معيّنة، نتيجةً لتأثير عدّة عوامل مختلفة اقتصادية واجتماعية، وسياسية، ومناخية، بالإضافة إلى طبيعة السوق السائدة حينها²، فالسّعر البترولي منذ مراحل تطوّره اختلفت طرق تحديده والعوامل المؤثرة فيه، فخلال مرحلة اكتشافه تجارياً، سادت السوق الحرة واشتدت المنافسة بين الشركات البترولية، فعُرف حينها السّعر البترولي على أنّه تكلفة إنتاج البترول إضافة إلى الربح المتوسط، ثم تغيّر مفهوم السّعر ليصبح احتكاريّاً في ظلّ السوق الاحتكاري للشركات البترولية الكبرى، ليتطوّر فيما بعد إلى سعر السوق الخاضع إلى قوى العرض والطلب، كما يلي:

ثانياً: أنواع أسعار البترول

توجد عدّة أنواع من أسعار البترول الخام حسب مجموعة معايير، ولكلّ نوع معنى محدّد يخدم المصالح المختلفة المستفيدة من الرّيع البترولي، ورغم كثرة المصطلحات السّعرية وتنوّعها، نذكر أهمّها مع مراعاة جانب تطوّر ها الزمّني³:

1- السّعر المعلن: ظهر هذا النوع من الأسعار لأوّل مرّة سنة 1880 في الولايات المتّحدة الأمريكيّة من قبل شركة ستاندر أند أويل، فقد كان سعراً تعلنه رسمياً الشركات البترولية عند آبار الإنتاج بمجرد شرائها البترول من المنتجين، واستمرّ المُعبّر الوحيد عن قيمة البترول السّوقية حتى سنة 1959 وبداية سنة 1960.

¹ سيد فتحي أحمد الخولي، مرجع سبق ذكره، ص: 200.

² محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص: 198.

³ محمد أحمد الدوري، المرجع نفسه.

2- **السعر المتحقق أو الفعلي:** ظهر هذا النوع من الأسعار سنة 1959 بظهور الشركات البترولية المستقلة، وهو عبارة عن السعر المعلن مخصوم منه نسبة مئوية تمثل الحسومات، ويتأثر هذا السعر على عكس السعر المعلن بظروف السوق السائدة، ويتأثر الأطراف البترولية المتعاقدة، حيث تقدم تسهيلات بيعية كبيرة في حالة العقود البترولية طويلة المدى وبكميات كبيرة، والعكس في حالة العقود القصيرة والكميات المحدودة.

3- **سعر الإشارة:** ظهر هذا النوع من الأسعار سنة 1965، واعتمد في احتساب قيمة البترول بين بعض الدول البترولية المنتجة والشركات البترولية الأجنبية من أجل اقتسام العوائد البترولية، وقد اعتمد هذا السعر بين الجزائر وفرنسا سنة 1965.

4- **سعر الكلفة الضريبية:** استعمل هذا السعر من قبل الشركات البترولية العاملة على أراضي البلدان المنتجة، أي شرائه بسعر يُعادل التكلفة الإنتاجية مضاف إليها الضريبة على الدخل، ويعتبر سعر مرجعي بالنسبة للأسعار الأخرى في السوق البترولية إذ يمثل الحد الأدنى للأسعار المتحققة في السوق، والبيع بأقل منه يعني تحمل الخسارة.

5- **السعر الفوري:** وهو سعر الوحدة البترولية المتبادلة فوراً في السوق البترولية الحرة، وظهر هذا النوع بين عامي 1978 و 1979 نتيجة الاختلال الذي مس العرض العالمي بسبب انقطاع البترول الإيراني أي بظهور السوق الحرة، ويمكن اعتباره غير مستقر لارتباطه بمستوى الاختلال بين العرض والطلب¹ أما بالنسبة لقيمة الأسعار الحقيقية فهي كما يلي:

أ- **السعر الحقيقي للبترول "Price in real Terms":** هو السعر بدولارات ثابتة القيمة، ويعبر عن تطور السعر الإسمي خلال فترة زمنية بعد استبعاد ما طرأ عليه من أثر التضخم النقدي وتقلبات سعر صرف الدولار الذي يتخذ أساساً لتسعير البترول، وللكشف عن تطور القيمة الحقيقية لأسعار البترول ينسب السعر الحقيقي لسنة أساس معينة، ثم يتم تتبع تطوره عبر الزمن، ولتصحيح أسعار البترول لتصبح أسعاراً حقيقية استندت أوبك في ذلك على عدة اتفاقيات بترولية دولية كما يلي:

- **اتفاقية طهران 1971:** ركزت على أثر التضخم على السعر، وتم إبرامها بين أوبك وشركات البترول العالمية، كما تميزت بإقرار مبدأ رفع الأسعار بـ 2.5 بالمائة سنوياً لمواجهة التضخم وزيادة 5 سنوات سنوياً كعلاوة خاصة باعتبار البترول ثروة ناضبة وضمان نمو الطلب عليه، وخصت هذه

¹ محمد أحمد الدوري، المرجع السابق الذكر، ص: 198.

الاتفاقية الدول المنتجة في الخليج العربي لتتنقل فيما بعد من خلال قرارات طرابلس سنة 1971 لتشمل إنتاج شمال إفريقيا¹.

- اتفاقية جنيف الأولى والثانية المبرمتان عامي 1972 و 1973: جاءت الاتفاقية الأولى بقرار جنيف الأول المتمثل في رفع السعر المعلن بمقدار 8.5 بالمائة، وذلك في جانفي سنة 1972 عقب تعويم الدولار وتخفيض قيمته، ووضع نظام لتحديد الأسعار بالاعتماد على تطور القدرة الشرائية لعملات الدول الصناعية الكبرى، والذي ألغي بعد التخفيض الثاني للدولار في فيفري 1973، كما جاءت الاتفاقية الثانية بقرار جنيف الثاني في 2 جوان 1973، أين تم وضع معادلة جديدة لتحديد الأسعار، وتتمثل عموماً في حيازة جديدة على 11.9 بالمائة من السعر المعلن². ويرى حسين عبد الله أن الأعطاب الجوهرية* منذ 2004 التي أصابت صناعة البترول نتيجة تدني الأسعار²، تفرض أن يكون السعر العادل أو المتوازن** خاضع لمبادئ اتفاقية طهران واتفاقية جنيف، فبالرغم من أن هذه الاتفاقيات لم تعد سارية إلا أن مبدأ الزيادة السنوية مازال يصلح للحصول على السعر الحقيقي، وفي تقديره أن السعر المصحح في ظلّ حرب أكتوبر وهو 11.65 دولاراً للبرميل سارياً من بداية سنة 1974 يعتبر عادلاً وصالحاً لاتخاذ كأساس لبداية التدرج، ومنه بإعمال مبادئ الاتفاقيات الثلاث لتقدير معدل الزيادة السنوية في السعر الإسمي بحوالي 5 بالمائة سنوياً في المتوسط إلى غاية سنة 2007، يجعل السعر الإسمي لبرميل سلة أوبك لا ينبغي أن يقل عن 58 دولار في الظروف العادية، وهذا السعر يعادل القيمة الحقيقية للسعر 11.65 دولار، فهذه هي المعادلة المنطقية لتسعير البترول⁴.

ثالثاً: إستراتيجية تسعير البترول

تمكنت الدول الغربية المستوردة للبترول بمساندة شركاتها الكبرى من السيطرة على الصناعة البترولية وتوجيه سياسة الإنتاج والتسعير، لذلك جاء التصحيح السعري من قبل منظمة أوبك في أكتوبر سنة 1973 ليرجع حقّ الدول المصدرة للبترول في تحديد سعر البترول الخام وعائدات

¹ حسين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص: 240.

² هاشم جمال، مرجع سبق ذكره، ص: 49.

* تقلص الحافز الاستثمار لتجديد وتوسيع القدرة الإنتاجية للبترول خاصة لدى دول أوبك، فعجزت القدرة الإنتاجية عن مواجهة الزيادة غير المسبوقة التي طرأت على الطلب العالمي بارتفاع النمو الاقتصادي بـ 5%.

** هو السعر المناسب الذي يضمن توفير استثمارات كافية للبحث عن موارد بترولية تواكب الزيادة في الطلب، ويحقق عائداً مجزياً للشركات وتعويضاً مقبولا للدول المصدرة للبترول.

³ حسين عبد الله وآخرون، الفوائض المالية العربية بين الهجرة والتوطين، دار الفارس، ط1، 2007، ص: 30.

⁴ حسين عبد الله وآخرون، المرجع السابق الذكر، ص: 31.

الحكومات دون الرجوع إلى الشركات البترولية الأجنبية، وفيها يلي استراتيجية تسعير البترول قبل وبعد التصحيح السعري لسنة 1973:

1- إستراتيجية تسعير البترول قبل التصحيح السعري لسنة 1973: تنقسم هذه الإستراتيجية إلى ثلاث أنظمة تسعير¹:

أ- التسعير حسب نظام نقطة الأساس الوحيدة: قبل الحرب العالمية الثانية كانت أسعار البترول الخام المعمول بها في خليج المكسيك أو الخليج الأمريكي، تمثل نقطة الأساس الوحيدة التي تتحدد على أساسها أسعار البترول في العالم، نظراً للعدد الكبير من الصفقات المحققة في هذا المكان، وهذا ما ورد في اتفاقية الأكناكاري "The Achnacary" أو "Asis" سنة 1928 بين الشركات العالمية البترولية الثلاث المسيطرة على سوق البترول آنذاك، أي تسعير البترول المستورد من أي منطقة في العالم كما لو كان منتجاً في منطقة خليج المكسيك ثم تُضاف إليه تكلفة الشحن من خليج المكسيك إلى منطقة الاستيراد، ويمكن توضيح ذلك من خلال العلاقة:

$$PV = P_{GM} + C_1$$

إذ يمثل P_{GM} سعر البترول في خليج المكسيك، في حين يمثل C_1 تكلفة النقل من الخليج المكسيكي إلى ميناء الدول المستوردة، كما يُسمى هذا النظام التسعيري بنظام الخليج "Golf Plus+" إشارة إلى العلاقة السابقة، ووفقاً لهذا النظام استفادت الشركات المحتكرة من مزايا بترول المناطق الأخرى غير خليج المكسيك، كتكلفة الإنتاج وتكلفة النقل وفروقات الأسعار بين المنتج الخام والمنتجات البترولية²؛

ب- التسعير حسب نظام نقطة الأساس المزدوجة: تم إهمال نظام التسعير حسب نقطة الأساس الوحيدة، تحت تأثير الطلب المتزايد للبترول خلال الحرب العالمية الثانية وارتفاع أسعار البترول المؤرد إلى بريطانيا، ونظراً لسيطرتها منذ مطلع القرن العشرين عن طريق الشركة البريطانية الفارسية على بترول إيران الذي يعتبر المصدر الرئيسي في الشرق الأوسط³، ضغطت على الشركات المحتكرة والتي اعترفت بمنطقة الخليج العربي كنقطة أساس ثانية لتسعير البترول إلى جانب خليج

¹ صديق محمد عفيفي، تسويق البترول، مكتبة عين الشمس، الإسكندرية، ط 9، 2003، ص: 24.

² وهيبه مشدن، مرجع سبق ذكره، ص: 51.

³ ارتفع نصيب الشرق الأوسط من 6 بالمائة عام 1944 إلى 17 بالمائة عام 1949، وارتفع نصيب الصادرات العالمية من 15 بالمائة عام 1938 إلى 40 بالمائة سنة 1949.

المكسيك، وقد تم حصر سوق بترول الخليج العربي في جزء فقط من السوق الأوروبية، وتميزت هذه الفترة بسيادة السعر المعلن في تسعير البترول إلى غاية سنة 1960 وقد كان منخفضاً جداً¹؛

ج- التسعير بمشاركة الدول المنتجة في تحديد الأسعار: لما قبلت الشركات تحت الضغوط المتزايدة مبدأ مناصفة الأرباح منذ سنة 1950، عملت هذه الأخيرة بحكم سيطرتها المطلقة على الإنتاج والتصدير والتسعير، على تخفيض أسعار البترول خلال عامي: 1959 و 1960، ولمّا لم تُجدِ اعتراضات الدول المصدّرة للبترول ومطالبها بإشراكها في عملية التسعير، قامت بإنشاء منظمة الدول المصدّرة للبترول أوبك كجهة موحدة للمنتجين، بهدف منع أسعار البترول من الانخفاض مجدداً على أن يتم تحديد السعر بالتشاور فيما بين الشركات والدول المنتجة، وحققت ذلك ابتداء من أوت سنة 1960 ولأكثر من عشر سنوات بعدها، وأصبح السعر المعلن عبارة عن سعر مرجعي يتخذ أساساً لحساب عائدات الدول المنتجة وهذا بغض النظر عن السعر الفعلي الذي تباع به الشركات، والذي كان أقل من السعر المعلن بحوالي 20 إلى 25 بالمائة خلال هذه الفترة².

2- إستراتيجية تسعير البترول بعد التصحيح السعري لسنة 1973: ترتّب عن حرب أكتوبر سنة 1973 حالة من الذعر والترقب في سوق البترول، حيث تراجعت كميات البترول المصدّرة من العراق والسعودية أين كانت تدور العمليات العسكرية، وفي ظلّ هذه الظروف اجتمع في الكويت ممثلو ستة دول: العراق السعودية، إيران، الكويت، قطر، الإمارات، ليقرّروا رفع أسعار البترول الخام من جانب واحد بنسبة 70 بالمائة عن الأسعار التي كانت سائدة في 15 أكتوبر سنة 1973، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت مسألة تحديد الأسعار في منظمة الأوبك من مقتضيات السيادة الوطنية، تمارسه دون الرجوع إلى الشركات البترولية، وكان تصحيح أسعار البترول سنة 1973 أمراً ضرورياً للأسباب التالية:

- عكست أسعار البترول قبل سنة 1973 سيطرة شركات البترول، بالإضافة إلى أنّ السعر كان يفقد إلى المعنى الاقتصادي؛

- لم تراعي الأسعار السابقة تكلفة إنتاج المصادر البديلة للطاقة عند حساب تكاليف الإنتاج، ممّا أدّى إلى زيادة حصة البترول في استهلاك الطاقة ومنه نُضوبة بسرعة؛

- تآكل القيمة الحقيقية لعوائد البترول³.

¹ قويدري قوشيج بوجمعة، مرجع سبق ذكره، ص: 65.

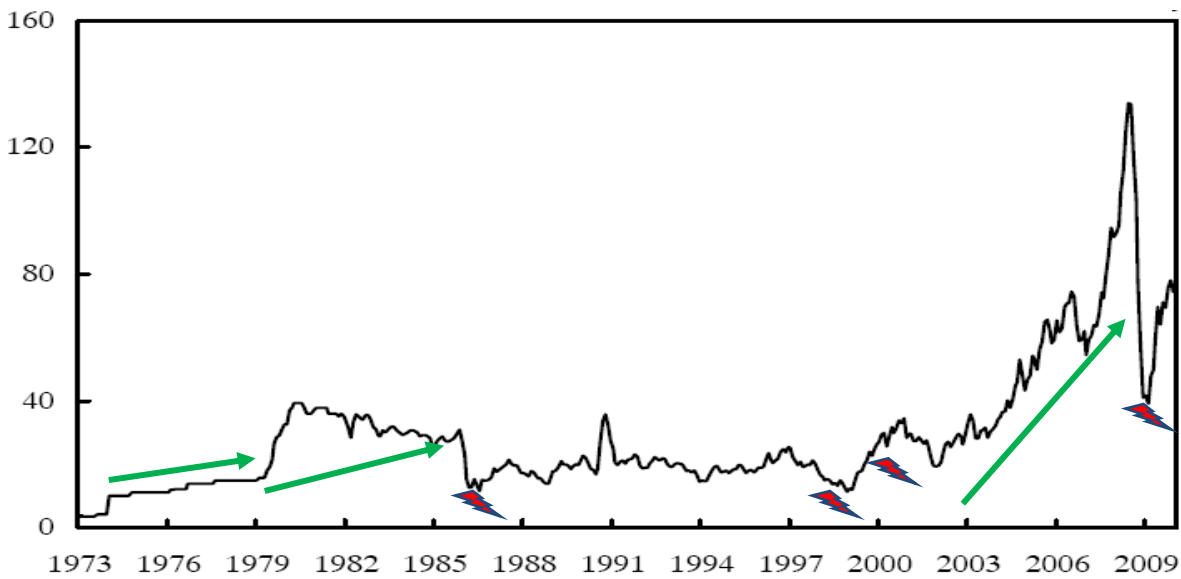
² قويدري قوشيج بوجمعة، المرجع السابق الذكر، ص: 65-66.

³ وهيبه مشدن، مرجع سبق ذكره، ص: 62.

المطلب الثالث: التطور التاريخي لأسعار البترول خلال الفترة (1973-2009)

يتميز البترول بالتذبذب وعدم الاستقرار الكبير في أسعاره، إذ نجده انتقل من 3.05 دولار للبرميل في بداية سنة 1973 إلى 17.25 دولار للبرميل سنة 1979، وبعدها ينخفض إلى 13.53 سنة 1986 وبمقارنة سنتي 1973 و 2008، نجده تضاعف بنحو أربعين مرةً بوصوله إلى 145 دولار في جويلية سنة 2008، كما شهدت هذه السنة في النصف الثاني انخفاض الأسعار إلى 32 دولار للبرميل، ليعاود الارتفاع نهاية سنة 2009 إلى 80 دولار¹، ويوضح الشكل الموالي تطور أسعار البترول خلال الفترة (1973 – 2009).

الشكل 2-2: تطور أسعار البترول خلال الفترة (1973-2009). الوحدة: دولار أمريكي.



Source: Patrick Artus et al., les effets d'un prix du pétrole élevé et volatil, Direction de l'information légale et administrative, Paris, 2010, p: 11.

يتضح من خلال الشكل أن هناك جانبان، الأول يخص ارتفاع الأسعار التي عرفت ثلاث طفرات بترولية كبرى، كانت الأولى سنة 1973، والثانية سنة 1979، ثم الثالثة والتي بدأت منذ سنة 2003 إلى غاية 2008، أمّا الجانب الثاني فيتعلق بانخفاض الأسعار، فنجد العديد من الصدمات

¹Patrick Artus et al., les effets d'un prix du pétrole élevé et volatil, Direction de l'information légale et administrative, Paris, 2010, p: 11.

السَّعرية بداية بعام 1986 ثم آثار الأزمة الآسيوية وانخفاض الأسعار سنة 1998، وأحداث الحادي عشر من سبتمبر وانعكاساتها على الأسعار سنة 2001، إضافةً إلى الصَّدمة الأخيرة نهاية سنة 2008 وبداية سنة 2009 وسنتناول فيما يلي تطوُّرات أسعار البترول خلال الطَّفرات السَّعرية التي شهدتها الأسعار منذ سنة 1973 إلى غاية سنة 2009.

أولاً: تطوُّر أسعار البترول خلال الفترة (1973-1985)

عرفت أسعار البترول تطوُّرات ملحوظة منذ بداية سنة 1970، فقد بلغ سعر البترول العربي الخفيف 2.03 دولار للبروميل سنة 1971، ليصل إلى 3.05 دولار للبرميل ويستمر في الارتفاع إلى غاية سنة 1980، فقد عرفت هذه الفترة طفرتين بتروليتين كانت الأولى سنة 1973 والثانية سنة 1979 وسنوضِّح ذلك فيما يلي:

1- الطَّفرة البترولية الأولى خلال الفترة (1973-1978): يُعرِّف كل من "Gali" و "Blanchard" الطَّفرة البترولية السَّعرية بصفةٍ عامَّةٍ بأنَّها ارتفاع مستمر لأسعار البترول الخام خلال فترة زمنيَّة معيَّنة ثم انخفاضها فجأةً أو العكس¹، وبالنَّسبة لهذه الطَّفرة فقد تضاعفت الأسعار أربع مرَّات بين شهري أكتوبر وديسمبر سنة 1973، بسبب العديد من العوامل السَّياسية والاقتصاديَّة، فقد قرَّرت دول أوبك فرض حصرٍ مؤقتٍ على تصدير البترول للدَّول الغربيَّة التي ساندت إسرائيل في حرب أكتوبر سنة 1973 ورغبة الدَّول المنتجة في الحصول على أكبر عائد أمام انخفاض القدرة الشرائية للدَّول الأمريكي واستفحال ظاهرة التضخم المستورد، وبعد فرض الحظر العربي انخفضت المخزونات البترولية في الدَّول المستهلكة بنسبة 9 بالمائة وارتفعت الأسعار المعلنة، فلجأت أوبك إلى تحديد السَّعر الرِّسمي للخام المرجعي العربي الخفيف عند 11.65 دولار للبرميل واستمر ارتفاع الأسعار إلى غاية 17,25 دولار².

2- الطَّفرة البترولية الثَّانية خلال الفترة (1979-1982): ارتفعت أسعار البترول مرة أخرى باندلاع الثَّورة الإيرانيَّة ضدَّ حكم الشَّاه سنة 1979، إذ وصل سعر البرميل إلى 17.25 دولار، ثم 32,38 دولار سنة 1982، وتميزت هذه الطَّفرة بتغيُّرات حادَّة في الطَّلَب قطاعياً وبداية بناء مخزون

¹Blanchard et Gali J, the macroeconomic effects of oil shocks: why are the 2000s so different from the 1970s NBER, 2007, p: 14.

²قويدري قوشيج بوجمعة، مرجع سابق، ص: 90، 91.

³مصطفى بودرامة، التَّحدَّيات التي تواجُه مستقبل البترول في الجزائر، التَّمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، مرجع سبق ذكره، 2008، ص: 1060.

استراتيجي والشراء الاحترازي لبلدان وكالة الطاقة الدولية، فبعد الطفرة الأولى عملت الدول المستهلكة الكبرى على إيجاد موقع هام لها في السوق البترولية من خلال ما يلي:

أ- تبني سياسة التأثير المباشر وغير المباشر على العرض والطلب كأداة لإدارة السوق بدل الاعتماد على الشركات البترولية العالمية، خاصة مع بداية نشاط السوق الفورية للبترول؛

ب- فرض ضرائب على استهلاك البترول للضغط على الطلب بتخفيضه، كما دعمت القوانين والإجراءات الاقتصادية والبيئية للحد من استخدام البترول ومشتقاته؛

ج- زيادة البحوث في مجال تطوير استخدام البدائل، وتنويع مصادر الطاقة؛

د- توجيه السياسات الاقتصادية والمالية للمنظمات المعنية بالشؤون الاقتصادية العالمية للاستثمار في مجال البحث عن مصادر جديدة للبترول غير البترول العربي، بالإضافة إلى العديد من الإجراءات الأخرى، ويدخل في هذا الإطار تأسيس الوكالة الدولية للطاقة والتي تضم الدول الغربية الصناعية فقط لمواجهة أوبك، واجتمعت كل هذه التدابير لتساهم في تراجع حصة أوبك في السوق البترولي وتؤثر على تراجع الأسعار.

ثانياً: تطور أسعار البترول خلال الفترة (1986-1999)

أخذت السوق البترولية في بداية هذه الفترة تتحول من سوق البائع إلى سوق المشتري، كما عرفت هذه الفترة صدمتين معاكستين لأسعار البترول، كانت الأولى عام 1986 بانخفاض الأسعار إلى 13.53 دولار، والثانية عام 1998 وانخفاض أسعار البترول إلى 12.28 دولار، كما عرفت هذه المرحلة صدمة أسعار إيجابية عام 1990 بسبب أزمة الخليج الثانية، ويوضح الملحق 4 تطور أسعار البترول خلال هذه الفترة، ونحاول فيما يلي تحليل تطورات أسعار البترول خلال المرحلة الممتدة من سنة 1986 إلى 1998:

1- الصدمة البترولية المعاكسة سنة 1986: انخفضت أسعار البترول سنة 1986 إلى 13.53 دولار للبرميل بعد أن كانت تقدر بـ 27.01 دولار سنة 1985، وكانت هناك العديد من الأسباب وراء ذلك كانخفاض الطلب على البترول سنة 1985 ما أثر على حصة أوبك في السوق، بالإضافة إلى دخول منتجين جدد باستطاعتهم تعويض ما يتم سحبه من قبل أوبك للتأثير على الأسعار، فحدث فائض في العرض أثر على الأسعار بالانخفاض، كما قامت بعض الدول البترولية سنة 1983

بتخفيض أسعار بترولها لجبر دول الأوبك على خفض الأسعار، وكانت نتائج هذه الصدمة وخيمة على الدول المصدرة أهمها العُجُوزات الكبيرة في الموازين التجارية، وتفاقم أزمة المديونية¹؛

2- الصدمة البترولية خلال الفترة (1990-1991): تعرّضت السوق البترولية العالمية إلى صدمة سعرية حادة تمثلت في حرب الخليج الثانية (العراق - الكويت) سنة 1990، إذ انخفضت الأسعار إلى مادون 19 دولار، وواصلت الانهيار بعد أن ارتفعت إلى ما يفوق 24 دولار بعد الحرب مباشرة بسبب الحد من الإنتاج العراقي، إلا أن اجتماع العديد من الأحداث فيما بعد أدى إلى انخفاض الأسعار من بينها عدم التزام أعضاء أوبك بحصص الإنتاج، بالرغم من تراجع الطلب العالمي واشتداد الأزمة الآسيوية فاستمرت الأسعار في الانخفاض إلى غاية 7 دولار للبرميل، وبقيت على هذا الحال إلى غاية شهر أوت من سنة 2001².

ثالثاً: تطوّر الأسعار خلال الفترة (2000-2009)

1- حركة الأسعار خلال هذه الفترة: شهدت السوق البترولية العالمية خلال الفترة (2002-2008) تصاعداً مستمراً في أسعار البترول العالمية، تخطت مستويات قياسية غير مسبوقة خاصة خلال النصف الأول من العام 2008، عندما تجاوزت الأسعار الاسمية لسلة خامات أوبك حاجز الـ 130 دولار للبرميل وبينما انخفضت الأسعار الاسمية خلال سنة 2001، بسبب أحداث الحادي عشر سبتمبر بمقدار 4.5 دولار للبرميل؛ أي بنسبة انخفاض بلغت 16.3 بالمائة عن مستوياتها في سنة 2000 والبالغة 27.6 دولار للبرميل لتصل إلى 23.1 دولار للبرميل فإنها أخذت اتجاهاً تصاعدياً بعد سنة 2002 وحتى منتصف سنة 2008، لمدة ست سنوات ونصف من الارتفاع المتواصل للأسعار، بلغ خلالها مقدار التغير في الأسعار الاسمية بين عامي 2001 و 2008 حوالي 71 دولار للبرميل، لتقفز الأسعار إلى أكثر من أربعة أضعاف مستوياتها ويسجل المعدل السنوي 94.1 دولار للبرميل في عام 2008، كما عرفت الأسعار انخفاضاً بحلول النصف الثاني من العام 2008 واستمر إلى الربع الأول من العام 2009، أي خلال فترة زمنية أقل من عام، وتعود هذه التقلبات الاستثنائية إلى تأثيرات الأزمة المالية العالمية، إذ بلغ المعدل الشهري للتقلبات في الأسعار اليومية حوالي 8 بالمائة خلال شهر ديسمبر سنة 2008³.

¹ طاهر حمدي كنعان وآخرون، هموم اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2001، ص: 127-129.

² نعيمة شومان، العولمة بداية ونهاية، دار الفارابي، بيروت، ط1، 2007، ص: 98-99.

³ الطاهر الزيتوني، مرجع سبق ذكره، ص: 18-20.

2- أسباب الطفرة البترولية: ويمكن إرجاع الطفرة البترولية خلال الفترة الممتدة من سنة 2003 إلى منتصف سنة 2008 إلى ما يلي:

أ- النمو الاستثنائي على الطلب العالمي للبترول خلال الفترة (2003-2008)، وتنامي مشكلات العرض لضعف الاستجابة لارتفاع الأسعار على المدى القصير، بالإضافة إلى تراجع الطاقات الإنتاجية الفائضة لقلّة الاستثمارات في توسعتها؛

ب- التوقعات العالمية للأسعار المستقبلية للبترول، حيث كانت تدور بين 200 إلى 300 دولار للبرميل في المستقبل القريب، والترويج لأدبيات ذروة الإنتاج البترولي التي تروج لها بعض الأوساط السياسية الغربية وتزايد التوتر الغربي الإيراني بشأن ملف إيران النووي، أدّى إلى فرط حساسية الأسعار لأيّ أنباء تُشير إلى مخاطر انقطاع الإمدادات؛

ج- تسببت الضبابية وعدم الوضوح في مستقبل أسواق الأسهم والعقارات وانخفاض الدولار الأمريكي ومعدّلات الفائدة في البنوك الأمريكية، في نزوح مبالغ طائلة من الاستثمارات المالية إلى الأسواق الآجلة للبترول بحثاً عن معدلات عائد مرتفعة على الاستثمارات المالية، ممّا تسبّب في الضغط على الأسعار الآجلة صعوداً؛

د- الارتفاع في الأسعار وحجم التداول في الأسواق الآجلة للبترول الخام، خلق طلب وهمي، وساهم في رفع سقف التوقعات بشأن الأسعار المستقبلية، فلجأ مستهلكو البترول إلى زيادة طلبهم لغرض التخزين والتحوط من ارتفاع الأسعار، إذ كان السعر والمخزون يرتفعان في آنٍ واحدٍ، بالإضافة إلى زيادة الضغط على الطلب بسبب المخزونات البترولية التي أنشأتها كل من الهند والصين؛

هـ- أدّى ظهور بؤابر الأزمة المالية العالمية واتّضح آثارها على الاقتصاد العالمي، إلى تراجع الطلب على البترول وزوال المخاوف من نقص الإمدادات الناجمة عن التوترات الجيوسياسية، وتحوّل الاهتمام إلى تداعيات الأزمة، فكانت هذه عوامل مباشرة لتحوّل الضغط على الأسعار هبوطاً¹.

¹الطاهر الزيتوني، المرجع السابق الذكر، ص: 49-50.

المبحث الثاني: العائدات البترولية، فوائضها، والاتجاهات الرئيسية لتوظيفها

تعدّ عائدات البترول المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية أعضاء أوبك وأساس احتياطات بُوكها من العملة الأجنبية، وفوائض موازناتها، وفيما يلي تطوّر العائدات البترولية لهذه الدول:

المطلب الأول: المراحل الأساسية في تطوّر العائدات البترولية

لقد مرّ تطوّر العائدات البترولية للدول العربية أعضاء أوبك بثلاث مراحل، كما يلي:

أولاً: المرحلة الأولى خلال الفترة (1935-1973)

حفّز تحويل الطّاقة إلى البترول كمصدر أساسي سنة 1970 وزيادة اعتماد الدول الرأسمالية الصناعية خاصة أوروبا الغربية على بترول الآبار العربية التي تتميّز بانخفاض تكاليف الإنتاج، دخول المنطقة العربية دائرة الإنتاج التجاري بعد سنة 1935، فكانت تغطّي 60 بالمائة من البترول المسوّق عالمياً عام 1976 وشكّل البترول العربي حوالي 70 بالمائة من مجموع واردات أوروبا من البترول و90 بالمائة من مجموع واردات اليابان¹، لكنّ هذه المرحلة تميّزت بتدهور أسعار البترول الخام التي تراوحت حول 1,8 دولار للبرميل وسيطرة الشركات البترولية الاحتكارية على الإنتاج والتوزيع محققة أرباحاً ضخمة على حساب البلدان المنتجة، التي سارعت إلى إنشاء منظمة الدول المصدّرة للبترول لحماية مصالحها ومكتسباتها الطّبيعية، وعلى إثر إغلاق قناة السويس بعد سنة 1967 طالبت ليبيا والجزائر عام 1970 بالحقّ الشرعي في رفع أسعار البترول الخام، نظراً لقربهما من أسواق الاستهلاك الدولية، كما طالبت دول أوبك برفع الضرائب المفروضة على الشركات الأجنبية، التي تشكّل المصدر الرئيسي للعائدات فتم عقد اتفاقية طهران في فيفري 1971 التي رفعت سعر برميل

¹ هوشيارمعروف، ميزان المدفوعات الدولية والنّظم الاقتصادية المختلفة، النفط والتنمية، ع 2، 1976، ص: 72.

البترو من 1,7 دولار للبرميل إلى 2,18 دولار للبرميل، وأتفاقية جنيف الأولى التي رفعت الأسعار كذلك إلى 2,89 دولار للبرميل¹.

ثانياً: المرحلة الثانية خلال الفترة (1973-2000)

باندلاع حرب أكتوبر سنة 1973 بدأت مرحلة جديدة بالنسبة للدول العربية المصدرة للبترو خاصة بعدما تمكنت من رفع أسعار بترولها ضمن منظمة الدول المصدرة للبترو من 2,89 دولار إلى 5,18 دولار خلال شهر واحد حسب إتفاقية جنيف الثانية، وبداية من عام 1970 قاربت الأسعار 15 دولاراً للبرميل لتتراوح بين 30 و 40 دولار للبرميل في السوق الحرة عام 1980، وذلك بالرغم من حفاظ الجناح المحافظ المتمثل في السعودية، والإمارات العربية، والكويت على حدود الأسعار التي تناسب الدول الرأسمالية خاصة أمريكا على حساب بقية الدول العربية كالجزائر، والعراق، وليبيا²، وقد انعكست هذه المعطيات على عائدات الدول العربية كما يوضح الجدول التالي:

الجدول 1-2: تطوّر عائدات البترول العربية خلال الفترة (1973-1989). الوحدة: مليون

دولار.

السنة الدولة	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
السعودية	5100	22600	265700	33500	42400	35800	54200
الإمارات	900	5500	6000	7000	9000	8000	9700
الكويت	1900	7000	7500	8500	8900	9200	13300
الجزائر	900	3700	3400	45000	4300	5000	7400
ليبيا	2300	6000	5100	7500	8900	8600	14900
العراق	1900	6700	7500	7500	9600	9700	19900
البحرين	74	262	280	395	437	495	530
قطر	400	1600	1700	2000	2000	2000	3300
سوريا	76	432	246	665	758	654	1100

¹ عبد الخالق فاروق، النفط والأموال العربية في الخارج، خمس دراسات في الاقتصاد الدولي المعاصر، مركز المحروسة، القاهرة 2002، ص: 74.

² عبد الخالق فاروق، مرجع سبق ذكره، ص: 75.

المصدر: عبد الخالق فاروق، النفط والأموال العربية في الخارج، خمس دراسات في الاقتصاد الدولي المعاصر، مركز المحروسة، القاهرة، 2002، ص: 75.

نلاحظ من خلال الجدول أن عائدات الدول العربية عرفت ارتفاعاً كبيراً عام 1974، فبالنسبة للسعودية انتقلت عائداتها من 5100 مليون دولار إلى 22600 مليون دولار، أما الجزائر فقد ارتفعت عائداتها من 900 مليون دولار إلى 3700 مليون دولار، والأمر ذاته بالنسبة لباقي الأقطار العربية كما عرفت سنة 1976، ارتفاع عائدات الأقطار العربية لكن بقدر أقل من سنة 1974، وتقدر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية عائدات أوبك بما يزيد عن 60 مليار دولار عام 1974، و30 مليار دولار عام 1985، و40 مليار دولار عام 1986، و35 مليار دولار عام 1977، وتصل إلى 70 مليار دولار عام 1978، بالتالي نلاحظ عدم وجود معيار ثابت ومصدر دقيق لتقدير العائدات الحقيقية البترولية، حيث كل جهة لها تقديراتها، نظراً لوجود العديد من الصعوبات في تقديرها مثل:

- 1- عدم إصدار بيانات بالنسب الحقيقية لحجم الإيرادات المؤدعة بالبنوك الأجنبية، للحرص على سرية حجم الإيداعات أو الأعمال الحقيقية؛
- 2- تأثر البترول بتطور الظروف السياسية والاقتصادية في العالم، وهذا ما يؤكد زيادة أسعار البترول أضعاف عام 1973، وبذلك لا يمكن وضع معيار ثابت لتقدير قيمة الإيرادات البترولية؛
- 3- تطور الأسس التي يقوم عليها نظام الاستغلال البترولي¹، ويوضح الجدول الموالي تطور العائدات البترولية العربية بالأسعار الحقيقية لعام 1995.

الجدول 2-2: تطور العائدات البترولية العربية بالأسعار الحقيقية لسنة 1995. الوحدة: مليار

دولار.

	2000	1999	1998	1997	1990	1980	1970
السعودية	70,4	44,9	31,9	48,2	40,1	-	-
العراق	20,8	7,12	6,7	8,0	9,4	-	-
ليبيا	12,8	7,7	6,1	8,0	9,8	-	-
إجمالي الدول العربية	179,1	123,4	78,4	122,9	102,4	35,4	35,4

¹ يسرى محمد أبو العلا، نظرية البترول، مرجع سبق ذكره، ص: 201-202.

الفصل الثاني.....إدارة الفوائض البترولية

المصدر: عماد مطير خليف، القوة الاقتصادية النظرية والعملية للنفط العربي، ملتقى التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر، 2008، ص: 894.

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع إجمالي العائدات البترولية العربية من 35.4 مليار دولار عام 1980 إلى 102.4 مليار دولار عام 1990، وإلى 179.1 مليار دولار عام 2000 مع عدم استقرار العائدات خلال هذه الفترة، بسبب ارتباطها بتقلبات السوق الدولية للبترو من خلال عدم استقرار السعر البترولي إلى جانب التغير في الكميات المصدرة من قبل الدول العربية.

ثالثاً: المرحلة الثالثة خلال الفترة (2000 – 2008)

يمثل الجدول التالي تطور تقديري للعائدات البترولية للدول العربية* أعضاء أوبك خلال هذه الفترة.

الجدول 2-3: تطور عائدات البترول للدول العربية البترولية خلال الفترة (2000-2008).

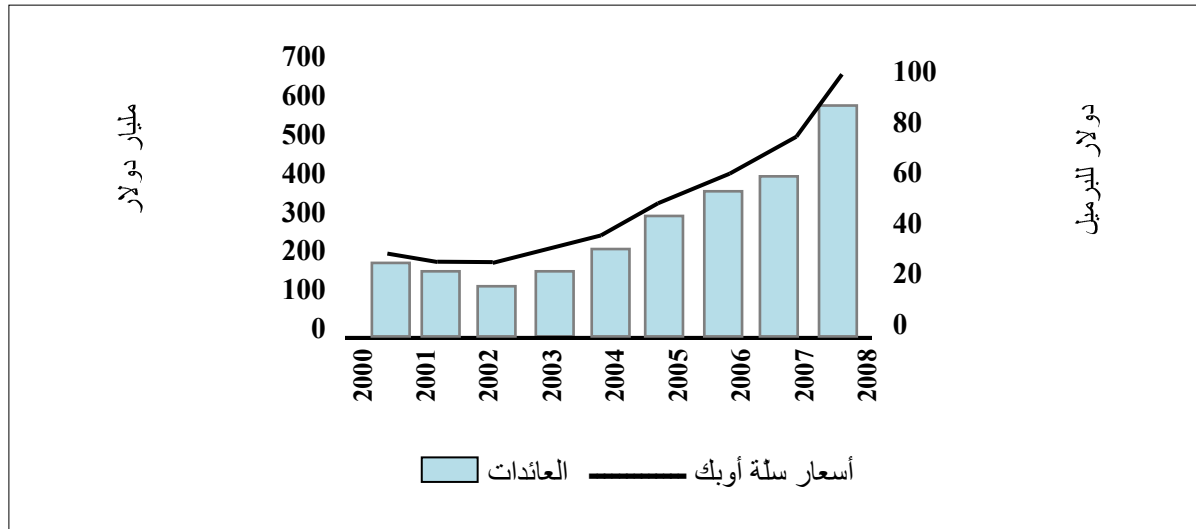
السنة	أسعار البترول (دولار)	عائدات البترول مليار دولار
2000	27,6	177,2
2001	23,1	148,2
2002	24,3	130,9
2003	28,2	159,5
2004	36,0	219,5
2005	50,6	316,6
2006	51,1	380,0
2007	69,1	408,0
2008	94,1	618

المصدر: الطاهر الزيتوني، التطورات في أسعار النفط العالمية و انعكاساتها على الاقتصاد العالمي، أوبك، الكويت النفط والتعاون العربي، ع 132، المجلد 36، 2010، ص: 57.

* الجزائر، مصر، الكويت، قطر، العراق، سوريا، السعودية، البحرين، الإمارات.

نلاحظ تزايد عائدات البترول للدول العربية أثناء هذه الفترة خاصةً بدايةً من سنة 2004، التي مثّلت بداية ثورة أسعار البترول بارتفاعها بشكل متواصل، وهناك تقلّب واضح في عائدات البترول العربية بناءً على التقلّبات في أسعار البترول كما يوضّح الشكل التالي:

الشكل 2-3: تطوّر أسعار وعائدات البترول خلال الفترة (2000 – 2008).



المصدر: الطاهر الزيتوني، التّطورات في أسعار النفط العالمية و انعكاساتها على الاقتصاد العالمي، أوبك، الكويت النفط والتّعاون العربي، ع 132، المجلّد 36، 2010، ص: 57.

ونلاحظ من خلال الشكل أنّه على ضوء التّغيرات التي شهدتها أسعار البترول خلال الفترة (2005-2008) عرفت العائدات البترولية السّوية للأقطار الأعضاء في أوبك نمواً متصاعداً من

حوالي 177 مليار دولار عام 2000 إلى حوالي 408 مليار دولار خلال عام 2007، عندما ارتفع المعدل السنوي لأسعار سلّة خامات أوبك من حوالي 27.6 دولار للبرميل خلال عام 2000 إلى 69,1 دولارا للبرميل خلال عام 2007، ثم قفز مجموع العائدات إلى حوالي 600 مليار دولار خلال العام 2008 عندما ارتفع المعدل السنوي لأسعار سلّة خامات أوبك إلى حوالي 94,1 دولار للبرميل، فقد كان التطور في حجم العائدات البترولية السنوية الناتجة عن الصادرات البترولية متناسبا طردياً مع التغير في الأسعار، فخلال الفترة (2003-2005) تزايدت العائدات والأسعار بوتيرة عالية، ثم تنخفض هذه الوتيرة خلال عامي 2006 و2007، كما حققت العائدات البترولية أعلى زيادة عام 2008 بحوالي 189 مليار دولار عند تزايد المعدل السنوي لأسعار سلّة خامات أوبك بحوالي 25 دولار للبرميل خلال سنة 2008 وعلى الرغم من الانخفاض الحاد في أسعار البترول والذي بدأ خلال الربع الثالث من عام 2008 وانخفاض العائدات إلى حوالي 80 مليار دولار عندما بلغ متوسط الأسعار 56.6 دولاراً للبرميل خلال الربع الأخير من السنة ذاتها، استمر تراجع العائدات خلال الربع الأول من عام 2009 إلى 59 مليار دولار، لترتفع خلال الربع الثاني إلى 82 مليار دولار بعد التحسن النسبي في الأسعار.

رابعاً: أثر ارتفاع عائدات البترول على اقتصاديات الدول العربية خلال الفترة (2000-2007)

ساهم ارتفاع عائدات البترول لدى دول أوبك العربية خلال الفترة (2000-2007) في ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي وتراكم فوائض معتبرة في الميزان التجاري، بالإضافة إلى التأثيرات المختلفة على الموازنات العامة للبلدان العربية أعضاء أوبك.

1- العائدات البترولية والناتج المحلي الإجمالي: هذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 2-4: انعكاس تطورات العائدات البترولية على الناتج المحلي الإجمالي.

السنة	عائدات البترول (مليار دولار)	معدل النمو السنوي للعائدات	الناتج المحلي للإنتاج (مليار \$)	معدل النمو السنوي للإنتاج (%)
1999	109,70	—	566,7	—
2000	177,25	0,63	677,11	0,19
2001	148,57	0,16-	664,01	0,02-

2002	130,88	-0,11	674,2	0,02
2003	159,54	0,21	755,32	0,12
2004	218,73	0,36	891,43	0,18
2005	316,57	0,46	1089,24	0,22
2006	394,81	0,22	1291,41	0,19
2007	418,77	0,07	1471,66	0,14

المصدر: أوبك، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها الأولية المحتملة على صناعة البترول في الأقطار العربية، النفط والتعاون العربي، المجلد 35، ع 128، الكويت، 2009، ص: 39.

نلاحظ أنه بارتفاع العائدات البترولية للدول العربية أعضاء أوبك من 130,88 مليار دولار عام 2002 إلى 418.77 مليار دولار عام 2007، ارتفع الناتج المحلي لهذه الدول بالتزامن مع ذلك من 674,2 مليار دولار عام 2002 إلى 1471,66 مليار عام 2007، وبلغت الزيادة في عائدات البترول والناتج المحلي الإجمالي ذروتها عامي 2005، 2006 مسجلة 202.108 مليار دولار، بينما سجلت قيمة العائدات والناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية نمواً سالباً خلال 2001 عندما انخفضت أسعار البترول جراء أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

2- العائدات البترولية والميزان التجاري: يوضح الجدول التالي تطور العائدات البترولية والميزان التجاري خلال الفترة (1996-2007).

الجدول 2-5: عائدات البترول والميزان التجاري للبلدان العربية خلال الفترة (1996-2007).

الوحدة:

مليار دولار.

السنة	عائدات البترول (مليار دولار)	الميزان التجاري (مليار دولار)
1996	108,70	47,19
1997	110,00	46,80
1998	76,80	5,70
1999	109,70	38,87
2000	177,16	104,64
2001	148,57	83,32

84,65	130,88	2002
114,38	159,54	2003
155,89	218,73	2004
256,73	316,57	2005
312,51	394,81	2006
337,06	419,77	2007

المصدر: الإدارة الاقتصادية، أوابك، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها الأولية المحتملة على صناعة البترول في الأقطار العربية، النفط والتعاون العربي، المجلد 35، ع 128، الكويت، 2009، ص: 45.

ونلاحظ من الجدول أنّ اتجاه الفائض في الميزان التجاري لمجموعة البلدان العربية المصدّرة للبترول أخذ اتجاه تصاعدي على غرار اتجاه العائدات البترولية خلال الفترة (1999-2007)، في حين عرفت سنة 1998 انخفاض العائدات وفوائض الميزان التجاري إلى أدنى مستوى بانخفاض أسعار البترول.

3- العائدات البترولية والموازنات العامة للدول العربية: ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول 2-6 فيما يلي:

الجدول 2-6: العائدات البترولية ووضعية الموازنات العامة للدول العربية للفترة (2001-2007).

الوحدة: مليار دولار.

السنة	العائدات البترولية (مليار دولار)	وضعية الموازنات العامة للدول العربية
2001	148,57	19,96-
2002	130,38	30,83-
2003	159,54	3,18
2004	218,73	35,53
2005	316,57	89,47
2006	394,81	142,76
2007	419,77	91,60

المصدر: الدائرة الاقتصادية، أوابك، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها الأولية المحتملة على صناعة البترول في الأقطار العربية، النفط والتعاون العربي، المجلد 35، ع 128، الكويت، 2009، ص: 48.

ونلاحظ من خلال الجدول أن المالية العامة للدول العربية عرفت اتجاهاً تنازلياً مع تراجع العائدات خلال عامي 2001 و 2002، فقد بلغ عجز الموازنات العامة حوالي 20 مليار للبلدان العربية ككل خلال عام 2002، ولكن عرفت سنة 2003 زيادات معتبرة في العائدات انعكست على الفوائض الهامة في الموازنات العامة خلال الفترة (2003-2007)، وبلغت فوائض الموازنات العامة أعلى مستوياتها عام 2006 بوصولها حوالي 148 مليار دولار.

المطلب الثاني: الفوائض البترولية والطاقة الاستيعابية

تنشأ الفوائض البترولية لدى الدول العربية المصدرة للبترول ضمن منظمة الأوبك نظراً لضعف القدرة الاستيعابية لأغلب أقطارها والتي تختلف تبريراتها من دولة إلى أخرى، وفيما يلي سنتناول هاذين العنصرين كما يلي:

أولاً: تعريف الفوائض البترولية

1- تعريف "Patrick Artus" للفائض البترولي: يشكل الفائض البترولي مجموع الضرائب والرّسوم والجبايات والهوامش، والعمولات، الناتجة عن الأنشطة البترولية، ويتوزّع هذا الفائض بين حكومات الدول المنتجة على شكل ضرائب واقتطاعات جبائية، و حكومات الدول المستهلكة على شكل ضرائب مفروضة على المنتجات المكررة، وتشكّل الضرائب المفروضة من قبل الدول المستهلكة أكبر حصة ضمن الفائض البترولي¹.

2- تعريف محمد عبد الشفيق عيسى للفائض البترولي: يمثل الفائض البترولي الفرق الموجب بين العائدات الناتجة عن صادرات البترول ومجمل الواردات كأرصدة مالية متراكمة تتحصّل عليها الدولة ما يمثل الفرق الموجب لميزان المدفوعات والذي تعجز إمكانيات الاقتصاد الوطني عن استيعابه في أنشطة استثمارية حقيقية، ما يؤدي به إلى التراكم².

3- تعريف آخر: يشكل الفائض البترولي مجموع الربّوع التفاضلية والربّوع الاحتكارية والربّوع المنجمية بالنسبة للدول التي تعرف تكاليف إنتاج منخفضة، و الربّوع الاحتكارية الناتجة عن آلية عمل منظمة الأوبك والاقتطاعات الضريبية لصالح البلدان المستهلكة الكبرى³.

¹ Patrick Artus et al., op cit, p: 37.

² محمد عبد الشفيق عيسى، العالم الثالث والتّحدي التكنولوجي الغربي، دار الطليعة، بيروت، 1983، ص: 246.
³ الربّوع التفاضلية: تنتج عن الفرق بين تكلفة الاستغلال المختلفة حسب المناطق المنتجة للبترول، وتضم ريع الخصوبة وريع الموقع وريع النوعية أمّا الربّوع الاحتكارية فتتمثل بالمبالغ المدفوعة من قبل مستغل الثروة البترولية لمالك الأرض.

³ Patrik Artus et al., op cit, p: 38.

ويمكن من خلال التعاريف السابقة استنتاج ما يلي: التعريف الأول يقصد بالفوائض البترولية الإيرادات الجبائية خاصة، ويرى أنها تتوزع بين الدول المصدرة والمستوردة، أمّا التعريف الثاني وبما أنّ الفائض البترولي يمثّل الفرق الموجب بين العائدات الناتجة عن صادرات البترول ومجمل الواردات كأرصدة مالية متراكمة، فهو يتضمّن احتياطي الصرف الموجود لدى البنك المركزي، ويتّضح من خلال التعريف الثالث أنّه يعكس وجهة نظر الدول الغربية للثروة البترولية وفوائضها، إذ يرى أنّ الفوائض البترولية ناتجة عن أنشطة احتكارية بعيدة عن الأنشطة الاقتصادية وسيادة آلية السوق عن طريق التكاليف والأرباح من منطلق أنّ الأوبك تشكّل احتكار منتجين، لكنّ البترول ليس سلعة كباقي السلع وإنّما عبارة عن مورد ناضب غير متجدّد، يخضع في طبيعته لعدة استثناءات بالإضافة إلى أنّ الفائض البترولي من خلال هذا التعريف لا يوضّح حقيقة الفوائض البترولية لدى الدول المصدرة للبترول خاصة العربية منها، وبناءً على ما سبق يمكن تعريف الفوائض البترولية بأنّها مجموع الإيرادات الجبائية الناتجة عن الأنشطة البترولية والتي تستفيد منها كل من حكومات الدول المنتجة وحكومات الدول المستهلكة بدرجة أكبر، بالإضافة إلى احتياطات النقد الأجنبي الموجودة لدى البنك المركزي الناتجة عن صادرات البترول وذلك بالنسبة للدول المصدرة له والتي يرجع تحقيقها لهذه الفوائض إلى ضعف قدرتها الاستيعابية على الأقلّ في المدى القصير، وهذا الفائض عبارة عن فائض رأسمالي ظاهري وليس حقيقي لأنّه يتساوى نقدياً مع المورد الطبيعي الناضب، وليس فائضاً ناتجاً عن تراكم رأسمالي إنتاجي وإنّما يعتبر فائضاً لأنّه يتجاوز الاحتياجات المحلية الآنية للدولة.

ثانياً: الطاقة الاستيعابية للاقتصاديات العربية

لعل أهم أسباب ظهور الفوائض البترولية يعود إلى الطّاقة الاستيعابية لهذه البلدان، و تعني الطّاقة الاستيعابية قدرة الدولة على استخدام الموارد المالية المتاحة بشكل منتج من أجل تحقيق التنمية في ظلّ البنى الهيكلية والاقتصادية القائمة، بالإضافة إلى الحجم السكاني واليد العاملة المتوافرة، وفيما يلي الطّاقة الاستيعابية للاقتصاديات العربية¹:

1- الطّاقة الاستيعابية للاقتصاديات العربية: تُصنّف الدول العربية إلى ثلاث مجموعات من حيث الطّاقة الاستيعابية:

¹ وهيبة مشدن، مرجع سبق ذكره، ص: 82-83.

أ- مجموعة الدول العربية ذات الطاقة الاستيعابية الكبيرة: تضم كل من الجزائر والعراق، وتتميز بحجم سكاني كبير وقاعدة اقتصادية واسعة، وتتمتع بكل الإمكانيات الاستيعابية لامتناس الفوائض البترولية وسابقاً تم لجوء هذه الدول إلى الاقتراض للحصول على التمويل اللازم؛

ب- مجموعة الدول العربية ذات الطاقة الاستيعابية الصغيرة: تضم كل من السعودية، وليبيا، وقطر والكويت، والإمارات العربية، وقطر، والكويت، وتتميز هذه المجموعة بحجم سكاني أقل من المجموعة الأولى قد يؤدي إلى الاستعانة باليد العاملة الأجنبية، ويكون معامل الاستثمار في هذه الدول أقل من معامل الاستهلاك.

ج- باقي الدول العربية: أما المجموعة الثالثة فتضم باقي الدول العربية التي يعتبر جزء كبير من نشاطها الاقتصادي خارج قطاع البترول، كمصر، وتونس، وسوريا، والبحرين، وعمان، ويعتبر هذا وضعاً شاذاً، إذ يلتقي التخلف الاقتصادي والاجتماعي مع الثروة الفائضة، فهناك عقبة كبيرة أمام الجهود المبذولة لتحقيق التطور، تكمن في ضعف الطاقة الاستيعابية للدول المصدرة للبترول، وتتوقف كفاءة الاستيعاب على السياسات التنموية التي تضعها الحكومة على مستوى التخطيط والتفويض، ويوضح الجدول التالي الطاقة الاستيعابية لبعض الأقطار العربية المصدرة للبترول سنة 1976.

الجدول 2-7: الطاقة الاستيعابية لبعض الدول العربية سنة 1976. الوحدة: مليون دولار.

البلد	عائدات البترول	الناتج الإجمالي	الاستيعاب	الفائض
الكويت	7,4	9,1	2,6	6,5
قطر	2,2	2,2	1,2	1,0
السعودية	23,2	33,3	10,2	23,1
العراق	9,3	10,2	8,4	1,8
الإمارات	7,3	8,8	3,3	5,5
الإجمالي	51,9	63,6	25,7	37,9

المصدر: عبد الخالق فاروق، النفط والأموال العربية في الخارج، خمس دراسات في الاقتصاد الدولي المعاصر، مركز المحروسة، القاهرة، 2002، ص: 76.

ويظهر الفائض البترولي كأصول في الحسابات الجارية لهذه الدول، كما أن الدول ذات الطاقة الاستيعابية الكبيرة بما أنها لجأت في عديد من المرات إلى الاقتراض من السوق المالية الدولية، فإنها لا تعاني من مشاكل جدية في إدارة فوائضها، مقارنة مع الدول ذات الطاقة الاستيعابية الأقل، التي ازدادت وارداتها بشكل ملحوظ بعد ارتفاع فوائضها، ويوضح الجدول التالي حجم الصادرات والواردات السلعية لبعض الدول العربية خلال الفترة (1973-1976).

الجدول 2-8: حجم الصادرات والواردات العربية خلال الفترة (1973-1976). الوحدة: مليار

دولار.

الواردات السلعية				الصادرات السلعية				الدولة
1976	1975	1974	1973	1976	1975	1974	1973	الكويت
33,7	27,8	18,5	9,6	71,7	66,6	70,3	21,9	قطر
12,9	12,0	8,6	5,9	5,5	5,8	5,9	4,2	السعودية
46,7	39,7	15,5	15,5	72,4	72,4	72,2	26,1	العراق

المصدر: محمود عبد الفضيل، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية، سلسلة عالم المعرفة، 1979، ص: 224.

من خلال الجدول نلاحظ أن واردات البلدان العربية البترولية شكلت تقريباً ضعف حجم واردات البلدان العربية غير البترولية، ونلاحظ ارتفاع واردات البلدان المصدرة للبترول بارتفاع صادراتها، إذ تعدّ صادرات البترول المصدر الأساسي للعائدات ومنه الفوائض، ويوضح الجدول التالي مشتريات بعض الدول العربية البترولية من الذهب خلال الفترة (1975-1977).

الجدول 2-9: مشتريات بعض الدول العربية من الذهب خلال الفترة (1975-1977).

الوحدة: مليون دولار.

1977	1976	1975	البلد
45,5	41	12	السعودية
35,7	39	14	الكويت ودول الخليج

المصدر: محمود عبد الفضيل، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية، سلسلة عالم المعرفة، 1979، ص: 224.

فلقد اتجهت العديد من الفوائض البترولية خلال الفترة (1975-1977) إلى تعزيز ظاهرة اكتناز الأموال والاحتفاظ بها في شكل ذهب وفضة، واحتباسها عن دورة الحياة الاقتصادية المتجددة،

إذ ورد في نشرة أسواق الشرق الأوسط أنّ المنطقة عرفت سنة 1977 تدفق حوالى 300 طن من الذهب اتجهت إلى الخزائن الخاصة¹، وكان ذلك سببا رئيسيا في الارتفاع الهائل لأسعار الذهب منذ حرب أكتوبر 1973 حتى عام 1980، ثم انهيار تلك الأسعار بعد ذلك مبددة جانبا مهما من الثروات العربية التي اختزنت في المعادن النفيسة. وكان سعر أوقية الذهب قد ارتفع من 97.3 دولار عام 1973، إلى 607.9 دولار للأوقية في عام 1980 قبل أن ينهار السعر إلى 459.8 دولار للأوقية عام 1981، ثم إلى 375.8 دولار للأوقية عام 1982².

المطلب الثالث: الاتجاهات الرئيسية لتوظيف الفوائض البترولية

استخدمت العائدات البترولية، خصوصا في الفترة التي تلت تصحيح الأسعار على النحو الآتي: جزء من هذه العائدات يذهب إلى تمويل الموازنات العادية للدول المنتجة، وجزء آخر يذهب إلى تمويل نفقات مشاريع التنمية، والجزء الأكبر عبارة عن موجودات خارجية مستثمرة في الأسواق العالمية خصوصا (الولايات المتحدة-المملكة المتحدة-سويسرا)³، ويمكن تحديد أهم الطرق والاتجاهات الرئيسية لتوظيف الفوائض البترولية للدول العربية في الاستثمارات الطويلة والقصيرة المدى في سوق الأرودولار، بالإضافة إلى مساعدات التنمية الخارجية.

أولاً: إعادة تدوير فوائض البترودولار

تعتبر فوائض البترودولار العائدات المحصلة جرّاء تصدير البترول الذي يُسعر في الأسواق الدولية بالدولار التي لم تستوعب محليا لضعف القدرة الاستيعابية، والتي اتجهت للاستثمار على المدى القصير والطويل حسب الأشكال التالية:

1- سوق اليورودولار والبنوك التجارية والمؤسسات الدولية: بدأت الدول العربية المصدرة للبترول استثماراتها في سوق الأورودولار سنة 1960، حيث كانت لندن المركز المالي الأساسي في أوروبا

¹ محمود عبد الفضيل، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية، سلسلة عالم المعرفة، 1979، ص: 87.

² أحمد السيد النجار، الطفرة النفطية العربية الثالثة، دراسة للملامح والأسباب واليات التوظيف، ص: 20، دراسة متوفرة بتاريخ:

2013/01/12، على الرابط: <http://www.ahram.org.eg/acpps/ahram/2001/1/sbok50.Htm>

³ صباح عبد الرسول التميمي، دور النفط العربي في تحقيق الأمن الاقتصادي العربي، كلية التربية للبنات، المجلد 20، 2009، ص: 11.

بعد سماح الحكومة البريطانية بخلق سوق مفتوح للودائع الدولارية القصيرة والطويلة الأجل بفضل سياسات تنظيمية تفضيلية على خلاف السوق المحلي لودائع الجنيه الاسترليني، خاصة بعد وضع الولايات المتحدة الأمريكية ضريبة للحد من تدفق الدولار إلى الخارج، فنتج عن ذلك سوق الأورو دولار المفتوح للمتعاملين الأجانب، وبداية من سنة 1964 إلى غاية 1973، عرفت ودائع الدول المصدرة للبترول نمواً سريعاً في هذا السوق، فقد كانت بين سنتي 1964 و 1965 تشكل 0,8 مليار دولار لتتجاوز سنة 1969 حوالي 10 مليار دولار، ثم 11,6 مليار دولار عام 1972، و 12 مليار دولار عام 1973، وتشير تقارير البنك البريطاني إلى أن الودائع المباشرة لهذه البلدان وصلت إلى 4 مليار دولار نهاية سنة 1973، كما وضع بنك التسويات العالمي أن الدول المصدرة للبترول وضعت جزء من فوائضها في البنوك السويسرية، التي قامت بدورها بإعادة استثمارها في سوق لندن ولوكسمبورغ، ويفسر هذا الأخير نمو الودائع قبل ارتفاع أسعار البترول عام 1973 إلى الفوائض المحققة في موازين المدفوعات بزيادة حجم صادرات البترول لكن هذه الودائع لم تتجاوز 12 بالمائة من الحجم الكلي لودائع سوق الأورو دولار، لكنها تشكل جانباً مهماً في هذه السوق، وبارتفاع أسعار البترول سنة 1973 قُدرت ودائع دول أوبك بالدولار حسب بنك التسويات "BRI" بحوالي 22.8 مليار دولار سنة 1974 شكلت 64 بالمائة منها ودائع قصيرة الأجل، لكن سنة 1975 انخفضت الودائع قصيرة الأجل إلى 9.1 مليار دولار أي 27 بالمائة ثم إلى 12.6 مليار دولار عام 1976 وحوالي 30 بالمائة من الحجم الكلي للودائع، حيث تم تحويل اتجاه الاستثمارات إلى الودائع طويلة الأجل بسبب ظروف وضغوطات السوق آنذاك، ما سمح للمؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي بمنح قروض للدول المستوردة للبترول والتي تحقق عجوزات في موازين مدفوعاتها خاصة الأقل نمواً بالإضافة إلى استفادة الدول الغربية من الأموال اللازمة لتمويل مؤسساتها واستثماراتها، كما أن تزايد الاستيراد من قبل الدول المستوردة للبترول فيما يتعلق بالتجهيز والعمران والمؤسسات الصناعية ومن جانب الاستهلاك، أدى إلى اتجاه جزء معتبر من الفوائض البترولية نحو الدول الأوروبية وأمريكا الشمالية، وعلى الرغم من تراجع التدفقات المالية نحو سوق الأورو دولار سنتي 1977 و 1978، فقد بلغت ودائع أوبك 12 مليار دولار، ثم 2.5 مليار دولار وتم استثمار حوالي 14.8 مليار دولار كل سنوياً عامي 1979 و 1980¹، ويمثل الجدول التالي نمط استخدام الفوائض البترولية لدول أوبك خلال الفترة (1974-1976) حسب البنك البريطاني:

¹Christopher Kopper, op cit, P: 39-41.

الجدول 2-10: نمط استخدام الفوائض البترولية لدول أوبك خلال الفترة (1974-1976).

الرصيد الإجمالي المجمع						البيان
حتى نهاية 1976		حتى نهاية 1975		حتى نهاية 1974		
%	مليار دولار	%	مليار دولار	%	مليار	
3.3	3.1	3.5	3.1	6.4	3.6	سندات الحكومة البريطانيّة
1.6	1.5	2.1	1.9	3.0	1.7	ودائع الجنيه الإسترليني
1.2	1.1	1.1	1.0	1.2	0.7	استثمارات أخرى
6.0	5.7	6.8	6.0	10.6	6.0	إجمالي الأموال الموظّفة بالجنيه الإسترليني

10.2	9.7	10.6	9.4	10.6	6.0	سندات الحكومة الأمريكية
4.7	4.5	4.1	3.6	1.8	1.0	استثمارات أخرى بالولايات المتحدة الأمريكية
40.6	38.7	42.7	37.8	49.6	28.0	ودائع مصرفية في بريطانيا والولايات المتحدة ودول أخرى
55.5	52.9	57.3	50.0	62.1	35.0	إجمالي الأموال الموظفة بالدولار و عملات أخرى
29.0	27.6	27.4	24.3	21.1	11.9	تسهيلات واتفاقات ثنائية خاصة، واستثمارات أخرى خارج بريطانيا والولايات المتحدة
9.5	9.1	8.5	7.5	6.2	3.5	قروض لمنظمات دولية
100	95.3	100	88.6	100	56.4	الإجمالي

المصدر: محمود عبد الفضيل، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية، سلسلة عالم المعرفة، 1979، ص: 89.

ويبدو من الجدول أن نمط استخدام الفوائض البترولية لدول أوبك خلال الفترة (1974- 1976) توزع بين سندات الحكومة البريطانية وسندات الحكومة الأمريكية وودائع الجنيه الإسترليني والدولار و عملات أخرى، إضافة إلى قروض مقدّمة لمنظمات دولية وتسهيلات واتفاقات دولية ثنائية خاصة، وقد كان الاختلاف في توظيف الفوائض البترولية بالنسبة للطّرة البترولية الثانية مقارنة مع الأولى باتجاه الفوائض بالنسبة للطّرة البترولية الثانية بعد انخفاض قيمة الدولار لل عملات الأوروبية المرتفعة كالمارك الألماني والفرنك السويسري، فبين سنتي 1980 و 1981 عرفت ألمانيا حوالي 17 مليار دولار كتدفقات في شكل ودائع طويلة الأجل، كما ارتفعت الأموال الموظفة في البنوك السويسرية من قبل أعضاء أوبك إلى 8.8 مليار دولار عام 1978 وحوالي 18.5 دولار سنة 1982¹، ويمكن القول أن سلوكيات الدول ذات الفوائض أدت إلى تكريس التبعية التي ظهرت على شكل:

أ -تبعية تجارية: فقد ازداد التبادل التجاري بين الدول العربية والدول الصناعية ولكن لصالح الدول الأخيرة.

¹ Christopher Kopper, op cit., P: 44.

ب **تعبية تكنولوجية:** فقد تم نقل التكنولوجيا على نحو غير منظم ودون إعداد لليد العاملة المحلية وبذلك فإن معظم المصانع تم شراؤها مع مفاتيحها وقطع الغيار والمشرفين الفنيين.

ج **تعبية مالية:** معظم الأموال العربية موضوعة في المصارف الأجنبية، وهي معرضة للتآكل بسبب التضخم وتقلبات أسعار الصرف، إضافة إلى إمكانية استعمالها كسلاح ضد المصالح العربية للابتزاز والاستغلال (على سبيل المثال أموال العراق وليبيا).

د **تعبية غذائية:** إذ انخفضت مساهمة الزراعة في الناتج القومي وازداد الانكشاف الغذائي للدول العربية، فبعد أن كانت تؤمن 80% من الغذاء عام 1970، لم تتعد هذه النسبة 48% عام 1980.

هـ **تعبية للموارد:** إذ إن معظم اقتصاديات الدول العربية، تعتمد على البترول كدخل وطني تصل في بعض الدول إلى ما نسبته 93% أو يزيد¹.

2- **المساعدات الخارجية:** بين سنتي 1974 و 1982 بلغ حجم المساعدات المالية الخارجية لدول أوبك نحو الدول الأقل نمواً حوالي 83 مليار دولار، وهو مبلغ يتجاوز استثمارات دول أوبك في الولايات المتحدة الأمريكية، كما تجاوزت عجوزات موازين مدفوعات الدول النامية من 11.3 إلى 37 مليار دولار ووصلت إلى 61 مليار دولار و89 مليار دولار عامي 1979 و1980 على الترتيب ثم 108 مليار دولار عام 1981 وتم تغطية أغلب هذه العجوزات عن طريق قروض المؤسسات المالية والبنوك التجارية الأمريكية والأوروبية، وفي سنة 1982 كانت المكسيك أول مقرض بـ 63 مليار دولار والبرازيل بـ 60.5 مليار دولار²، وقد أخذت المساعدات العربية الموجهة للدول العربية غير البترولية خاصة أشكالاً عديدة بعضها في صورة مساعدات ثنائية حكومية وبعضها الآخر على هيئة قروض من خلال صناديق أنشأت خصيصاً لهذا الغرض، وعلى الرغم من محدودية طاقتها التمويلية أمام الاحتياجات التمويلية الكبيرة لهذه الدول والتي أضعفت فاعليتها، فإنها تميّزت بتيسير شروط منح القروض والمعونات مقارنة مع المصادر الأخرى، فالأقطار العربية المتشددة (ليبيا، والجزائر، والعراق) غلب عليها الطابع الثنائي فيما يخص المساعدات المقدمة من قبلها، وركّزت على تمويل المشاريع الإنمائية عموماً، أمّا الدول المحافظة كالسعودية، والإمارات، والكويت، فقد قدّمت تسهيلات بترولية لصالح صندوق النقد الدولي الذي اتّبع سياسته الخاصة في إدارتها، واشترطت هذه الأقطار ضرورة اتّفاقها المسبق مع الدولة الملتقّية للمساعدة وصندوق النقد الدولي، كما ركّزت المجموعة على

¹ صباح عبد الرسول التميمي، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

² Christopher kopper, op cit., P: 46.

تصحيح موازين مدفوعات الأقطار العربية¹، ويُمكن رصد حركة تدفّقات العون الإنمائي العربي الذي يأتي أغلبه من قبل البلدان العربيّة المنتجة للبترول خلال الفترة (2004-2007)² حسب الجدول التالي:

الجدول 2- 11: تدفّقات العون الإنمائي العربي خلال الفترة (2004-2007).

الوحدة: مليون دولار				
السنة	2004	2005	2006	2007
المساعدات الإنمائية العربيّة	2.65	1.88	3.26	3.51

المصدر: الإدارة الاقتصادية، أوبك، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها الأولية المحتملة على صناعة البترول في الأقطار العربيّة، النفط والتعاون العربي، المجلد 35، ع 128، الكويت، 2009، ص: 47.

نلاحظ أن المساعدات الإنمائيّة العربيّة الميسّرة تضاعفت سنة 2007 مقارنة مع سنة 2005 إذ انتقلت من 2.65 مليار دولار إلى 3.51 مليار دولار، وهي السنة التي عرفت ارتفاع الفوائض البتروليّة وبالتالي فإنّ معظم التّوظيفات لأرصدة الدّولارات للدّول العربيّة البتروليّة كانت في سوق الأرو دولار، ومن جهة أخرى نجد أنّ البلدان العربيّة والبلدان الأقلّ نموّاً، اقترضت في واقع الأمر أموالاً عربيّة عن طريق مؤسّسات التّمويل العربيّة من البنوك التجاريّة والبنك وصندوق النقد الدولي وبشروطها المعروفة في منح القروض، ولا يختلف نمط توظيف الإيرادات العربيّة من الطفرة البترولية الراهنة كثيراً عما حدث في السابق، وربما تكون الجزائر وحدها هي الاستثناء من هذه الحالة، ويبدأ الخلل من تدني معدلات الاستثمار وانخفاضها كثيراً عن معدلات الادخار، إذ شهدت السنوات الأخيرة ارتفاعاً كبيراً في معدلات الادخار تزيد كثيراً عن المتوسط العالمي، وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن معدل الادخار (الادخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) قد بلغ نحو: 45%، 42%، 34%، 26% في كل من الجزائر والسعودية وعمان وليبيا بالترتيب في عام 2003، مقارنة بنحو 21% في المتوسط العالمي، أما معدل الاستثمار الحقيقي، فيقل كثيراً عن المتوسط العالمي، إذ بلغ معدل تكوين رأس المال في كل من السعودية وعمان وليبيا والكويت بالترتيب، نحو 19%، 16%

¹ عبد الخالق فاروق، مرجع سبق ذكره، ص: 84.

² الإدارة الاقتصادية، أوبك، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها الأولية المحتملة على صناعة البترول في الأقطار العربيّة، النفط والتعاون العربي، المجلد 35، ع 128، الكويت، 2009، ص: 47.

14%، 9% في عام 2003، مقارنة بنحو 21% في المتوسط العالمي، ونحو 39% في البلدان السريعة النمو في شرق آسيا والمحيط الهادئ، ويعكس ذلك ضعف القدرة الاستيعابية للاستثمارات في بعض هذه البلدان خصوصاً، ونتيجة لهذا الوضع فإن فائض المدخرات يتم توظيفه في البورصات وأسواق الذهب وشراء الأراضي والعقارات، مما يمنع تحوله لرأس مال منتج أو يتسرب إلى خارج الاقتصاديات العربية بعيداً عن أي معادلة لتحقيق التنمية والتطور الاقتصادي كما أن جانباً من هذه الأموال يتجه إلى شراء الذهب والمعادن النفيسة، وتحتفظ الدول العربية بمستويات عالية من الاحتياطات الذهبية، فالجزائر تحتفظ بنحو 5.6 مليون أوقية، وليبيا تحتفظ بنحو 4.6 مليون أوقية، والسعودية بنحو 4.6 مليون أوقية، والكويت بنحو 2.5 مليون أوقية، في حين أن بلداً مثل كوريا الجنوبية تحتفظ بنحو 0.5 مليون أوقية من الذهب ضمن احتياطاتها رغم أن قيمة ناتجها المحلي الإجمالي تزيد عن مجموع الناتج المحلي الإجمالي في هذه البلدان العربية مجتمعة، ويعني ذلك تعطيل قسم من عنصر رأس المال وإخراجه من معادلة إنجاز التنمية الاقتصادية المنشودة التي يتطلب تحقيقها توجيه هذه الثروة إلى تمويل بناء مشروعات صناعية وزراعية وخدمية تلبي احتياجات الأمة من السلع والخدمات وتستوعب قوة العمل وتطور الجهاز الإنتاجي وتزيد القدرة على تصدير السلع خارج قطاع البترول¹.

المبحث الثالث: مفارقة وفرة الموارد الطبيعية وسبل تجاوزها

تُعاني العديد من الدول الغنية بالموارد الطبيعية خاصة البترول، في الغالب من مشاكل اقتصادية وسوء إدارة لاقتصاداتها أكثر من البلدان الفقيرة بالموارد الطبيعية، لذلك تواجه هذه البلدان

¹ أحمد السيد النجار، مرجع سبق ذكره، ص: 21-31.

تحديات كبيرة لتجاوز هذه المفارقة، وسنتطرق فيما يلي إلى مفهومها وأهم أسبابها، ثم بعض السياسات المقترحة لتجاوز هذا الواقع المتناقض.

المطلب الأول: مفارقة وفرة الموارد الطبيعية

لطالما شهدت البلدان الغنية بالموارد الطبيعية، معدلات نمو اقتصادية أقل من معدلات نظيرتها الفقيرة بالموارد الطبيعية، بالإضافة إلى تعرضها للصدمات السعرية التي تقاوم الوضع أكثر فأكثر وفيما يلي نتطرق إلى مفهوم مفارقة وفرة الموارد.

أولاً: مفهوم مفارقة وفرة الموارد الطبيعية

تعبّر مفارقة وفرة الموارد الطبيعية عن واقع غريب، ساهمت في تحقيقه العديد من العوامل التي ولدت إخفاقات إدارية وتراجعات كبيرة في معدلات النمو الاقتصادي، إذ تُعرّف كما يلي:

1- تعريف مفارقة وفرة الموارد الطبيعية: تُعرّف مفارقة وفرة الموارد الطبيعية، أو لعنة الموارد الطبيعية "Natural resources curse" أو مشكلة الملك ميداس، بأنها تلك التشوهات والاضطرابات التي تحدث في اقتصاديات البلدان المصدرة للموارد الطبيعية على الرغم من العائدات التي تُدرّها هذه الموارد¹، وتبرز مفارقة وفرة الموارد من خلال العلاقة العكسية القائمة بين وفرة الموارد الطبيعية لبلد ما، ومعدلات النمو الاقتصادي المسجلة فحسب دراسة قاما بها * "Sachs and Warner" نشرت سنة 2000، فإنّ هناك علاقة عكسية قوية بين النمو الاقتصادي وثروة الموارد في عينة ضمت 97 بلداً خلال الفترة (1970-1989) كما تُساند هذه النتيجة دراسة "Hausman and Rigobon"²، فعائدات تصدير الموارد من المفروض أن تؤدي إلى تحقيق التنمية لدى هذه البلدان لكن الواقع يُبين عكس ذلك، فأغلب البلدان المصدرة للموارد الطبيعية تُعاني من اضطرابات اقتصادية وتعرف تراجع معدلات النمو الاقتصادي وتدني مستويات المعيشة، بالإضافة إلى عجزها عن إحداث تنوّع اقتصادي ومعاناتها من الصراعات والحروب الأهلية وبالتالي فإنّ لعنة الموارد تتجلّى في العلاقة العكسية بين زيادة الاعتماد على الموارد الطبيعية وتراجع معدلات النمو الاقتصادي وهذا الواقع المتناقض يبعث على التساؤل نظراً لتوفر أسباب التنمية من جهة وغياب التنمية من جهة أخرى وتبقى السمة الغالبة بلد غني وشعب

¹ تيري لاين كارل، الرقابة على النفط، فهم لعنة الموارد، معهد المجتمع المنفتح، واشنطن، 2005، ص: 25.

* أثارت دراسة "Lederman and Maloney" بعض الشكوك حول صحة النتائج التي توصلت إليها دراسة "Sachs and Warner" لهذا قاما الأخيران بتأليف كتاب صدر سنة 2007 واستناداً إلى دراسات حالة، يجادل المؤلفان بأن اقتران ثروة الموارد بالسياسات والمؤسسات الملائمة من شأنها الإسهام إلى حد بعيد في النمو طويل الأجل.

² صندوق النقد الدولي، المرشد إلى شفافية إيرادات الموارد، 2007، ص: 3.

فقير¹، وقد اجتمعت العديد من العوامل في تشكيل هذا الواقع الاقتصادي المتناقض لعل أهمها الداء الهولندي الذي سنتطرق إليه فيما يلي:

2 الداء الهولندي كمسبب رئيسي لمفارقة وفرة الموارد الطبيعية

أ- نظرية المرض الهولندي "syndrome Hollandais" أو "Disease Dutch": عبارة عن ظاهرة اقتصادية تحدث في دولة ما نتيجة تطورات اقتصادية معينة يترتب عليها ارتفاع قيمة عملة هذه الدولة، ومن ثم تراجع التنافسية الدولية لها، أو تحول الموارد فيها عن إنتاج السلع التي كانت تنتجها وتصدرها الدولة من الناحية التقليدية نحو قطاعات أخرى، ويسمى بالمرض نظرا لتأثر الإنتاج المحلي من الصادرات سلبا نتيجة لهذه التحولات، أما سبب إطلاق الجنسية الهولندية على هذه الظاهرة ف تعود إلى أنها أول حالة يتم تشخيصها تحت هذا المصطلح ففي الستينيات من القرن الماضي اكتشفت هولندا كميات ضخمة من الغاز الطبيعي داخل حدودها في بحر الشمال، وترتب على هذه الأخبار السارة تطورات سلبية على أحد المتغيرات الاقتصادية الكلية فيها وهو الجدر الهولندي (عملة هولندا في ذلك الوقت)، حيث أخذت قيمة الجدر في التزايد بفعل تزايد إيرادات الصادرات من الغاز، الأمر الذي جعل الصادرات الصناعية الهولندية غير تنافسية فبدأت في الانخفاض، وهو ما ترتب عليه تراجع النمو في القطاع الصناعي أو ما يطلق عليه "de-industrialization"، غير أن هولندا استطاعت أن تخرج من حالة المرض الهولندي بسرعة².

ب- تشخيص الداء الهولندي: طرحت النظرية مجموعة من النماذج، لكن يبقى النموذج المقدم من طرف "M.Cordon and J.Neary" سنة 1982، من أبسطها وأوضحها، إذ من خلاله تم توضيح أثر اكتشاف مورد طبيعي على الاقتصاد المستفيد، معتبرين ذلك حالة أزمة خارجية موجبة أو متوقعة³، كما يلي:

¹ جوزيف. ي، ستيجليتز، تحويل الموارد الطبيعية إلى نعمة وليس إلى لعنة، معهد المجتمع المفتوح، واشنطن، 2005، ص: 16.

² محمد ابراهيم السقا، مدونة اقتصاديات الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي، مقال متوفر على الرابط:

www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/.../warner.pdf

³ عبد القادر دربال ومختار دقيش، العلة الهولندية: نظرية وفحص تجريبي في الجزائر الفترة 1986-2006، جامعة وهران - مخبر الاقتصاد الكلي التنظيمي (LAMEOR)، العدد 11، 2011، ص: 113. دراسة موجودة على الرابط:

[Http://www.univ-ecosetif.com/revueeco/Cahiers.../5.pdf](http://www.univ-ecosetif.com/revueeco/Cahiers.../5.pdf)

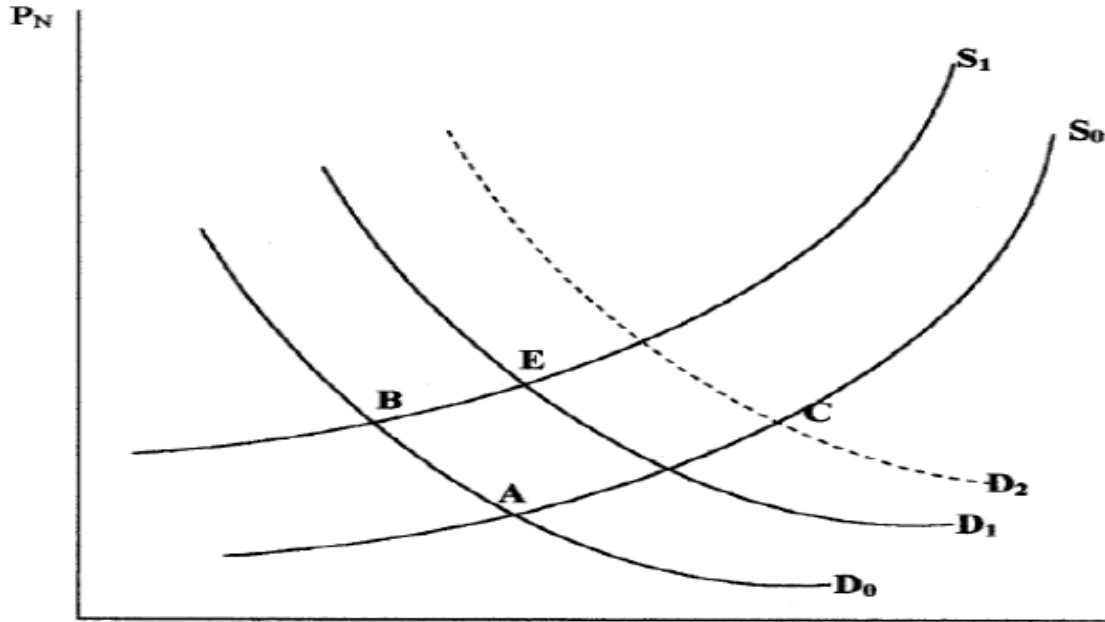
تقسيم الاقتصاد الذي يشهد رواجاً في قطاع التصدير إلى ثلاثة قطاعات¹: قطاع التصدير المزدهر، ونرمز له بالرمز B، كقطاع البترول بالنسبة للدول البترولية، و قطاع التصدير المتعثر والذي قد يكون القطاع الزراعي أو الصناعي ونرمز له بالرمز L، ويمثل كلا القطاعين (الأول والثاني) جانب السلع المتداولة خارجياً، أما القطاع الثالث فيمثل قطاع السلع غير المتداولة خارجياً، والذي يزود خاصة المقيمين المحليين كتجارة الخدمات، ونرمز له بالرمز N، وقد تم إفتراض عامل واحد متغير غير ثابت وهو العمل، مع ثبات باقي عوامل الإنتاج، لكن مع مرونة أسعارها، وينتج أثر الإنفاق وأثر إعادة تخصيص الموارد، كما يلي:

- أثر الإنفاق: ويرتبط بكيفية إدارة العائدات، حيث يسبب القطاع المزدهر زيادة في دخل البلد، وإذا تم إنفاق هذا الدخل فإنه يؤدي إلى زيادة الطلب في القطاع الثالث الذي يعرف عجزاً، مؤدياً إلى رفع أسعار هذا القطاع، خاصة في ظل تركيز كل الموارد نحو قطاع التصدير المزدهر، وبغرض تحويل النقد الأجنبي إلى عملة محلية لتتفق على السلع المحلية للقطاع الثالث مع ثبات سعر الصرف، فإن زيادة عرض العملة المحلية يضغط على الطلب صعوداً، ما يؤدي إلى رفع الأسعار المحلية، ما يعني رفع سعر الصرف الحقيقي، وهذا يضعف قدرة صادرات البلد على المنافسة، فينكمش قطاع الصادرات التقليدي.

- أثر إعادة تخصيص الموارد: ينتج عن تحويل عوامل الإنتاج (العمل) نحو القطاع المزدهر من القطاعات الأخرى ما يرفع الأجور، وبالتالي يزيد الإقبال على القطاع المزدهر وقطاع السلع غير المتداولة خارجياً، على حساب قطاع التصدير التقليدي الذي ينخفض إنتاجه تقليدياً، ويتضح أثر الإنفاق وأثر إعادة تخصيص الموارد من خلال الشكل التالي:

¹Hilel Hamadache, Rente pétrolière et évolution du secteur agricole en Algérie "syndrome hollandais et échangeabilité", Institut agronomique méditerranéen de Montpellier, Série master of sciences, n° 103, 2010, P: 16-17.

الشكل 2-4: نموذج "Corden" سنة 1984.



Source: Hilel Hamadache, Rente pétrolière et évolution du secteur agricole en Algérie "syndrome hollandais et échangeabilité", Institut agronomique méditerranéen de Montpellier, Série master of sciences, n° 103, 2010, P: 16-17.

يظهر أثر الإنفاق بانتقال المنحنى D_0 إلى D_1 ، ما يرفع من قيمة $P(N)$ بتحول الموارد من L إلى N ، حيث يمثل المحور العمودي $P(N)$ سعر N بالنسبة لـ L ، ويمثل المحور الأفقي حجم السلع غير التبادلية، وينتج أثر الإنفاق من خلال إنفاق جزء من عائدات القطاع المزدهر B ، وتكون مرونة الطلب الداخلية موجبة بالنسبة للقطاع N ، ما يرفع أسعار القطاع N مقارنة بالسلع التبادلية، أما أثر حركة الموارد فيظهر بانتقال المنحنى S_0 إلى S_1 ، وخلق فائض في الطلب على السلع كنتيجة لازدهار القطاع B ، إذ يرتفع الناتج الحدي للعمل في هذا القطاع، ويزداد الطلب على اليد العاملة المتحوّلة من القطاع L و N وينتج عن هذه الحركة انخفاض إنتاج القطاع L .

3- الانتقادات الموجهة لنظرية المرض الهولندي: يرى بعض الاقتصاديين أن الأثر السلبي على قطاع السلع المتداولة خارجياً؛ أي التقليدي المتعثر، لا يمثل مشكلة إذا كان من المتوقع استمرار تدفق العائدات ما يعني أنه في هذه الحالة، قد يمثل المرض الهولندي تكيف الاقتصاد مع الثروة الجديدة المكتشفة، ما يعني أن لفظ "مرض" ينطوي على خطأ فالتحول في الإنتاج من القطاع المتداول التقليدي إلى القطاع غير المتداول خارجياً مجرد آلية للتصحيح الذاتي، يتكيف بفضلها الاقتصاد مع زيادة الطلب

المحلي والواقع أنه بغض النظر عن إشكالية هذه التغيرات الحاصلة في الاقتصاد فإنه يتعين على راسمي السياسة أن يساهموا في التغلب عليها.¹

4- بعض الحلول لتفادي المرض الهولندي:

أ- الرشادة في إدارة الثروة الجديدة بالنسبة للبلدان التي تكون الثروة المكتشفة فيها حديثاً مؤقتة، أو تدفقات المساعدات الأجنبية، وبالتالي يكون التحسن في الميزان التجاري على المدى القصير، وقد يكون من الأجدى بالنسبة لواضعي السياسة لحماية القطاعات الهشة، أن يتم تكوين احتياطات رسمية تحافظ على قيمة العملة الحقيقية في المدى القصير، وتبقى إشكالية إنفاق هذا الاحتياطي مطروحة لتفادي حدوث تضخم نقدي، فالفترات القصيرة من سوء الإدارة لها عواقب سلبية تستمر عقوداً؛

ب- التكيف مع الظروف الجديدة: بالنسبة للبلدان التي تكون الثروة المكتشفة حديثاً طويلة المدى، فإن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يقتضي إدارة التغيرات الهيكلية للاقتصاد، ربّما برفع إنتاجية قطاع السلع غير المتداولة خارجياً(خصوصة، إعادة هيكلة) وتنويع الصادرات لتفادي تذبذب الأسعار العالمية للموارد الطبيعية.²

ج- تحديد آثار عوائد الطفرة وعدم إدخال عوائدها المالية للبلاد فوراً، بحفظها بالخارج ضمن حسابات خاصة وإدخالها ببطء مما سيخفف من الرغبة بالإنفاق والادخار للأجيال القادمة، فزيادة المدخرات تقل حاجة البلاد إلى القروض أو تمويل الحكومة بواسطة الاستثمار المباشر الأجنبي، إضافة إلى التوظيف المالي في التعليم والبنى التحتية لرفع تنافسية القطاع الصناعي، فاللجوء إلى الحماية أو دعم الصناعة المحلية لا تجدي في هذه الحالة.³

المطلب الثاني: بعض سبل مواجهة مفارقة وفرة الموارد الطبيعية

يمكن للدول الغنية بالموارد الطبيعية خاصة الدول البترولية منها، أن تتبّع العديد من السياسات والإجراءات لضمان استخدام مواردها بشكل أفضل وإدارة عائداتها على نحو يضمن تحويل إقتصاداتها إلى اقتصاديات لا تعتمد على الرّيع.

¹ كريستين إبراهيم زادة، المرض الهولندي، ثروة جدّ كبيرة تُدار بغير حكمة، التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مركز الأهرام القاهرة، 2003، ص: 53.

² كريستين إبراهيم زادة، المرجع السابق الذكر، ص: 54-55.

³ سعد بساطة، هل ينفع الطب بعلاج المرض الهولندي، مقال متوفر على الرابط:

<http://tishreen.news.sy/tishreen/public/print/144226>

أولاً: إدارة الفوائض البترولية وفق السمات الأساسية للبترول

تتّصف الفوائض البترولية بالتذبذب وعدم اليقين تبعاً لتذبذب أسعار البترول المحددة في الأسواق الدولية، كما أنّ الأصل المشتقة منه ناضب، وهذه السمات تعتبر محدّدات أساسية لإدارة الفوائض البترولية، كما يلي:

1- **مُراعاة سمة النضوب والاستعداد لعصر ما بعد نضوب البترول:** يُعتبر نضوب البترول، بشقيه الطبيعي أو التقني (انحسار دوره لتطوّر استغلال المصادر البديلة)، محدّد أساسي في إدارة الفوائض البترولية لضمان التوزيع العادل لفوائده بين الأجيال، وتوريث الجيل القادم اقتصاد سليم ومصادر دخله متنوعة بتطوير القطاعات غير البترولية خاصة بالنسبة للدول البترولية التي يُشكّل قطاع البترول فيها نسبةً كبيرةً من الناتج المحلي الإجمالي وترتفع نسبة مساهمة إيراداته في الإنفاق الحكومي، ولتحقيق ذلك هناك أربعة اتجاهات:

أ- توجيه جزء من الفوائض البترولية لتطوير البنية الأساسية الضرورية لحركيّة القطاع الإنتاجي والخدمي والاستثمار في المشروعات الطويلة الأجل كالصحة والتعليم، وتوجيه جزء آخر من الفوائض لتسديد المديونية الخارجية لتحرير رؤوس الأموال الكافية للاستثمار المحلي، خاصة إذا كانت معدلات الفائدة على المديونية الخارجية أكبر مقارنةً بمعدلات الفائدة الاستثمارية في سندات الخزينة الأمريكية؛

ب- توجيه جزء من الفوائض البترولية للدّخار، هذا الاتجاه الذي تزداد حدّته كلّما قلّ العمر الزمني للاحتياطي البترولي، وتتطلّب تنمية المدّخرات استثمارها لتدرّ دخلاً بديلاً على المدى الطويل للبترول النّاضب لتتحوّل ثروة البترول من ثروة غير متجدّدة أحفورية إلى ثروة متجدّدة على الأرض، وفي الواقع بعدما عرفت الدول العربيّة المنتجة للبترول تدفق كبير للفوائض البترولية خلال الطّفرة البترولية (2003-2008) وبالرّغم من اختلاف طرق إدارة هذه الفوائض من بلد إلى آخر فإنّ أكثر من 60 بالمائة من الفوائض تم توجيهها إمّا نحو تسديد المديونية الخارجية والعموميّة، وإمّا لتكوين احتياطي صرف معتبر كما يتم استثمار جزء من الفائض، من خلال استثمارات البنية التّحتيّة¹.

ج- مراجعة طرق المحاسبة الوطنيّة إذ تعتمد الدول على طرق محاسبة معيارية تفاقم سوء إدارة الفوائض البترولية، وسنوضّح ذلك كما يلي:

¹ ماجد عبد الله المنيف، صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية، النفط والتعاون العربي، أولبك، الكويت، ع 129 المجلد 35، 2009، ص: 208-211.

- يعتبر اعتماد الناتج المحلي الإجمالي في حسابات المحاسبة الوطنية، من المعايير المتداولة لقياس الرفاه الاقتصادي للبلدان وهو ما يمثل القيمة الإجمالية لجميع البضائع والخدمات التي ينتجها اقتصاد بلد ما¹، وبالتالي في حالة بلد ينتج ويصدر البترول فإن إنتاج وتصدير البترول يحدّد نموه الاقتصادي دون الأخذ بالاعتبار أن البترول لا يعتبر سلعةً عاديةً فهي مرهونة بضرورة استثمار عائداتها بشكل جيد فالبلدان المصدرة والمنتجة للبترول مثلاً عند استهلاكها للعائدات البترولية فإنها ترفع من الناتج المحلي لكن الواقع يعبر عن تراجع الثروة البترولية، لذلك جاءت الطرق البديلة كالناتج المحلي الإجمالي الأخضر أو المعدل بيئياً، الذي يأخذ في الاعتبار نفاذ الموارد الطبيعية للبلد و يُراعي الإهتلاكات التي تؤثر على الموارد الطبيعية والنظام الحيوي وذلك يعني قياس دقيق لرفاهية البلد.²

د- الإنتاج الأمثل للموارد الناضبة حيث أن استخراج الموارد الطبيعية الناضبة ينقص من ثروة البلد إلا في حالة استثمار عائداتها في استثمارات أكثر إنتاجاً، فاستخراج أكثر يعني فقراً أكثر في حالة سوء إدارة عائدات هذه الموارد التي تكونت منذ ملايين السنين، وبما أن الموارد التي لا تستخرج تبقى مكانها ولا تتدثر³، لذلك جاءت نظرية هارولد هوتلينج "Harold Hotelling" للموارد الناضبة لتجيب على إشكالية المفاضلة بين بقاء البترول تحت الأرض أو استخراجه واستثمار عائداته كما يلي:

- نظرية "Harold Hotelling" للموارد الناضبة: نشر هارولد هوتلينج نظرية الموارد الناضبة سنة 1931 في دورية "Journal of political economies" وهي من أقدم الدوريات الاقتصادية المحكمة، ومنذ صدورها عرفت هذه النظرية إهمالاً متعمداً حيث نشرت في فترة الكساد العظيم بالإضافة إلى طريقة عرضها آنذاك باستخدام أداة رياضية عصية على الاقتصاديين، كما أن الفترة من بداية الثلاثينات إلى غاية أواخر الستينات، عرفت اكتشافات متتالية لحقول بترولية ضخمة، وكل هذه الأسباب صرفت النظر عن صفة النضوب الخاصة بالبترول والموارد الطبيعية غير المتجددة⁴، و تنصّ نظرية الموارد الناضبة على إبقاء إنتاج البترول ثابتاً عندما يتساوى معدل التغير في سعره مع

¹ تيم كالين، عودة إلى الأساسيات، الناتج المحلي الإجمالي، التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مركز الأهرام، القاهرة، ع4 المجلد 45، 2007 ص: 48.

² المعهد العربي للتخطيط، تقدير الناتج المحلي الإجمالي المعدل بيئياً أو الأخضر، الكويت، 2004، مقال متوفر بتاريخ:

12/01/2013 على الرابط: [Http://www.arab-api.opi.org/counrse17/1751.htm](http://www.arab-api.opi.org/counrse17/1751.htm)

³ جوزيف ي. ستيجليتز، مرجع سبق ذكره، ص: 17-18.

⁴ أنور أبو العلا، هارولد هوتلينج واقتصاديات البترول، متوفر على الرابط:

<http://www.aljsad.net/showthread.php?t=140219>

مردودية الأصول المتداولة، حسب المعادلة التالية: $dp/p=r$ ، حيث يمثل dp/p معدل التغير في سعر البترول ويمثل "r" معدل العائد أو مردودية الأصول المتداولة، وتبين هذه المعادلة بأنه إذا كان معدل التغير في الأسعار أكبر من معدل العائد "r" فمن الأفضل تخفيض الإنتاج وترك البترول تحت الأرض وعند إسقاط النظرية على حالة الدول العربية المنتجة والمصدرة للبترول خلال الفترة من سنة 2000 إلى 2005 نجد أن متوسط التغير في الأسعار dp/p يساوي 21,3 بالمائة، في حين كان معدل العائد حوالي $r= 3,3$ بالمائة لنفس الفترة وبالتالي فإن $dp/p > r$ أي $21,3 > 3,3$ بالمائة، وحسب هذه المعطيات فمن الأجدى تخفيض الإنتاج لكن نجد في الواقع أن الإنتاج المتوسط للدول يرتفع بـ 4,3 بالمائة، أي على النقيض من نظرية هوتلينج¹، وقد ورد في تقرير قامت به مؤسسة مورغان ستانلي أن عائدات الأسهم تضاعفت ست مرات بين عامي 1985 و 2007 بينما عائدات البترول تضاعفت أقل من مرتين فقط، لذا فإن استثمار عائدات البترول في الأسواق الدولية أجدى من الاحتفاظ به في باطن الأرض كمخزون استراتيجي على مدى سنوات طويلة، وبين هذا وذاك يبقى البترول أكثر من مجرد ربح وخسارة فهو سلعة إستراتيجية لإنتاج الطاقة الضرورية لاستمرار الحركة الاقتصادية العالمية².

2- مراعاة تقلب أسعار البترول في الأسواق الدولية: من خلال الإصلاحات المؤسساتية، كصناديق الاستقرار، التي تساعد على الرشادة في الإنفاق وتفاذي الوقوع في العجوزات الطارئة في الموازنة العامة³ و تعدد صناديق الاستقرار من أهم أصناف صناديق الثروة السيادية، (التي سنتناولها في الفصل الثالث والرابع).

المطلب الثالث: الشفافية والمساءلة في إدارة الفوائض البترولية

يعتبر الاستخدام الشفاف للفوائض البترولية من القضايا الأساسية لمواجهة لعنة الموارد وتحقيق التنمية المستدامة، وتهدف العديد من البرامج والمقترحات الدولية إلى نشر بحوث ومعطيات حول كيفية الاستثمار وتوظيف العائدات البترولية خاصة وكيفية استجابة الحكومات والشركات المتعددة الجنسيات لمطالب المجتمع المدني بتطبيق مبدأ المساءلة.

¹Abdelkader Derbal, Le management des revenus provenant de ressources naturelles et les fonds de souveraineté, université Farhat Abbas Sétif, 2008, P: 4-6.

² جازيان، الصناديق السيادية الخليجية تساهم في إنقاذ المصارف الدولية، دار الشاكر، الكويت، ع 10، 2010، ص: 28.

³ جوزيف ي. ستيجليتز، مرجع سبق ذكره، ص: 19.

أولاً: المساءلة

عرّف البنك الدولي المساءلة العامة "Accountability" أو المحاسبة بأنها إفصاح كل فرد يعمل باسم سلطة الدولة عن أعماله وطريقة تنفيذها، و خضوعه للعقوبات القضائية أو الإدارية في حال انتُضح أن أعماله منافية للمصلحة العامة¹.

وتتمثل الخطوة الأولى نحو تحقيق المساءلة، في ضمان دخول إيرادات البترول في عملية الموازنة العامة وينبغي أن يتّضح ذلك في المواد الدستورية التي تحدد المسؤولية فيما يخص وضع تطبيق الموازنة كما تتطلب المساءلة إشراف كل فروع الحكومة التنفيذية والتشريعية، وتتميز معظم الدول البترولية بحكومات رئاسية واسعة الصلاحيّة تمكّن السلطة التنفيذية من استخدام إيرادات الموارد كما تراه مناسباً* وقد ساعدها في ذلك دخول الشركات المتعددة الجنسيات كطرف مهم في صناعة البترول وتفضيلها التعامل مع السلطة التنفيذية ممثلة في رئيس الدولة أو ممثليه²، وفيما يلي واقع بعض الدول العربية فيما يخص المساءلة:

1- واقع تشريعات بعض الدول العربية فيما يخص المساءلة: تتميز أغلب موازنات الدول العربية بالغموض* وبالتالي يتطلب توضيحها وقتاً و جهداً كثيفاً من قبل السلطة التشريعية، وتحتوي كل الدساتير العربية على مادة قانونية توجب وجود هيئة تدقيق حسابات من نمط ما تقوم برفع تقاريرها عموماً إلى السلطة التنفيذية بطريقة سرية، فبالنسبة للجزائر مثلاً تتضمن المادة 170 من الدستور الجزائري إنشاء مكتب تدقيق الحسابات يتكفل بتدقيق ماليات الدولة ويعد تقريراً سنوياً ولكن يقدم إلى رئيس الجمهورية فقط، وفي الفصل العاشر من الدستور المغربي نجد أن محكمة تدقيق الحسابات المغربية تقوم بالأمر نفسه، أمّا بالنسبة للمملكة العربية السعودية فتتصّ المادة 79 من الدستور على ضرورة تقديم تقرير سنوي بتدقيق الحسابات إلى مجلس الوزراء وتخصّص المادة 80 من الدستور مجلس الوزراء كطرف وحيد يقدم له التقرير، أمّا بالنسبة للكويت فكانت تعتبر دولة رائدة في المساءلة

¹ أحمد مالكي، آثار غياب المساءلة السياسية، وتطور النظم السياسية في أقطار الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد، المساءلة والمحاسبة، بيروت، 2007، ص: 52.

* سنة 1982 استولت السلطة التنفيذية في الكويت على صندوق استثمار شركة البترول الحكومية البالغة قيمته 5 مليار دولار دون أن يعترض البرلمان.

² منظمة المجتمع المفتوح، مراقبة الإيرادات، حماية المستقبل: ضمانات دستورية، إيرادات النفط العراقي، 2003، ص: 4-5.

* في الكويت مثلاً، لا تحتسب الأرباح الناجمة عن أنشطة شركة البترول الكويتية "KPC"، كتصفية البترول وبيع منتجاته، في ميزانية الدولة بالإضافة إلى الرأسمال الناتج عن الاستثمارات التي تتم بالأموال المخصصة للأجيال القادمة.

بالنسبة للدول العربية حيث تنص المادة 151 من الدستور الكويتي على أنه بموجب القانون يتم تأسيس لجنة إشراف وتدقيق حسابات ويضمن القانون استقلاليتها كما ترتبط هذه اللجنة بالجمعية الوطنية التي تساعد الحكومة في الإشراف على جميع إيرادات الدولة وعلى دفع نفقاتها ضمن حدود الموازنة، وتقدم اللجنة إلى الحكومة وإلى الجمعية الوطنية تقريراً سنوياً عن نشاطاتها وملاحظاتها، ويعتبر عمل لجنة الإشراف وتدقيق الحسابات هذه إشرافاً برلمانياً نموذجياً¹، وفي الجمهورية اليمنية تمنح الدساتير والأنظمة الداخلية النواب صلاحية مراقبة أعمال القطاع المختلط، وموافقة 20 % من النواب عند السعي لزيادة أو إلغاء ضريبة قائمة أو تخفيضها أو الإعفاء من بعضها، كما تعطي الجمهورية المصرية اللجان النيابية المختصة صلاحية المشاركة في وضع السياسات البترولية واتفاقات التنقيب، و تمنح المملكة المغربية النواب أيضاً الحق في طلب المساعدة من المجلس الأعلى للحسابات، كما أنشأت دولة الكويت لجنة لحماية الأموال العمومية ولجان التحقيق المؤقتة في مبيعات الوقود للشركات البترولية².

ثانياً: الشفافية

تعرف الشفافية من جانب دراسة المالية العامة أنها: "العلانية والتصريح الواضح للبيانات والآليات والواردات والصادرات والمصاريف الحكومية والإدارية، من خلال وسائل الاعلام والوسائل الرقابية الأخرى، مما يتيح للمجتمع المدني والاعلام والقضاء والمواطنين كافة معرفة مجريات الأعمال الإدارية والحكومية"³، وتعرف بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ضعف منظمات المجتمع المدني مثل الجمعيات المدنية ووسائل الإعلام الحرة والمستقلة والكيانات غير الحكومية المستقلة ولذلك تأثير

¹ منظمة المجتمع المفتوح، المرجع السابق الذكر، ص: 5.

² حيث مكنت هذه اللجنة البرلمان الكويتي سنة 1978 من عزل وزير البترول بسبب الفساد.

³ برلمانيون عرب ضد الفساد، مشروع الشفافية في الإيرادات، المؤتمر البرلماني الثالث لمكافحة الفساد: البحرين، 2007، ص: 12.

⁴ المنظمة العربية للتنمية الإدارية، آليات حماية المال العام والحد من الفساد الإداري، الملتقى العربي الثالث، الرباط، 2009، ص: 48.

* قسم كبير من إيرادات الدولة لا يدخل ضمن الموازنة العامة، التي تُعدها السلطة التنفيذية وتُصادق عليها السلطة التشريعية لكون الإيرادات المذكورة في الموازنة لا تمثل دخل الدولة بل قيمة الإيرادات التي خصصتها الدولة من دخلها لإيرادات الموازنة، كما تتضح أهمية الشفافية في إدارة الإيرادات البترولية في كون عملية تحصيل الإيرادات عادة تتم قبل الإنفاق مما يعني أن سوء إدارة الأموال العامة قد يبدأ مع سوء استغلال الإيرادات وينتقل إلى الهدر في النفقات فيما بعد.

واضح على مستوى الشفافية¹، فعمليات إعداد الموازنة* في الدول الرعية التي تعتمد على العائدات المتولدة خارجياً من مبيعات البترول كمصدر رئيسي للدخل خاصة تسهل انتشار الفساد الذي يضرب اقتصادياتها الوطنية حيث نادراً ما تعكس الموازنة العامة للدولة جميع نفقات وإيرادات الحكومة².

1- أهمية الشفافية في إدارة الفوائض البترولية: تتمثل أهمية الالتزام بالشفافية في إدارة الفوائض البترولية فيما يلي:³

أ- محرك اقتصادي: فاستخدام الثروة البترولية يشكل محركاً هاماً للنمو الاقتصادي المستدام الذي يسهم في التنمية المستدامة والحد من الفقر، ولكنه قد يتمخض عن الإدارة السيئة لهذه الثروة آثار اقتصادية واجتماعية وخيمة؛

ب- استقرار سياسي: تدعم الشفافية في إدارة الفوائض البترولية تعزيز المساءلة و الحوكمة الجيدة ما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار السياسي ومنع الصراعات ذات العلاقة بقطاعات البترول والغاز؛

ج- محفز استثماري: توفر الشفافية في إدارة الفوائض البترولية مناخاً استثمارياً محفزاً للاستثمار الأجنبي المباشر سواء في القطاع البترولي أو في باقي القطاعات الحيوية الأخرى، حيث يقدم الالتزام بالشفافية إشارة واضحة للمستثمرين والمؤسسات المالية الدولية، بتسهيل الإجراءات الاستثمارية؛

د- خدمة المجتمع: يمكن لشفافية المدفوعات المقدمة للحكومات أن تساعد في توضيح الإسهامات التي تقوم بها الاستثمارات العامة والخاصة في خدمة المجتمع ما يعزز الثقة بين الرئيس والمروءوس؛

هـ- مصداقية حكومية: تتضمن الشفافية في إدارة الفوائض البترولية درجة عالية في مصداقية الحكومة بفضل المعلومات المتاحة للعامة عن العائدات التي تديرها الحكومة نيابة عن مواطنيها.

2- نتائج مؤشر مراقبة الإيرادات في الصناعات الإستخراجية: يُعد مؤشر الإيرادات في الصناعات الإستخراجية من قبل معهد رصد الإيرادات "RWI" الذي يعتبر منظمة غير هادفة للربح تعمل على تعزيز الإدارة المسؤولة لموارد البترول والغاز والمعادن مع إدارة الإيرادات الفعلية وإشراك المواطنين في مساءلة الحكومة، ويقاس هذا المؤشر مدى الشفافية والإفصاح في قطاع البترول خاصة، كما يصف الإطار القانوني والضوابط الخاصة بإدارة هذا القطاع العام، وقد جاء في نتائج هذا المؤشر أن حوالي

¹ جورج ت. عابد، وعد لم يتحقق، لماذا تخلفت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في النمو والعولمة؟، التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مركز الأهرام، القاهرة، 2003، ص: 11-13.

² منظمة المجتمع المفتوح، المرجع السابق الذكر، ص: 4.

³ عمرو الأشموني، النهار الاقتصادي، الشفافية في الصناعات النفطية، ص: 9.

75 بالمائة من البلدان التي شملها المؤشر (29 من 41 دولة) تقدّم معلومات ضئيلة أو جزئية عن قطاعها الاستخراجي ما يعني أنّ المواطنين لا يحصلون على معلوماتٍ أساسيةٍ ليعلموا مقدار استفادة حكوماتهم من استغلال الموارد الطبيعية المملوكة للدولة، وعن ترتيب الدول حسب هذا المؤشر نجد ثلاث دول عربية في ذيل القائمة وهي الجزائر التي حصلت على درجة ترتيب 22.8 من مئة نقطة والكويت والسعودية، ما يدلّ على أنّها لا تفصح عن أيّ معلومات فيما يتعلّق بالموضوعات التي تمت تغطيتها في المؤشر ما يفسّر احتلالها المراكز الأخيرة في مؤشرات الشفافية¹.

3- أهم المبادرات الدولية الداعية لشفافية المالية العامة

يمتثل تحقيق درجة عالية من الشفافية في موازنات الحكومات أهم طريقة للحدّ من الفساد وسوء الإدارة المالية، وللضغط على الحكومات لتحقيق الشفافية في موازاناتها وفي عمليات إعدادها فقد شرعت العديد من المنظّمات غير الحكومية والهيئات الدولية المالية في إخراج عديد المبادرات، وفيما يلي أبرزها:

أ- مبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية: تم الإعلان عن هذه المبادرة سنة 2002 في القمة العالمية من أجل التنمية المستدامة في جوهانسبورغ وتعتبر مبادرة طوعية تتكوّن من مجموعة من المعايير لتعزيز شفافية الإيرادات والخضوع إلى المساءلة في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية وتدعو هذه المبادرة الحكومات إلى الإفصاح عن إيراداتها من الثروات الطبيعية²، وتدعو مبادرة "انشر ما تدفع" تحديداً إلى الكشف الإلزامي عن الضرائب والرسوم والغرامات، والمبالغ التي تدفعها شركات البترول والغاز والمعادن للحكومات والإدارات العامة³، وقد اكتسبت مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية الوضع القانوني للمنظّمات الدولية بعد مؤتمر أوسلو عام 2006، وتم تأسيس مجلس الأطراف المعنية بها الذي يضم 19 عضواً يمثلون خمس مجموعات متخصصة تتمثل في:

- البلدان المنفذة للمبادرة؛

- البلدان الداعمة للمبادرة؛

- منظّمات المجتمع المدني (منظمة الشاهد العالمي، مؤسسة المجتمع المفتوح،...حوالي 300 منظمة) وهي أول من أطلق مبادرة "انشر ما تدفع"؛

¹ صلاح الغزالي، جمعية الشفافية الكويتية، مرجع سبق ذكره، ص: 4.

² نجوزي أوكونجو - أيويلا، نيجيريا تجاهد لاسترداد عافيتها، تحويل المكاسب غير المتوقعة من بترول نيجيريا إلى نعمة، التمويل والتنمية صندوق النقد الدولي، مركز الأهرام، القاهرة، المجلد 45، ع4، 2008. ص: 43.

³ سفيثانا ستاليك وآنيا شيفرين، الرقابة على النفط، مرجع سبق ذكره، ص: 169.

- المؤسسات الاستثمارية؛

- الشركات أو اتحاداتها.

ويحضر كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اجتماعات مجلس الإدارة بصفتها مراقبين ويقدمان المشورة الفنية والدعم لهذه المبادرة، بالإضافة إلى حرص مجموعة الثمانية في قممها المتتالية على تقديم الدعم الكامل لتقارير هذه المبادرة¹.

ب- **اقتراحات البنك الدولي:** يرى البنك الدولي أنه لتحقيق التنمية المستدامة القائمة على استخراج الموارد الطبيعية لا بد من الالتزام بثلاثة مبادئ على المستوى الوطني:

أ- الشفافية والمساءلة في موضوع الإيرادات والتصرف بها؛

ب- التشاور مع الشركاء الرئيسيين المعنيين أثناء صياغة خطط استخدام الإيرادات؛

ج- إشراف وتدقيق من جهات معتمدة في تطبيق هذه الخطط.

وقد أكدت على هذه المبادئ قمة الثمانية الكبار في مؤتمر سي أيلاند عام 2003 وأيدتها الجهود الدولية مثل مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية².

ج- **المرشد إلى شفافية إيرادات الموارد:** يعتمد هذا المرشد التابع لصندوق النقد الدولي على المبادئ التي جاءت ضمن ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة المفصل بالملحق 7 التابع كذلك لصندوق النقد الدولي، وذلك لمعالجة مسائل الشفافية لدى البلدان التي تشكل الموارد الطبيعية نسبة كبيرة من إيراداتها، وقد أتاح هذا المرشد إطاراً لتقييم الشفافية في المالية العامة، إذ صدر في جويلية عام 2005 وتمت مراجعته وتحديثه سنة 2007، وقد تمكن صندوق النقد الدولي بحلول مارس 2007 من إعداد تقارير مراعاة المعايير والمواثيق المتعلقة بالمالية العامة لحوالي نصف عدد أعضائه³.

- **منهج المرشد وهيكله:** يعتمد المرشد الهيكل التنظيمي لميثاق الممارسة السليمة في مجال شفافية المالية العامة، ويضم أربعة فصول يتوافق كل منها مع أحد الركائز الأربع لشفافية المالية العامة التي نذكرها فيما يلي:

• وضوح الأدوار والمسؤوليات؛

¹ صندوق النقد الدولي، المرشد إلى شفافية إيرادات الموارد، واشنطن، 2007، ص: 8.

² سفيتلانا تساليك، غنائم النفط بحر قزوين: لمصلحة من؟، معهد المجتمع المفتوح، واشنطن، 2003، ص: 27.

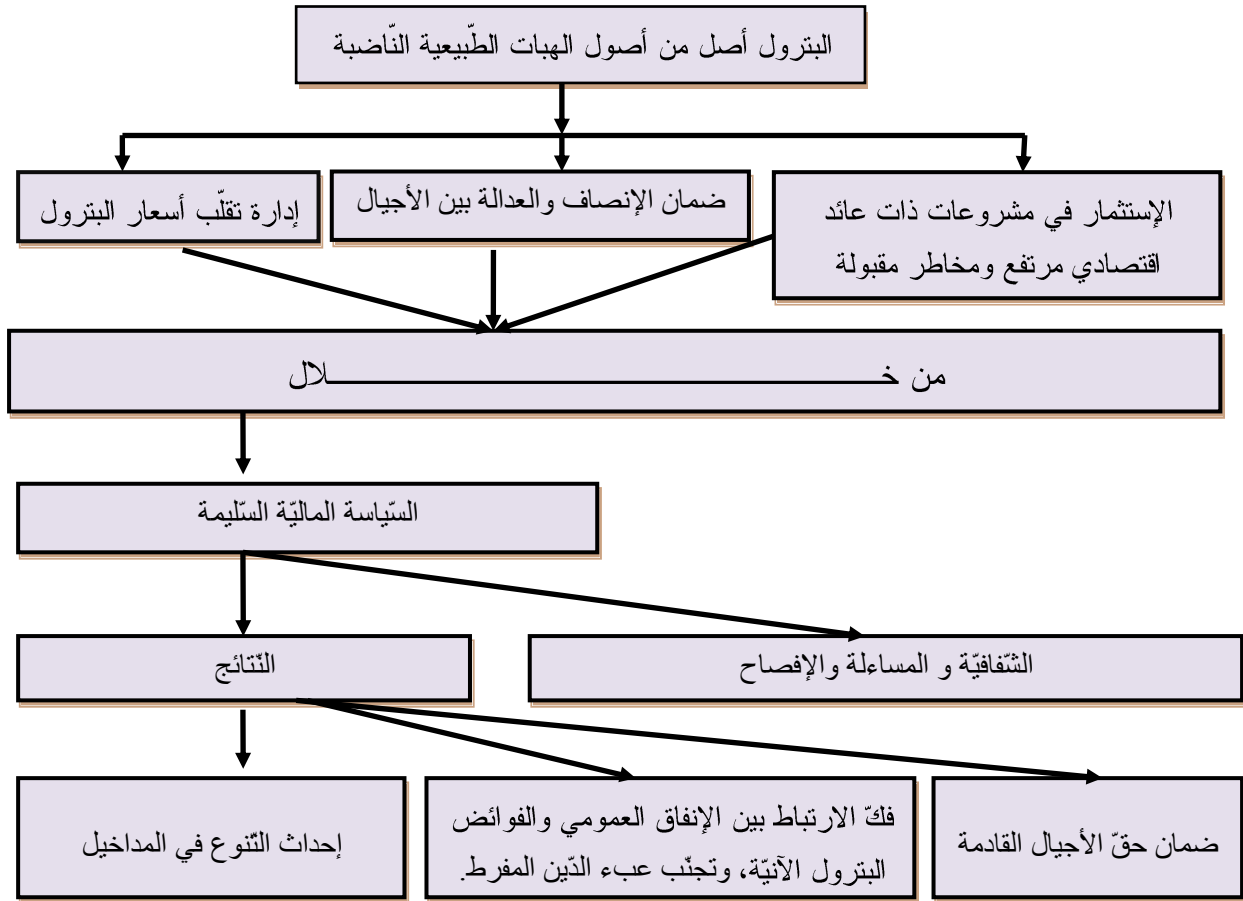
³ صندوق النقد الدولي، المرشد إلى شفافية إيرادات الموارد، مرجع سبق ذكره، ص: 1-11.

- علانية المعلومات للإطلاع العام؛
- ضمانات موضوعية.

حيث يتناول المرشد في كل فصل مجموعة من الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة المعنية بالموارد وذلك مقارنةً مع الممارسات السليمة المحددة في الميثاق، ويعتبر تطبيق الممارسات السليمة على أساس طوعي، إلا أن مشاركة الدول المعنية في تقارير مراعاة معايير شفافية المالية العامة تمثل خطوة تعبر عن إرادة الدول في تحديد مواطن الضعف لديها في مجال الشفافية وتعزيز مواطن القوة، وبالتالي فالمرشد يعد مصدرًا مرجعيًا لسلطات البلدان فيما يتعلق بالممارسات السليمة في مجال شفافية إدارة مواردها¹. ويمكن أن نستنتج من خلال ما سبق، أن إدارة الفوائض البترولية تتطلب مراعاة السياسة المالية السليمة والشفافية والمساءلة الجيدة ضمن المخطط التالي:

¹ صندوق النقد الدولي، المرشد إلى شفافية إيرادات الموارد، المرجع السابق الذكر، ص: 9.

الشكل 2-5: مخطط إدارة الفوائض البترولية.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: نجوزي أوكونجو إيويلا، نيجيريا تجاهد لاسترداد عافيتها، تحويل المكاسب غير المتوقعة من بترول نيجيريا إلى نعمة، التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مركز الأهرام، القاهرة، المجلد 45، 4، 2008، ص: 44.

من منطلق أنّ البترول من موارد الطبيعة الناضبة، فإنّ إدارة فوائضه تتطلب مراعاة ثلاثة عناصر، أولها إدارة تقلب أسعار البترول وثانيها ضمان الإنصاف والعدالة بين الأجيال عن طريق ترشيد استخدام البترول كمصدر من مصادر الطاقة، وثالثها كفاءة استثمار فوائضه المالية واستدامتها، وذلك يتحقق من خلال السياسة المالية السليمة، لضمان حقّ الأجيال القادمة و فكّ الارتباط بين الإنفاق العمومي وعائدات البترول الآتية، وتجنّب عبء الدين المفرط وضمان حقّ الأجيال القادمة، ومن الواضح أنّ الطريق أمام الدول التي تعتمد اقتصاديات على الفوائض البترولية كالجزائر، طويل وشاقّ لتتويع اقتصادها وتعزيز جدول أعمالها للتنمية والحدّ من الفقر فقد مكّنها ازدهار أسعار البترول خلال الطفرة البترولية (2003-2008) من القضاء على عبء الدين المفرط وبناء احتياطي صرف معتبر

لنبقى تحقيق الأهداف الأولى الضّرورية لإدارة جيّدة للفوائض البتروليّة، يتطلّب إصلاحات سّياسية بالإضافة إلى الإصلاحات الاقتصادية .

خلاصة:

تُعتبر السوق البترولية المكان الذي يتم فيه التعامل بأهم مصدر للطاقة، والتي تتأثر بعوامل كثيرة تنعكس إيجاباً أو سلباً على السعر البترولي، فلم تعد عملية التسعير في يد الدول المنتجة لوحدها بالإضافة إلى تعدد استراتيجيات التسعير حسب المراحل التاريخية لتطور هذه العملية. وقد تميّزت أسعار البترول خلال الفترة (1973-2009) بثلاث طفرات سعرية كبرى، أدت إلى زيادة معتبرة في حجم العائدات البترولية، ظهرت على شكل فوائض في موازين المدفوعات خاصة ليتم تحويل أغلبها إلى استثمارات مالية في السدّات الحكومية والودائع القصيرة والطويلة الأجل في سوق الأورو دولار، وشكّلت هذه الطريقة أسهل الحلول الممكنة خاصة في ظلّ الطّفرتين الأولى والثانية بغياب إستراتيجية ورؤية تاريخية لإدارة فوائض البترودولار والتي عرفت عملية تدوير بواسطة المؤسسات النقدية والمالية الأجنبية كما انعكس ارتفاع أسعار البترول خلال الطّفرة السعرية الأخيرة في تسجيل عائدات وفوائض بترولية معتبرة، طرحت فكرة إدارة هذه الفوائض بكفاءة وضرورة وضع إستراتيجية استثمار ناجحة بالمفاضلة بين البدائل الاستثمارية الممكنة.

الفصل الثالث

مقدمة:

بدى الجدل حول صناديق الثروة السيادية جلياً منذ أواخر سنة 2007، خاصة في الدول الغربية وكان ذلك مترامناً مع الأزمة المالية العالمية وحاجة العديد من المؤسسات الاقتصادية والمالية الغربية إلى التمويل اللازم لاستمرارها، فأصبح ينظر إلى صناديق الثروة السيادية كظاهرة جديدة في النظام المالي العالمي بإيجابياتها وسلبياتها، على الرغم من وجودها منذ الخمسينات، إذ تعتبر صناديق الثروة السيادية البترولية الأولى عالمياً من حيث تاريخ التأسيس كهيئة الاستثمار الكويتية وذلك سنة 1953، لتتوالى بعدها باقي الصناديق، فقد أُمست الدول الغنية بالفوائض البترولية خاصة دول مجلس التعاون أكثر اهتماماً بوضع إستراتيجية لاستثمار هذه الفوائض مستفيدة في ذلك من تجارب الماضي، كما يُعتبر مفهوم صناديق الثروة السيادية من المفاهيم القديمة، إلا أن بُروز هذا المصطلح أكاديمياً كان سنة 2005 من قبل أندرو روزانوف (Andrew Rozanov) ليصبح متداولاً بعد ذلك لدى الأكاديميين والعامة، لذلك نحاول تتبع صعود صناديق الثروة السيادية إلى الساحة الدولية ومحاولة معرفة إستراتيجيتها الاستثمارية وردود الفعل خاصة السياسية الصادرة بحقها، وكيفية الرد عليها، ثم التطرق إلى الجهود المبذولة لإدماجها في النظام المالي العالمي بطريقة ترضي جميع أطراف هذا النظام، وذلك من خلال ما يلي:

المبحث الأول: مفهوم صناديق الثروة السيادية، تقدير أصولها وتصنيفها؛

المبحث الثاني: مكانة صناديق الثروة السيادية في الاقتصاد العالمي؛

المبحث الثالث: استثمارات صناديق الثروة السيادية البترولية خلال الأزمة وتداعيات ذلك.

المبحث الأول: مفهوم صناديق الثروة السيادية، تقدير أصولها وتصنيفها

يُعتبر مفهوم صناديق الثروة السيادية من المفاهيم القديمة، إلا أن بروز هذا المصطلح تحقق مؤخراً بفضل اجتماع العديد من الظروف الاقتصادية التي شهدتها الاقتصاد الدولي، لذلك نتطرق من خلال هذا المبحث إلى مفهوم صناديق الثروة السيادية، وماهيتها وتقدير أصولها، ثم تصنيفاتها المختلفة وفيما يلي ظهور مفهوم السيادة ومفهوم صناديق الثروة السيادية.

المطلب الأول: ظهور مفهوم السيادة ومفهوم صناديق الثروة السيادية

نتناول من خلال هذا المطلب ظهور مفهوم السيادة، ثم ظهور صناديق الثروة السيادية بالمفهوم القديم والحديث، وفيما يلي مفهوم السيادة:

أولاً: مفهوم السيادة

لقد ظهر مصطلح السيادة (La souveraineté) مع ظهور مصطلح الدولة الحديثة، وذلك بين القرن الثالث عشر والقرن السادس عشر بفضل جون بودان (Jean Bodin) في مجال العلوم السياسية لكن التعريف الشائع لمصطلح السيادة هو تعريف لويس لوفير (Louis le fur)، الذي نتناوله فيما يلي:

1- تعريف السيادة: عرف لويس لوفير (Louis le fur) السيادة وذلك بنهاية القرن الرابع عشر، بأنها "صفة الدولة بأن لا تكون خاضعة لأي طرف إلا لإرادتها وسلطتها ضمن الحدود العليا للقانون، هذه الحدود التي تخدم الهدف الجماعي الذي تسعى الدولة لتحقيقه"، وقد انتقل هذا المصطلح فيما بعد إلى قواميس المالكة أين ارتبط تاريخياً بمصطلح آخر هو مصطلح الديون ليشكل الديون السيادية، خاصة خلال السبعينات ومعانات العديد من الدول النامية جرّاء أزمة المديونية؛ أين أصبح المصطلح أكثر تداولاً¹.

ثانياً: ظهور صناديق الثروة السيادية كمفهوم

يُعتبر مفهوم صناديق الثروة السيادية مفهوم قديم ضمناً، إذ كان متداولاً ومعروفاً منذ القديم، لكن كمصطلح ظهر متأخراً، بعد أن سبق ظهور مفهومه، وهذا ما سنتناوله من خلال العناصر التالية:

¹ Jean Matouk, De la souveraineté financière, Revue d'économie financière, Les fonds souverains, Association d'économie financière, Numéros hors-série, 2009, Paris, P: 61.

1- ظهور المفهوم القديم لصناديق الثروة السيادية: لقد قام القيصر الروسي سنة 1847 عند تسجيل بلاده عائدات مالية هامة عن طريق تصدير القمح إلى فرنسا آنذاك (التي عرفت تراجع محاصيلها) باستثمار مبلغ مقداره 50 مليون فرنك ذهبي على التراب الفرنسي، وفي ذلك الوقت لم يُعرف هذا الاستثمار بأنه استثمار صندوق ثروة سيادية بالرغم من أنه استثمار يُمثل السيادة مثل صناديق الثروة السيادية الحديثة التي أسستها الدول المصدرة للبترول بفضل فوائضها المالية، كما لم تكن عمليات منح القروض بين الدول المتقدمة فيما بينها وقروض الدول المتقدمة للدول النامية تحسب على أنها استثمارات صناديق ثروة سيادية، وبالتالي يبدو مفهوم صناديق الثروة السيادية راسخاً في القدم¹.

2- ظهور المفهوم الحديث لصناديق الثروة السيادية: لقد ظهرت صناديق الثروة السيادية بالمفهوم الحديث منذ تأسيس صندوق أرخبيل كيريباتي (Kiribati) سنة 1950 ثم هيئة الاستثمار الكويتية سنة 1953، ليتوالى فيما بعد تأسيس العديد من صناديق الثروة السيادية بالاعتماد على الفوائض البترولية ثم على الفوائض التجارية الناتجة عن الميزة المقارنة للدول الناشئة، خاصة الآسيوية بسبب انخفاض تكلفة الإنتاج، وفيما يلي ترتيب أهم صناديق الثروة السيادية حسب تاريخ تأسيسها².

¹ Jean Matouk, op cit, P: 66.

² Jean Matouk, op cit, P: 66-67.

جدول 3-1: أهم صناديق الثروة السيادية حسب تاريخ التأسيس. الوحدة: مليار دولار.

البلد	اسم الصندوق	تاريخ التأسيس	الأصول المُدارة
كيريباتي Kiribati	صندوق تعديل العائدات (RERF)	1950	0,6
الكويت	هيئة الاستثمار الكويتية (KIA)	1968	250 – 213
سنغافورة	Temasek holding تِمَاسَاك القابضة	1974	160
الإمارات العربية المتحدة	هيئة أبو ظبي (ADIA)	1976	500 – 100
سنغافورة	الاستثمار المشترك الحُكومي لسنغافورة	1987	230 – 200
النرويج	صندوق التقاعد الحُكومي العالمي	1990	373
روسيا	صندوق الاستقرار الرُوسي	2004	157
قطر	هيئة قطر للاستثمار	2005	60 – 40
الصين	هيئة الصّين للاستثمار (CIC)	2007	200

Source: Jean Matouk, De la souveraineté financière, Revue d'économie financière, Les fonds souverains, Association d'économie financière, Numéros hors-série, 2009, Paris, P: 67.

تعتبر صناديق الثروة السيادية البترولية، الأولى عالمياً من حيث تاريخ التأسيس* إذ تمّ تأسيس هيئة الاستثمار الكويتية سنة 1953، كأول صندوق بترولي لتتوالى بعدها باقي الصناديق والتي تأسست في أغلبها معتمدة على فوائض البترودولار، إذ أُمست الدول الغنية بالفوائض البترولية خاصة دول مجلس التعاون الخليجي الست (الكويت، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وقطر، وعمان والبحرين)، أكثر اهتماماً بوضع إستراتيجية لاستثمار هذه الفوائض، مستفيدة في ذلك من تجارب الماضي، وبديل الاكتفاء باستثمار فوائضها في سندات الخزينة الأمريكية، أو توظيفها في حسابات باليورو دولار في البنوك متعددة الجنسيات، تقبل اليوم هذه الدول البترولية على تجميع

* هناك اختلاف بين المراجع حول تاريخ تأسيس صندوق كيريباتي، بالإضافة إلى تجاهله من قبل بعض المراجع نظراً لحجم أصوله الذي يُعتبر ضئيل مقارنة مع باقي الصناديق الأخرى.

احتياجات من العملة الأجنبية، بغرض تبرئة أجيال و اليوم و الغد من عبء المديونية الثقيل، لتكون متحررة وأكثر استقلالية وثقة للاتجاه نحو تحقيق التنمية، وذلك عن طريق تأسيس صناديق ثروة سيادية تتحكم فيها الدولة في ايطار تحقيق المصلحة العامة¹، وسنوضح المفهوم الحديث لصناديق الثروة السيادية بأكثر تفصيل كما يلي:

المطلب الثاني: ماهية صناديق الثروة السيادية وتقدير أصولها

تتضح ماهية صناديق الثروة السيادية من خلال الطريقة المميزة التي برز بها هذا المصطلح وتعريفها وانعكاس ذلك على تقدير أصولها.

أولاً: تداول مصطلح صناديق الثروة السيادية (Sovereign wealth funds)

على مدى السنوات القليلة الماضية نمت صناديق الثروة السيادية لتحتل مكانة هامة في كل من الأسواق المالية وفي الوعي الشعبي (Popular consciousness) أو العام، وكذلك الأكاديمي، وفيما يلي ظهور مصطلح صناديق الثروة السيادية أكاديمياً:

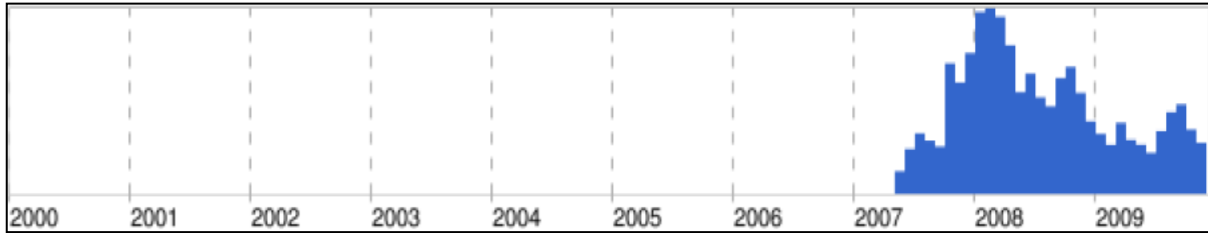
1- ظهور مصطلح صناديق الثروة السيادية أكاديمياً: بالرغم من أن سيطرة الحكومة على ثروتها واستثمارها في أصول تُدرّ دخولاً بعيدة عن تذبذب أسعار السلع الأساسية المصدرة وتقليل مخاطر ذلك على اقتصادها لا يستدعي اختراع مفهوم جديد²، لكن يُعتقد أن مصطلح "صناديق الثروة السيادية" تمت صياغته أكاديمياً سنة 2005 من قبل أندرو روزانوف (Andrew Rozanov) ليصبح متداولاً بعد ذلك لدى الأكاديميين والعامّة، وعلى الرغم من أن هذا المصطلح قد ترسّخ في القاموس الأمريكي آنذاك، إلا أن استخدامه من قبل العامّة بالتركيز على صناديق معينة قد بدأ في الربع الثاني من سنة 2007، وذلك بشكل كثيف، ويظهر البحث في وسائل الإعلام خاصة المكتوبة منها، غياب استخدام عبارة صناديق الثروة السيادية في مقالاتها وذلك قبل الربع الثاني من سنة 2007، بينما تم استخدام عبارة صناديق

¹ محمود محي الدين، وجهة نظر الاستثمار الجدير بالجبران، التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 45، ع4، ديسمبر 2008 ص: 40.

² Christopher Balding. A Portfolio Analysis Of Sovereign Wealth Funds, University of California, Irvine, 6 June 2008, P: 3.

الثروة السيادية بشكل كبير جداً نهاية سنة 2007 وبداية سنة 2008¹، ويبيّن الشكل التالي تواتر البحث الجاري حول صناديق الثروة السيادية في محرك البحث (Google).

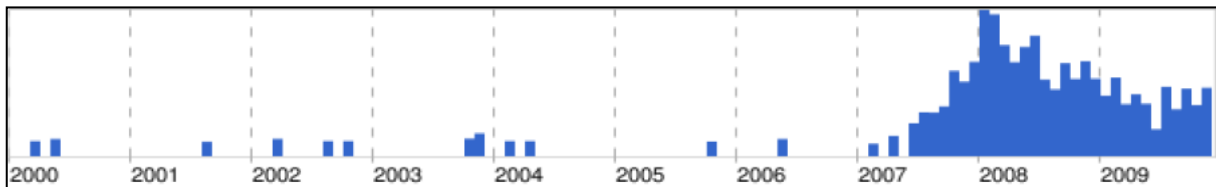
الشكل (3-1): تواتر البحث الجاري حول صناديق الثروة السيادية في محرك البحث Google.



Source: Gokhan Afyonoglu, et al, the brave new world of sovereign wealth funds, Wharton leadership center university of Pennsylvania, 2010, P: 9.

إذ يبدو من الشكل أنّه تم استخدام عبارة صناديق الثروة السيادية بشكل كبير جداً نهاية سنة 2007 وبداية 2008، ويوضّح الشكل التالي تواتر البحث الجاري حول صناديق الثروة السيادية في (Google) إلى جانب كلمة تهديد (threat).

الشكل (3-2): تواتر البحث الجاري حول صناديق الثروة السيادية في (Google) إلى جانب كلمة تهديد.



Source : Gokhan Afyonoglu, et al, the brave new world of sovereign wealth funds, Wharton leadership center university of Pennsylvania, 2010, P: 9.

إذ تم التركيز فجأة وبشكل سلبي على صناديق الثروة السيادية واستثماراتها، أين ترددت كثيراً كلمات مثل تهديد "threat" أو خطر "danger" إلى جانب مصطلح صناديق الثروة السيادية مع تضخيم التوقعات الخاصة بحجم الأصول التي تديرها هذه الصناديق، فكان تركيز وسائل الإعلام والحكومات على صناديق الثروة السيادية وانعدام الشفافية في إدارتها، ما يطرح شبهات عديدة مُحتملة لاستثماراتها

¹ Gokhan Afyonoglu, et al, the brave new world of sovereign wealth funds, Wharton leadership center university of Pennsylvania, 2010, P: 9.

قد تؤثر على مصالح الدول المستضيفة، لكن بعد حدوث الأزمة المالية التي سمحت لصناديق الثروة السيادية بالتدخل لإنقاذ العديد من المصارف من الإفلاس وتعزيز تدفق السيولة الذي عرفت ندرة كبيرة ظهرت بصورة إيجابية أكثر كما يوضح الشكل التالي.

الشكل (3-3): تواتر البحث الجاري حول صناديق الثروة السيادية إلى جانب كلمة المنقذ "savior"



Source: Gokhan Afyonoglu, et al., the brave new world of sovereign wealth funds, Wharton leadership center university of Pennsylvania, 2010, P: 10.

يوضح الشكل تواتر البحث الجاري حول صناديق الثروة السيادية إلى جانب كلمة المنقذ "savior" الذي ظهر بعد مساهمتها في إنقاذ العديد من المؤسسات المالية من الإفلاس.

ثانياً: تعريف صناديق الثروة السيادية

هناك العديد من التعاريف التي وردت بشأن صناديق الثروة السيادية، والتي اختلفت من جهة إلى أخرى وفيما يلي أهمها:

1- تعريف صندوق النقد الدولي لصناديق الثروة السيادية: يُعرف صندوق النقد الدولي صناديق الثروة السيادية بأنها: "صناديق أو ترتيبات استثمار عامة مملوكة للحكومة أو مراقبة من قبلها، مهمتها الاحتفاظ بالأصول السيادية وإدارتها، في الأجل المتوسط والطويل المدى، لتحقيق أهداف اقتصادية كلية ومالية ويتم إنشاء تلك الصناديق من عمليات الصرف الأجنبي، أو عوائد عمليات الخصخصة، أو الفوائض الجبائية، أو عائدات صادرات السلع، وتطبق تلك الصناديق استراتيجيات استثمار تشمل على استثمارات في أصول مالية أجنبية".¹

¹ International monetary fund, Sovereign wealth funds: A work agenda, working paper, Washington, 2008, p: 26.
دراسة متوفرة بتاريخ: 2013/3/1، على الرابط: www.imf.org/external/np/pp/eng/2008/022908.pdf

*"SWFs are special purpose public investment funds, or arrangements. These funds are owned or controlled by the government, and hold, manage, or administer assets primarily for medium- to long-term macroeconomic and financial objectives. The funds are commonly established out of official foreign currency operations, the

2- تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لصناديق الثروة السيادية*: تُعرفها بأنها "أقطاب أو تجميعات للأصول مملوكة وتدار بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من قبل الحكومة، وذلك لتحقيق العديد من الأهداف العامة، يتم تمويلها خاصة من احتياطات الصرف الأجنبي، أو عائدات تصدير الموارد الطبيعية، أو من الضرائب العامة، أو من مداخيل أخرى"¹؛

3- تعريف البنك الألماني (Deutsche bank): يُعرف صناديق الثروة السيادية بأنها "صناديق استثمار حكومية، مملوكة للدولة، يتم تأسيسها غالبا بالاعتماد على احتياطات الصرف الأجنبي، وذلك لتحقيق العديد من الأهداف كاستقرار الموازنة العامة وتحقيق العدالة بين الأجيال، وتحقيق التنمية الاقتصادية"².

ونستنتج من خلال هذه التعريفات الصادرة عن هيئات دولية معروفة سواء من حيث إمكانياتها أو من حيث اتجاهاتها السياسية الدولية، عنصرين أساسيين، لعل أولهما يكمن في أن هذه التعريفات صدرت أثناء الفترة الممتدة خلال سنتي 2007 و2008، وهذه الفترة كما ورد سابقا وحسب الأشكال السابقة المتعلقة بتداول مصطلح صناديق الثروة السيادية في وسائل الإعلام الدولية، عرفت نظرة سلبية تعكس خوف الدول الغربية من تغير موازين القوى لصالح الدول المالكة لهذه الصناديق، وهي في غالبيتها دول نامية، خاصة في ظل الأزمة المالية العالمية آنذاك، والتخوف من الطموحات السياسية لبعض الدول الصاعدة، وهذا بدوره يعبر عن العنصر الثاني المتمثل في براغماتية الدول الغربية، وعلى هذا الأساس يمكن من خلال تعريف صندوق النقد الدولي، ملاحظة إشارته لتنوع مصادر أموال صناديق الثروة السيادية، من عمليات الصرف الأجنبي أو عوائد عمليات الخصخصة، أو فوائض المالية العامة، أو عائدات صادرات السلع، وهذا ما جعله تقريبا أشمل تعريف ورد بهذا الخصوص، إذ

proceeds of privatizations, fiscal surpluses, and/or receipts resulting from commodity exports. These funds employ a set of investment strategies which include investments in foreign financial assets".

¹Blundell-Wignall, A., Y. Hu and J. Yermo, Sovereign Wealth and Pension Fund Issues, OECD Working Papers on insurance and Private Pensions, No. 14, OECD Publishing, 2008, P: 4. ورقة متوفرة بتاريخ: 2013/6/4 على

الرابط:

www.oecd.org/dataoecd/8/10/40345767.pdf

* «Sovereign Wealth Funds are pools of assets owned and managed directly or indirectly by governments to achieve national objectives. They may be funded by: (i) foreign exchange reserves; (ii) the sale of scarce resources such as oil; or (iii) from general tax and other revenue ».

²Steffen Kern, SWFs and foreign investment policies-an update, Deutsche bank research, 2008, P: 2.

« SWFs are government-owned investment funds which are commonly funded by the transfer of foreign exchange assets, and which are set up to serve the objectives of a stabilisation fund, a savings fund for future generations, a reserve investment corporation, a development fund »

غطى معظم أصنافها لكنه عمم تطبيقها استراتيجيات استثمار في أصول مالية أجنبية، وذلك لا ينطبق على جميع أصناف صناديق الثروة السيادية، كصناديق استقرار العائدات، التي من بينها صندوق ضبط الموارد الجزائري، أما تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، فـعكس اهتمام دول هذه المنظمة للاستثمارات الأجنبية لصناديق الثروة السيادية، إذ ركز على احتياطات الصرف الأجنبي كمصدر تمويل، إضافة إلى عائدات تصدير الموارد الطبيعية، أو الضرائب العامة، وهو بذلك غطى جانباً مهماً من صناديق الثروة السيادية في حين ركّز تعريف البنك المركزي الألماني على صناديق الثروة السيادية الممولة باحتياطات الصرف الأجنبي باعتبار أن معظم الصناديق التي استثمرت في الاقتصاد الألماني آنذاك كصناديق الثروة السيادية الصينية شكلت احتياطات الصرف الأجنبي مصادر تمويلها، وإذ كان التخوف آنذاك من أهداف هذه الاستثمارات، فكانت ألمانيا من الدول السبّاقة في إصدار قوانين لـحصر استثمارات هذه الصناديق، ونظراً لاختلاف التعريفات السابقة بين الجزئية والشمولية، فقد اختلفت تصنيفاتها وتقديراتها أصولها، لـيـبق تعريف صندوق النقد الدولي أشمل تعريف وذلك لمتابعته ظهورها وتطورها منذ بدايتها الأولى.

لذلك وبناءً على ما سبق يمكن تعريف صناديق الثروة السيادية؛ بأنها "صناديق مملوكة للدولة وخاضعة لسيطرتها ضمن الحدود العليا القانونية بما يحقق المصلحة العامة، مـُكفّلة بإدارة فوائض الدول التي لديها مدّخرات تفوق استثماراتها أو احتياجاتها الآنية، هذه الفوائض التي غالباً تكون مشكلة من العملات الرئيسية الأجنبية، و تستدعي إدارة هذه الفوائض العامة المتراكمة إنشاء صندوق ثروة سيادي للعديد من الأسباب كتفادي حدوث تضخم نقدي، وتسديد الدين العام، و تحقيق استقرار الموازنة العامة واستثمار الفوائض المالية في مشاريع ذات عائد اقتصادي مجزٍ يضمن العدالة بين الأجيال. و حسب تقرير (Démarolle Alain)¹ فان صناديق الثروة السيادية عبارة عن صناديق استثمار عامة تخضع للمعايير الثلاثة التالية:

أ- خاضعة أو مراقبة من قبل الدولة؛

ب- إدارة أصول مالية على المدى الطويل؛

¹Alain Démarolle, Rapport sur les fonds souverains, Paris, Ministère de l'économie de l'industrie et de l'emploi 2008, p: 4.

ج- تتبع إستراتيجية استثمار تسعى لتحقيق أهداف اقتصادية كلية محددة، لتحقيق العدالة بين الأجيال وتنويع مصادر الدخل الوطني.

في حين تتميز صناديق الثروة السيادية عن البنوك المركزية والمؤسسات العمومية بما يلي¹:

أ- تتميز عن البنوك المركزية من حيث الأهداف، فصناديق الثروة السيادية تهدف إلى الاستثمار، وليس إدارة السياسة النقدية وسياسة الصرف، كما يغلب على محفظة أصولها الاستثمار في الأسهم، في حين أنّ البنوك المركزية تستثمر أساساً في السندات لكونها ملزمة بالاحتفاظ بمستوى معين من السيولة لمواجهة التغيرات في أسعار الصرف، مع استثناء بعض الصناديق التي تسيّر أقسام تابعة للبنوك المركزية لصالح وزارة المالية كصندوق التقاعد الحكومي النرويجي؛

ب- تتميز صناديق الثروة السيادية عن المؤسسات العمومية كون هذه الأخيرة تأخذ قانونياً صفة مؤسسة أو شركة "Sociétés"، وليس صفة صندوق استثمار "Fond d'investissement"، وظيفتها الأساسية إنتاج السلع والخدمات، في حين تكمن الوظيفة الأساسية لصناديق الثروة السيادية في استثمار الأصول المملوكة للدولة خاصة المالية منها.

ثالثاً: تقدير أصول صناديق الثروة السيادية

لا توجد أرقام حقيقية حول أصول صناديق الثروة السيادية لندرة الأرقام المالية المنشورة حولها² كما تختلف تقديرات أصول صناديق الثروة السيادية حالياً ومستقبلياً، وذلك لاختلاف تعريفات هذه الأخيرة، إذ يضم أكثر التعريفات تداولاً (تعريف صندوق النقد الدولي) كل من صناديق استقرار العائدات كصندوق ضبط الموارد الجزائري بالإضافة إلى صناديق الادّخار كصندوق التقاعد الحكومي النرويجي بالإضافة إلى صناديق تمويل التنمية، و صناديق احتياطات طوارئ التقاعد ولذلك كان المرجع الأكثر اعتماداً في تقدير صناديق الثروة السيادية.

1- **التقديرات الآتية:** قدر صندوق النقد الدولي بموجب تعريفه، أصول صناديق الثروة السيادية بحوالي 2 إلى 3 تريليون دولار كما هو موضح في الملحق 7، وذلك سنة 2008، إذ يوزع صناديق

¹ Démarolle Alain, op cit, p: 4.

² Banque de France, Focus, Bilan et perspectives des fonds souverains, n°1-28 novembre 2008, p: 1.

الثروة السيادية بين ثلاث مجموعات، صناديق تابعة لمجموعة الدول المصدرة للبترول والغاز، وصناديق مجموعة الدول الآسيوية ذات الفوائض التجارية، وصناديق تابعة لدول أخرى، ونلاحظ بالنسبة للمجموعة الأولى التي تضم غالبية صناديق الثروة السيادية تطابق التقديرات الدنيا والقصوى بالنسبة لجميع الصناديق ما عدا صندوق أبو ضبي الذي تجاوزت التقديرات القصوى فيه ثلاث أضعاف التقديرات الدنيا، وصندوق قطر كذلك الذي بدت الفروقات واضحة في تقدير حجم أصوله، ولعل ذلك راجع إلى غياب معلومات معلنة عن حجم أصولهما، أما بالنسبة لتقديرات أصول صناديق الثروة السيادية التابعة لمجموعة الدول الآسيوية فقد تطابقت التقديرات القصوى والدنيا، ماعدا مؤسسة الاستثمار التابعة لسنغافورة، التي زادت عن الضعف، وربما يرجع ذلك إلى نفس السبب السابق بالنسبة للمجموعة الأولى، أما المجموعة الأخيرة فلا تظهر فروقات واضحة في تقديراتها، وتبقى الأرقام التي تُحدّد موجودات صناديق الثروة السيادية مُتفاوتة بشكل واسع في ظلّ غياب إفصاحها عن حجم أصولها.

2- **التقديرات المستقبلية لحجم أصول صناديق الثروة السيادية:** مثلما عرفت تقديرات أصول صناديق الثروة السيادية في الأجل القصير أو التقديرات الآتية مُبالغَة كبيرة في أحجامها فقد استمرت حملة تضخيم أصولها المستقبلية* أيضاً، إذ نجد في إحدى التقديرات التي لاقت صيتاً واسعاً والمتمثلة في تقديرات المؤسسة الاستشارية "Morgan Stanley" سنة 2007 أنّ حجم صناديق الثروة السيادية سيصل إلى 12 تريليون دولار بحلول عام 2015، وقد استندت هذه التقديرات على افتراضات غير واقعية بالنسبة لأسعار البترول (ارتفاع بمعدل 10 بالمائة سنوياً) ومعدل العائد على استثماراتها حوالي 5.5 بالمائة سنوياً وذلك ضمن افتراضات أخرى، وتُقدّر أكثر الدراسات تحفظاً في توقعاتها أن يصل حجم صناديق دول مجلس التعاون الخليجي بما فيها مؤسسة النقد العربي السعودية سنة 2012 إلى 2.2 تريليون دولار، إذا استمر متوسط سعر البترول بحدود 100 دولار للبرميل، وحوالي 1.8 تريليون دولار إذا بلغ متوسطه 75 دولار للبرميل وأن لا يزيد عن 1.4 تريليون إذا بلغ متوسطه 50 دولار للبرميل، وأنّ دول مجلس التعاون الخليجي تُدخّر ما يتراوح بين (42-46) بالمائة من الفوائض البترولية عندما يتجاوز سعر البترول 50 دولاراً، وهو السعر اللازم لتغطية تكلفة واردات تلك

* يُقدّر صندوق النقد الدولي الحجم المستقبلي لأصول صناديق الثروة السيادية بحوالي 10 تريليون دولار وذلك سنة 2013.

الدول¹، ويرى عبد الرزاق فارس أن مؤسسات الاستثمار والتمويل الدولية تتجه إلى المبالغة في تقدير احتياجات دول الخليج العربية بصفة مقصودة، فقد بلغت بعض التقديرات الحديثة قبل الأزمة المالية العالمية في سبتمبر 2008 ما يقارب 1250 مليار دولار، وهذا التّهيّل في حجم الاحتياطات يستخدم من قبل الدول الغربية والمؤسسات المالية العالمية لزيادة مطالباتها للبلدان ذات الفائض أحياناً بحجة ضرورة زيادة مساهمتها في حلّ المشاكل العالمية كالتي نشهدها حالياً، أو زيادة مساهمتها في تمويل المؤسسات الدولية التي تقوم بإقراض دول أخرى بشروط تحددها الدول الكبرى، وللوصول إلى تقديرات أكثر واقعية لهذا الاحتياطات، فقد تم تقدير الفائض المالي لأربعة بلدان خليجية (السعودية والإمارات، والكويت، وقطر) من خلال احتساب الفرق بين الإيرادات والاحتياجات المالية لكل هذه البلدان مجتمعةً خلال الفترة من 1975 إلى 2007، فبلغت 316.5 مليار دولار، وإذا افترضنا أن هذه الأصول قد ولدت عائدات تراكمية يبلغ متوسطها 5 بالمائة سنوياً فإنّ ذلك يعني أنّ الأصول المالية لبلدان الخليج الأربعة ينبغي أن لا تقلّ عن 437 مليار دولار حتى نهاية 2007، وهذا الرقم يقترب من الحد الأدنى الذي توصلت إليه دراسة قام بها أحد العاملين في صندوق النقد الدولي، فقدّر الأصول المالية لبلدان الخليج الأربعة بـ 495 مليار دولار².

المطلب الثالث: تصنيف صناديق الثروة السيادية

هناك ثلاث تصنيفات لصناديق الثروة السيادية، من حيث الغرض من تأسيسها، ثم تصنيفها وفق مصادر دخلها، وأخيراً تصنيفها إلى صناديق سلعية وصناديق غير سلعية.

أولاً: تصنيف صناديق الثروة السيادية حسب غرض التأسيس

تشير تحليلات صندوق النقد الدولي في تقرير الاستقرار المالي العالمي الصادر في أكتوبر 2007 إلى وجود أربعة أنواع من صناديق الثروة السيادية، يمكن التمييز بينها عموماً وفقاً لهدفها الأساسي وهي:

¹ ماجد عبد المنيف، صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية، مرجع سبق ذكره، ص: 216.

² على خليفة الكواري، الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2009 ص: 19. متوفر بتاريخ: 2009/1/9 على الرابط: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/3F095375-C976-4FA5-BB63-F4106DC216AE.htm>

1- صناديق الادخار للأجيال القادمة: التي تهدف إلى تحويل الأصول غير المتجددة إلى حافظة أصول أكثر تنوعاً.

2- شركات استثمار الاحتياطيات: وهي صناديق استثمار تُدرج أصولها في الغالب ضمن فئة الأصول الاحتياطية المحتفظ بها لدى البنك المركزي، وتتميز باتجاهاتها المتزايدة لتحمل المزيد من المخاطر في سبيل تحقيق عوائد أعلى، ومن ثم الحدّ من تكاليف الفرصة البديلة لحيازة الاحتياطيات الدولية.

3- صناديق الاستقرار: التي يتمثل هدفها الأساسي في حماية الموازنة والاقتصاد ككل من تذبذبات أسعار سلع البترول في العادة.

4- صناديق التنمية: التي تساعد في العادة على تمويل المشاريع الاجتماعية الاقتصادية أو تشجيع السياسات المتبعة في قطاعات النشاط التي يمكن أن تعزز نمو الناتج المحتمل في البلد المعني¹.

ثانياً: تصنيف صناديق الثروة السيادية وفق مصادر دخلها

تُصنّف صناديق الثروة السيادية وفق مصادر دخلها إلى الصناديق الممولة عن طريق عائدات المواد الأولية، والصناديق الممولة بفوائض المدفوعات الجارية، والصناديق الممولة بفوائض الموازنة العامة و الصناديق الممولة بعوائد الخصخصة، وهي كما يلي²:

1- الصناديق الممولة عن طريق عائدات المواد الأولية: وهي صناديق تنشأ الدولة المصدرة للمواد الأولية خاصة البترول، حيث تجد هذه الدول في صناديق الثروة السيادية حلاً لإشكالية استغلال مواردها الناضبة بشكل يراعي سمات هذه الموارد كسمة النضوب وتحقيق العدالة بين الأجيال بالإضافة إلى تذبذب أسعارها، عن طريق إحلال عائدات الموارد الطبيعية بتدفقات أصول أخرى ناشئة عنها وأكثر ديمومة منها؛

2- الصناديق الممولة بفوائض المدفوعات الجارية: وتم تأسيس هذه الصناديق كنتيجة للموازنة بين الاحتفاظ بالفوائض المحققة في موازين المدفوعات كاحتياطيات نقدية أو استثمارها وتحقيق عائدات،

¹أياد حمــــاد، إدارة الصناديق السيادية وصناديق التحوط، مذكرة ماجستير تخصص إدارة أعمال، جامعة دمشق،

2008-2009 ص: 6. موجودة على الرابط: [Http:// www.tahasoft.com/books/119.doc](http://www.tahasoft.com/books/119.doc)

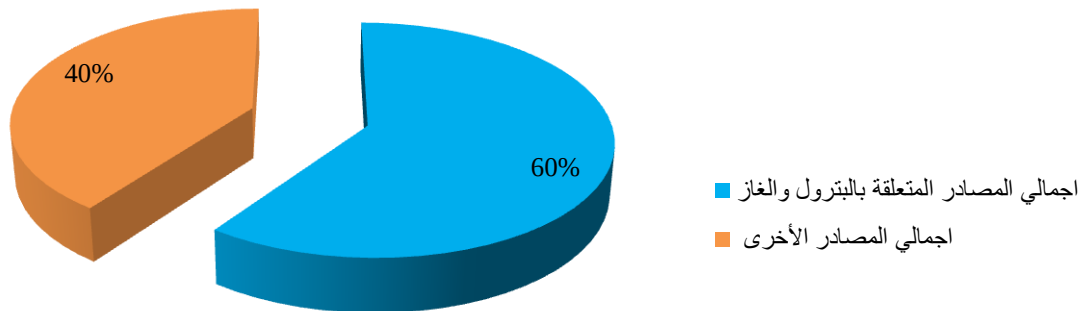
²عبد المجيد قدي، الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس لبنان/ 13-14 مارس، بيروت، 2009، ص: 1.

فقد ظلت احتياطات العملات الأجنبية للبنوك المركزية تتزايد إلى أن وصلت إلى 7 تريليون دولار سنة 2008 (شهدت زيادة قدرها 1 تريليون دولار خلال سنة 2007 لوحدها)، وتمتلك الدول النامية أربعة أخماس أو 80 بالمائة من هذا المبلغ، إلى جانب العديد من البلدان غير البترولية كدول أمريكا اللاتينية بفضل تنافسيتها التصديرية على مستوى الأسواق العالمية لبعض السلع؛

3- الصناديق الممولة بفوائض الموازنة: تلجأ بعض الحكومات عند تحقيق فائض في الموازنة العامة إلى تحويل هذا الفائض إلى استثمار في الأصول المالية، بغية تحقيق عائدات اقتصادية، والتحكم في الشروط الاقتصادية الضرورية لاستقرار الاقتصاد، وبالتالي اللجوء إلى تأسيس صناديق ثروة سيادية قصد استثمار هذه الفوائض خاصة بتواصل تراكمها وارتفاع حجمها؛

4- الصناديق الممولة بعوائد الخوصصة: انطلاقاً من كون عوائد المؤسسات المخصصة تمثل ملك عام لجميع الأجيال، فيتم تحويل كل أو جزء من عائدات الخوصصة* إلى صناديق ثروة سيادية بالإضافة إلى ضخامة هذه العائدات وخوفاً من أن تؤدي إلى توسع كبير في الإنفاق العمومي بما يتجاوز الطاقة الاستيعابية للاقتصاد والتسبب في التضخم¹، ويُبين الشكل الموالي صناديق الثروة السيادية حسب مصدر الأموال.

الشكل 3-4: صناديق الثروة السيادية حسب مصدر الأموال.



* بلغت عائدات الخوصصة خلال الفترة الممتدة من سنة 2004 إلى 2008 ما يقارب 4 مليار دولار في الجزائر.

¹ عبد المجيد قدي، المرجع السابق الذكر، ص: 2.

Source: Sovereign wealth funds rankings, SWF institute, December, 2009.

<http://www.swfinstitute.org/fund-rankings>

إذ تُمثّل صناديق الثروة السيادية الممولة بعوائد المواد الأولية أكثر من 60 بالمائة من أصول صناديق الثروة السيادية، وتعتبر عائدات المواد الأولية خاصة البترول والغاز المصدر الأساسي لأصول أكبر صناديق الثروة السيادية في العالم**، و نظراً لأنّ صناديق الثروة السيادية الممولة بعائدات المواد الأولية تشكّل نسبة كبيرة جداً من مجموع صناديق الثروة السيادية ظهر التصنيف التالي:

ثالثاً: تصنيف صناديق الثروة السيادية إلى صناديق المواد الأولية و صناديق خارج المواد الأولية

1- صناديق المواد الأولية: "Les fonds matières première" و تسمى كذلك صناديق الثروة السيادية السلعية "Commodity SWF"، و تتكوّن بالدرجة الأولى من صادرات البترول و الغاز و المواد المعدنية وتستحوذ الدول المصدرة للبترول كدول مجلس التعاون الخليجي، وبعض الدول الشرق أوسطية وبلدان شمال إفريقيا بالإضافة إلى النرويج وروسيا، ونيجيريا، وفنزويلا ثم إندونيسيا، على معظم الصناديق السلعية، وتهدف أغلب صناديق الثروة السيادية السلعية إلى الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي بتفادي تذبذب أسعار السلع أو المواد الأولية المصدرة إلى الأسواق الخارجية، بالإضافة إلى تحقيق العدالة بين الأجيال و تنويع الدخل الوطني، و قد وصلت أصول صناديق المواد الأولية بنهاية سنة 2009 إلى 2.5 تريليون دولار أمريكي، ويُتوقع أن تصل إلى 3.4 تريليون دولار سنة 2012 بافتراض أسعار بترول تتراوح بين 50 و 70 دولار للبرميل، كما يُتوقع أن تساهم كل من السعودية و كندا و إيران بنسبة كبيرة و غالبية في هذا الحجم من الأصول لصناديق الثروة السيادية السلعية¹.

2- صناديق خارج المواد الأولية: "Les fonds non matières première" و تُسمى هذه الصناديق بصناديق الثروة السيادية غير السلعية "non commodity SWF"، التي تُسير فوائض الميزان الجاري للدولة، أو فائض الموازنة لدى بعض الدول أو عائدات الخوصصة، فبالنسبة لبعض الدول الناشئة الآسيوية وبنمو احتياطي الصرف الأجنبي لديها، قامت السلطات النقدية التي رأت أنّ هذه الفوائض تزيد عن احتياجاتها الفورية بتأسيس صناديق ثروة سيادية، وقد تم توجيه حوالي 1.3 تريليون دولار

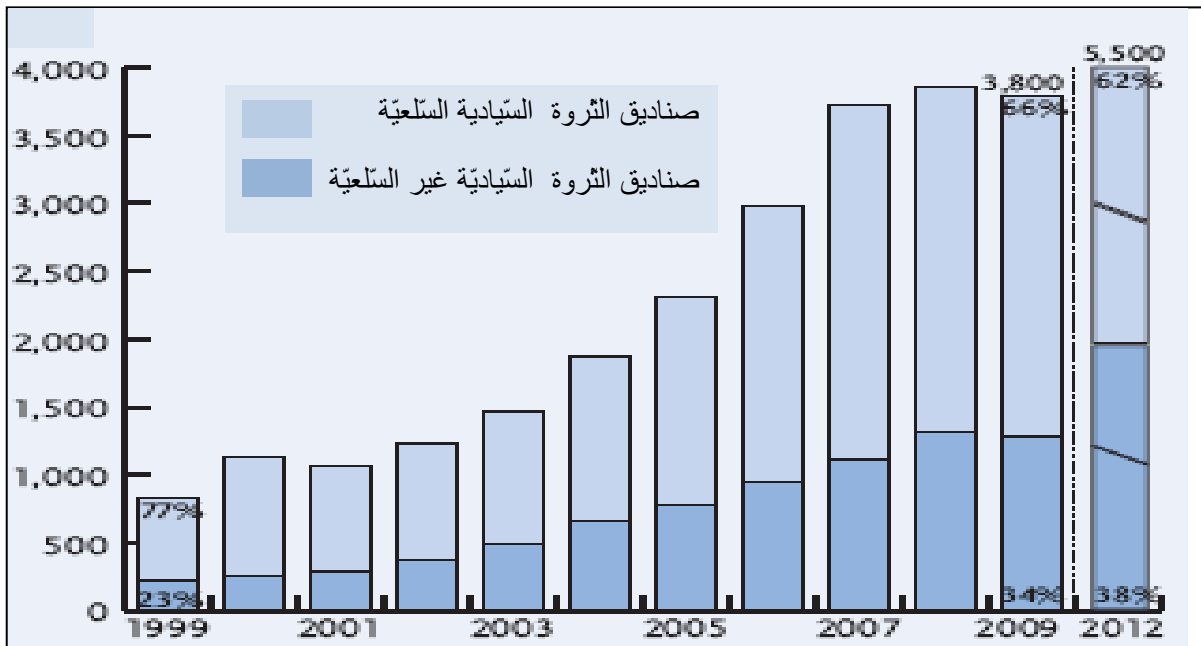
** هيئة استثمار أبو ظبي تدير 875 مليار دولار، وتمثل بذلك 25% من الأصول الكلية للصناديق.

¹ Marko Maslakovic, Sovereign wealth funds 2010, IFSL Research London, March 2010, P : 4. . <http://www.worldservicesgroup.com/.../1-Sovereign%20We..>

لتأسيس صناديق ثروة سيادية من إجمالي الاحتياطي الرسمي للصرف الأجنبي وذلك نهاية سنة 2009¹، ويوضح الشكل 3-5 حجم الأصول المالية المدارة من قبل صناديق الثروة السيادية السلعية وغير السلعية.

الشكل 3-5: حجم الأصول المدارة من قبل صناديق الثروة السيادية السلعية وغير السلعية.

الوحدة: مليار دولار.



Source: Marko Maslakovic, Sovereign wealth finds 2010, IFSL Research London, March 2010
P: 1.

يبدو من الشكل التطور الإيجابي لحجم الأصول المالية المدارة من قبل صناديق الثروة السيادية سواء السلعية (المواد الأولية) أو غير السلعية (خارج المواد الأولية) منذ 1999 إلى غاية 2009، التي عرفت انخفاض الأصول المدارة بـ3 بالمائة وأصبحت حوالي 3800 مليار دولار، كما نلاحظ أن الصناديق السلعية تضم النسبة الغالبة من حجم الأصول المدارة، وشكلت صناديق الثروة السيادية السلعية المسيطرة للفوائض البترولية حوالي 2.5 تريليون دولار وذلك بنهاية سنة 2009، أما صناديق الثروة السيادية غير السلعية (خارج المواد الأولية) فبلغ حجم الأصول المدارة من قبلها حوالي 1.3 تريليون دولار، كما يُتوقع أن يصل حجم أصول صناديق الثروة السيادية بنوعيتها سنة 2012 إلى 5.5

¹ Marko Maslakovic, op cit. p: 5.

تريليون دولار، ويوضح الجدول 2-3 أكبر صناديق الثروة السيادية (السلعية و غير السلعية) بنهاية سنة 2009.

الجدول 2-3: أكبر صناديق الثروة السيادية (السلعية و غير السلعية) بنهاية سنة 2009.

صناديق الثروة السيادية	الدولة	حجم الأصول المسيّرة	المصدر
هيئة أبو ظبي للاستثمار	الإمارات العربية المتحدة	627 مليار دولار	سلعية
صندوق التقاعد الحكومي العالمي	النرويج	445 مليار دولار	سلعية
شركة سما القابضة	المملكة السعودية العربية	431 مليار دولار	سلعية
شركة الإستثمار Safe	الصين	347 مليار دولار	غير سلعية
شركة الاستثمار الصينية	الصين	289 مليار دولار	غير سلعية
شركة الإستثمار الحكومية	سنغافورة	248 مليار دولار	غير سلعية
هيئة الاستثمار الكويتية	الكويت	203 مليار دولار	سلعية
صندوق الثروة الوطني	روسيا	168 مليار دولار	سلعية
صندوق الضمان الإجتماعي الوطني	الصين	147 مليار دولار	غير سلعية
هيئة الإستثمار النقدية لهونغ كونغ	الصين	140 مليار دولار	غير سلعية
تيمسالك القابضة	سنغافورة	122 مليار دولار	غير سلعية
هيئة الإستثمار الليبية	ليبيا	70 مليار دولار	سلعية
هيئة الإستثمار القطرية	قطر	65 مليار دولار	سلعية

صندوق الإستثمار المستقبلي	استراليا	49 مليار دولار	غير سلعية
صندوق ضبط الموارد	الجزائر	47 مليار دولار	سلعية
صناديق أخرى	/	402 مليار دولار	/
المجموع	/	3800 مليار دولار	/

Source: Sovereign wealth funds rankings, SWF institute, December, 2009.

<http://www.swfinstitute.org/fund-rankings>

يبدو من الجدول أن صناديق الثروة السيادية الأولى في الجدول تعتبر من أكبر صناديق الثروة السيادية و المتمثلة في هيئة أبو ظبي للاستثمار بمجموع أصول تقدر بـ 627 مليار دولار، ثم صندوق التقاعد الحكومي النرويجي العالمي بـ 445 مليار دولار، ثم سما القابضة التابعة للسعودية بحوالي 431 مليار دولار، تمثل كلها صناديق سلعية و بالخصوص صناديق ناتجة عن الفوائض البترولية، كما نلاحظ أن من مجموع الصناديق الواردة في الجدول هناك ثمانية صناديق من مصدر سلعى و سبعة صناديق من مصدر غير سلعى و التي يعدّ أكبرها شركة الاستثمار الصينية Safe بأصول تقدر بـ 347 مليار دولار ثم شركة الاستثمار الصينية الثانية بـ 248 مليار دولار، و بالتالي تُشكّل الصناديق السلعية حوالي 66 بالمائة من مجموع حجم صناديق الثروة السيادية ككل، في حين تُشكّل الصناديق غير السلعية 34 بالمائة، و سنتطرق فيما يلي إلى الأصول الجغرافية لصناديق الثروة السيادية.

المبحث الثاني: مكانة صناديق الثروة السيادية في الاقتصاد العالمي

نتناول من خلال هذا المبحث توزيع صناديق الثروة السيادية حسب المناطق الجغرافية وتمرکزها حسب الدول، إضافة إلى موجات ظهورها في العالم وأسباب نمو أعدادها، ومكانتها بين أهم أقطاب الاستثمار العالمية و استراتيجياتها الاستثمارية وتأثيراتها في النظام المالي العالمي، وفيما يلي نتطرق للأصول الجغرافية لصناديق الثروة السيادية و نمو أعدادها:

المطلب الأول: الأصول الجغرافية لصناديق الثروة السيادية و نمو أعدادها

نتناول من خلال هذا المطلب توزيع صناديق الثروة السيادية حسب المناطق الجغرافية وتمرکزها حسب الدول كما يلي:

أولاً: الأصول الجغرافية لصناديق الثروة السيادية

نوضّح ذلك من خلال الجدول 3-3.

الجدول 3-3: توزيع صناديق الثروة السيادية حسب المناطق الجغرافية.

النسبة (%)	الحجم (مليار دولار)	التوزيع حسب البلدان
24	928	الصين
18	677	الإمارات العربية المتحدة
12	445	النرويج
11	436	العربية السعودية
10	370	سنغافورة
5	203	الكويت
4	168	روسيا
15	573	آخرون
النسبة (%)	الحجم (مليار دولار)	التوزيع حسب المناطق
43	1.620	الشرق الأوسط
36	1.350	آسيا

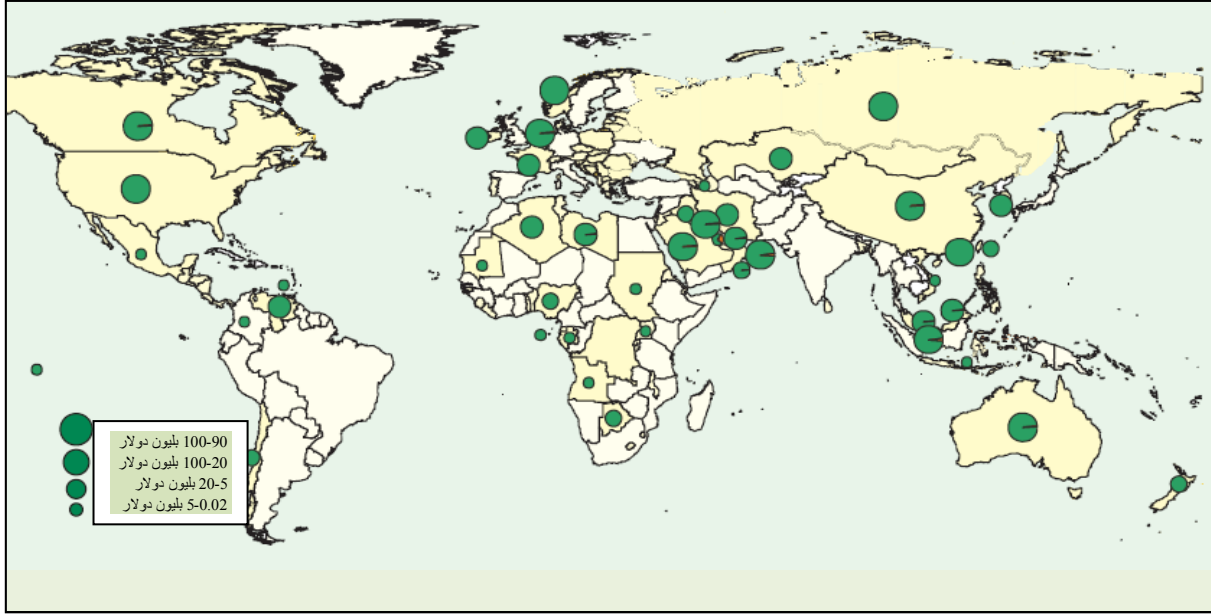
18	670	أوروبا
2	90	أمريكا
1	70	آخرون
100	3800	المجموع

Source: Sovereign wealth funds rankings, SWF institute, December, 2009.

<http://www.SwfInstitute.org/fund-rankings>

نلاحظ من الجدول أن الصين تمتلك لوحدها حوالي 25 بالمائة من إجمالي أصول صناديق الثروة السيادية بمبلغ يقارب 928 مليار دولار، وذلك راجع إلى تراكم الاحتياطات الرسمية الصينية التي انتقلت من 233 مليار دولار عام 2002 إلى 1066 مليار دولار عام 2006، ثم وصلت إلى 1906 مليار دولار عام 2007، واتجهت في معظمها إلى صناديق الثروة السيادية، ثم تأتي بعدها الإمارات العربية المتحدة بالسيطرة على 18 بالمائة من حجم الأصول بمبلغ قدر بـ 677 مليار دولار، ثم النرويج بحوالي 12 بالمائة و السعودية كثاني دولة ضمن مجلس التعاون الخليجي بعد الإمارات العربية المتحدة التي تحتل المركز الرابع بحيازتها 436 مليار دولار، وبذلك تحتل دول الشرق الأوسط المركز الريادي في سيطرتها على أكبر حصة من إجمالي أصول صناديق الثروة السيادية، وتمثل الخريطة التالية تمركز صناديق الثروة السيادية بالتفصيل حسب الدول.

الشكل 3-6: تمركز صناديق الثروة السيادية جغرافياً.



Source: Unctad, les fonds souverains commencent à jouer un rôle important dans les investissements étrangers directs grâce a des fusions-acquisitions, Communiqué de presse texte non officiel destiné à l'information, 2008, P: 23.

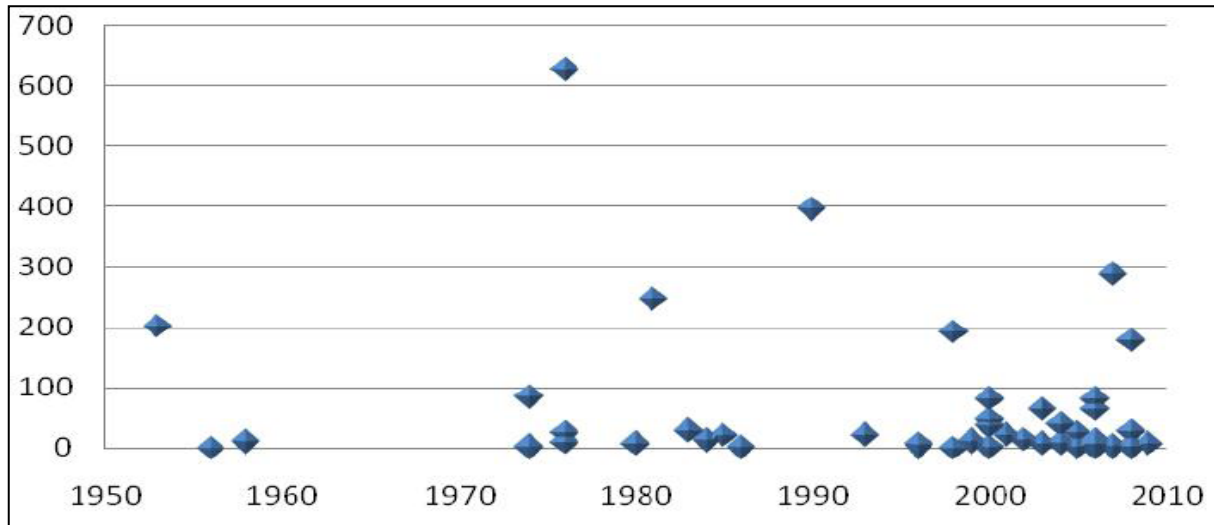
يبدو من الشكل الانتشار الواسع لصناديق الثروة السيادية في العالم، حيث توجد في جميع القارات، ونلاحظ أن أكبر تجمع لها يوجد ضمن منطقة الخليج العربي، إذ تُشكّل صناديق الثروة السيادية السلعية البترولية حوالي 73 بالمائة من الحجم المقدّر لصناديق الثروة السيادية، وتُشكّل صناديق الثروة السيادية لدول مجلس التعاون الخليجي 37 بالمائة من الحجم الكلي المقدّر.

ثانياً: موجات ظهور صناديق الثروة السيادية في العالم وأسباب نمو أعدادها

1- موجات ظهور صناديق الثروة السيادية: تجمع العديد من المراجع على أن هيئة الاستثمار الكويتية هي أول صندوق ثروة سيادي تم تأسيسه تاريخياً، وذلك سنة 1953 لاستغلال الفوائض البترولية المتراكمة، وتم تأسيس صندوق أرخبيل كيريباتي "Kiribati" سنة 1956، الذي يُمثل مجموع أصوله حوالي سبع مرات حجم الناتج الإجمالي للبلد أي 630 مليون دولار بنهاية سنة 2008¹، وقد عرفت عملية تأسيس صناديق الثروة السيادية ثلاث مراحل أو موجات ظهور كبرى مُوضحة في الشكل.

¹ Jean Matouk, op cit, P: 66.

الشكل 3-7: موجات ظهور صناديق الثروة السيادية. الوحدة: مليار دولار.



Source: The free encyclopaedia Wikipedia, les fonds souverains, <http://ar.wikipedia.org/wiki>.

أطلع عليه بتاريخ: 11.2.2011

نلاحظ من خلال الشكل أنّ عملية تأسيس صناديق الثروة السيادية عرفت ثلاث مراحل أو ثلاث موجات ظهور كبرى كما يلي¹:

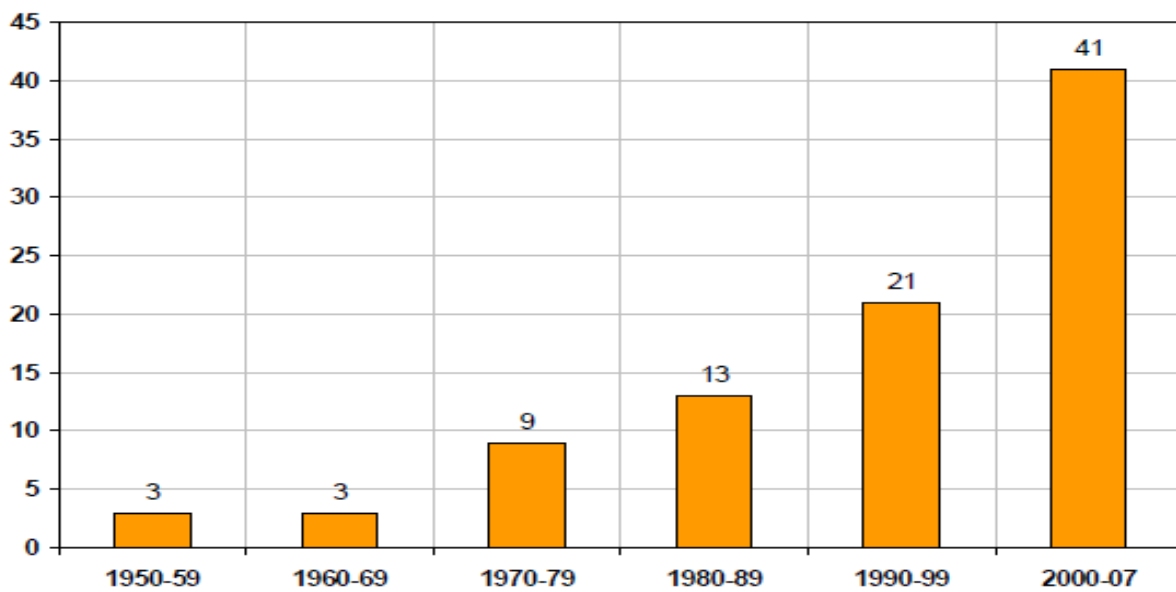
أ- موجة الجيل القديم لصناديق الثروة السيادية: وبدأت هذه المرحلة بتأسيس صندوق الكويت سنة 1953، ثم صندوق كيريباتي سنة 1956، وصندوق كندا سنة 1966 وصندوق سنغافورة تيمسك سنة 1974، ثم كل من هيئة أبو ظبي للاستثمار، وصندوق ألاسكا وصندوق البارتا كندا سنة 1976 بالإضافة إلى الصندوق الحكومي لسنغافورة سنة 1990، وقد ضمت هذه المرحلة كل من الصناديق السلعية أو البترولية التي استفادت من الفوائض البترولية المحققة خلال هذه الفترة بالإضافة إلى الصناديق التي استفادت من الفوائض التجارية والتي تعتبر صناديق غير سلعية.

ب- موجة تأسيس صناديق الدول الناشئة: تعتبر هذه الموجة حديثة مقارنة مع الموجة الأولى وقد تميزت بظهور صناديق ثروة سيادية من قبل الدول الناشئة كالصين وروسيا، برزت من خلال التغيرات الدولية الخاصة بعد 1990، ما ولد قلق من احتمال سيطرة الدول الناشئة على المؤسسات الأجنبية وعزز هذه الشكوك الغموض وعدم الإفصاح المصاحب لاستثمارات هذه الصناديق.

¹ The free encyclopaedia Wikipedia, les fonds souverains, <http://ar.wikipedia.org/wiki>. 11.2.2011 أطلع عليه بتاريخ:

ج- الموجة الحديثة لتأسيس صناديق الثروة السيادية: وتمثل هذه الموجة في الغالب الدول الناشئة والدول التي حققت فوائض بترولية تبعاً لارتفاع أسعار البترول من خلال الطفرة البترولية الثالثة ابتداء من سنة 2002 إلى سنة 2008، التي استفادت من هذه الفوائض سواء في إنعاش اقتصادياتها المحلية أو في استثماراتها في الخارج، خاصة في سندات الخزينة الأمريكية كحالة الجزائر، والبرازيل و فنزويلا والسعودية، و شهدت هذه الموجة تأسيس أكبر عدد من صناديق الثروة السيادية¹، كما يوضح الشكل و يوضح الملحق 8 أهم صناديق الثروة السيادية في العالم.

الشكل 3-8: تطور عدد صناديق الثروة السيادية في العالم من سنة 1950 إلى 2007.

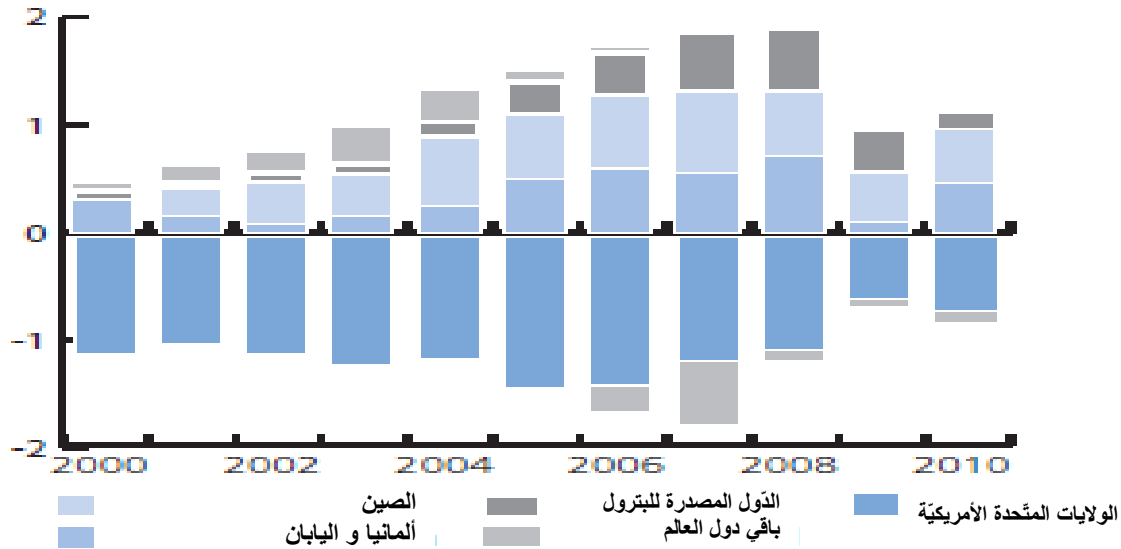


Source: Ivan Odonnat, Les conditions d'une contribution positive des fonds souverains a l'économie mondiale Trésor-éco, Ministère de l'économie des Finances et de l'Emploi, n° 28 Paris, janvier 2008, P: 1.

نلاحظ من خلال الشكل أن الموجة الحديثة لتأسيس صناديق الثروة السيادية والتي امتدت خلال الطفرة البترولية الثالثة؛ أي من سنة 2002 إلى سنة 2008، شهدت تأسيس أكبر عدد من صناديق الثروة السيادية؛ أي حوالي 20 صندوق ثروة سيادية، منها 12 صندوق تأسس سنة 2005.

- أهم أسباب نمو أعداد صناديق الثروة السيادية: يمكن تفسير هذا النمو بعاملين أساسيين اثنين يتمثلان فيما يلي:

¹ The free encyclopaedia Wikipedia, op cit, p: 2.



Source: IFSL Research London, March 2009, P: 6.

يوضح الشكل أهم الاختلالات الحاصلة على مستوى الموازين الجارية من خلال الفجوة المسجلة بين الحسابات الجارية في العالم، إذ نلاحظ الارتفاع الكبير لعجز الميزان الجاري الأمريكي ابتداء من سنة 2000 ليصل أقصاه سنة 2006، وفي مقابل ذلك نلاحظ تراكم فوائض الميزان الجاري لدى الصين وألمانيا، واليابان، والدول المصدرة للبترول الذي وصل إلى أقصاه سنة 2008 لدى هذه الأخيرة، وذلك انعكس على تزايد معدلات الادخار وتأسيس صناديق الثروة السيادية.

المطلب الثاني: وزن وتأثير صناديق الثروة السيادية في الاقتصاد العالمي

يبرز وزن وتأثير صناديق الثروة السيادية في الاقتصاد العالمي كما يلي:

أولاً: وزن صناديق الثروة السيادية في النظام المالي العالمي

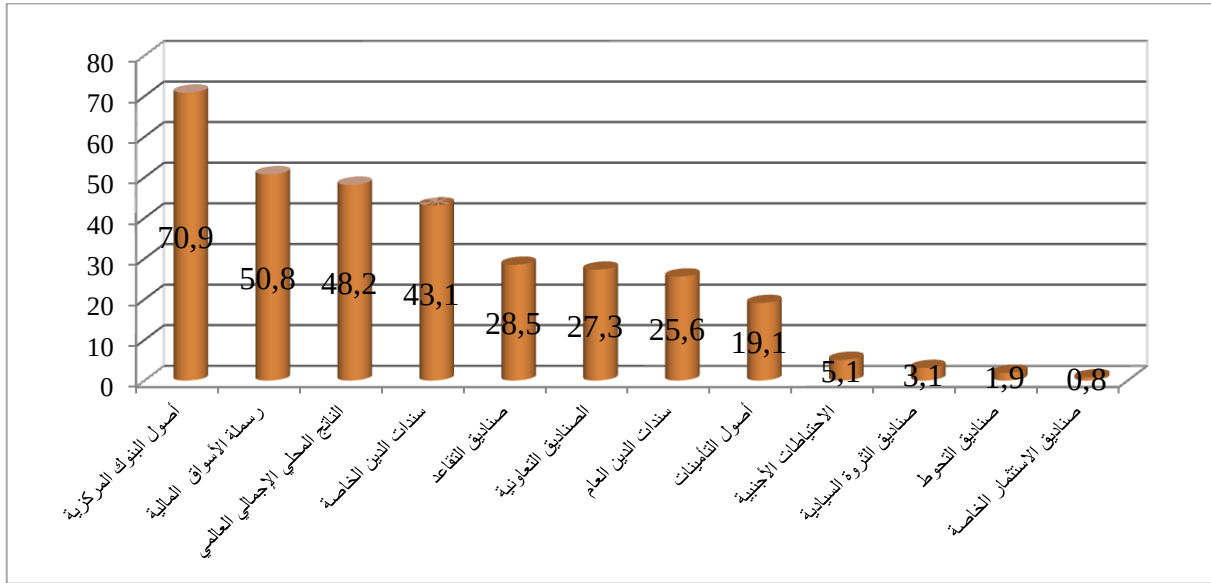
1- مكانة صناديق الثروة السيادية بين أهم أقطاب الاستثمار العالمية: على الرغم من أن الحجم الإجمالي لصناديق الثروة السيادية بلغ بنهاية سنة 2010 ما يقارب 4000 مليار دولار، لكن ذلك لا يقارن مع 50000 مليار دولار التي تستثمر سنوياً من قبل المستثمرين بالبورصة (القيمة الإجمالية للأوراق المالية المتداولة على المستوى العالمي) أو مبلغ 80000 دولار الذي يمثل مجموع أصول الصناديق الاستثمارية مجتمعة وذلك بنهاية سنة 2009، حيث يُشكل حجم صناديق الثروة السيادية

حوالي 5 بالمائة من هذا المجموع¹، وقد تضاعف حجم أصول صناديق الثروة السيادية خلال الفترة 2007-2010، وبالتالي استمر نمو أصولها على الرغم من انعكاسات الأزمة المالية العالمية، كما عرفت العديد من صناديق الثروة السيادية خلال الأزمة المالية لسنة 2008، عمليات سحب من أرصدها بغرض الحد من العجز المسجل في الموازنة العامة، أو تمويل النفقات العامة، ومن أهم الأمثلة على ذلك نجد صندوق الاحتياط الروسي الذي انخفضت أصوله إلى النصف سنة 2009 وعرفت أدنى قيمة لها بنهاية سنة 2010 بالإضافة إلى صندوق نيوزيلندا وصندوق ضبط الموارد الجزائري، وبالتالي بالرغم من النمو المسجل في أصول صناديق الثروة السيادية سنة 2009 فإنه تأثر بالأزمة المالية والذي كان يتوقع أن يكون أفضل، لكن ارتفعت أصول صناديق الثروة السيادية بنسبة 21 بالمائة سنة 2010 بالمقارنة مع سنة 2009، لتواصل هذه الأخيرة تعزيز مكانتها ضمن مصادر الأموال الأساسية في الاقتصاد العالمي²، ورغم هذا الحجم المعتبر لصناديق الثروة السيادية فإنها تبقى متواضعة مقارنة مع بعض الهيئات المالية، ويوضح الشكل مكانة صناديق الثروة السيادية بين أهم أقطاب الاستثمار العالمية، وذلك مع بداية سنة 2008.

الشكل 3-11: مكانة صناديق الثروة السيادية بين أهم أقطاب الاستثمار العالمية، مع بداية سنة 2008.
الوحدة: تريليون دولار أمريكي.

¹Jacques léonard, logiques financières des fonds souverains et contributions au développement: quelles perspectives?, La revue financier, n°188, Mars-avril 2001, Paris, P: 31.

²Jacques léonard, op cit, P:32-33.



Source: Jashua Aizemman, Reuven Glick, Sovereign Wealth funds: Stylized facts about their determinants and Gouvernance, National bureau of economic research, 2008, P: 30.

حيث يمثل حجم صناديق الثروة السيادية حوالي 15 % من الأصول المالية المُدارة من قبل شركات التأمين التي تدير أكثر من 19 تريليون دولار، وحوالي 10 % من حجم الأصول المُدارة من قبل صناديق التقاعد، وحوالي نصف حجم احتياطات الصّرف العالمية، ومن جهة أخرى تخطى حجم رؤوس أموال هذه الصّناديق القيمة الإجمالية لرؤوس أموال صناديق التحوط العالمية التي تمثل فئة عريضة من فئات صناديق الاستثمار الخاصة التي تُعرف بدرجة مُخاطرة عالية لتحقيق عوائد مُرتفعة، والتي بلغ حجم أصولها حسب الشّكل السابق حوالي 2 تريليون دولار.

المطلب الثالث: الإستراتيجية الاستثمارية لصناديق الثروة السيادية

يمكن توضيح الإستراتيجية الاستثمارية لصناديق الثروة السيادية من خلال توجهاتها الاستثمارية كما يلي:

أولاً: صناديق الثروة السيادية وأولوية استكمال البنية التحتية

تتجه استثمارات صناديق الثروة السيادية لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى الأسواق الخارجية بالولايات المتحدة الأمريكية والأوروبية والآسيوية، ولعل أهم سبب تقدمه الجهات المسؤولة لتفسير ذلك يتمثل في انخفاض فرص الاستثمار في الداخل، إلا أن الواقع يضعف هذه الحجة، فالطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني تتسع حسب ما يستثمر فيها*، بعض الدول أغفلت أهمية الإنفاق الحكومي في مجال البنية الأساسية والذي يتطلب استكمال تطوير القاعدة التشريعية وتعزيز الشفافية لتسهيل مهمة القطاع الخاص، فقد تشجع موجة استثمارات صناديق الثروة السيادية الأجنبية إغفال أهمية الإنفاق الحكومي في مجال البنية الأساسية وما يترتب على ذلك من سلبيات¹، وتظهر أهمية هذا الاتجاه، إذا عرفنا أن صناديق الثروة السيادية اليوم أصبحت العامل الأساسي للاستثمارات الأجنبية للدول المصدرة للبترول، ويوضح الشكل 3-13 استثمارات الدول المصدرة للبترول بنهاية سنة 2010.

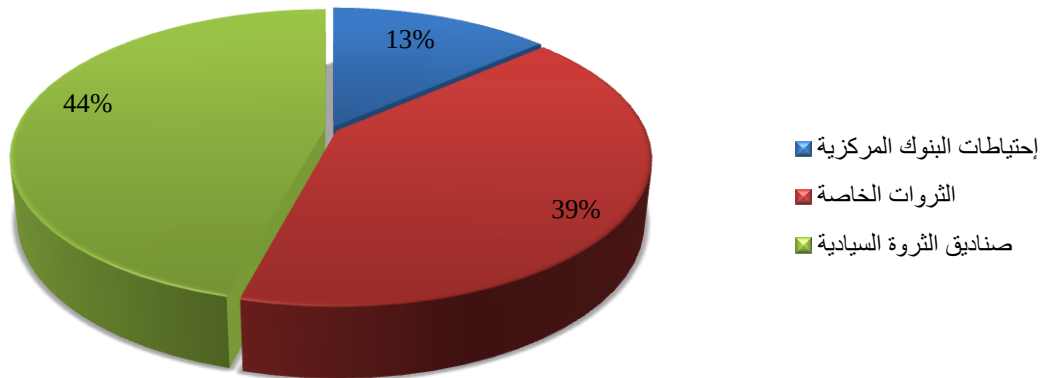
الشكل 3-12: الاستثمارات الأجنبية للدول المصدرة للبترول بنهاية سنة 2010.

*على سبيل المثال كلما ازدادت الاستثمارات في البنى التحتية محلياً كلما اتسعت الطاقة الاستيعابية وازدادت قدرة الاقتصاد الوطني على امتصاص مزيد من الاستثمارات في الأصول الوطنية المختلفة وتنويع مصادر الدخل، فقد خطت بعض دول مجلس التعاون الخليجي أهم الخطوات اللازمة للتخفيض من الاعتماد على الأصول البترولية خاصة بعد موجة أسعار البترول المرتفعة المستمرة التي ساهمت فوائضها في قيام مشاريع عقارية وخدمية ثم أصبحت تتطلع إلى أبعد من مجرد قيام هذه المشاريع إلى أسواق أكثر غنى وتنوعاً بالفرص، لذلك اتجهت غرباً وشرقاً عبر المحيطات لتنويع المصادر والمخاطر.

¹حسن عبد الرحمن، الصناديق السيادية وأولويات استكمال البنية التحتية، مقال متوفر بتاريخ 2008/4/3، على الرابط:

<http://www.aralianbusiness.co/arabic/515471>.

المجموع ٥٢٠٠ دولار



Source: Marko Maslakovic, Financial Markets series, Sovereign wealth funds, the city UK April 2010, P: 5.

نلاحظ من الشكل أنّ استثمارات الدول المصدرة للبترول عن طريق صناديق الثروة السيادية تشكّل 44 بالمائة من الحجم الكلي لاستثماراتها، في حين تشكّل استثمارات احتياطي الصرف 13 بالمائة عن طريق البنوك المركزية، وذلك من مجموع الأصول المقدّر بحوالي 5.8 تريليون دولار.

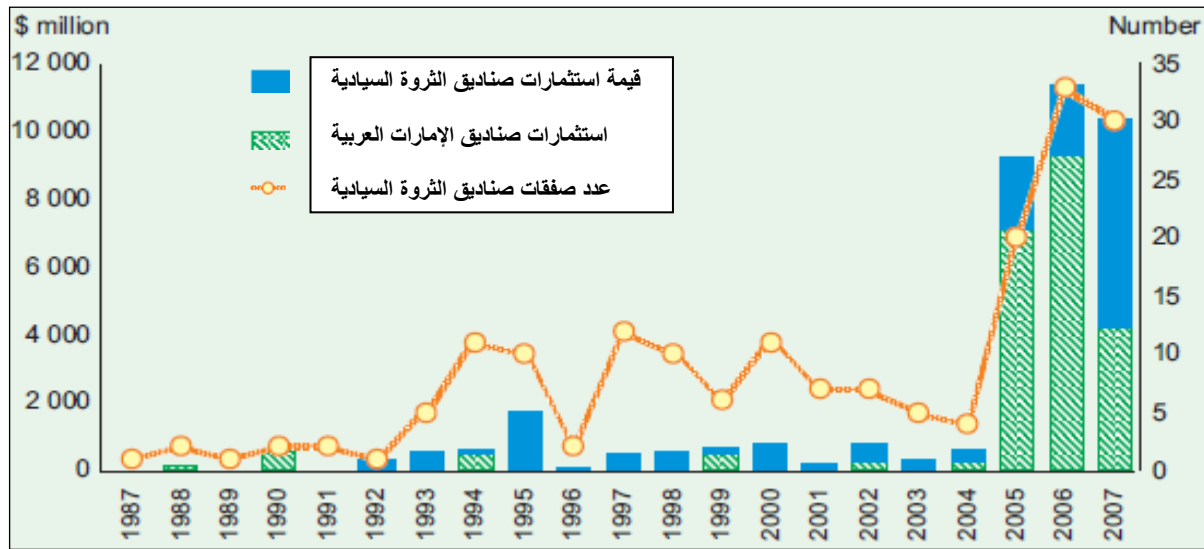
ثانياً: التوجهات الاستثمارية لصناديق الثروة السيادية

نحاول توضيح ذلك من خلال تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل صناديق الثروة السيادية وتوجهاتها الاستثمارية القطاعية والجغرافية، وتعدّد استراتيجياتها الاستثمارية والمراحل البارزة لاستثماراتها منذ الأزمة المالية العالمية:

1- تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل صناديق الثروة السيادية: على الرغم من الحجم المعتبر لأصول صناديق الثروة السيادية، فإنّ حصّتها في الاستثمار الأجنبي المباشر بلغت 10 مليار دولار فقط وذلك سنة 2007، وهذا ما يُعادل 0.2 بالمائة من مجموع أصولها وحوالي 0.6 بالمائة من إجمالي تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وعند مقارنتها بصناديق الاستثمار الخاصة « private equity funds » نجد مساهمتها في الاستثمار الأجنبي المباشر تقتّر بـ 460 مليار دولار سنة 2007 وذلك بالرغم من صغر حجمها أمام صناديق الثروة السيادية، وتستثمر معظم صناديق الثروة السيادية

بشكل كبير في سندات الخزينة الأمريكية والأوروبية المنخفضة العائد، لكنها أصبحت تستثمر بنحو متزايد في الأسهم وفي أصول أخرى مُرتفعة العائد، وقد شكّلت حصة الأسهم من استثمارات صناديق الثروة السيادية حوالي 10 بالمائة في المتوسط من حصة استثماراتها الكلية¹، التي نوضح تطورها من خلال الشكل التالي:

الشكل 3-13: تدفقات الاستثمارات الأجنبية لصناديق الثروة السيادية. الوحدة: مليون دولار.



Source : Unctad, les fonds souverains commencent à jouer un rôle important dans les investissements étrangers directs, grâce a des fusions-acquisitions, Communiqué de presse texte non officiel destiné à l'information, 2008, P: 25.

يتّضح من خلال الشكل أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل صناديق الثروة السيادية برز بشكل لافتٍ خلال الفترة 2005-2007، وكان أغلبه من قبل الإمارات العربية المتّحدة، فمن بين 39 مليار دولار تم استثماره خلال الفترة 1987 إلى 2007 كان هناك 31 مليار دولار استثمرت خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى سنة 2007، وقد بلغ نمو استثمارات صناديق الثروة السيادية في المتوسط خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2004 ما مقداره 0.5 مليار دولار، كما انتقل عدد الصفقات التي قامت بها صناديق الثروة السيادية من صفقة واحدة سنة 1987 إلى 20 صفقة سنة 1987، لتصل إلى 30 صفقة سنة 2007، ويوضّح الملحق 9 أكبر استثمارات صناديق الثروة السيادية خلال النصف الأول من سنة 2010.

¹ Unctad, op cit, P: 3.

2- تعدد الإستراتيجيات الاستثمارية لصناديق الثروة السيادية: تختلف صناديق الثروة السيادية بشكل ملحوظ في توظيف رؤوس أموالها وفي إدارتها الإستراتيجية للمخاطر التي تعكس اختلاف أهداف كل منها، وتتبنى صناديق الثروة السيادية نموذجياً خطة استثمارية طويلة المدى بالرغم من أن صناديق الاستقرار تعتمد آفاق استثمارية قصيرة المدى وذلك لتتوافق مع تمويل العجز الطارئ في النفقات العامة وتوفير السيولة الضرورية في الحالات التي تتطلب ذلك، ويتفاوت التصريح بالإستراتيجية الاستثمارية لصناديق الثروة السيادية من صندوق لآخر، وتعد قراراتها الاستثمارية غير مقيّدة نحو استثمار بحد ذاته وذلك على خلاف بعض المستثمرين المؤسسين كصناديق التقاعد، لكن الصناديق السلعية أو البترولية تفضل الاستثمار في الأسهم، فحوالي 80 بالمائة من أصول صناديق الثروة السيادية للبلدان المصدرة للبترول موزّعة في استثمارات أجنبية مباشرة وبالضبط في الأسهم، كما تستثمر حوالي 15 بالمائة في استثمارات ذات عوائد ثابتة كالودائع المصرفية والسندات الحكومية، أما الصناديق غير السلعية فقد أصبحت مصدر مهم جداً للسيولة في الأسواق المالية العالمية والتي تتجه استثماراتها نحو الأصول الأمريكية خاصة السندات الحكومية، و بالنظر إلى العملات التي يتكون منها إجمالي الاحتياطي الرسمي للنقد الأجنبي، نجد أن الدولار الأمريكي يشكل تقريباً 66 بالمائة من المجموع الكلي، ومن المحتمل أن ينخفض في المستقبل، إذ تركز الصين وبنوك آسيوية أخرى اهتمامها على اليورو، ففي سنة 2009 احتلت البنوك الآسيوية المركز الأول في امتلاكها للسندات الحكومية الأمريكية خاصة الصين واليابان وذلك بأكثر من 20 بالمائة من الحصص الإجمالية، ثم تلي المملكة المتحدة بحوالي 8 بالمائة والدول المصدرة للبترول بـ 5 بالمائة¹، ويوضح الجدول 3-4 بعض الأمثلة حول دعائم استثمارات صناديق الثروة السيادية.

الجدول 3-4: أمثلة حول دعائم استثمارات صناديق الثروة السيادية.

درجة المخاطرة

¹ Marko Maslakovic, op cit, P: 6.

			مرتفعة						
			متوسطة						
			سندات	استثمارات	أسهم	عقار	صناديق	الاستثمارات	استثمارات
			الخزينة	ثابتة العائد			التحوط	الخاصة	أخرى
الأهداف	الاستقرار	NWF روسيا	xxxx	xxxx					
		PF-GI النرويج	xxxx	xxxx	xxx				
		ADIA أبو ظبي	xxxx	xxxx	xxx	xxx	xx	xx	
		QIA قطر	xxxx	xxxx	xxx	xxx	xx	x	
		Temasek سنغافورة				xxx	xx	xx	xx
	تراكم رأس المال	KIA الكويت	xxxx	xxxx	xxx	xxx	xx	xx	xx

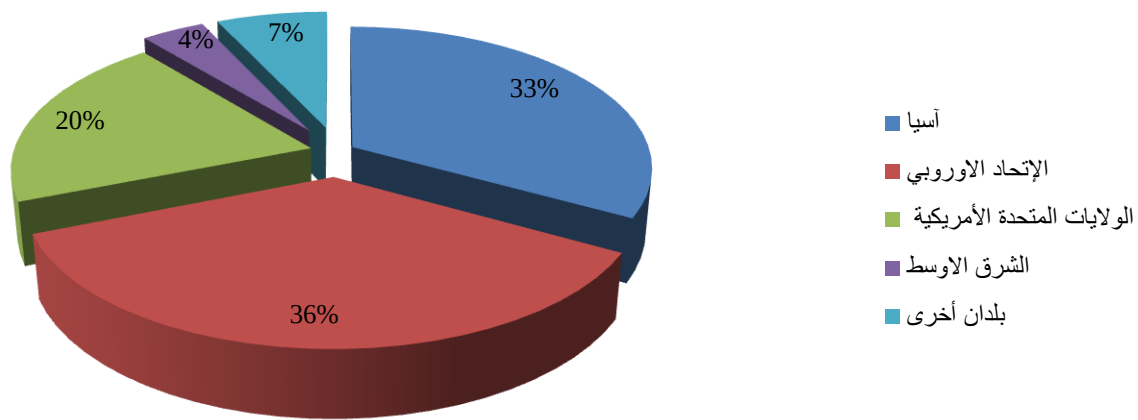
Source: Butt S., A. Shivdasani, Sovereign Wealth funds: A growing global force in corporate finance, journal of applied corporate finance, volume 20, issue 1, 2008, P : 73.

ويُوضّح الجدول الاختلاف بين الأهداف الاستثمارية لصناديق الثروة السيادية (من الاستقرار إلى تراكم رأس المال) والمُخاطرة (من الحد الأدنى إلى الحد الأقصى) وذلك في تصنيف الأصول، كما يُقدم صورة توضيحية عن الاختلاف الكبير في السياسات الاستثمارية من حيث الأهداف المنشودة فنجد أنّ صندوق التقاعد الحكومي النرويجي وصندوق الثروة السيادي الروسي على رأس قائمة صناديق الاستقرار التي تهدف بالدرجة الأولى إلى استقرار الموازنة العامة وتُفضّل استثمارات ثابتة العائد كالودائع المصرفية وسندات الخزينة العمومية التي تتميز بدرجة مُخاطرة ضعيفة، ونجد هيئة الاستثمار الكويتية (KIA) وهيئة الاستثمار القطرية (QIA) على رأس قائمة صناديق الثروة السيادية التي تهدف إلى تعظيم العائد و مُراكمة رأس المال، إذ تتنوع حافزتها الاستثمارية من استثمارات ثابتة العائد كالسندات وسندات الخزينة العمومية التي تتميز بدرجة مُخاطرة ضعيفة، وبين الودائع المصرفية

والأسهم التي تتميز بدرجة مخاطرة متوسطة والاستثمار في سوق العقار وصناديق التحوط إضافة الى الاستثمارات الخاصة التي تتميز بدرجة مخاطرة عالية وعائد مرتفع كذلك.

3- التوجهات الجغرافية لاستثمارات صناديق الثروة السيادية: تفضل صناديق الثروة السيادية ذات الأصل الآسيوي للاستثمار في أسواقها المحلية أو في مناطق جغرافية قريبة منها، في حين تحبذ صناديق الثروة السيادية الشرق أوسطية الاستثمار في الولايات المتحدة أو في المملكة المتحدة لضيق مجالات الاستثمار في أسواقها المحلية، إلا أنها بدأت في الاتجاه نحو الأسواق الآسيوية، و تمثل سندات الدين العمومي الأمريكية والأوروبية الصورة التقليدية لاستثمارات صناديق الثروة السيادية الشرق أوسطية باعتبارها ذات درجة مخاطرة عوائد ضعيفة مضمونة، لكنها عرفت اتجاها جديدا نحو تملك أو الاستحواذ على استثمارات مباشرة في شركات دولية كبيرة¹، ويوضح الشكل 3-15 التوجهات الجغرافية لاستثمارات صناديق الثروة السيادية.

الشكل 3-14: التوجهات الجغرافية لاستثمارات صناديق الثروة السيادية خلال الفترة (1995-2009).



Source: IFSL Research London, March 2009, P: 3.

تركزت استثمارات صناديق الثروة السيادية جغرافياً في كل من دول الاتحاد الأوروبي، وبشكل رئيسي في المملكة المتحدة وألمانيا، بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، كما استضافت

¹ عبد المجيد قدي، الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان طرابلس، لبنان 13-14 مارس 2009، ص: 4.

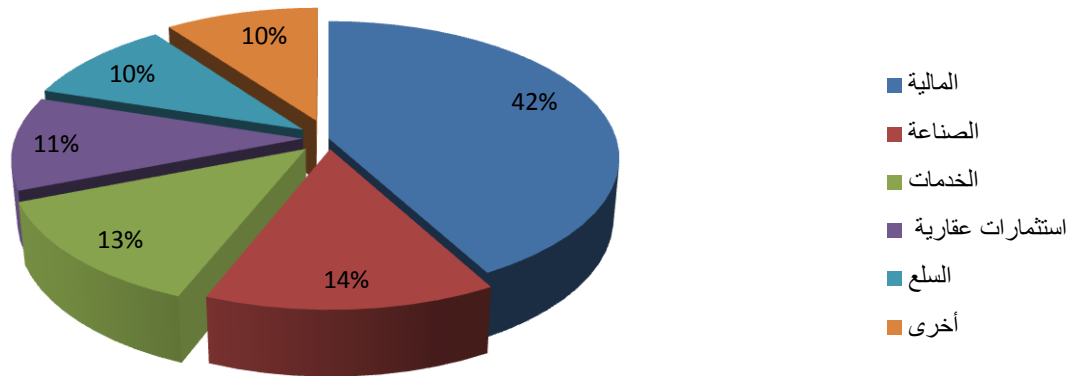
دول آسيوية حصص معتبرة مقارنة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وكان النشاط الاستثماري لصناديق الثروة السيادية محدوداً في كل من إفريقيا وأمريكا اللاتينية.

وقد جعلت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 صناديق الثروة السيادية تراجع سياستها الاستثمارية وذلك في العمق كحال العديد من المستثمرين في العالم، إذ أضحي الاستثمار في دول "OCDE" أكثر خطورة مما سبق بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث لوقت ليس ببعيد كان يحكم على الاستثمار في دول "OCDE" كما يرد في العبارة التالية: "Low risk, Low return" في حين يحكم عن الاستثمار في الدول الناشئة بعبارة "High risk, High return"، لكن الأمور تغيرت بفعل الأزمة المالية باختفاء أو إفلاس العديد من المؤسسات الاقتصادية الأمريكية والتي كانت تصنف في أعلى الدرجات الائتمانية، والعكس حصل بالنسبة للدول الناشئة التي أصبح بعضها يتميز بحصص مخاطرة معتدلة فأصبحت الحدود الفاصلة بين المجموعة الأولى والدول الناشئة تتلاشى شيئاً فشيئاً¹.

5- التوجهات القطاعية لاستثمارات صناديق الثروة السيادية: يوضح الشكل 3-16 التوجهات القطاعية لاستثمارات صناديق الثروة السيادية وذلك كمتوسط خلال الفترة الممتدة من سنة 1995 إلى سنة 2009 حسب تقديرات البنك الألماني.

الشكل 3-15: التوجهات القطاعية لاستثمارات صناديق الثروة السيادية خلال الفترة (1995-2009).

¹Jacques Léonard, op cit, P: 37.



Source: Steffen Kern, Deutsche bank research, Sovereign wealth funds–state investments during the financial crisis, July 2009, p: 17.

يتّضح من خلال الشكل سيطرة قطاع المالية على استثمارات صناديق الثروة السيادية بـ 42 بالمائة، ثم يأتي القطاع الصناعي والذي بالرغم من صغر حجمه إلا أنّ أغلب استثماراته كانت في صناعات أساسية كصناعة العتاد والطاقة والتكنولوجيا والاتصالات والتي تعدّ قطاعات واعدة.

المبحث الثالث: استثمارات صناديق الثروة السيادية البترولية خلال الأزمة وتداعيات ذلك

لقد ألقت الأزمة المالية العالمية الأضواء على صناديق الثروة السيادية، خاصة بعد ضخها لحجم معتبر من السيولة لإنعاش المؤسسات المصرفية والاقتصادية، وبالرغم من مساهمتها في استقرار النظام المالي العالمي، إلا أنّ التخوف من أدوارها المستقبلية أثار جدلاً كبيراً وزاد الجهود لوضع إطار لعملها يدعم شفافية أدائها، ولتوضيح استثمارات صناديق الثروة السيادية البترولية خلال الأزمة المالية وتداعيات ذلك نتطرق إلى ما يلي:

المطلب الأول: واقع صناديق الثروة السيادية البترولية في ظل الأزمة المالية

نتطرق من خلال هذا المطلب إلى استثمارات صناديق الثروة السيادية البترولية لدى المؤسسات المالية المتعثرة، و تقديرات خسائر صناديق الثروة السيادية جرّاء أزمة الرهن العقاري، وصناديق الثروة السيادية البترولية بعد الأزمة المالية العالمية.

أولاً: استثمارات صناديق الثروة السيادية البترولية لدى المؤسسات المالية المتعثرة

1- أهم استثمارات صناديق الثروة السيادية البترولية خلال الأزمة المالية العالمية

اعتبرت صناديق الثروة السيادية مستثمر نفيس في ظلّ الأزمة المالية العالمية، فهي ليست مسؤولة بأي حال من الأحوال في حدوثها، بل بالعكس لعبت دور المخفف الأكبر من نتائجها السلبية فأزمة القروض الرهنية "subprimes" لم تنتج عن استثمارات صناديق الثروة السيادية، وإنما هي أزمة سيولة ناتجة عن استثمار عدد كبير من الأصول المالية تمثل مشتقات مالية لقروض عقارية ذات نوعية رديئة، وقد تأثرت أكبر البنوك الغربية بهذه الأزمة عن طريق انتقال العدوى وتعرض العديد منها إلى الإفلاس، فتدخلت صناديق الثروة السيادية لسد هذا النقص في السيولة، عن طريق مساهمتها في إعادة رسملة المؤسسات المالية المتعثرة، ففي ظرف ستة أشهر استثمرت صناديق الثروة السيادية ما قيمته 66 مليار دولار في رأسمال المؤسسات المالية الغربية¹، وبُيّن الجدول الموالي أهم استثمارات صناديق الثروة السيادية في ظلّ أزمة الرهن العقاري:

الجدول 3-5: أهم استثمارات صناديق الثروة السيادية مع بداية الأزمة المالية العالمية.

¹Alain Demarolle, op cit, P: 11-12.

البنك	جنسية البنك	صندوق الثروة السيادي	جنسية الصندوق	تاريخ الاستثمار	المبلغ مليار دولار
Barclays	بريطانية	Temsek	سنغافورة	2007-07-25	2,05
Barclays	بريطانية	بنك التنمية الصيني China development bank	الصين	2007-07-25	3,08
Citigroup	أمريكية	Abu Dhabi Investment Authority	أبو ظبي	2007-11-26	7.5
Merill Lynch	أمريكية	Temasek	Singapour	2007-12-24	4,4
Morgan Stanley	أمريكية	China Investment Corporation	الصين	2007-12-19	5,58
UBS	سويسرية	صناديق غير محددة	شرق أوسطية	2007-12-10	1,77
UBS	سويسرية	GIC	سنغافورة	2007-12-10	9,75

Source: Banque de France, Bilan et perspectives des fonds souverains, Focus, 28 novembre 2008
P: 13.

نلاحظ أنه وعلى الرغم من حجم استثمارات صناديق الثروة السيادية خلال سنة 2007، والمقدر بحوالي: 34 مليار دولار، إلا أنها لم تكن جدّ فعّالة في إنقاذ أكبر المؤسسات المالية من الخسائر الضخمة التي تكبدتها جرّاء هذه الأزمة.

الجدول 3-6: أهم استثمارات صناديق الثروة السيادية أثناء الأزمة المالية العالمية 2008.

البنك	جنسية البنك	صندوق الثروة السيادي	جنسية صندوق الثروة السيادي	تاريخ الاستثمار	مبلغ الاستثمار دولار أمريكي
Barclays	بريطانية	هيئة الاستثمار القطرية QIA Challenger	قطر	2008-10-31	4,3
Barclays	بريطانية	QIA هيئة الاستثمار القطرية	قطر	2008-10-31	3
Citigroup	أمريكية	GIC	سنغافورة	2008-01-15	6,9
Citigroup	أمريكية	KIA Alwaleed bin Talal	الكويت	2008-01-15	5,6
Crédit Suisse	سويسرية	QIA et autres	قطر	2008-10-16	6,5
Merill Lynch	أمريكية	KIC, KIA	كوريا، الكويت	2008-01-15	6,6
Merill Lynch	أمريكية	Temasek	سنغافورة	2008-02-24	0,6
Merill Lynch	أمريكية	Temasek	سنغافورة	2008-07-28	0,9
Unicredit	إيطالية	الصندوق الليبي	ليبيا	2008-10-17	1,61

Source: Banque de France, Bilan et perspectives des fonds souverains, Focus, 28 novembre 2008
P: 13.

من خلال الجدول نلاحظ أنه مقارنة مع استثمارات نهاية سنة 2007 و استثمارات بداية سنة 2008 لم تستمر الكثير من صناديق الثروة السيادية في إستراتيجيتها الاستثمارية في البنوك الغربية، ما عدا البعض منها مثل مساهمة الصندوق السيادي القطري "QTA" في القرض السويسري "Credit

Suisse والصندوق الليبي في البنك الإيطالي أو القرض الموحد "Uni-Credit"، بل بالعكس¹ وجهت استثمارات هذه الصناديق لشركات أقل مخاطرة أو إلى أسواق مالية محلية، على سبيل المثال: إعلان صندوق الثروة السيادي القطري "Investment Authority Qatar" في 13 أكتوبر 2008 تملكه ما بين 10 إلى 20 بالمائة من رأس مال جميع بنوك منطقة الخليج العربي، بالإضافة إلى استثمار صندوق الثروة السيادي "Abi Dhabi investment Authority, ADIA" حوالي 900 مليار دولار في الجهاز المصرفي بأبي ظبي خلال نفس السنة.

ثانياً: تقديرات خسائر صناديق الثروة السيادية جرّاء أزمة الرهن العقاري

عند بداية الأزمة المالية سنة 2007 كان ينظر إلى صناديق الثروة السيادية على أنها فرسان إنقاذ الرأسمالية الغربية، لكن سرعان ما تلاشت هذه الصورة بعدما تأكد تأثرها بأزمة الائتمان، حيث بلغ انخفاض الأسهم العالمية خلال الأزمة 47 بالمائة، بينما مُنيت الأسهم في الأسواق الناشئة بخسائر تجاوزت 60 بالمائة، وقد ورد في دراسة لبنك ميريل لانش أنه في ظلّ خسائر الأسهم والاستثمارات البديلة والمكاسب الهامشية في أدوات الدّخل الثّابت، فإنّ محفظة ذات استثمارات موزعة على هذه الفئات الثلاثة من الأصول بنسب 50 و 20 و 30 في المائة تسجّل عائداً سالباً بنسبة 16.7 بالمائة في الربع الثالث من سنة 2007*، وقد قدرّت مورغان ستانلي خسائر صناديق الثروة السيادية في حدود 25 في المائة من استثماراتها² كما جاء في تقرير الأونكتاد "Unctad" لسنة 2010 أنّ الصناديق التي تستحوذ فيها استثمارات الأسهم والأصول البديلة على الحصّة الأكبر هي التي كانت أكثر تضرراً مقارنةً بنظيراتها التي ركزت على استثمارات الدّخل الثّابت والمنتجات السّوقية، كما أشار التقرير إلى أنّ استثمارات صناديق الثروة السيادية تصنّف ضمن الاستثمارات طويلة الأجل ولديها حاجة أقلّ للسيولة ما يجعل من معظم خسائرها دفترية غير محقّقة، كما أضاف أنّ تراجع الاقتصاد العالمي خلال

¹ عبد الله الوناس، حاج موسى نسيم، واقع صناديق الثروة السيادية العربية في ظلّ أزمة الرهن العقاري، المؤتمر العلمي السادس 14/13 ماي 2009، التّحديات التي تواجه منظمات الأعمال المعاصرة، الأزمة المالية والأفاق المستقبلية، جامعة فيلادلفيا، ص: 17-16.

* استثمرت هيئة أبو ظبي للاستثمار التي تعتبر من أكبر صناديق الثروة السيادية في العالم حوالي 7.5 مليار دولار في مجموعة سيتي غروب في نوفمبر عام 2007، ومنذ ذلك الحين انخفض سهم المجموعة بنسبة 75 في المائة.

² العرب الاقتصادي، الأزمة المالية تطيح بالصناديق السيادية بعد أن كانت رهانا للرأسمالية، عدد الجمعة 2008/11/21، ص: 12.

سنة 2009 أدى إلى تراجع القيمة السوقية لأصولها لتصل إلى 3.8 تريليون دولار مقارنة مع 4 تريليون دولار عام 2008¹، ويوضح الجدول 3-6 تقديرات خسائر أهم صناديق الثروة السيادية البترولية بنهاية سنة 2008.

الجدول 3-7: تقديرات خسائر أهم صناديق الثروة السيادية البترولية بنهاية سنة 2008.

الوحدة: مليار دولار.

الصندوق	تقدير الأصول ديسمبر 2007	تقدير الأصول ديسمبر 2008	إضافة إلى الأصول	الخسائر	معدل الخسائر %
صندوق أبو ظبي للاستثمار	453	328	59	183	40
هيئة الاستثمار الكويتية	262	228	57	94	36
هيئة الاستثمار القطرية	65	58	28	27	41
أصول مدارة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي	385	501	162	46	12
إجمالي دول مجلس التعاون	1282	1200	273	350	27
الاستثمارات الخارجية لصندوق التقاعد الحكومي النرويجي	371	325	64	111	30

المصدر: ماجد عبد الله المنيف، صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية، النفط والتعاون العربي المجلد 35، العدد 129 ربيع 2009، ص: 220.

يُقدّر الجدول خسائر دول مجلس التعاون الخليجي خلال العام 2008 بحوالي 350 مليار دولار بمعدل 27 بالمائة من حجمها الكلي لسنة 2007، ما غطى على الزيادة الحاصلة في أصول تلك الصناديق الناتجة عن ارتفاع الفوائض البترولية المقدرة بـ 273 مليار دولار سنة 2008، كما يوضح الجدول، وتتفاوت نسبة الخسائر من صندوق لآخر والتي كانت أكبرها من خلال الاستثمارات في الأسواق المالية ومنها صفقات شراء حصص في بعض البنوك في البلدان الصناعية فقد قدرت

¹ أخبار المالية، نشرة اقتصادية مالية، إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية، ع30، 20-26 نوفمبر، دبي، 2010، ص:4.

خسائر هيئة الاستثمار القطرية وهيئة الاستثمار الكويتية وهيئة أبو ظبي للاستثمار على الترتيب كما يلي: 40، 60 70، بالمائة من استثماراتها¹.

ثالثاً: صناديق الثروة السيادية البترولية بعد الأزمة المالية العالمية

عرفت صناديق الثروة السيادية البترولية بعد الأزمة المالية العالمية مرحلتين؛ مرحلة التحول نحو الاستثمارات الداخلية ثم مرحلة العودة القوية للاستثمار الخارجي، وسنتناول ذلك وفيما يلي:

1- مرحلة الرجوع نحو الاستثمارات الداخلية: لقد دفعت الأزمة المالية العالمية صناديق الثروة السيادية إلى العودة إلى بلدانها الأصلية للمساهمة في دعم الوضع الاقتصادي وذلك تدريجياً، إذ ابتعدت عن الاستثمار على الصعيد العالمي في الأسهم واتجهت نحو السندات المحمية من التضخم والتي تعتبر أكثر أماناً خاصة في أعقاب الأزمة بالإضافة إلى الأدوات الاستثمارية ذات الدخل الثابت للتحول نحو إعطاء الأولوية للاستقرار الاقتصادي وقد تأسست صناديق الثروة السيادية في الأصل للاستثمار في الأسهم حيث كان هذا هو سبب وجودها إلا أنها لم تعد تشعر بارتياح بسبب تقلص الأصول التي تديرها، هذا التوجه جاء نتيجة رغبتها في استثمارات أكثر أماناً².

وقد بدأت موجة التحول المفاجئ من قبل صناديق الثروة السيادية البترولية في الاستثمار داخلياً بدل الاستثمار في الخارج كما كان يعول عليها في عمليات إنقاذ المؤسسات المالية الغربية المتضررة من الأزمة المالية، إذ أجمعت لجنة من الكونجرس الأمريكي على أن هذه الاستثمارات ساعدت على استقرار أسواق المال³، بداية مع هيئة قطر للاستثمار وذلك بإعلانها عن خطة بحجم 5.3 مليار دولار لشراء أسهم في البنوك المدرجة في البورصة القطرية لدعم ثقة المستثمرين بالبنوك، كما ضخّت الهيئة حوالي 20 مليار ريال في رأسمال البنوك القطرية، بالإضافة إلى شراء أسهم في بنك قطر الإسلامي بنسبة 5 بالمائة، كما قامت هيئة الاستثمار الكويتية بزيادة حصتها بـ 8 بالمائة في الصناديق

¹ ماجد عبد الله المنيف، صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية، المرجع السابق الذكر، ص: 220.

² المصرفية الإسلامية، دول مجلس التعاون تمثل 30 - 42 % من الحجم العالمي، صناديق الثروة السيادية ... الخيار الاستراتيجي للنهضة الخليجية، العدد 5، الخميس 10 سبتمبر 2009 ص: 4.

³ مصطفى عبد العزيز مرسي، معاناة المهاجرين العرب خارج المنطقة العربية، المنتدى العربي للتنمية والتشغيل (الدوحة، 15-16 نوفمبر، 2008)، منظمة العمل العربية، ص: 12.

الاستثمارية المحلية وقررت هيئة قطر للاستثمار تأجيل عملياتها الخارجية لمدة ستة أشهر، في حين فضلت بعض الصناديق التوجه نحو شراء السلع بدلاً من الأسهم التي انهارت أسعارها جراء الأزمة¹.

2- مرحلة العودة القوية للاستثمار الخارجي: على الرغم من الخسائر التي مُنيت بها صناديق الثروة السيادية البترولية إبان انفجار الأزمة المالية، فإنها عادت إلى الوجهة الخارجية بقوة متدعمة بعدة عوامل أساسية منها:

أ- عودة الانتعاش لأسعار البترول بعد أن شهدت انخفاضاً واضحاً خلال الأزمة، إذ وصلت 75 دولار وانعكاس ذلك على العائدات المالية، خاصة أن الفوائض البترولية تعتبر الممول الرئيسي لصناديق الثروة السيادية البترولية؛

ب- على اعتبار أن الأسوأ من الأزمة المالية العالمية قد مرّ بتحقيق عدد من الاقتصاديات العالمية الكبرى نتائج إيجابية في مؤشراتاتها الاقتصادية (اليابان، الصين، الولايات المتحدة الأمريكية)؛

ج- الاستفادة من التجارب التي مرّت بها صناديق الثروة السيادية خلال الأزمة المالية وقبلها، كتبوع أماكن وأصناف الاستثمارات الخارجية².

3- الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية: لقد طرحت الأزمة المالية العالمية معطيات جديدة وتساؤلات عديدة تخصّ مستقبل صناديق الثروة السيادية خاصة البترولية منها، حيث طرحت العديد من الأفكار حول احتمال نهاية أو زوال صناديق الثروة السيادية وخاصة في ظلّ هذه الخسائر التي مُنيت بها جراء الأزمة إضافة إلى انخفاض أسعار البترول وتوقع استمرارها عند مستويات أقلّ، لكن حدة النقاش حول هذا الموضوع خفّت بعد انتعاش أسعار البترول من جديد، لكن تبقى الفكرة معقولة خاصة أن هذه الصناديق تعتمد على مورد ناضب³، وفي ظلّ هذا التذبذب الذي التي تمر به صناديق الثروة السيادية البترولية، فإنّ مراجعة الأهداف الرئيسية لتأسيسها ضرورية، والتي نجد من أهمها:

¹ Gulf in the Media، مقال متوفر بتاريخ: 2012/07/10 على الرابط: www.gulfinthemedi.com/files/gim.../2700.pdf، ص:

3-2.

² Gulf in the Media، المرجع السابق ذكره، ص: 5.

³ Patrick Artus, Vers la fin des fonds souverains?, Revue d'économie financière, op cit, P: 135.

أ- الاستثمار الإيجابي للفوائض البترولية بما يوفر حماية لاقتصادياتها حال تراجع أسعار البترول وتجنب حبس هذه الأموال في صناديق معرضة للاستنزاف حال تراجع أسعار البترول؛

ب- العزم على التوجه نحو الاستثمارات الحقيقية في الخارج كلما أمكن ذلك، إذ أنها الحل الذكي للاستفادة من الاطلاع على كيفية تسيير الأعمال الاستثمارية، وتطبيق ذلك محليا طبعاً بعد توفير البنية التحتية اللازمة، وتحقيق هذه الأهداف يقتضي ضرورة إعادة النظر في الهياكل التنظيمية للصناديق والموارد البشرية المسيّرة، وأنظمة المعلومات بالإضافة إلى سياسة تقدير المخاطر وطرق التحكم فيها وأهم من ذلك تحسين مستوى الحوكمة والشفافية، خاصة أنه تم اتخاذ العديد من الخطوات في هذا المجال (مجموعة العمل الدولية التي وضعت ما يعرف بمبادئ سانتياغو)¹.

المطلب الثاني: موقف الدول الغربية من استثمارات صناديق الثروة السيادية

لم تكن صناديق الثروة السيادية تثير اهتمام المحللين الاقتصاديين والسياسيين قبل نشر تقرير مورغان ستانلي حول مجموع أصولها وتوقعات نموها مستقبلاً وذلك بتاريخ 3 ماي 2007 والذي قدر بحوالي 12 تريليون دولار في آفاق سنة 2015، وقد أثار هذه التقرير ردود أفعال ومخاوف متفاوتة من قبل الدول المستضيفة لاستثمارات صناديق الثروة السيادية² التي نذكرها فيما يلي:

أولاً: ردود أفعال أهم الدول المستضيفة لاستثمارات صناديق الثروة السيادية

1- **الموقف الألماني:** تعتبر ألمانيا أول دولة كان لها رد فعل ضد استثمارات صناديق الثروة السيادية وقد ظهر ذلك عند محاولة تملك صندوق الثروة السيادية الصيني "CIC" حصص في دوتش بنك تليكوم "Deutsche Telecom"، وإعلان حكومة "Angela Merkel" قانون مراقبة الاستثمار الأجنبي المباشر لصناديق الثروة السيادية، الذي لا يسمح للأجانب بتملك شركات محلية إذا كانت الصقّة تمثل خطر على مصلحة الدول، وأن لا يتجاوز حجم الاستثمارات الأجنبية نسبة 25 % من رأسمال الشركة المستثمر فيها³؛

¹ Gulf in the Media، المرجع السابق ذكره، ص: 3-4-9.

² عبد المجيد قدي، الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص:

4.

³ عبد الله بلوناس و حاج موسى نسيمه، مرجع سبق ذكره، ص: 19.

2- الموقف السويسري: تعتبر سويسرا عدم تقييدها للحركية الاستثمارية لصناديق الثروة السيادية من دلائل نجاحها ضمن الاقتصاد العالمي، إذ لا تعتبر ذلك التقييد حلاً، لأنه يعني الدخول في حرب الحمائية، بل انفتاح أسواق رأس المال وحرية الاستثمار من أهم العوامل المؤدية لتحقيق الرفاهية الاقتصادية، لكن ذلك لا يعني تجاهل نمو صناديق الثروة السيادية ضمن أقطاب الاستثمار العالمية، إذ أصدر المجلس الفدرالي السويسري بتاريخ 30 جانفي 2008 قراراً بالمراقبة الدقيقة لنمو صناديق الثروة السيادية والاستثمارات الحكومية، في حين رأى بأنه ليس من السابق لأوانه وضع تدابير تشريعية خاصة بها، ونصح المصالح الفدرالية بالمساهمة في المناقشات الجارية على المستوى الدولي المتعلقة بوضع معايير الشفافية والممارسات التجارية لهذه الصناديق¹؛

3- موقف الولايات المتحدة الأمريكية: بداية اتهمت الولايات المتحدة الأمريكية صناديق الثروة السيادية البترولية والآسيوية بتعميق مشكلة اختلال موازين المدفوعات الدولية، لكنها في الوقت نفسه أقرت بحاجة الاقتصاد الأمريكي لهذه الأموال، وهذا ما عبر عنه وزير الخزانة الأمريكي هانك بولسون "Hank Paulson"²، ويرجع مصدر التخوف الأمريكي من احتمال تمكن هذه الصناديق المدعومة حكومياً من إحكام سيطرتها على أصول إستراتيجية لسببين، يتمثل أولهما في القلق من أن تسيء حكومات الخليج إدارة الاستثمارات العالمية، أو تحدث عمليات فساد في الاستثمارات، أما ثانيهما فيتمثل في دخول هذه الصناديق اللعبة السياسية لتحقيق أهداف تتماشى مع المصالح العربية بشكل يهدد الأمن القومي الأمريكي خاصة بعد استثمارها في مؤسسات مالية إستراتيجية مثل: "بلاك ستون" و"ميريل لانش"³.

4- موقف الاتحاد الأوروبي: لقد تم التنسيق و الاتفاق بين هيئات الاتحاد الأوروبي للخروج بموقف موحد حول صناديق الثروة السيادية و رد فيه ما يلي⁴:

¹Fédération des entreprises suisses, Economie suisse, Dossier politique: les fonds souverains, n°8, 7 mai 2008, P: 3.

² Nicolas Véran, le grand dérèglement-chroniques du capitalisme financier, lignes de repères, Paris, 2009, P: 127.

³ حنان سليمان، تقرير واشنطن، أموال النفط الخليجية صيحة في صحراء المصالح، مخاوف أمريكية من صناديق الثروة الخليجية العرب الاقتصادية، عدد الثلاثاء 2008/06/17، ص: 9.

⁴ عبد المجيد قدي، الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص:

أ- اعتماد مفهوم مشترك للأمن الاقتصادي، و تحديد القطاعات الإستراتيجية التي تتطلب حماية؛

ب- اعتماد مبدأ المعاملة بالمثل بالضبط على كافة الدول المالكة للصناديق الثروة السيادية لتحرير قطاع الاستثمارات لديها؛

ج- إلزام صناديق الثروة السيادية بمجموعة من قواعد السلوك المنظمة، و أن تكون مسؤولة أمام الهيئات الدولية.

المطلب الثالث: محاولات إدماج صناديق الثروة السيادية ضمن قواعد النظام المالي العالمي

إدراكاً للأهمية المتنامية التي اكتسبتها صناديق الثروة السيادية ونظراً لدور صندوق النقد الدولي في مراقبة سلامة واستقرار النظام المالي العالمي وجهت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية الدعوة إلى صناديق الثروة السيادية لإقامة حوار مع الدول الأعضاء من أجل التوصل إلى أفضل الممارسات الطوعية في مجال إدارة هذه الصناديق¹، و يمكن توضيح محاولات إدماج صناديق الثروة السيادية ضمن قواعد النظام المالي العالمي من خلال مجموعة العمل الدولية لصناديق الثروة السيادية ومبادئ سانتياغو كما يلي:

أولاً: مجموعة العمل الدولية لصناديق الثروة السيادية

1- لمحة تاريخية عن مجموعة العمل الدولية لصناديق الثروة السيادية: بتاريخ 20 أفريل والأول من شهر ماي سنة 2008 اجتمع ممثلو صناديق الثروة السيادية في مقر صندوق النقد الدولي في العاصمة واشنطن مع كل من ممثلي منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) والمفوضية الأوروبية والبلدان المستفيدة من استثمارات هذه الصناديق، ونتج عن الاجتماع تبادل آراء بناءة ، فاتفق المشاركون على أن صناديق الثروة السيادية تستثمر على أساس المخاطر الاقتصادية والمالية والاعتبارات ذات الصلة بالعائد، وقد تمخض المؤتمر عن إنشاء مجموعة العمل الدولية لصناديق الثروة السيادية بصفة رسمية، لكي تقدم بحلول أكتوبر 2008 مجموعة من المبادئ المنظمة

¹ صناديق الثروة السيادية وأثرها على الاستقرار المالي العالمي، مقال متوفر بتاريخ: 2008/05/15 على الرابط: <http://mail.syriasteps.com/index.php?d=131&id=21098>

لهذه الصناديق تتضمن توضيحا كافيا لممارساتها الاستثمارية وأهداف نشاطها الاستثماري¹. و يوضح الملحق 10 أعضاء مجموعة العمل الدولية و حجم أصول صناديق الثروة السيادية في الربع الأول من سنة 2010، و تضم مجموعة العمل الدولية في عضويتها كل من: أستراليا، و أذربيجان، والبحرين، و بوتسوانا، و كندا، و شيلي، و الصين و غينيا الاستوائية، و إيران، و أيرلندا، و كوريا الجنوبية، و ترينيداد و توباغو، و الإمارات العربية المتحدة و الولايات المتحدة الأمريكية، و يشارك كل من عمان، و المملكة العربية السعودية، و فيتنام، و منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية، و البنك الدولي بصفة مراقب، و قد تولى صندوق النقد الدولي تسيير و تنسيق عمل مجموعة العمل الدولية لصناديق الثروة السيادية حيث تولّى رئاسة أمانتها مدير إدارة الأسواق النقدية و الرأسمالية بصندوق النقد الدولي هايم كاروانا و شاركه في ذلك وكيل وزارة المالية في أبو ظبي حمد السويدي².

ثانياً: مبادئ سانتياغو

1- تحديد مبادئ سانتياغو: للقضاء على المخاوف المتعلقة بالدور المتنامي الذي تلعبه صناديق الثروة السيادية في النظام المالي العالمي، تم وضع مبادئ سانتياغو لتكون معبرة عن ممارسات وأهداف الاستثمار لدى هذه الصناديق، وتعتبر تلك المبادئ طوعية يتبناها الأعضاء في مجموعة العمل الدولية للصناديق السيادية سواء كانوا يقومون بتطبيقها فعلياً أو كانوا يطمحون في ذلك³، إذ ارتأت مجموعة العمل الدولية أنّ الطريق الأمثل للاندماج في النظام المالي العالمي، يتمثل في وضع مجموعة من المبادئ غير الملزمة الموثقة للقرارات الاستثمارية لصناديق الثروة السيادية التي يجب أن تسيّرها الاعتبارات المالية و الاقتصادية لا الدوافع السياسية، وبناءً على ذلك قامت مجموعة العمل الدولية التي اجتمعت في العاصمة التشيلية سانتياغو في سبتمبر 2008 بالموافقة على 24 مبدأ منفصل، و قامت بنشرها في أكتوبر من نفس السنة، و قد شكّلت تلك المبادئ مجموعة قوانين شاملة تعهدت صناديق الثروة السيادية بتنفيذها، و تحمل عنوان: "المبادئ والممارسات المقبولة بشكل عام" و تعرف

¹ صندوق النقد الدولي، إدارة العلاقات الخارجية، إنشاء مجموعة العمل الدولية لصناديق الثروة السيادية تيسيراً للجهود المتعلقة بالمبادئ الطوعية، بيان صحفي رقم 08/97، 1 ماي 2008، متوفر على الرابط:

[Http://: www.imf.org/external/arabic/np/.../2008/pr0897a.pdf](http://www.imf.org/external/arabic/np/.../2008/pr0897a.pdf)

² حمد السويدي، هايم كاروانا، المبادئ و الممارسات المتعارف عليها، المدة و الغرض الخاص، صندوق النقد الدولي، أكتوبر، 2008 ص: 1-2. متوفرة بتاريخ: 2013/05/01 على الرابط: [Http://: www.ecgi.org/.../iwg_santiago_principles_oct2008](http://www.ecgi.org/.../iwg_santiago_principles_oct2008)

³ المصرفية الإسلامية، صناديق الثروة السيادية الخيار الاستراتيجي للنهضة الخليجية، دول مجلس التعاون تمثل 30 - 42 % من الحجم العالمي، العدد 5 الخميس 10 سبتمبر 2009، مرجع سبق ذكره، ص: 4.

أيضاً بمبادئ سانتياغو¹، التي عرضتها مجموعة العمل الدولية على اللجنة الدولية للشؤون النقدية و المالية في اجتماعها بواشنطن للتشاور حول تطورات الاقتصاد الدولي، كما أعلنت المجموعة إنشاء لجنة لاستكشاف* إمكانية تشكيل جهاز دولي دائم لصناديق الثروة السيادية²، التي انبثق عنها بعد مؤتمر الكويت وباكو في أبريل 2009 منتدى دائم يمثل مصالح الدول المالكة لصناديق الثروة السيادية، تم التوصل إلى مبادئ سانتياغو وهي عبارة عن أربعة وعشرون مبدءاً طوعياً تغطي المجالات التالية³:

أ- الإطار القانوني و الأهداف و الاتساق مع السياسات الاقتصادية الكلية؛

ب- الإطار المؤسسي و هيكل الحوكمة؛

ج- إطار الاستثمار و إدارة المخاطر.

2- مضمون مبادئ سانتياغو: تمثل مبادئ سانتياغو مجموع المبادئ و الممارسات المتعارف عليها والتي تعبر تعبيراً دقيقاً عن ممارسات و أهداف الاستثمار في صناديق الثروة السيادية، و هي مبادئ طوعية يدعمها الأعضاء في مجموعة العمل الدولية⁴، و تنقسم هذه المبادئ المستقلة البالغ عددها 24 إلى ثلاثة أجزاء منفصلة:

أ- **الجزء الأول:** يطالب صناديق الثروة السيادية بالإفصاح عن إطارها القانوني، ثم تحديد الهدف من سياستها و كشفه، و يطالب صناديق الثروة السيادية بالإعلان عن ترتيبات التمويل و السحب الخاصة بها؛

¹ سفين برينت، أين صناديق الثروة السيادية من مبادئ سانتياغو، أوراق كارنيغي، مؤسسة كارنيغي، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ع 22 ماي 2010، ص: 4، 7.

*تتكون من أستراليا، و بوتسوانا، و تشيلي، و الصين، و الكويت، و قطر، و سنغافورة، و ترينيداد، و توباغو، و الإمارات العربية المتحدة، و الولايات المتحدة.

² مجموعة العمل الدولية، مجموعة العمل الدولية لصناديق الثروة السيادية تعرض "مبادئ سانتياغو" على اللجنة الدولية للشؤون النقدية و المالية وتشجع الاستقلالية التشغيلية في قرارات الاستثمار والشفافية والمساءلة، بيان صحفي رقم 08/06، 11 أكتوبر 2008، ص: 1.

³ حمد السويد، هايماء كروانا، مرجع سبق ذكره، ص: 7.

⁴ مجموعة العمل الدولية، مرجع سبق ذكره، ص: 3.

ب- الجزء الثاني: يغطي الأطر المؤسسية وهياكل الحوكمة الخاصة بصناديق الثروة السيادية، وتقتضي شروط مبادئ سنّياغو بأنّ أيّ تضيق لهذا الفصل الذي يتجلى في ضعف الحوكمة و ترتيبات المساءلة سيؤدي إلى تعريض أهداف العائدات المالية للصناديق إلى الخطر، كما تنصّ على أن يتمتّع كل صندوق ثروة سيادي بإطار حوكمة دقيق يقسم الأدوار والمسؤوليات بوضوح و فاعلية بين مكوناته¹، و يقصد بالحوكمة وضوح دور الحكومة في إستراتيجية الاستثمار لصناديق الثروة السيادية و دور مسيري الصناديق و مدى وجود مؤشرات تحكم نزاهة ومهنية القائمين على الاستثمار²؛

ج- الجزء الثالث: يطالب صناديق الثروة السيادية باستخدام الأطر الملائمة للاستثمار وإدارة المخاطر والكشف عن السياسة الاستثمارية، و يجب أن يتمتّع صندوق الثروة السيادية بإطار لتحديد مخاطر عمله و تقديرها و إدارتها، و لقياس أدائه الاستثماري باستخدام معايير نسبية أو مطلقة³، ويوضح الملحق 11 ما جاء في مبادئ سنّياغو بالتفصيل.

3- أهداف مبادئ سنّياغو: ترمي هذه الأهداف إلى تحقيق ما يلي⁴:

أ- الاتفاق على وضع هيكل شفاف و سليم للحوكمة، يكفل الضوابط التشغيلية الملائمة و سلامة إدارة المخاطر و المساءلة؛

ب- ضمان الالتزام بكافة متطلبات التنظيم و الإفصاح السارية في البلدان التي تستثمر فيها صناديق الثروة السيادية؛

ج- التأكيد من أنّ استثمارات صناديق الثروة السيادية تراعي المخاطر الاقتصادية والمالية واعتبارات العائد؛

د- المساعدة على الاحتفاظ بنظام مالي عالمي مستقر و بحرية تدفق رؤوس الأموال و الاستثمارات وهذا بدوره يؤدي إلى التأكيد من أنّ الدول التي تستقبل الاستثمارات لن تفرض أية تدابير تمييزية على صناديق الثروة السيادية، لا يخضع لها المستثمرون الأجانب أو المحليون في نفس الظروف.

¹ سفين برينت، أين صناديق الثروة السيادية من مبادئ سنّياغو، مرجع سبق ذكره، ص: 6.

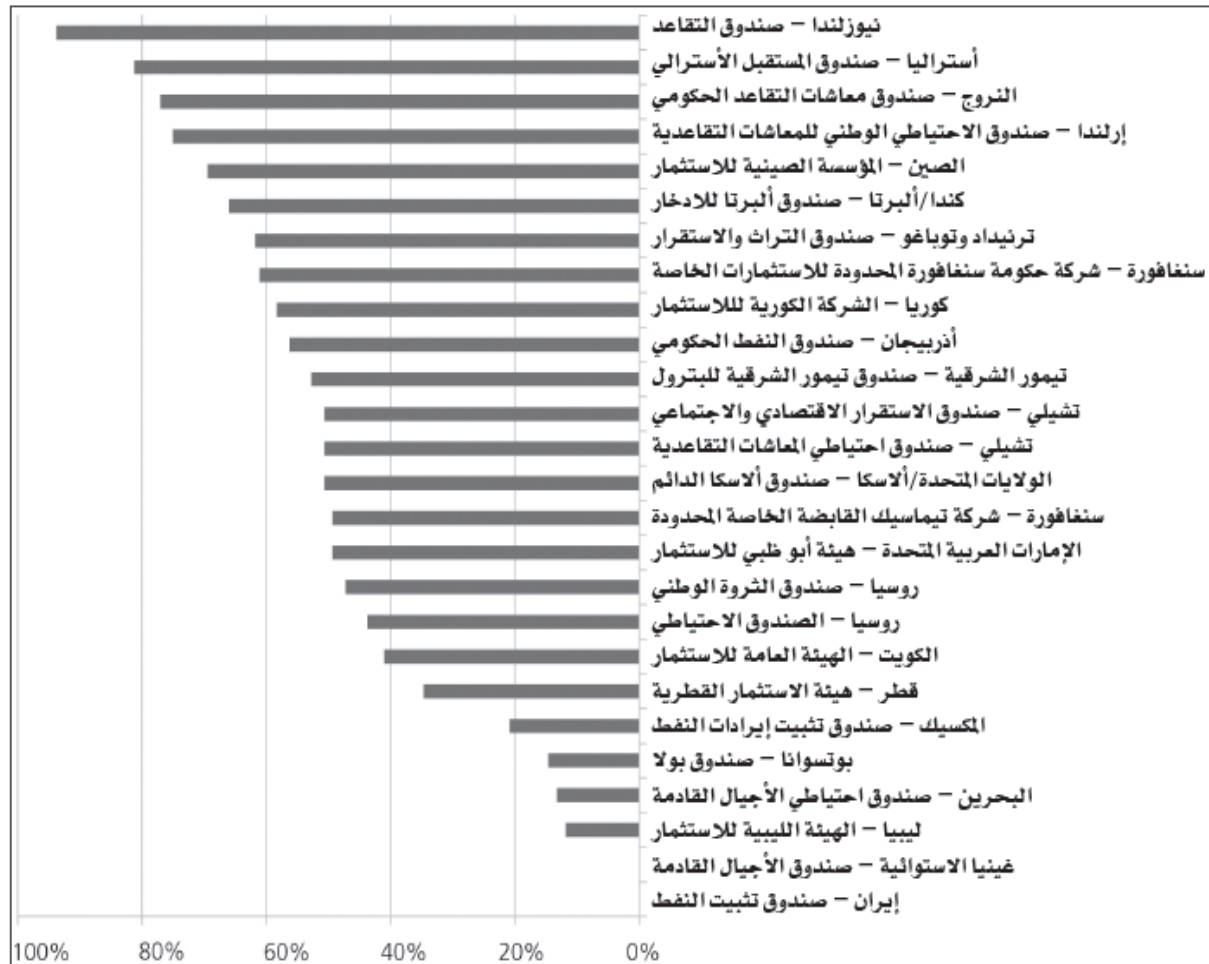
² ماجد عبد الله المنيف، صناديق الثروة السيادية و دورها في إدارة الفوائض النفطية، مرجع سبق ذكره، ص: 219.

³ سفين برينت، أين صناديق الثروة السيادية من مبادئ سنّياغو، المرجع السابق الذكر.

⁴ المصرفية الإسلامية، صناديق الثروة السيادية الخيار الاستراتيجي للنهضة الخليجية، مرجع سبق ذكره، ص: 4.

4- تقييم مدى تطبيق مبادئ سنثياغو: سعى عدد من صناديق الثروة السيادية إلى إثبات التزامه بهذه المبادئ خلال سنة 2009، إلا أنه لم يتم إجراء أي تقييم عام لقياس مدى الالتزام بها، لذلك بعد 18 شهراً على نشر مبادئ سنثياغو أجرى مركز كارنيغي للشرق الأوسط محاولة لتقييم مدى التزام الأطراف 26 الموقعين بالشروط التي تنص عليها، عن طريق تكوين "مؤشر الامتثال لمبادئ سنثياغو" المبني على معطيات حول صناديق الثروة السيادية سنة 2010، التي تم الحصول عليها من قبل صندوق النقد الدولي و صناديق الثروة السيادية و مننداهها الدائم¹، و يوضح الشكل مستوى التزام الأطراف الموقعة على مبادئ سنثياغو حسب مؤشر الامتثال.

الشكل 3-16: مستوى التزام الأطراف الموقعة على مبادئ سنثياغو حسب مؤشر الامتثال بدءاً من مارس 2010.



¹سفين برينت، أين صناديق الثروة السيادية من مبادئ سنثياغو، مرجع سبق ذكره، ص: 7.

المصدر: سفين برينت، أين صناديق الثروة السيادية من مبادئ سنثياغو، أوراق كارنيغي، مؤسسة كارنيغي، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ع 22 ماي، 2010، ص: 2.

نلاحظ أنّ هناك تفاوت كبير بين صناديق الثروة السيادية في ما يتعلق بمدى التزامها بمبادئ سنثياغو، و هي تنقسم إلى أربع مجموعات منفصلة، حيث يعتبر حجم الأصول المدارة مقياساً لأهميتها النسبية، فالصناديق الأفضل أداء هي تلك التي تمتثل لمبادئ سنثياغو بشكل كامل تقريباً و من بينها: الصندوق النيوزلاندي للتقاعد، صندوق المستقبل الأسترالي، صندوق الاحتياطي الوطني الايرلندي لمعاشات التقاعد، صندوق التقاعد الحكومي النرويجي، و توفر هذه الصناديق معلومات مفصلة عن أهداف سياستها و ترتيبات الحوكمة و ترتيبات التمويل و السحب و المراكز المالية وسياسة الاستثمار الكلية، بما في ذلك المعلومات التي لا تمتّ للاعتبارات المالية و الاقتصادية بصلة والتي قد تسير السلوك الاستثماري، هذه المجموعة تمثل نحو 500 مليار دولار من الأصول المدارة؛ أي 20 بالمائة من كامل الأصول التي تتم إدارتها من قبل الصناديق الموقّعة على مبادئ سنثياغو، أمّا المجموعة الثانية فتضم أكبر عدد من الصناديق، و جميعها توفرّ على الأقل المعلومات الأساسية التي تغطيها معظم مبادئ سنثياغو؛ أي تنفيذ جزئي للمبادئ و تمثل المجموعة 50 بالمائة من كامل الأصول المدارة من قبل الصناديق الموقّعة، أمّا المجموعة الثالثة وهي بشكل رئيسي من منطقة الخليج العربي، فلم تصل بعد إلى مستويات مرضية من التنفيذ، و تشمل هذه المجموعة هيئة الاستثمار الكويتية و هيئة الاستثمار القطرية بالإضافة إلى صندوقين من روسيا، و تمثل حوالي 20 بالمائة من مجموع أصول الصناديق الموقّعة على المبادئ، في حين، تمثل المجموعة الرابعة، التي تمثل باقي الأصول المدارة و مجموعها 0.2 تريليون دولار، و تضمّ الصناديق التي تعتبر المعلومات المتاحة عنها محدودة جداً أو معدومة¹.

¹ سفين برينت، أين صناديق الثروة السيادية من مبادئ سنثياغو، المرجع السابق الذكر، ص: 19.

خلاصة:

على مدى السنوات القليلة الماضية نمت صناديق الثروة السيادية لتحتل مكانة هامة في النظام المالي العالمي وفي الوعي العام، إذ أشارت التقديرات الإحصائية إلى أن حجم رؤوس أموال صناديق الثروة السيادية كان حوالي 500 مليار دولار أمريكي في سنة 1990 ثم أصبح 3.9 تريليون دولار سنة 2008 ومن المحتمل أن يصل إلى حوالي 12 تريليون دولار سنة 2015، وبالرغم من هذا الحجم فإنها تبقى متواضعة مقارنة مع بعض الهيئات المالية الاستثمارية، وتستحوذ صناديق الثروة السيادية السلعية على 60 بالمائة من إجمالي أصولها التي تتوزع أهم استثماراتها الخارجية بين السندات الحكومية والاستثمارات العقارية واستثمارات أخرى في أسواق المال العالمية ، وتختلف نسب كل منها اعتماداً على استراتيجية الاستثمار الخاصة لكل دولة والتي تعتمد هي الأخرى على الهدف من تلك الاستثمارات أو من انشاء الصندوق الذي يديرها، ولقد برزت صناديق الثروة السيادية بشكل أكثر ايجابية بعد مساهمتها في إنقاذ العديد من المؤسسات والبنوك الغربية من شبح الإفلاس، إلا إن افتقار الكثير من هذه الصناديق إلى الشفافية والإفصاح في إستراتيجيتها الاستثمارية، جعل الدول الغربية تحاول فرض شروطها على استثماراتها، هذه المحاولة التي نتجت عنها مجموعة العمل الدولية التي ترفعى المبادئ الطوعية المتعارف عليها، ثم إنشاء منتدى دائم لفهم أكبر لهذه المبادئ التي يرتبط امتثال الاقتصاديات الناشئة والعربية لها بتوسيع نطاق الإصلاحات المحلية التي تتطلب وقتاً طويلاً لإرسائها ما يبطئ من عملية تنفيذ المبادئ وهو ما يضع الدول الغربية في وضع يرجح تفضيل المساهمات المالية لهذه الصناديق في الاقتصاد العالمي على اتهامها بالامبريالية الجديدة.

الفصل الرابع

مقدمة:

تتعرض موازنات الحكومات التي تعتمد على إيرادات متذبذبة إلى مخاطر جمة أدها العجوزات المتواصلة، فالجزائر التي تعتمد بشكل كبير على الإيرادات البترولية المتذبذبة كنتيجة لتذبذب أسعار البترول عانت سابقا من هذا المشكل، لذلك لجأت إلى حل يجعل الإيرادات أكثر استقرارا ويمنح الحكومة فسحة لميزانية التجهيز والتسيير، لكن للأسف هذا الحل الذي يكمن في تأسيس صندوق ضبط الموارد المعتبر كصندوق ادخار يعتبر حلا ظرفيا نظرا لاعتماد موارده على الفوائض البترولية التي تأتي من مصدر ناضب وما يستدعيه استغلال هذا المورد من استدامة وتحقيق العدالة بين الأجيال خاصة، وذلك لغياب استثمار موارده، لذلك ارتأينا عرض التجربة النرويجية في توظيف مدخراتها في استثمارات أجنبية من خلال صندوق التقاعد الحكومي النرويجي، وبالتالي تحقيق هدف استقرار الموازنة العامة وتحقيق العدالة بين الأجيال، لذلك نحاول في هذا الفصل تقييم تجربة الجزائر من خلال إنشائها لصندوق ضبط الموارد ودوره في إدارة الفوائض البترولية بالمقارنة مع تجربة النرويج في إدارة فوائضها البترولية من خلال صندوق التقاعد الحكومي، لتحديد المعوقات التي تحول دون تعظيم منافع التجربة المحلية، وتقديم الاقتراحات الممكنة لتنميتها، لذلك يضم هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول: مكانة الفوائض البترولية في الاقتصاد النرويجي ودور صندوق التقاعد الحكومي في إدارتها؛

المبحث الثاني: مكانة الفوائض البترولية في الاقتصاد الجزائري ودور صندوق ضبط الموارد في إدارتها؛

المبحث الثالث: تقييم فعالية صندوق ضبط الموارد مقارنة مع صندوق التقاعد الحكومي في إدارة الفوائض البترولية.

المبحث الأول: مكانة الفوائض البترولية في الاقتصاد النرويجي ودور صندوق التقاعد الحكومي في إدارتها

تلعب الجغرافية النرويجية دوراً أساسياً في الاقتصاد ونمط حياة الناس بما يمكن أن تسهم به في استقرارهم ومجالات عملهم، إذ يعد الساحل البحري من المصادر الرئيسية لثروة البلاد سواء في توفير الغذاء أو الثروات الأحفورية، ولا بد من الإشارة إلى أن التفاعل الوطيد بين الجغرافية في النرويج والاستقرار السكاني والحرف السائدة ودرجة مساهمتها في الاقتصاد المتنوع من أهم الهبات التي تميز هذا البلد¹، إذ تقع النرويج المعروفة رسمياً باسم مملكة النرويج، في شمال أوروبا وتحتل الجزء الغربي من شبه الجزيرة الاسكندنافية، بالإضافة إلى منطقة جان ماين وأرخبيل سفالبارد "Svalbard" في المنطقة القطبية الشمالية، وتصل مساحة النرويج الكلية إلى 385,252 كيلومتر مربع، في حين يبلغ عدد سكانها حوالي 4.8 ملايين نسمة، وتعد إحدى أقل الدول الأوروبية كثافة سكانية، وقد شهدت بعد الحرب العالمية الثانية نمواً اقتصادياً سريعاً، بالأخص في العقدين الأولين بسبب الشحن والتجارة البحرية والتصنيع المحلي إلا أن ازدهارها في أوائل عقد السبعينيات من القرن العشرين يعود للفوائض المالية البترولية الناتجة عن استثمار كميات كبيرة من البترول والغاز الطبيعي، تم اكتشافها في بحر الشمال وبحر النرويج بالإضافة إلى غناها بموارد الطاقة الأخرى، كما تشمل الصناعات الرئيسية الأخرى: الشحن البحري والمعالجة الغذائية، وبناء السفن، وصناعة الأدوات المعدنية، والكيمائيات، والتعدين، والصيد والمنتجات الورقية²، وسنتطرق من خلال هذا المبحث إلى طبيعة النظام الاقتصادي والسياسي في النرويج وانجازاته إضافة إلى أهم القطاعات الاقتصادية في النرويج ودور صندوق التقاعد الحكومي في إدارة الفوائض البترولية.

المطلب الأول: النظام الاقتصادي والسياسي في النرويج

نتطرق من خلال هذا المطلب إلى النظام الاقتصادي في النرويج ونظام الحكم وتوجهاته الاقتصادية.

¹ أمانة محمد علي، مقومات نجاح النظام السياسي النرويجي، دراسات دولية، العدد 45، ص: 108.

² الموسوعة الحرة ويكيبيديا، النرويج، تقرير متوفر بتاريخ: 10-6-2010 على الرابط:

<http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B1%D9%88%D9%8A%D8%AC>

أولاً: النظام الاقتصادي في النرويج

1- النظام الاقتصادي المختلط: يُعد الاقتصاد النرويجي مثالاً على الاقتصاد المختلط، إذ يتألف من مزيج من اقتصاد رأسمالي مزدهر يقوم على السوق الحرة وملكية الدولة لبعض القطاعات الرئيسية، و تمتلك الدولة حصصاً كبيرة في القطاعات الصناعية الرئيسية عبر العديد من الشركات، كشركة (ستات أويل) في قطاع البترول الاستراتيجي وشركة (ستات كرافت) لإنتاج الطاقة الكهرومائية وشركة (نورسك هيدرو) لإنتاج الألمنيوم وشركة الاتصالات (تيلينور)، ومن خلال هذه الشركات الكبيرة تُسيطر الحكومة على ما يقرب من 30 بالمائة من قيمة الأسهم في بورصة أوسلو، وبتضمن الشركات غير المدرجة في البورصة فإن حصة الدولة ترتفع أساساً من ترخيص ملكية البترول المباشرة وهي عضو في منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية، وقد انضمت النرويج إلى اتفاقية شينجن والعديد من الاتفاقات الحكومية الأخرى بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي¹، و النرويج واحدة من الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة عام 1945، وفي العام 1949 تخلت عن حيادها وأصبحت عضواً في حلف شمال الأطلسي "NATO"، كما انضمت إلى منظمة التجارة الحرة الأوربية في عام 1959، بيد أنها رفضت الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بعد الاستفتاءين الذين أجريا في عامي 1972، و 1994².

2- نظام الحكم في النرويج وتوجهاته الاقتصادية:

أ- سلطة الملك الرمزية: يسود النرويج نظام ملكي دستوري برلماني، فملك النرويج هو قائد الدولة و القائد الأعلى للقوات المسلحة النرويجية والسلطة العليا في الكنيسة النرويجية، و كبير الممثلين الدبلوماسيين للبلاد في الخارج و رمز وحدة البلاد، في حين رئيس الوزراء هو رئيس السلطة التنفيذية، وتتبنى البلاد مبدأ الفصل بين السلطات: التشريعية والتنفيذية والقضائية، و يُعتبر هارالد الخامس الذي نُصّب عام 1991 ملك النرويج الحالي؛ فمجلس الحكومة هو مجلس ملكي خاص برئاسة الملك، إذ يجتمع رئيس الوزراء وحكومته في القصر الملكي والتشاور رسمياً مع الملك الذي يقوم بمنح الموافقة الرسمية على كافة القوانين الحكومية قبل وبعد توجيهها للبرلمان، فعلى الرغم من أن جميع الأعمال الحكومية والبرلمانية مقررّة سلفاً، فإن المجلس الملكي الخاص هو مثال آخر على سلطة الملك الرمزية.

¹ الموسوعة الحرة ويكيبيديا، النرويج، مرجع سبق ذكره.

² رزاق حسن الحلبي، النرويج بين نمو الرفاهية الاقتصادية وتحديات التلوث البيئي، مذكرة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمرك، 2008، ص: 33.

ب- مسؤولية رئيس الوزراء في ممارسة السلطات التنفيذية: يُعد رئيس الوزراء المسؤول عملياً عن ممارسة السلطات التنفيذية، خلال الفترة الممتدة بين عامي 1945 و1961 سيطر حزب العمال على البرلمان بعد حصوله على الأغلبية المطلقة من الأصوات، وقاد الحكومة رئيس الوزراء "إينار جيرهادرسن" الذي شرع في برنامج مستوحى من النظرية الاقتصادية الكينزية، مشدداً على تمويل الدولة للتصنيع والتعاون بين النقابات العمالية ومنظمات أرباب العمل، فاستمرت كثير من تدابير الدولة للسيطرة على الاقتصاد، وقد تلقت النرويج مساعدة من خطة مارشال من الولايات المتحدة ابتداء من عام 1947، وفي عام 1981 تشكلت حكومة المحافظين بقيادة "كوروبلوك" وأتت سياسة تحفيز الاقتصاد المتضخم والراكد من خلال خفض الضرائب وتحرير الاقتصاد واتخاذ عدة تدابير للحد من التضخم الذي وصل إلى مستويات قياسية حوالي 13.6 بالمائة من نفس السنة، وبعد ذلك تولت "غرو هارلم برونتلاند" رئاسة الوزراء عن حزب العمال التي تابعت إصلاحات سلفها ويلوك كما دعمت الاهتمامات التقليدية للحزب مثل الضمان الاجتماعي والضرائب المرتفعة¹.

المطلب الثاني: أهم القطاعات الاقتصادية في النرويج

تتمثل أهم القطاعات الاقتصادية في النرويج في: القطاع الصناعي، وقطاع صيد وتعليب الأسماك، وقطاع البترول الحيوي، وسن فصل في هذه القطاعات كما يلي:

أولاً: القطاع الصناعي

تمكنت النرويج من تنمية اقتصادها بفعل التنمية الصناعية السريعة التي حدثت بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك بفضل ما تملكه من موارد و خبرة وتقنية، فأصبحت في مصاف الدول الصناعية المتقدمة، فاشتهرت في مجال صناعة وبناء السفن وصيد وتعليب الأسماك وصناعة الخشب والورق والأدوات الكهربائية، وهي رائدة في مجال التنقيب والبحث عن المعادن وفي صناعة الألمنيوم، فشركة "Norsk Hydro" التي تأسست عام 1905 والمعروفة بأنشطتها في مجال الطاقة والأسمدة و صناعة الألمنيوم، وقّعت أخيراً على اتفاقية إنشاء أكبر مصانع الألمنيوم في العالم مع دولة قطر، بمساحة تعادل 200 ملعب كرة قدم ؛ أي ما يعادل 21,600 متر مربع، وتبلغ كلفته 3,5 مليار دولار كمرحلة أولى

¹ الموسوعة الحرة ويكيبيديا، النرويج، مرجع سبق ذكره.

بطاقة إنتاجية تقدر بـ 585 ألف طن سنوياً من الألمنيوم اعتباراً من العام 2009¹، ويوضح الجدول التالي النشاطات الصناعية في النرويج.

الجدول 4-1: النشاطات الصناعية في النرويج.

القطاع	عدد الشركات	عدد العمال
التعدين	10608	264082
مقالع الأحجار	324	3838
الأغذية والمشروبات والتبغ	1529	52444
النسيج والملابس والجلود	380	5171
الأخشاب ومنتجاتها	901	14375
لب الورق والمنتجات المتفرعة	88	8244
النشر والإنتاج الجرافيكي	1590	29700
المنتجات البترولية والكيمياوية	177	14023
منتجات المطاط والبلاستيك	319	5780
منتجات صناعية أخرى	565	9733
المعادن	122	13635
بضائع معدنية	1267	19606
الآلات والمعدات	1141	21965
قواعد ومنصات البترول	106	17958
وسائل النقل	627	17439
منتجات أخرى	740	11435

المصدر: رزاق حسن الحلفي، النرويج بين نمو الرفاهية الاقتصادية وتحديات التلوث البيئي، مذكرة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمرك، 2008، ص: 41.

نلاحظ من الجدول تنوع الأنشطة الصناعية النرويجية، وهذا أدى إلى الحاجة المتزايدة للعمالة خاصة أمام نقص اليد العاملة، فقد وصلت نسبة وعدد العاملين في الصناعة إلى أعلى معدلاتها سنة 1975، ومنذ ذلك الحين عملت البلاد على الاستعانة باليد العاملة الخارجية لتلبية حاجة الإنتاج الصناعي والخدمات المتزايدة، مثل مصانع الإنتاج الضخمة والشحن البحري، وبدأت النرويج في الآونة الأخيرة بصناعة السيارات التي تسير بالطاقة الكهربائية من خلال شركة "Think" النرويجية، وهي واحدة من

¹ رزاق حسن الحلفي، مرجع سبق ذكره، ص: 40.

مجموعة الشركات الأوروبية والتي تخلّت شركة "Ford" الأمريكية عن ملكيتها، توجّه إنتاجها إلى السوق المحليّة والدنمركيّة والسويسريّة و البريطانيّة¹.

ثانياً: قطاع صيد وتعليب الأسماك

تشكل منتجات الأسماك خمس الصادرات، فالاستهلاك المحلي لا يزيد عن 10 % في حين يصدر 90 % منه إلى الأسواق الخارجية، وتعد النرويج أول الدول الأوروبية في صيد الأسماك والخامسة على مستوى العالم، وهي رائدة في صناعة تعليب وتجفيف الأسماك، إذ يعود ذلك بالدرجة الأولى إلى البيئة المساعدة على وفرة وتنوع هذه الكائنات الحية، ولقد ربط هذا الواقع بصفة ثابتة العديد من الأفراد بالصيد منذ القدم وحتى اليوم²، إذ توفر هذه الصناعة عملاً لأكثر من 31500 نسمة، وتحثّل الجهود المبذولة لمواصلة تحسين إدارة الموارد البحريّة أولوية عالية ليظل صيد الأسماك وزراعة الأحياء المائية على المستوى التجاري صناعة رئيسية في النرويج، وفي مجال الإدارة المستدامة خلال الثلاثين عاماً الأخيرة، أصبحت مصايد الأسماك النرويجية التي كانت حرة ومفتوحة صناعة منظمّة ومربحة ومستدامة تُدار عن طريق الحصص والتراخيص، ولقد ظلت أبحاث مصايد الأسماك تُمثّل بنداً من البُئود ذات الأولوية في الموازنة العامّة لسنوات كثيرة، من خلال العديد من المشاريع في مجال تكنولوجيا الصيد وزراعة الأحياء المائية وعلف الأسماك وصناعة وتطوير الأعمال التجاريّة وقضايا السوق، إذ يُخصّص ما مجموعه 700 مليون كرونة نرويجيّة سنوياً (6 كرونة تعادل دولار أمريكي) لأبحاث مصايد الأسماك³.

ثالثاً: قطاع البترول

1- تاريخ قطاع البترول النرويجي: بدأ البحث عن البترول سنة 1965 في بحر النرويج بمُساهمة شركات البترول الأجنبية في عمليات الحفر الاختباري، وقد استمرت عمليات الحفر في المياه الاقتصادية والإقليمية المُواجهة للنرويج في بحر الشمال، أربع سنواتٍ دون العثور على نتيجة إيجابية ومع ذلك فقد تم العثور في آخر المطاف على حقل مهم للبترول عام 1969، بفضل إصرار المهندس

¹ رزاق حسن الحلفي، مرجع سبق ذكره، ص: 42.

² أمانة محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص: 112.

³ رزاق حسن الحلفي، مرجع سبق ذكره، ص: 44-45.

العراقي فاروق القاسم على شركة فيليبس بتروليوم لمواصله التنقيب¹، وتم العثور على أكبر حقل بترولي غرب النرويج سنة 1973، و يدعى إيكوفسك "Ekofisk".

أ- تأسيس شركة البترول الوطنية ستات أويل "Statoil": أسست الحكومة النرويجية شركة الدولة للبترول باسم ستات أويل، التي يقع مقرها في ستافانجار "Stavanger" التي تعتبر مدينة البترول في النرويج وتمتلك الكثير من شركات البترول الأجنبية مكاتب في ستافانجار أو بالقرب منها²، تسيطر الحكومة على مواردها البترولية من خلال الجمع بين ملكية الدولة لشركات البترول الكبرى العاملة في حقول البترول (امتلك الدولة ما يقارب 62 بالمائة من ستات أويل "Statoil" في عام 2007، و شركة بيتورو المملوكة للدولة بالكامل والتي تبلغ قيمتها السوقية ضعفي ستات أويل³، وقد باعت الحكومة سنة 2000 ثلث شركة ستات أويل في الاكتتاب العام بعد اندماجها مع شركة نوشك هيدرو "Norsk Hydro" مشكلةً بذلك الشركة الجديدة التي أطلق عليها ستات أويل هيدرو "Statoil Hydro" فأصبحت من المجموعات البترولية العشر الأولى في العالم، وهي تقدّم نفسها باعتبارها الأولى عالمياً في مجال الإنتاج البترولي الخارجي في المياه العميقة، وتنتج أكثر من 1.7 مليون برميل بترول يومياً، وتعدّ إحدى أكبر الشركات المدرجة في بورصة أوسلو من حيث القيمة السوقية، فإدماج الشركتين في شركة واحدة حقق فوائد مشتركة للحكومة النرويجية التي سيطرت في مرحلة أولى على 62.5 بالمائة من أسهمها، ثم في مرحلة ثانية على 67 بالمائة⁴.

ب- وصول إنتاج البترول النرويجي إلى الذروة: يوضح الشكل التالي وصول إنتاج البترول النرويجي إلى الذروة وذلك سنة 2001.

¹ منتديات كتاب العرب، ما هي قصة فاروق القاسم، مقال متوفر بتاريخ: 2010/2/6 على الرابط:

<http://university.arabsbook.com/threads/76716?s=a73cf8a513a639b64913e48d7eed60d1#ixzz1Mnbhs7WB>

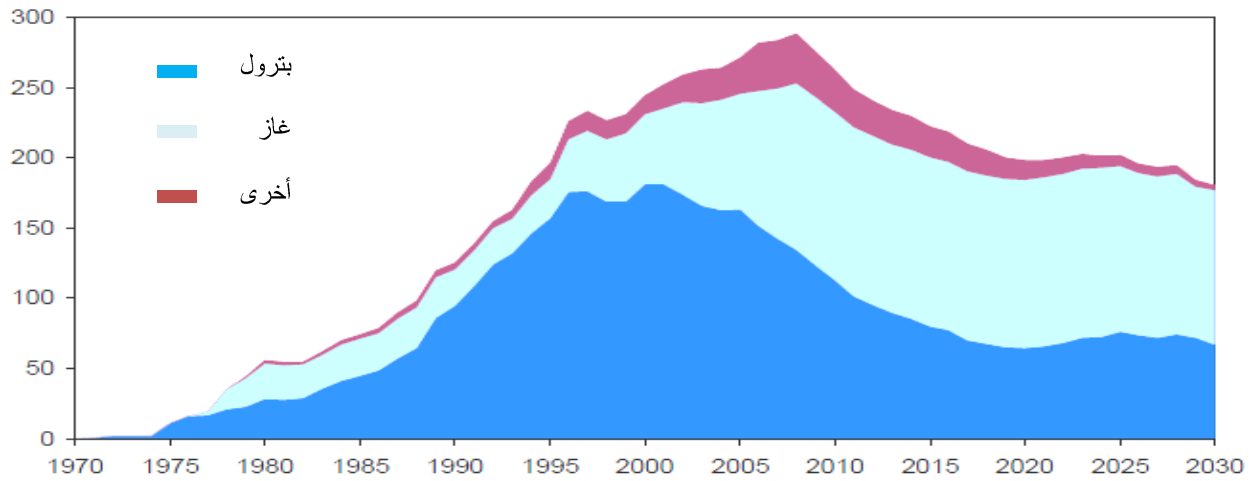
² للبترول، ماذا سيحدث عندما تتوقف عائدات النرويج من البترول؟ مقال متوفر بتاريخ: 2010/2/6 على

الرابط: http://www.introarabisk.cappelendamm.no/c34247/Sec.html?Stukt_tid=34247

³ الموسوعة الحرة ويكيبيديا، النرويج، مرجع سبق ذكره.

⁴ رزاق حسن الحلفي، مرجع سبق ذكره، ص: 49.

الشكل 4-1: تقديرات وصول إنتاج البترول النرويجي إلى الذروة. الوحدة: مليون متر مكعب مكافئ بترول.



Source: Martin Skancke, seminar on managing sovereign wealth fund: The Norwegian experience, Norwegian ministry of finance, Government pension fund global, Singapore, 2008 p: 6.

فقد كان إنتاج النرويج يزداد تدريجياً منذ منتصف الثمانينيات إلى أن وصل ذروته "peak" عام 2001، بأقصى إنتاج قدره 3.42 مليون برميل في اليوم ثم بدأ ينخفض تدريجياً إلى أن وصل عام 2010 إلى 2.1 مليون برميل في اليوم، ومن المتوقع أن يستمر إنتاج النرويج في الانخفاض من الحقول الحالية بمعدل نضوب يقارب 14 بالمائة في السنة، وبالتالي من المتوقع أيضاً أن تتوقف النرويج إذا لم يتم اكتشاف وتطوير حقول جديدة، بعد أقل من خمس سنوات عن التصدير¹، وتجدر الإشارة إلى إن إنتاج البترول لم يوفر دخلاً صافياً حتى أوائل عقد الثمانينات من القرن العشرين بسبب رأس المال

¹ أنور أبو العلا، النرويج بالنسبة لدول أوروبا الغربية «ليمونة في بلد قرفانة»، جريدة الرياض، مؤسسة اليمامة الصحفية، ع

الضخم الذي يتطلبه إنشاء البنية التحتية لصناعة البترول في البلاد¹، كما تُسيطر الحكومة على ترخيص التقيب والإنتاج في الحقول البترولية، ورغم قصر عُمر احتياطي بترول النرويج نسبياً وعدم حاجتها الماسة لإيرادات البترول كما تحتاج إليها دول أوبك، إلا أن النرويج كانت تتوسع في إنتاجها إلى أن وصل إلى ما يُقارب 3.5 مليون برميل في اليوم عام 2001، ومن ثم اضطرت إلى خفض إنتاجها سنة بعد سنة للمحافظة على معدل إنتاج يتوافق مع احتياطي آمن، ولعلّ التبرير الوحيد الذي قد يُقدّم تفسيراً مناسباً لهذا الوضع، يكمن في أنّ النرويج تتواجد في منطقة جغرافية تتضمن أربع دول أوروبية (بريطانيا، هولندا، ألمانيا، الدانمرك) مرتّبة على شكل دائرة شبه مُغلقة بالإضافة إلى النرويج، هذه الدول الخمس تُحيط ببحر الشمال إحاطة السّوار بالمعصم، وكل واحدة من هذه الدول الخمس من حقّها أن تشعر في داخلها بأن جزءاً من بحر الشمال يدخل ضمن حدودها، وتطمح في أن يكون لها نصيب فيما يخبئه في أعماقه من كنوز طبيعية أهمّها البترول، كما أنّ نصيب كل من الدانمرك وألمانيا وهولندا من بترول بحر الشمال ضئيل وعلى وشك النضوب، بينما النرويج كان لها نصيب الأسد من بترول بحر الشمال، إذ تتواجد معظم حقول البترول النرويجية في عرض البحر، ولذا فإنّ النرويج أدركت بأن عدم الإسراع في استخراج بترولها قد يُغري بعض جيرانها خاصة بريطانيا والدانمرك باستغلال الحقول القريبة من حقولهم.²

ج- الخطوات الأساسية المتبعة من قبل النرويج لتفادي مفارقة وفرة الموارد

- التّأني في منح تراخيص استغلال البترول إلى غاية سنة 1999، بعد التوسع الطفيف عند الانطلاق؛
- إصدار البرلمان النرويجي وثيقة الوصايا العشر سنة 1971 المتضمنة المبادئ الرئيسية للسياسة البترولية؛
- العمل على تطوير القطاع الصناعي الوطني وإشراكه في الصناعة البترولية، ومنح نسبة الثلث من الحصص لشركات البترول المحلية؛

¹ الموسوعة الحرة ويكيبيديا، النرويج، مرجع سبق ذكره.

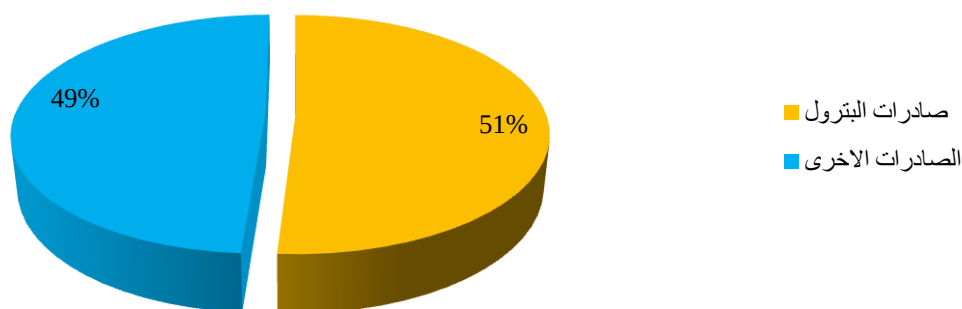
² أنور أبو العلا، مرجع سبق ذكره.

- شرط موافقة البرلمان على خطط تطوير الحقول البترولية للتأكد من غياب تأثيرات سلبية على القطاعات الاقتصادية الأخرى وشروط السلامة والصحة والحفاظ على البيئة، وذلك بعد الدراسة والاطلاع الجيد على مشاريع التطوير¹، وتجدر الإشارة إلى أن النرويج تشهد تكلفة عالية لاستخراج برميل البترول تتجاوز نظيرتها في الدول العربية البترولية، إذ تتراوح بين 16 و45 دولار، في حين لا تتجاوز دولارا واحدا في العراق كحد أدنى وستة دولار كحد أقصى في دول أخرى².

2- تأثير قطاع البترول في التوازنات الكلية للاقتصاد النرويجي:

أ- مكانة قطاع البترول ضمن الصادرات: أصبح إنتاج البترول عماد أساسي في الاقتصاد النرويجي منذ سبعينات القرن العشرين، إذ ارتفعت حصيلة صادرات البلاد من البترول والغاز بنسبة 51 بالمائة من إجمالي الصادرات سنة 2009، بعد أن كانت تُشكّل حوالي 45 بالمائة من إجمالي الصادرات وذلك سنة 2006 كما يوضح الشكل التالي:

الشكل 4-2: مكانة قطاع البترول ضمن صادرات النرويج.



Source: Martin Skancke, seminar on managing sovereign wealth fund: The Norwegian experience, Norwegian ministry of finance, Government pension fund global Singapore 2008, p: 5.

تستغل النرويج 31 بالمائة من بترولها حتى الآن، وفي سنة 2005 تم استخراج كميات تزيد بعشر مرّات عن الاحتياج الداخلي والمُرتبط باستخراج البترول والغاز الطبيعي بنسبة 93 بالمائة،

¹ عماد مكي، مراجعات الكتب، النموذج النرويجي: إدارة المصادر البترولية، النفط والتعاون العربي، أوابك، الكويت، المجلد 36، العدد 133 ربيع 2010، ص: 189-190.

² آمنة محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص: 115.

ويُعتبر استخراج هذه الكميات الكبيرة قضيةً أساسيةً وخروجاً عن المألوف، حيث أن الزيادة في استخراج البترول والغاز الطبيعي سيؤدي إلى نفاذ الاحتياطي، وحسب التقديرات فإن احتياطي البترول يصل إلى 9 سنوات واحتياطي الغاز يصل إلى 26 عام، لكن الزيادة في استخراج كميات غير مألوفة كان بسبب ارتفاع أسعار الطاقة مقارنةً بسنة 2004، فبلغت الزيادة في صادرات البترول الخام والغاز الطبيعي 7 بالمائة في عام 2005 بطاقة إنتاج قصوى تصل 2.9 مليون برميل يومياً، كما بلغت صادراتها ثلاثة ملايين برميل يومياً عام 2007، وتمثل النرويج ثالث أكبر مُصدّر للغاز في العالم¹، ويوضح الجدول التالي مكانة النرويج كدولة مُصدّرة للبترول وفقاً للترتيب العالمي:

الجدول 4-2: مكانة النرويج عالمياً كدولة مُصدّرة للبترول سنة 2010. الوحدة: مليون برميل يومياً.

الدولة	المتوسط اليومي لعدد براميل البترول المصدرة إلى الخارج
العربية السعودية	7.9
روسيا	7.2
إيران	2.5
الإمارات	2.3
نيجيريا	2.2
الكويت	2.1
النرويج	1.9

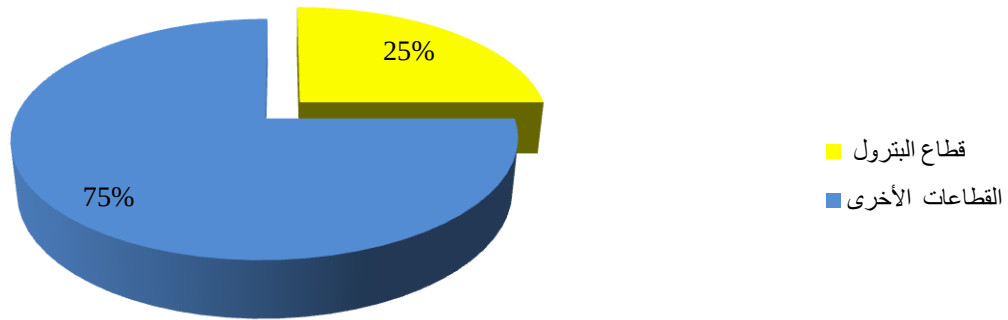
Source: BP Statistical Review, world energy, 2011.

على الرغم من تراجع حجم إنتاجها نسبياً والذي لم يتجاوز 2.1 مليون برميل في اليوم عام 2010 إلا أنها تمثل سابع أكبر الدول المصدّرة للبترول في العالم، ووفقاً للتقرير الصادر عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية EIA لشهر أوت 2011 بعنوان: "Norway Country Analysis"، فإن النرويج تُمدّ الدول الأوروبية الغربية بمقدار 12 بالمائة ممّا تحتاجه من البترول، وبمقدار 18 بالمائة ممّا تحتاجه من الغاز الطبيعي، مكنته على مدى أكثر من عشرين عاماً (1990-2010) باستهلاك محلي ثابت قدره 200 ألف برميل في اليوم، أما بقية إنتاجها فهو للتصدير إلى الخارج.

¹ رزاق حسن الحلفي، مرجع سبق ذكره، ص: 47.

ب- مكانة قطاع البترول ضمن الناتج المحلي الإجمالي: يتمتع النرويج بثاني أعلى ناتج محلي إجمالي للفرد الواحد بعد لوكسمبورغ، ويوضح الشكل التالي مساهمة الصناعات البترولية في الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل 4-3: مساهمة الصناعات البترولية في الناتج المحلي الإجمالي.



Martin Skancke, seminar on managing sovereign wealth fund: The Norwegian experience Norwegian ministry of finance, Government pension fund global Singapore 2008, p: 5.

نلاحظ أن قطاع البترول يُساهم بحصة 25 بالمائة في الناتج المحلي الإجمالي، وتعد النرويج من بين البلدان الأقل تأثراً بالتباطؤ الاقتصادي العالمي، فخلال الربع الأول لعام 2009 تجاوز الناتج القومي الإجمالي للنرويج ذاك الخاص بالسويد للمرة الأولى في التاريخ، على الرغم من أن عدد سكانها

لا يتجاوز نصف عددهم في السويد، وقد اعتبر المصرفيون الكرونة النرويجية إحدى أكثر العملات ثباتاً في العالم خلال الفترة الممتدة بين سنة 2007 إلى 2010¹.

ج- مكانة قطاع البترول في موازنة الدولة: يركز اقتصاد النرويج على قطاع البترول المزدهر، حيث أغلب الاستثمارات مرتبطة بهذا القطاع، ما جعل البلد رهين الفوائض البترولية، لكنها بدأت من خلال ذلك بتطوير القطاعات الأخرى ورفع مستواها وتأهيلها لتصبح في مستوى عالمي، مثل قطاعات الطاقة الكهربائية و صناعة الكيماويات والمعادن والورق والبناء والسياحة وصيد وتعليب الأسماك، وفي ظل احتمال تأثر الاقتصاد النرويجي بتذبذب أسعار البترول العالمية، لجأت النرويج إلى بناء وتشغيل أكبر تجهيزات بترولية مائية عائمة في العالم وفق أحدث التقنيات، مما أوصلها إلى امتلاك صناعة بترولية متطورة ومستقرة، كما تمكنت من خلق صناعة تجهيز عمليات التنقيب وإنتاج البترول على المستوى الدولي، إذ شكلت التجهيزات البترولية أهم مصادر الإنتاج والتصدير، وكانت من الجهود التي ساعدت النرويج على تفادي مفارقة وفرة الموارد الطبيعية، كما خصص لفوائض القطاع البترولي صندوق ادّخار مع الالتزام بعدم صرف عائداته لضمان مستقبل الأجيال القادمة، وإنما استثمارها داخل النرويج إلى جانب الاستثمارات الخارجية².

المطلب الثالث: دور صندوق التقاعد الحكومي النرويجي في إدارة الفوائض البترولية

نحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى ماهية صندوق التقاعد الحكومي النرويجي، ثم نتناول أهم المحطات التاريخية منذ تأسيسه، وأهدافه، ونفقاته وإيراداته، والإشراف والرقابة عليه، ثم نحاول توضيح الإستراتيجية الاستثمارية لصندوق التقاعد الحكومي النرويجي، وتطور العائدات الحقيقية المالية السنوية للصندوق خلال الفترة الممتدة من سنة 1998 إلى 2010.

أولاً: ماهية صندوق التقاعد الحكومي النرويجي

نوضح ذلك من خلال تعريف صندوق التقاعد الحكومي النرويجي وأقسامه كما يلي:

1- تعريف صندوق التقاعد الحكومي النرويجي: هو صندوق ادّخار واستقرار للعائدات، وصندوق لاحتياجات طوارئ التقاعد، أسس سنة 1990 لدعم إدارة طويلة المدى للفوائض البترولية³، ولقد تمّ

¹ الموسوعة الحرة، ويكيبيديا، مرجع سبق ذكره.

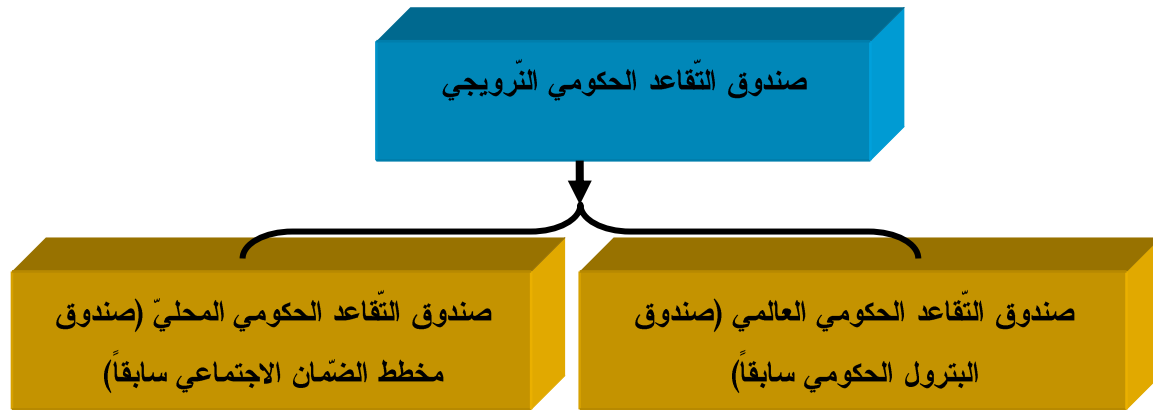
² رزاق حسن الحلفي، مرجع سبق ذكره، ص: 46-47-50.

³ Richard Pomfret, Sovereign Wealth Funds in resource-rich countries, Background Notes, October 2008, p: 2.

تغيير اسم الصندوق في جانفي 2006 إلى صندوق التقاعد الحكومي، بالرغم من أنه في الأصل ليس صندوق تقاعد، إذ يتم تمويله من قبل الفوائض البترولية وليس من اشتراكات التقاعد، لكن ذلك يرجع إلى الإصلاح الواسع لنظام التقاعد النرويجي للمساهمة في تسهيل الادّخار الحكومي الضروري لمقابلة الارتفاع المستقبلي السريع والكبير في نفقات الراتب التقاعدي، فقد قامت الحكومة بدمج كل من صندوق التقاعد الحكومي العالمي (صندوق البترول الحكومي سابقاً) و صندوق التقاعد الحكومي المحلي (صندوق مخطط الضمان الاجتماعي سابقاً)، و يضم صندوق التقاعد الحكومي النرويجي صندوق التقاعد الوطني الذي أسسته الحكومة النرويجية سنة 1976 تحت اسم صندوق مخطط الضمان الاجتماعي، ويستثمر الصندوق في الخارج في الأصول المالية، بما يضمن تنويع المخاطر وكذلك العائدات، كما يتميز بدرجة عالية من الشفافية وكشف المعلومات، ما يساعد على بناء ودعم رأي عام لإدارة حكيمة للفوائض البترولية ويخفف خطر التسيير السيئ لها¹.

2- أقسامه: نوضح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل 4-4: أقسام صندوق التقاعد الحكومي النرويجي.



Stig Sollund, Government Pension Fund Global (GPF), Tax Law Department, Expert Meeting Moscow, 12 May 2011. P: 8

نلاحظ من الشكل أن صندوق التقاعد الحكومي النرويجي يضم كل من صندوق التقاعد الحكومي العالمي (صندوق البترول الحكومي سابقاً) و صندوق التقاعد الحكومي المحلي (صندوق

¹Benjamin J. Richardson, Sovereign Wealth Funds and the Quest for Sustainability: Insights from Norway and New Zealand Journal, of Nordic Commercial Law, issue 2011, n 2, P: 5-6.

مخطط الضمان الاجتماعي سابقاً (National insurance scheme – old-age pension)، و يتميز صندوق التقاعد الحكومي العالمي بـ¹:

أ- الاستثمار في الخارج؛

ب- إدارة عملياته من قبل بنك الترويج؛

ج- قدرت أصوله بـ 3077 مليار كرونة "NOK" في: 31 ديسمبر 2010. كما يتميز صندوق التقاعد الحكومي المحلي كذلك بما يلي:

أ- الاستثمار في الترويج وفي الدول الاسكندنافية؛

ب- إدارة عملياته من قبل بنك الترويج؛

ج- قدرت أصوله بـ 135 مليار كرونة "NOK" في: 31 ديسمبر 2010.

ويختلف صندوق الادّخار عن صندوق الاستقرار من حيث الغرض الأساسي لكل صندوق فالغرض الأساسي لصندوق الادّخار؛ يتمثل في الادّخار إما لأوقات صعبة تكون الحكومة فيها لأمس الحاجة للتمويل أو للأجيال القادمة، وهذا الخيار مُستحسن جداً، خاصةً في حالة الموارد الطبيعية غير القابلة للتجديد والتي يُمكن أن تُستنزف من قبل الأجيال الراهنة، كما تُشكّل موجودات صندوق الادّخار وديعة يُمكن إنفاق الدخل المتأّتي عنها مع الزمن²، ومع أن هذه الصناديق تهدف إلى ادّخار جزء للمستقبل خلافاً لصناديق استقرار العائدات، إلا أن صناديق استقرار العائدات يُمكن أن تحوّل مهامّها في حالة ارتفاع العائدات البترولية وتحقيق الفوائض المالية إلى صناديق ادّخار³، ويقوم صندوق التقاعد الحكومي بمهام استقرار العائدات والادّخار معاً، و يُوضح الجدول التالي الدور المزدوج لصندوق التقاعد الحكومي كصندوق استقرار وادّخار في نفس الوقت، وذلك من خلال بيان الموازنة العامة خلال السنوات: 2009، 2010، 2011.

¹ Stig Sollund, Government Pension Fund Global (GPF), Tax Law Department Expert Meeting, Moscow, 12 May 2011, p: 8.

² دود لادنار، حماية الاقتصاديات النامية من صدمات الأسعار، الرقابة على النفط، مرجع سبق ذكره، ص: 119.

³ ماجد عبد الله المنيف، مرجع سبق ذكره، ص: 210.

الجدول 3-4: بيان الموازنة العامة خلال نهاية سنوات الفترة (2009-2011). الوحدة: مليار كرونة.

السنة			البيان
2011	2010	2009	
1192.6	1064.8	1051.9	الإيرادات الإجمالية
363.3	296.1	304.5	الإيرادات البترولية
210.0	159.2	169.0	ضرائب ورسوم النشاطات البترولية
153.5	136.9	135.5	إيرادات بترولية أخرى
829.3	768.7	747.4	الإيرادات خارج النشاطات البترولية
760.3	713.5	684.7	الضرائب والرسوم التي تم جبايتها
69.0	55.1	62.6	إيرادات أخرى
957.4	892.9	868.7	النفقات الإجمالية
22.0	20.1	24.7	نفقات النشاطات البترولية
935.4	872.8	843.9	نفقات خارج النشاطات البترولية
235.2	171.9	183.2	فائض الموازنة قبل التحويل إلى صندوق التقاعد الحكومي

341.3	276.0	279.8	- التدفقات النقدية الصافية من نشاطات البترول
106.1 -	104.1 -	96.6 -	= فائض الموازنة غير البترولي
106.1	109.4	107.2	+ التحويلات من صندوق التقاعد الحكومي
0.0	5.3	10.7	= فائض الموازنة المالية
235.2	166.6	172.6	+ التخصيص الصافي إلى صندوق التقاعد الحكومي
104.2	90.5	91.3	+ مداخيل استثمار الصندوق
339.4	262.4	274.5	= فائض الموازنة المالية و صندوق التقاعد الحكومي
3250,1	3215,7	2759,1	القيمة السوقية لصندوق التقاعد الحكومي

Source: The National Budget 2012, Det Kongelige, Finance department, royal ministry of finance, p: 8.

نلاحظ من الجدول أنّ فائض الموازنة غير البترولي أو رصيد الموازنة دون فائض التدفقات النقدية الصافية من نشاطات البترول، عرف عجزاً خلال السنوات الثلاث 2009، 2010، 2011 وهو على الترتيب كما يلي: (- 96,6، - 104,1، - 106,1) مليار كرونة، وتم تغطية هذا العجز عن طريق التحويلات من صندوق التقاعد الحكومي التي كانت على الترتيب حسب السنوات كما يلي: (107,2 و 109,4 و 106,1) مليار كرونة، وذلك دائماً تماشياً مع القاعدة المالية باقتطاع أربعة بالمائة من رأس مال الصندوق، كما يوضح بيان موازنة الدولة تعدد الإيرادات بين البترولية وغير البترولية، وبأنّ فوائض البترول لا تلعب دوراً كبيراً في اقتصادها كمصدر لتمويل إيرادات موازنتها السنوية، لأن لديها مصادر تمويل متعددة.

ثانياً: ظروف نشأة صندوق التقاعد الحكومي

أظهر تقرير أعدته وزارة المالية النرويجية سنة 1974 قدّم للبرلمان النرويجي، تزامن ارتفاع أسعار البترول بمقدار أربعة أضعاف خلال الفترة (1973-1974) مع مشكلات إعادة الهيكلة الاقتصادية بتطوير صناعة البترول، ما يتطلب الاعتدال في استخدام العائدات البترولية لتفادي تأثر القطاعات الأخرى وحدث فعلاً أن تضررت الصناعات التصديرية بإتباع الدولة سياسة اقتصادية توسعية خلال الفترة (1974-1977) وارتفاع تكلفة تطوير صناعة البترول لتأخرها في بعض المراحل، إذ بلغت نسبة المديونية الخارجية 50 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة قياسية مقارنة مع العديد من الدول النامية التي عانت من نفس المشكل آنذاك، إذ اضطرت الحكومة النرويجية

خلال الفترة (1979-1980) إلى تجميد الأجور، لكن ارتفاع أسعار البترول سنة 1979 وبلوغ جهود إنشاء و تطوير صناعة البترول أوجها أدى إلى تحقيق مداخيل بترولية مهمة، فمنحت الحكومة الأولوية آنذاك لتسديد الديون والعودة إلى سياسة إنفاق توسعية مرة أخرى إلى غاية تكرر الحالة السابقة نفسها سنة 1986 بانخفاض أسعار البترول وانتهاج سياسة تقشفية مرة أخرى إلى غاية سنة 1990، فأجمعت آنذاك كل الجهات أن مداخيل البترول والتوسع في إنفاقها تسبب في خلل للاقتصاد النرويجي يتطلب المعالجة مثلما ورد في تقرير وزارة المالية سنة 1974، لذلك تقرر استخدام هذه العوائد في الاقتصاد بشكل غير مباشر عن طريق تأسيس صندوق البترول الحكومي سنة 1990¹.

ثالثاً: أهم المحطات التاريخية بالنسبة لصندوق التقاعد الحكومي النرويجي وأهدافه

1- أهم المحطات التاريخية بالنسبة لصندوق التقاعد الحكومي النرويجي: تمثلت أهم المحطات التاريخية حسب الترتيب الزمني فيما يلي:

- سنة 1990: تمرير البرلمان النرويجي قانون صندوق الثروة السيادية، تحت اسم صندوق البترول الحكومي؛

- سنة 1996: أول عملية تحويل أموال لصندوق البترول الحكومي، كاحتياطي الصرف التابع للبنك المركزي؛

- سنة 1998: بداية الاستثمار في الأسهم العادية بتخصيص 40 بالمائة من مجموع أصول الصندوق لذلك؛

- سنة 2000: إضافة خمسة بلدان ناشئة إلى المناطق المستهدفة باستثمارات الصندوق؛

- سنة 2002: بداية الاستثمار في السندات غير الحكومية؛

- سنة 2004: التزام الصندوق بالتعليمات الأخلاقية، وتأسيس المجلس الأخلاقي؛

- سنة 2006: تغيير اسم صندوق البترول الحكومي "Government Petroleum fund" إلى صندوق التقاعد الحكومي العالمي "Government pension fund global" و صندوق مخطط الضمان الاجتماعي

¹ أويستين نورينج، التجربة النرويجية في التتبع الاقتصادي الخاص بالصناعة النفطية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ط1، 2007، ص: 217-218.

"National insurance scheme" إلى صندوق التقاعد الحكومي المحلي، ودمجها معاً في صندوق التقاعد الحكومي النرويجي؛

- سنة 2007: رفع حصة الاستثمارات في الأسهم إلى 60 بالمائة¹.

2- أهداف الصندوق: تتمثل في:

- الحفاظ على الثروة البترولية للمستقبل تحسباً لنضوب الحقول البترولية وتوجيه جزء من العائدات بنسبة 4 بالمائة إلى الموازنة العامة، و تحويل الثروة البترولية إلى أصول مالية من خلال استثمارها في الأسواق المالية العالمية، مع إدارة الحافظة الاستثمارية ضمن حدود الخطر المسموح لتحقيق عائد مجزي وهو هدف وضعتة الحكومات النرويجية المتعاقبة²؛

- توفير وسادة حماية للفئة المتقدمة في العمر من السكان، أنشأت الحكومة النرويجية سنة 1991 صندوق معاشات التقاعد الحكومي العالمي، والذي يمول من عائدات البترول بما في ذلك الضرائب على الأرباح وعائدات المبيعات ورسوم التراخيص³؛

- حماية الموازنة العامة للدولة من التقلبات المفاجئة لمداخل البترول، والحفاظ على توازنها على المدى البعيد؛

- الحد من ارتفاع درجات التلوث والاحتباس الحراري الناتجة عن استغلال البترول⁴. و يوضح الشكل التالي صندوق التقاعد الحكومي كآلية استقرار اقتصادية كلية.

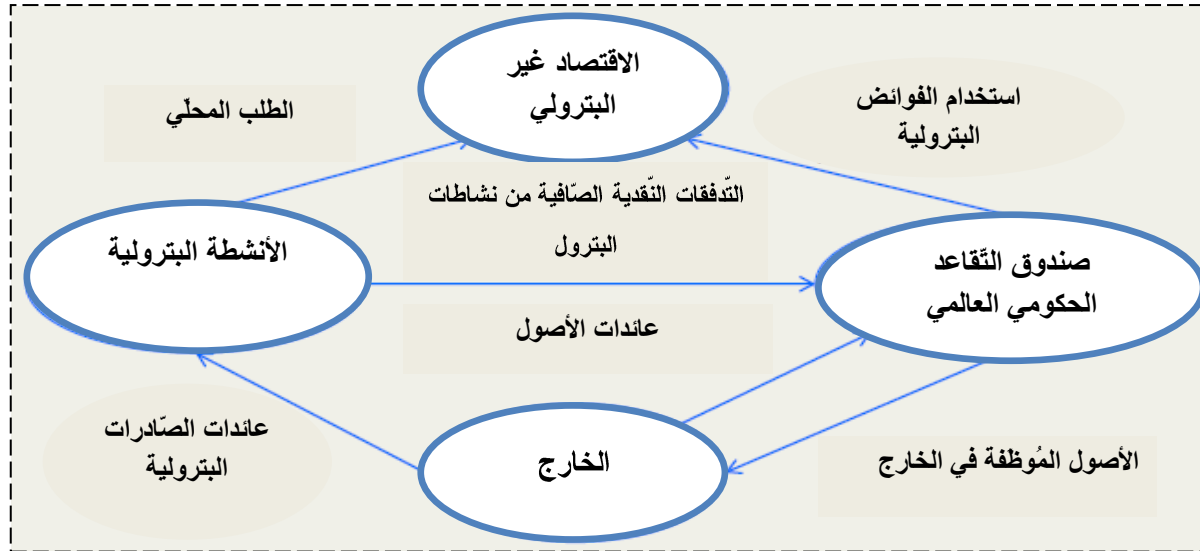
الشكل 4-5: صندوق التقاعد الحكومي كآلية استقرار اقتصادية كلية.

¹Martin Skancke, op cit, p: 11.

²رزاق حسن الحلفي، مرجع سبق ذكره، ص: 68.

³ الموسوعة الحرة ويكيبيديا، مرجع سبق ذكره.

⁴Danyel Reiche, op cit, p: 6.



Source : The Norwegian Petroleum Sector and the Government Pension Fund – Global, Secretary General Tore Eriksen, Ministry of Finance, Norway, June 2006, p: 7.

و نلاحظ من الشكل أن صندوق التقاعد الحكومي متكامل كلياً مع الموازنة العامة للدولة، إذ يعمل على تقوية عملياتها وتعزيز وضعيتها المؤسسات الاقتصادية القائمة، وبالتالي سياسة الادخار عن طريق صندوق التقاعد الحكومي جعلت منه آلية استقرار اقتصادية كلية.

رابعاً: نفقات الصندوق و إيراداته

1- إيرادات الصندوق: تتمثل إيرادات الصندوق في:

- استقبال جميع مداخيل الثروة البترولية المحولة من طرف الحكومة؛
- العوائد المحققة نتيجة الاستثمار في القيم المنقولة عبر الأسواق المالية العالمية.

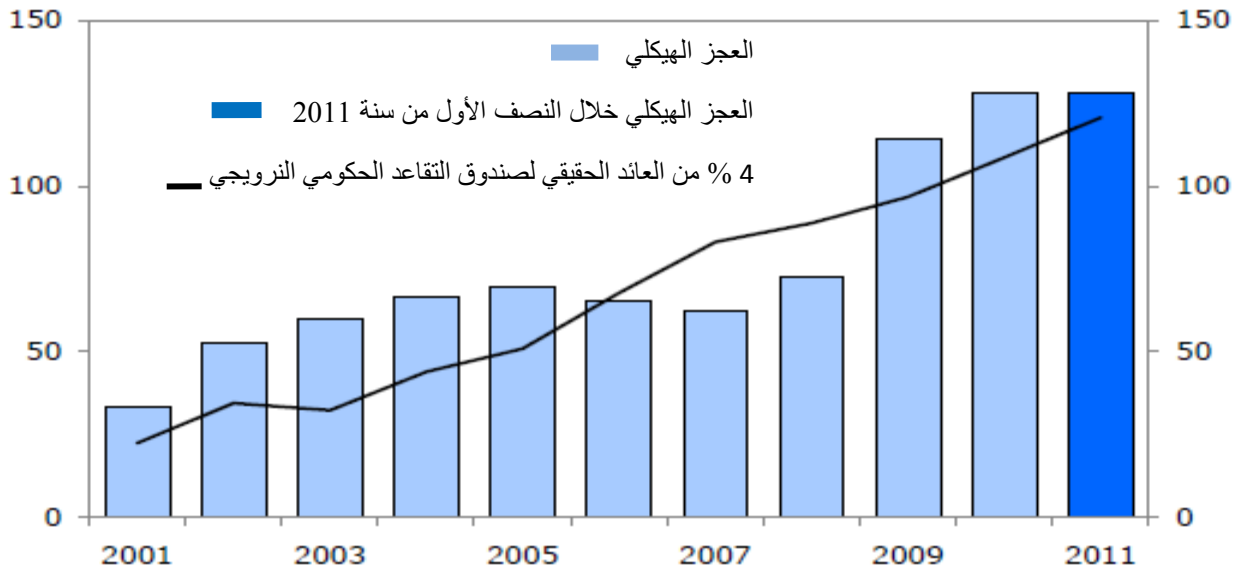
2- نفقات الصندوق: تتمثل نفقات الصندوق في:

- أ - تحويل جزء من الإيرادات البترولية نحو الموازنة العامة للدولة، إذ يتم تحويل نسبة 4 بالمائة من المداخيل البترولية سنوياً لتغطية عجز الموازنة العامة وذلك بشكل دائم؛
- ب- التكاليف الإدارية للصندوق¹.

يوضح الشكل التالي العجز الهيكلي خلال الفترة (2001-2011) وتحويل نسبة 4 بالمائة من المداخيل البترولية سنوياً نحو الموازنة العامة.

¹Martin Skancke, Asset Management Department, Norwegian Ministry of Finance, op cit, p: 11.

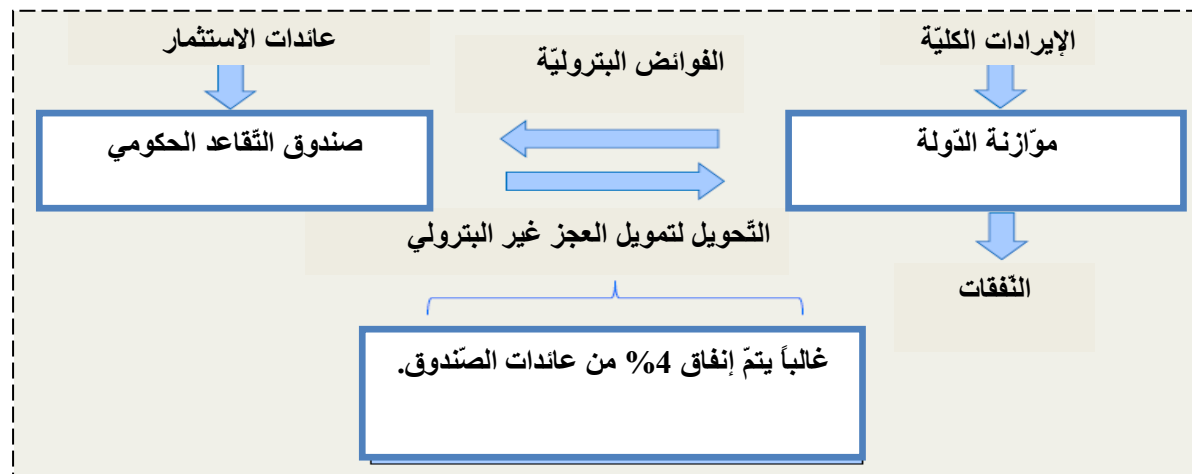
الشكل 4-6: تحويل نسبة 4 بالمائة من المداخل البترولية سنوياً نحو الموازنة العامة.



Source: Stig Sollund, Government Pension Fund Global (GPF), Tax Law Department Expert Meeting, Moscow, 12 May 2011, p: 6.

ونلاحظ من خلال الشكل أن تحويل نسبة 4 بالمائة من المداخل البترولية سنوياً نحو الموازنة العامة يتم بشكل دائم، إذ تتضمن نفقات الصندوق تحويلات سنوياً إلى وزارة المالية يتوافق مع عائدات البترول المطبقة في الموازنة العامة لتغطية العجز غير البترولي وذلك نظرياً، لكن عملياً هناك انتهاك للقاعدة إذ ينوي أعضاء البرلمان التصويت لصالح السماح بما يشبه تحويلات أكبر تصب في الموازنات السنوية¹.

الشكل 4-7: إيرادات و نفقات صندوق التقاعد الحكومي والتكاملها مع موازنة الدولة.



¹ أويستين نورينج، مرجع سبق ذكره، ص: 219.

Source: Tom A. Fearnley, Norwegian Ministry of Finance, Asset Management Department Norwegian Government Pension Fund, 10-11 March 2008, p: 6.

نلاحظ من خلال الشكل أن الفوائض البترولية التي تدخل ضمن الإيرادات الكلية للموازنة العامة تتجه في شكل موارد لصندوق التقاعد الحكومي الذي يقوم بدوره باستثمارها وتحويل ما نسبته 4 بالمائة نحو الموازنة العامة.

خامساً: الإشراف والرقابة على الصندوق و درجة الشفافية والمساءلة

1- الإشراف على الصندوق: نوضح هرم التنظيم والإشراف والرقابة بالنسبة لصندوق التقاعد الحكومي من خلال الشكل 4-8.

الشكل 4-8: هرم التنظيم والإشراف والرقابة بالنسبة لصندوق التقاعد الحكومي.



Source: Norwegian Ministry of Finance, The Norwegian Government Pension Fund Global adherence with the Santiago principles, P: 9.

ونلاحظ من خلال الشكل أن مهمة الإشراف على الصندوق تتم من قبل الهيئات التالية:

أ- البرلمان النرويجي "Stortinget": يقوم بالنقاش السياسي حول الموافقة على اختيارات السياسة الرئيسية لإدارة الصندوق من قبل وزارة المالية¹؛

ب- وزارة المالية: هي مالك الصندوق وتقوم بالوظائف التالية:

- التوزيع الاستراتيجي المكاني والنوعي لأصول الصندوق حول العالم؛
- تقييم فعالية تسيير البنك المركزي للصندوق بمساعدة منظمات استشارية مستقلة؛
- تقديم تقارير دورية للبرلمان النرويجي حول أداء الصندوق، وتحديد عملية تخصيص موارده بالإضافة إلى حدود مخاطر الاستثمارات التي يجب عدم تجاوزها، و مراقبة وتقييم عمليات الاستثمار، ثم تحديد ممارسات الاستثمار المسؤولة، وذلك بمراعاة معايير الاستثمار الأخلاقية.

ج- البنك المركزي النرويجي: مكلف بتسيير الصندوق، يضم كيان إدارة الموجودات المستقل والمتمثل في المجلس التنفيذي لبنك النرويج (NBIM) ومجلس التدقيق الداخلي، ويقوم بما يلي:

- السعي نحو تحقيق أقصى عائدات الاستثمار في إطار قواعده المحددة، وتتوير الأطراف المشاركة في وضع خطة استثمار أصول الصندوق؛
- محاولة حصر المخاطر المصاحبة لاستثمار أصول الصندوق؛
- إدارة الحافطة الاستثمارية ضمن حدود الخطر المسموح لتحقيق عائد مجزي (مبدأ المخاطرة/العائد)؛

- تقديم تقارير دورية حول الصندوق لوزارة المالية².

2- الرقابة على الصندوق: يخضع الصندوق لرقابة صارمة من قبل البرلمان النرويجي من خلال التقارير الدورية المقدمة من قبل وزارة المالية، إضافة إلى الرقابة الداخلية التي يخضع لها الصندوق على مستوى البنك المركزي، كما أنه لا يمكن للحكومة التصرف في موارد الصندوق دون موافقة البرلمان³.

¹ Norwegian Ministry of Finance, The Norwegian Government Pension Fund Global adherence with the Santiago principles, P: 8-9.

² Sigbjørn Alteberg, le fond du pétrole du gouvernement norvégien, banque centrale de Norvège, 26 juin 2003 p: 21.

³ بوفليج نبيل، مرجع سبق ذكره، ص: 90.

3- الشفافية والمساءلة بالنسبة للصندوق: يعتبر صندوق التقاعد الحكومي نموذجا مثاليا في الشفافية¹

ففي دراسة لـ "Edwin Truman" تابعة لمعهد بيترسون للاقتصاد الدولي "Peterson institute for international economics" حاول من خلالها الإجابة على إشكالية أن صناديق الثروة السيادية تشكل تهديدا أم حلا في النظام المالي العالمي باختيار عينة تتشكل من 46 صندوق ثروة سيادي، فأنشأ مؤشرا يضم أربعة معايير من بينها الشفافية والمساءلة كما يلي:

أ- **بنية الصندوق** "Structure of the fund"، وتتضمن أهدافه الاستثمارية وعلاقتها مع السياسة المالية الحكومية، إضافة إلى استقلالية الصندوق عن الاحتياطات الرسمية للدولة؛

ب- **حوكمة الصندوق**: "Gouvernance of the fund" ويتضمن دور الحكومة في إدارة وتسيير الصندوق وتأثيراتها على مسيريه، وإذا كان الصندوق يتبع نهج واضح فيما يخص المسؤولية المشتركة؛

ج- **المساءلة والشفافية بالنسبة للصندوق**: "Accountability and Transparency of the fund" وذلك في الإستراتيجية الاستثمارية، والأنشطة الاستثمارية، التقارير، التدقيق المحاسبي؛

د- **سلوك الصندوق** "Behavior of the fund": وذلك في تسيير الحافظة المالية، وسياسة إدارة المخاطر²، وفيما يلي معايير أداء صندوق التقاعد الحكومي، كما يتضح من الجدول التالي:

الجدول 4-4: معايير أداء صندوق التقاعد الحكومي الترويجي حسب دراسة لـ "Edwin Truman".

المعايير	الهيكلية	الحوكمة	الشفافية والمساءلة	السلوك	التقييم العام
التقييم %	100	100	100	75	93.75
متوسط أداء إجمالي صناديق الثروة السيادية %	100	71	76	56	75.75

Source: Edwin M. Truman, sovereign wealth funds: Threat or Salvation?, Peterson Institute For international economics, Washington DC, 2010, P: 72.

¹ نماذج من الصناديق السيادية العالمية، Money Works العربية، ع 28، مارس 2009، ص: 8.

[Http://www.moneyworks.ae](http://www.moneyworks.ae)

² Edwin M. Truman, sovereign wealth funds: Threat or Salvation?, Peterson Institute For international economics, Washington DC, 2010, P: 74.

نلاحظ من الجدول أنّ هذه الدراسة منحت صندوق التقاعد الحكومي النرويجي 93.75 % نقطة من أصل 100 % حسب مؤشر أداء صناديق الثروة السيادية وفق المعايير الأربعة السابقة، وذلك يدلّ على تميز الصندوق بالتزام الشفافية والمساءلة خاصة بمقارنته بمتوسط أداء إجمالي صناديق الثروة السيادية، إذ جعلت منه هذه النتائج يحتل المركز الأول ضمن مجموع صناديق الثروة تحت الدراسة، كما¹ احتل الصندوق المركز الأول سنة 2010 حسب مؤشر "Linaburg Maduell" الصادر عن معهد صناديق الثروة السيادية ويشمل هذا المؤشر عشرة معايير أساسية تُحدّد مدى شفافية صندوق الثروة السيادي على أساس أنّ كلّ معيار يُصنّف درجة إلى تصنيف مؤشر الشفافية المكوّن من 10 درجات هذه المعايير التي تمكّن صندوق التقاعد الحكومي النرويجي من تحقيقها جميعاً سنة 2011 وحصوله على الدّرجات العشر.

سادساً: الإستراتيجية الاستثمارية لصندوق التقاعد الحكومي النرويجي

تنتهج النرويج إستراتيجية جيّدة وشفافة في إدارة أصول الصندوق النرويجي الحكومي للإيرادات البترولية، وتحمل وزارة المالية المسؤولية الكلية في إدارة أصول الصندوق، ولكنها فوّضت بنك النرويج المركزي في الإدارة التشغيلية للأصول بمقتضى اتفاقية الإدارة، وتحدّد وزارة المالية إستراتيجية الاستثمار من خلال تحديد حافطة معيارية يسعى البنك المركزي على ضوئها إلى تحقيق أعلى عائد ممكن، غير أنّ وزارة المالية تتحكّم أيضاً في مدى التعرّض للمخاطر، حتى يظلّ العائد الفعلي في حدود مقارنة لعائد الحافطة المعيارية، وقد أنشأ البنك المركزي جناحاً مستقلاً لإدارة الاستثمار (إدارة استثمارات بنك النرويج NBIM) يقوم بتوظيف هذين النوعين من الأصول في خطي نشاط منفصلين، وبنهاية سنة 2004 استعانت إدارة استثمارات بنك النرويج بخدمات 19 شركة استثمار مُتخصّصة، لإدارة حافطة أسهم الصندوق بمقتضى 44 تكليفاً مختلفاً، وأوكلت إدارة حافطة الدّخل الثّابت للصندوق إلى 16 شركة أخرى بمقتضى 21 تكليفاً، تستثمر هذه الأموال في الأسواق المالية خارج النرويج، وتتبع الخيارات الاستثمارية للصندوق النرويجي مبادئ أخلاقية صارمة؛ فمثلاً

¹ معطيات معهد صناديق الثروة السيادية متوفرة على الرابط:

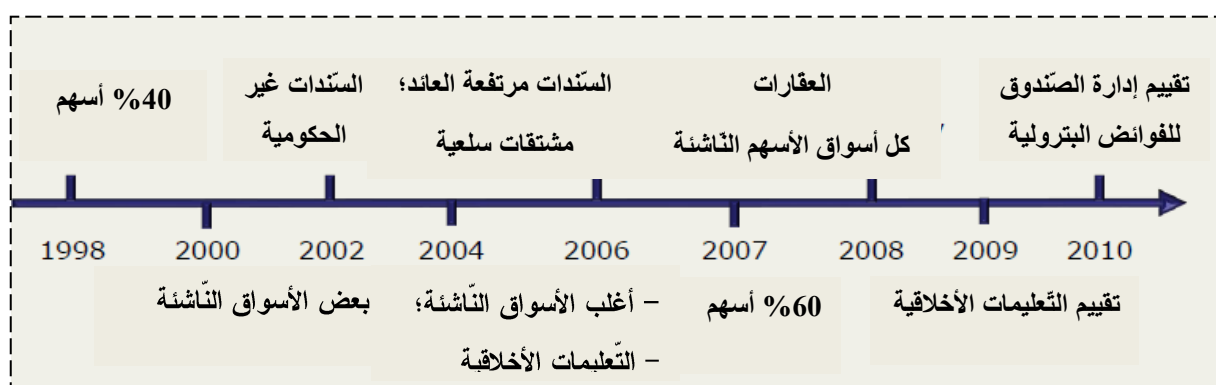
<http://www.swfinstitute.org/swf-news/4q-2010-linaburg-maduell-transparency-index-ratings-%e2%80%93-public-release/>

لا يسمح للصندوق الاستثمار في الشركات التي تُنتج قطع غيار للأسلحة، أو الشركات التي تنتج أسلحة أو سلع مضرّة بالصحة كالتدخين، وقد أشاد المجتمع الدولي بشفافية خطط الاستثمار التابعة للصندوق¹.

1- أهم التغيرات الحاصلة في الإستراتيجية الاستثمارية لصندوق التقاعد الحكومي منذ تأسيسه:

أ- الإستراتيجية الاستثمارية القديمة لصندوق التقاعد الحكومي: إنّ استثمار أصول الصندوق في الخارج قبل جوان 2007 كان يتم على النحو الموضح في الشكل:

الشكل 4-9: أهم تطورات الإستراتيجية الاستثمارية لصندوق التقاعد الحكومي.



Source: Stig Sollund, Government Pension Fund Global (GPFG), Tax Law Department Expert Meeting, Moscow, 12 May 2011, p: 12.

نلاحظ من الشكل ما يلي:

- 60 بالمائة من أصول الصندوق يتم استثمارها في شكل سندات موزعة على النحو التالي: 35 بالمائة في السوق المالي الأمريكي و 55 بالمائة في الأسواق المالية الأوروبية، و 10 بالمائة في الأسواق المالية لآسيا و أقيانوسيا، أما 40 بالمائة من أصول الصندوق الباقية فهي مُستثمرة في شكل أسهم موزعة على النحو التالي: 50 بالمائة في الأسواق المالية الأوروبية، و 50 بالمائة في السوق المالي الأمريكي.

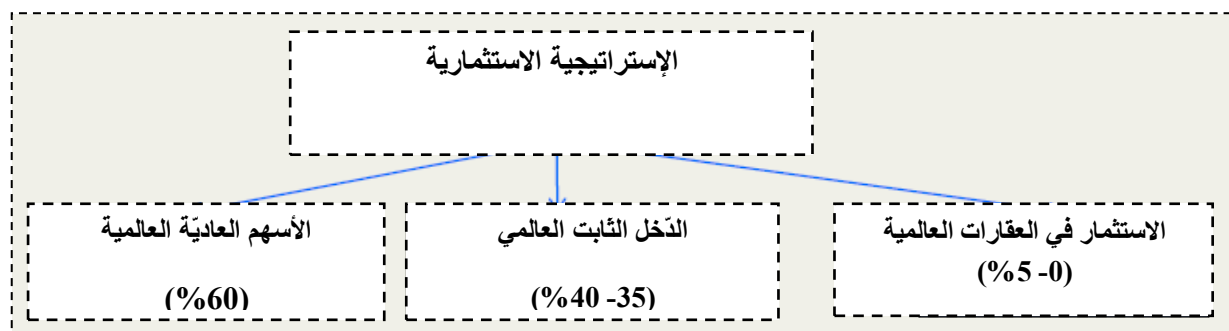
وبالتالي كانت أصول الصندوق إجمالاً مُستثمرة على شكل أسهم وسندات في 27 دولة².

¹ صندوق النقد الدولي، المرشد إلى شفافية إيرادات الموارد، مرجع سبق ذكره، ص: 49.

² صندوق النقد الدولي، المرشد إلى شفافية إيرادات الموارد، المرجع السابق ذكره.

ب- الإستراتيجية الاستثمارية الحديثة لصندوق التقاعد الحكومي: كانت الخطوط العريضة للاستراتيجية الاستثمارية المتبعة من قبل البنك المركزي النرويجي ثابتة الى غاية الثلث الأخير من سنة 2007 ويوضح الشكل 4-10 الإستراتيجية الاستثمارية الحالية لصندوق التقاعد الحكومي النرويجي.

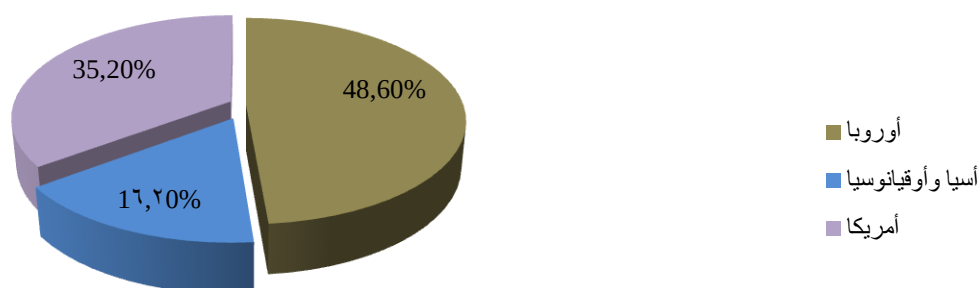
الشكل 4-10: الإستراتيجية الاستثمارية الحالية لصندوق التقاعد الحكومي النرويجي.



Source: Stig Sollund, Government Pension Fund Global (GPF), Tax Law Department Expert Meeting, Moscow, 12 May 2011, p:13.

لغرض رفع عائدات أصول الصندوق، خرج البرلمان النرويجي باتفاق حول استثمار 5 بالمائة من أصول الصندوق في قطاع العقارات، وبدأ ذلك في صيف سنة 2008، بالإضافة الى توسيع الاستثمار ليشمل جميع أسواق البلدان الناشئة و زيادة حصة الاستثمار في الأسهم إلى 60 بالمائة ويوضح الشكل 4-11 التوزيع الجغرافي الجديد لاستثمارات الصندوق في الأسهم:

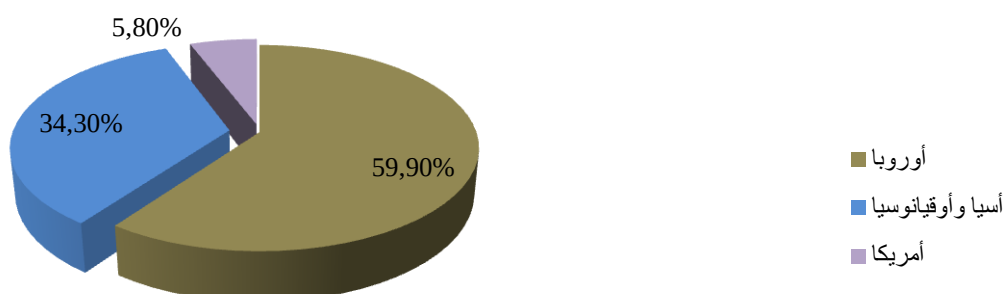
الشكل 4-11: التوزيع الجغرافي الجديد لاستثمارات الصندوق في الأسهم.



Source: Government Pension Fund Global annual report 2008, Norges Bank Investment Management (NBIM), p: 14.

تمثل الأسهم 60 بالمائة من الحافظة المالية وهي موزعة جغرافياً على النحو التالي: 48.60 بالمائة أسهم مدرجة في بورصات أوروبا، و35.20 بالمائة أسهم مدرجة في بورصات أمريكا و16.20 بالمائة أسهم مدرجة في بورصات آسيا وأوقيانوسيا، ويوضح الشكل التوزيع الجغرافي الجديد لاستثمارات الصندوق في حافظة الأصول ثابتة الدخل كما يلي:

الشكل 4-12: التوزيع الجغرافي الجديد لاستثمارات الصندوق في حافظة الأصول ثابتة الدخل.



Source: Government Pension Fund Global annual report 2008, Norges Bank Investment Management (NBIM), p: 14.

أما النسبة المتبقية البالغة 40 بالمائة من استثمارات الصندوق، فهي موجهة للاستثمار في حافظة الأصول ثابتة الدخل و تتألف من أدوات دخل ثابتة مُصدرة بالعملات الأوروبية بنسبة 59.90 بالمائة وأمريكية بنسبة 34.30 بالمائة والآسيوية بنسبة 5.8 بالمائة، ويوضح الملحق 12 التوزيع الجغرافي لاستثمارات صندوق التقاعد الحكومي النرويجي بالتفصيل.

2- القواعد والمعايير الأخلاقية لإدارة الفوائض البترولية: دفعت مشاركة وإصرار الرأي العام (حيث يُدار الصندوق بشفافية منقطعة النظير) في أن يلتزم الصندوق إلى جانب تحقيق العدالة بين الأجيال بتطبيق قيم ومعايير أخلاقية ضرورية في إدارته للفوائض البترولية، بعد اكتشاف عدّة استثمارات من قبل الصندوق في صناعة التبغ وصناعة الأسلحة، وهذا دفع البرلمان النرويجي "Storting" سنة 2004 إلى الاتفاق على التعليمات الأخلاقية لإدارة الفوائض البترولية، وتأسيس المجلس الأخلاقي¹، وذلك بعد تشكيل لجنة بقرار برلماني في جوان 2002 تحت رئاسة أستاذ القانون "Hans Petter" إلى غاية جويلية 2003، والذي أعدّ تقرير ساعد أعضاء البرلمان في توضيح الخطوط العريضة في مجال الأخلاقيات الضرورية للتسيير الكفء للثروة البترولية بالاستعانة بأعمال المنظمات غير الحكومية في هذا المجال خاصة منظمة "Futur in Our hands" و "The umbrella organization forum"² وتضمن التقرير المحاور الأساسية التالية:

أ- المحاور الأساسية لتقرير التعليمات الأخلاقية: تتمثل هذه المحاور في: مضمون التعليمات الأخلاقية، وآليات تطبيق هذه التعليمات، والأطراف المسؤولة عن تنفيذ هذه التعليمات، إضافة إلى جعل الثروة السيادية آلية جديدة لمكافحة تغيرات المناخ والحفاظ على البيئة.

ب- المبادئ التي استندت عليها القواعد والمعايير الأخلاقية لإدارة الفوائض البترولية: استندت القواعد والمعايير الأخلاقية لإدارة الفوائض البترولية على مبدئين أساسيين تمثلا في:

- الصندوق آلية لضمان حصة معقولة للأجيال القادمة من الثروة البترولية، والحصول على هذه الحصة على المدى الطويل، متوقف على النمو المستدام الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

- يجب على الصندوق عدم المساهمة في استثمارات غير مقبولة، كالاستثمارات التي تكون في نشاطات غير أخلاقية، أو استثمارات تُساهم في انتهاك حقوق الإنسان، أو تلحق أضرار بالبيئة أو تُساهم في الفساد المالي³، وقد أصبحت المبادئ التوجيهية للسلوك الأخلاقي في إدارة صندوق البترول نافذة المفعول في عام 2005، وطبقاً لهذه المبادئ يتعزّز الأساس الأخلاقي الذي يستند عليه الصندوق

¹Richard Pomfre, Background Notes, Sovereign Wealth Funds in resource-rich countries, October 2008, p: 3.

²Danyel Reiche, Sovereign wealth funds as a new instrument of climate protection policy? A case study of Norway as a pioneer of ethical guidelines for investment policy, Science Direct, Wuppertal Institute, 2010, p: 2.

³Government Pension Fund Global, Annual report, op cit, p: 47.

من خلال الاستثمار في الشركات ذات الحوكمة السليمة، و فحص الشركات المخالفة لمبادئ السلوك الأخلاقي واستبعادها من خيارات الاستثمار¹.

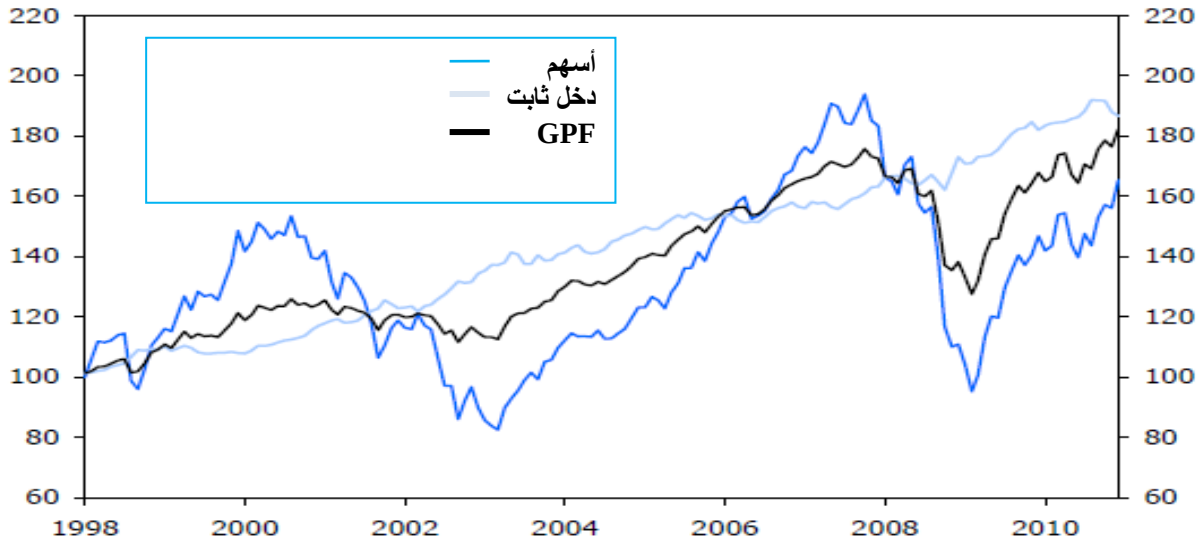
سابعاً: تطوّر العائدات الحقيقية المالية السنوية للصندوق خلال الفترة الممتدة من سنة 1998 إلى 2010

بحلول شهر جانفي من سنة 2006 قُدر حجم صندوق التقاعد الحكومي الترويجي بنحو 200 مليار دولار، ثم نمت قيمته إلى 1.876 تريليون كرونة، أي ما يعادل 308.8 مليار دولار في الربع الأول من سنة 2007، ويتساوى توفير الحكومة الترويجية مع الناتج المحلي الإجمالي، كما كان احتياطها المالي أكبر احتياطي للفرد الواحد من أي دولة أخرى في أبريل سنة 2007، ويُعتبر الصندوق من أكبر صناديق الادّخار في العالم، وأشارت التّوقعات إلى أنّه يُمكن أن يصبح أكبر صندوق رأس مال في العالم، وحالياً هو ثاني أكبر صندوق ثروة سيادي خلف هيئة أبو ظبي للاستثمار، و تشير التّقدّيرات المتحفّظة، بأن حجم الصندوق قد يصل إلى ما بين 800 و 900 مليار دولار بحلول عام 2017، ومع تراجع أسواق الأسهم في سبتمبر سنة 2008، كان الصندوق قادراً على شراء المزيد من الأسهم بأسعار منخفضة، كما أعلن في نوفمبر من سنة 2009 تعافيه من الخسائر التي تكبّدها جراء الاضطرابات في السوق الماليّة فوصل حجم هذا الصندوق إلى 455 مليار دولار وسيطر على ما يقرب من 1.25 بالمائة من إجمالي أسهم الشركات المدرجة في أوروبا وأكثر من 1 بالمائة من الأسهم المتداولة في جميع أنحاء العالم و سمحت مبادئ توجيهية جديدة نُفّذت في سنة 2007 للصندوق بالاستثمار بما يصل إلى 60 بالمائة من رأس المال في الأسهم (40 بالمائة سابقاً)، في حين يمكن وضع الباقي في السّندات والعقارات²، ويوضح الشّكل التالي تطوّر العائدات الماليّة الاسميّة السنويّة للصندوق خلال الفترة الممتدة من سنة 1998 الى سنة 2010.

الشّكل 4-13: تطوّر العائدات الماليّة الاسميّة السنوية للصندوق خلال الفترة الممتدة من سنة 1998 إلى 2010. الوحدة: مليار كرونة.

¹Danyel Reiche, op cit, p: 12.

² الموسوعة الحرة ويكيبيديا، مرجع سبق ذكره.



Source: Stig Sollund, Government Pension Fund Global (GPF), Tax Law Department Expert Meeting, Moscow, 12 May 2011, p: 14.

يُوضح الشكل تطور العائدات الحقيقية المالية السنوية لكل من الأسهم والأصول الاستثمارية ذات الدخل الثابت خلال الفترة الممتدة من سنة 1998 إلى سنة 2010، إذ قُدِّرَ العائد السنوي المتوسط خلال هذه الفترة بدءاً من شهر جانفي 1998 بحوالي 3.1 بالمائة¹، بالإضافة إلى تطور العائدات الاستثمارية الكلية لصندوق التقاعد الحكومي العالمي الترويجي خلال نفس الفترة، ونلاحظ من الشكل انخفاض عائدات الأسهم ومعها عائدات الصندوق ككل عند نقطتين بارزتين، هما: سنة 2003 ثم سنة 2008، في حين نلاحظ الثبات النسبي لعائدات استثمارات الدخل الثابت والتي تتميز بانخفاض العائد وانعدام المخاطر و تشكل 40 بالمائة من مجموع الأصول المستثمرة، أما الاستثمارات في الأسهم فقد عرفت خسائر كبيرة، خاصة جرّاء انخفاض قيمة الأسهم بفعل الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 إذ انخفضت من 190 مليار كرونة بداية سنة 2008 إلى 100 مليار كرونة سنة 2009، وأدت بذلك إلى انخفاض العائدات الكلية للصندوق من 175 مليار كرونة إلى 130 كرونة خلال نفس الفترة.

¹ Stig Sollund, op cit, p: 14.

المبحث الثاني: مكانة الفوائض البترولية في الاقتصاد الجزائري ودور صندوق ضبط الموارد في إدارتها

تميّزت صناعة البترول في الجزائر بمكانة خاصة، باعتبار هذا المورد المساهم الأول في تطوير وتحريك الاقتصاد الوطني من خلال استهلاكه محلياً أو تصديره، إذ يُنتج أكثر من ثلث الثروة الوطنية ويزود الدولة بثلاثي موارد الموازنة العامة¹.

المطلب الأول: تطور قطاع البترول في الجزائر

نتناول فيما يلي تاريخ البترول الجزائري وصناعته، ومكانة الجزائر ضمن الدول المنتجة والمصدرة للبترول.

أولاً: تاريخ البترول في الجزائر

يُقسم تاريخ البترول الجزائري إلى مرحلتين:

1- البترول خلال الحقبة الاستعمارية: بدأت عمليات المسح الجيولوجي قبل الحرب العالمية الثانية وأدت إلى اكتشاف الكثير من الثروات المعدنية كالفحم والحديد والرصاص²...، وقد كانت أولى محاولات البحث والتنقيب عن البترول عام 1913 بعد ملاحظة مؤشرات بترولية على سطح الأرض بالإقليم الغربي من منطقة غليزان، واستمرت الأبحاث أثناء فترة الحرب العالمية الثانية في كل من قسنطينة، والعلمة وعين فكرون، وسيدي عيش، لكن دون تحقيق نتيجة تذكر، وفي عام 1946 اكتشفت شركة البترول "الصورالفرنسية" توتال حالياً، أول حقل بترولي في واد قطرني، ثم حقل برقة بالقرب من عين صالح عام 1952، كما تم اكتشاف أول حقل بترولي هام في الصحراء الجزائرية، والمتمثل في حقل "عجيلة" عام 1956، ليتم فيما بعد اكتشاف حقل حاسي مسعود وهو أكبر حقل بترولي في الجزائر وذلك في السنة نفسها، وبالتالي بعد ما تأكدت الإمكانات الباطنية للصحراء الجزائرية، ولاكتشاف المزيد قام الاستعمار الفرنسي بإصدار قانون البترول الصحراوي عام 1957، ما أدى إلى تزايد الطلبات الأجنبية على التراخيص³.

¹ عبد اللطيف بن أشنهو، الجزائر اليوم بلد ناجح، 2004، ص: 14.

² يسرى محمد أبو العلا، نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول، دار الفكر الجامعي، القاهرة ط1، 2008، ص: 514.

³ منادي المعتز بالله وخوذري زواوي، أثر تغيرات أسعار البترول وانعكاساتها، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في: ل، م، د علوم تجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2007-2008، ص: 29.

2- البترول بعد الاستقلال: بحصول الجزائر على استقلالها السياسي رسمياً بعد التوقيع على اتفاقية ايفيان سنة 1962، بدأ العمل من أجل تحقيق الاستقلال الاقتصادي، إذ كانت الثروات الطبيعية للبلاد تحت سيطرة الدول الأجنبية، ففي سنة 1963 كانت الحكومة الفرنسية تستحوذ على نسبة كبيرة جداً من تراخيص التنقيب قدرت بـ 67.45 بالمائة من المجموع الكلي للتراخيص، ولمؤاصمة الاستقلال الاقتصادي تقدمت الحكومة الجزائرية عام 1936 بطلب فتح المفاوضات مع الحكومة الفرنسية، دامت ثمانية عشر شهراً، ورغم صعوبتها إلا أنها أثمرت في النهاية بإمضاء اتفاق الجزائر عام 1965 بهدف الوصول إلى اتفاق جاد لاستغلال الثروات البترولية بما يخدم المصالح الثنائية للبلدين¹، كما قامت الدولة لتأكيد سيطرتها على ثروتها البترولية بما يلي:

أ- تأسيس شركة سونطراك: تأسست هذه الشركة عندما قررت 16 شركة بترول أجنبية عام 1963 إنشاء خط أنابيب يربط بين منطقتي حوض الحمرا وأرزويو، فاشتترطت الحكومة الجزائرية نسبة 20 بالمائة كمشاركة في رأسمال الخط مع حق الحصول على 13 بالمائة في مرحلة ثانية، ونظراً لرفض الشركات الأجنبية هذا الشرط، اتخذت الجزائر قرار تولي إنشاء الخط وإدارته وتشغيله، ومن أجل ذلك أسست الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات "سونطراك" في 13 ديسمبر من سنة 1963، ثم وسعت مهامها عام 1966 إلى التنقيب والإنتاج، والنقل والتحويل، والتسويق.

ب- تأميم البترول الجزائري: لم يكن للبترول خلال الحقبة الاستعمارية دور في النشاط الاقتصادي المحلي، بسبب سيطرة الشركات الفرنسية التي كانت تمتلك ثلاثة أرباع مساحة الامتيازات، وحوالي 93 بالمائة من الاحتياطي البترولي وأكثر من ثلثي الإنتاج، ونظراً لأن سيادة الدولة تفرض تأميم هذه الثروة لأن وجودها تحت السيطرة الأجنبية يتعارض مع مبدأ سيطرة الدولة على ثرواتها، نعرض فيما يلي تجربة التأميمات الجزائرية.

- تعريف التأميم: يُعرف التأميم بأنه الإجراء الذي تتخذه الدولة و تنقل بمقتضاه ملكية مشروع أو مجموعة من المشاريع الاقتصادية المملوكة للأفراد أو الهيئات الخاصة، فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات إلى الأمة ممثلة في شخص الدولة، وتعهد بإدارته إلى جهاز إداري من أجهزة الدولة أو جهاز إداري مستقل وفقاً لمصلحة الجماعة².

¹ يسرى محمد أبو العلا، مرجع سبق ذكره، ص: 593-689.

² يسرى محمد أبو العلا، المرجع السابق ذكره، ص: 655.

وتُعتبر التجربة الجزائرية أول تجربة يخوضها بلد عربي اتجاه الاحتكارات الأجنبية البترولية والتي بدأت بحركة تأميمات جزئية لشبكة البيع التابعة لشركة بريتش بترولיום، ثم فرض رقابة الدولة على شركتين أمريكيتين للتوزيع والتكرير عام 1967، وبتاريخ 13 ماي 1968 صدر أمر يقضي بالتأميم الكامل للشركات الأجنبية التي تعمل في مجال التسويق والتخزين والنقل، و تم تأميم الشركات الفرنسية البترولية عام 1971 بعد فشل المفاوضات الثنائية، ولم يبق غير صدور قرار بالتأميم الشامل للصناعة البترولية، فاتخذت الحكومة قرار تأميم منابع الغاز، كما جعل قانون 24 فيفري 1971 شركة سونطراك المُنفَذ الرئيسي لجميع العمليات البترولية، ورفع نسبة مشاركتها إلى 51 بالمائة على الأقل، مع إلزام الشركات الأجنبية بجعل مقرها الرئيسي بالجزائر، وعلى الرغم من المحاولات الفرنسية لإفشال هذه الإجراءات، إلا أنها اضطرت أمام الموقف الجزائري الصّامد إلى الاعتراف بشرعية التأميم وإبرام اتفاقية سنة 1971 لمواصلة شراء البترول الجزائري¹.

ثانياً: مكانة الجزائر كدولة بترولية

تعدّ الجزائر إحدى الدول البترولية الكبرى، خصوصاً من ناحية المزايا التنافسية للبترول الجزائري هذه المزايا التي تمكنها من المطالبة بشروط أفضل في الاتفاقيات والعقود مع الدول المستوردة، وفيما يلي أهم مزايا البترول الجزائري، ومكانته ضمن الاحتياطات والإنتاج العالمي:

1- تنافسية البترول الجزائري من حيث النوعية: يمتاز البترول الجزائري بنوعية جيدة مقارنة بالعديد من أنواع البترول المُصدّرة من قبل دول الأوبك، فالبترول الجزائري الأساسي المُصدّر والمُتمثل في صحاري بلند يتميز بخلوه من مادة الكبريت ودرجة كثافته التي تفوق "API 30°" ما يجعل منه بترولاً خفيفاً، ويُعدّ من أجود أنواع البترول لقلّة احتوائه على الشوائب، ويُعتبر كل إنتاج الجزائر من النوع الخفيف الحلو² والذي يزداد الطلب عليه بمعدلاتٍ أعلى من معدلات الطلب على البترول الثقيل الحامضي،* خاصة أن معظم مصافي العالم مُصمّمة لتكرير البترول الخفيف الحلو³، ما يمنح البترول الجزائري مكانة جدّ تنافسية

¹يسرى محمد أبو العلا، مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقها على التشريع الجزائري، دار النهضة، القاهرة، ط1، 1996، ص: 283-285.

² محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

* جاء في دراسة حول 56 نوع من البترول الخام من جانفي 2004 إلى أفريل 2005 أن زيادة درجة كثافة بنقطة واحدة بين بترول وآخر، يزيد السعر النسبي للبترول بواقع 0.7 سنت للبرميل، كما أن زيادة درجة واحدة من المحتوى الكبريتي تُخفّض السعر بواقع 5.6 سنت للبرميل، و ارتفاع درجة واحدة بمقياس الحموضة بخفض السعر بـ 5.1 سنت للبرميل.

³ عماد المكي، مرجع سبق ذكره، ص: 77.

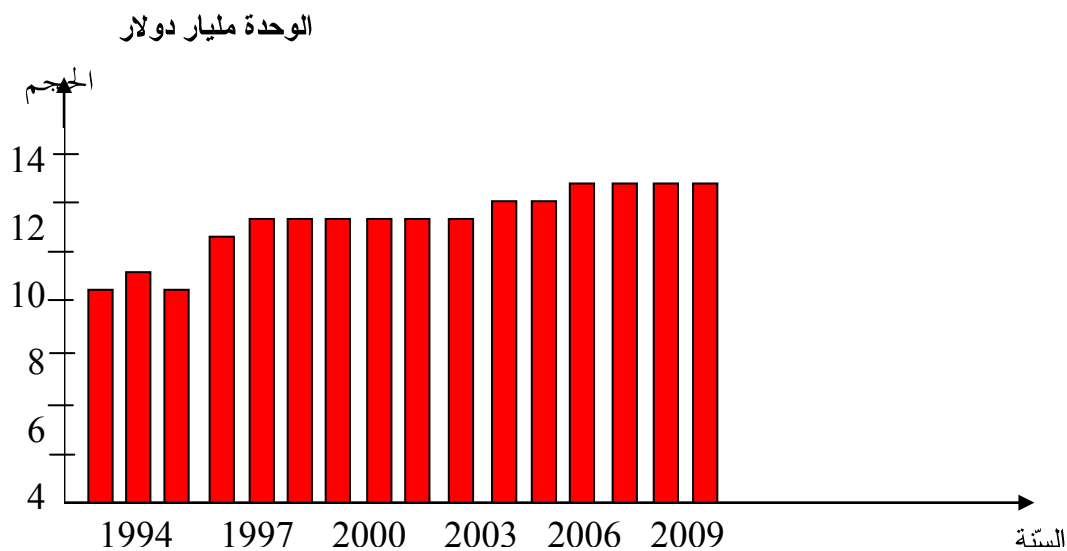
في سوق البترول العالمي، ويبيّن الملحق 2 الفروقات بين الأسعار الفورية للبترول الخفيف والثقيل للفترة (1978 – 2005) حسب المعادلات السنوية للأسعار.

2- تنافسية البترول الجزائري من حيث ميزة الموقع الجغرافي: تُمثّل ميزة الموقع الجغرافي عاملاً مهماً في تحديد القيم النسبية لأنواع البترول المختلفة، نظراً لعلاقتها المباشرة بتكاليف النقل، التي تُشكّل بدورها جزءاً مهماً من السعر النهائي للبترول الخام، كما أنّ أنواع البترول المتمثلة من ناحية النوعية يُفترض أن

تكون أسعارها في سوق معينة متساوية، و أنّ العلاقة بين الموقع الجغرافي وتكاليف النقل بصورة عامة تتمثّل في أنّه كلما كان موقع إنتاج البترول أقرب إلى السوق المعنوية، انخفضت تكاليف النقل نسبياً وازدادت درجة تنافسيته بسبب اكتسابه علاوة الموقع¹، و تستفيد الجزائر من ميزة الموقع الجغرافي بالنسبة للأسواق الأوروبية خاصة.

3- الاحتياطي البترولي: تحتلّ الجزائر حسب إحصائيات الشركة البريطانية "BP" سنة 2010 المرتبة السابعة عشر عالمياً من حيث احتياطات البترول، أي ما يُقارب 1 بالمائة من الاحتياطي العالمي، كما تحتلّ المرتبة السابعة عربياً بعد كل من السعودية، و العراق، والكويت، والإمارات، و ليبيا، و قطر ويبيّن الشكل التالي تطوّر احتياطي الجزائر من البترول خلال الفترة (1994-2009).

الشكل 4-14: تطوّر الاحتياطي البترولي في الجزائر من سنة 1994 إلى 2009.



¹ علي رجب، مرجع سبق ذكره، ص: 18.

Source: BP statistical review of world energy, 2008, 2009, 2010, p: 6.

نلاحظ ارتفاع حجم الاحتياطي البترولي من 10 مليار برميل عام 1994 إلى حوالي 11.3 مليار برميل عام 1998، ليصل إلى 12.2 مليار برميل عام 2009، و ذلك راجع على جهود الاستكشافات المتواصلة بالرغم من تزايد حجم الإنتاج.

4- الطاقة الإنتاجية والتصديرية: مهما كانت الحقول البترولية كبيرة، فإنها تخضع لتراجع الإنتاجية وللحفاظ على مستويات الإنتاج، يتطلب الأمر استثمارات رأسمالية كبيرة تتوفر في الاستثمارات الأجنبية

المباشرة للشركات المتعددة الجنسيات، التي تلعب دوراً هاماً في الصناعة البترولية خاصة في ظل سيطرتها على الجانب التكنولوجي وضعف القدرات المالية الوطنية، لهذا فتحت الجزائر المجال أمام الاستثمار الأجنبي وتوفير الأرضية اللازمة لذلك¹، و يوضح الجدول التالي نمو القدرة الإنتاجية للبترول:

الجدول 4-5: نمو القدرة الإنتاجية للبترول.
الوحدة: مليون برميل
يوميًا.

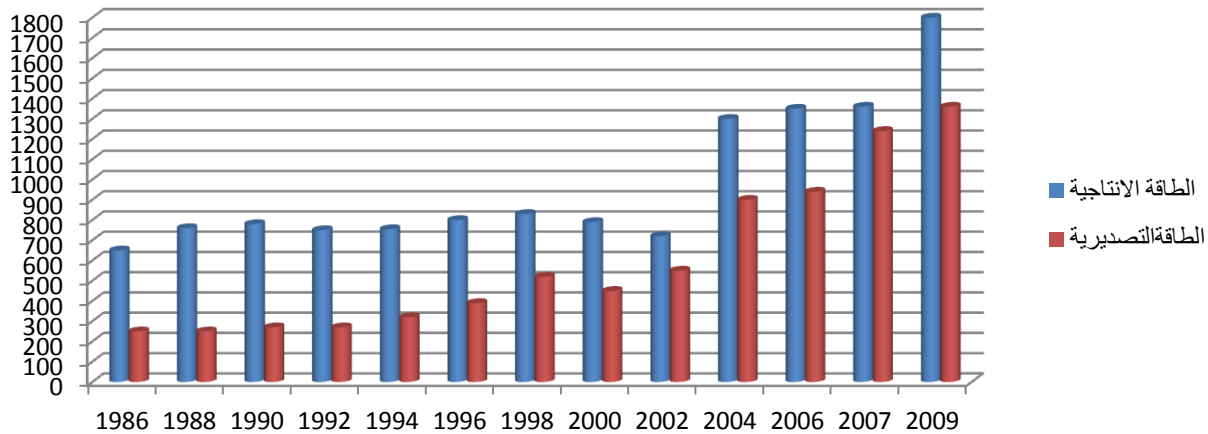
الدول	1980	2003	2020	2030
الجزائر	1.3	1.5	1.9	1.8
ليبيا	1.5	1.5	1.9	1.8
نيجيريا	1.8	2	2.7	3.2

المصدر: مصطفى بودرامة، التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر، ملتقى التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008، ص: 1065.

وتقارب الطاقة الإنتاجية للجزائر حوالي مليوني برميل في اليوم، وتتزايد قدرتها الإنتاجية بالتزامن مع زيادة الطلب العالمي، ويوضح الشكل الموالى تطور كل من الطاقة الإنتاجية و التصديرية للبترول في الجزائر خلال الفترة (1986-2009).

¹ مصطفى بودرامة، مرجع سبق ذكره، ص: 1063.

الشكل 4-15: تطوّر كل من الطاقة الإنتاجية والتصديرية للبترول في الجزائر خلال الفترة (1986-2009).
الوحدة: ألف برميل يومياً.



OPEC, Annual statistical bulletin 2007, 2008, 2009, 2010, p: 18

[Http://: www.opec.org](http://www.opec.org)

حققت الطاقة الإنتاجية والتصديرية للبترول تطوراً كبيراً، وسلكت اتجاهات متزايدة بفضل زيادة عدد الحقول المكتشفة في إطار عملية الشراكة، بالإضافة إلى الارتفاع غير المسبوق للأسعار نتيجة تزايد الطلب العالمي، فقد انتقل حجم الإنتاج من 648.2 ألف برميل يومياً عام 1987 إلى 942 ألف برميل يومياً سنة 2004، ثم إلى 1.4 مليون برميل يومياً عام 2007 و1.8 مليون برميل يومياً عام 2009، وانتقل حجم الصادرات من 240 ألف برميل في اليوم عام 1987 إلى 1.3 مليون برميل في اليوم عام 2007، ثم 1.36 مليون برميل يومياً سنة 2009، ونلاحظ أن هناك علاقة طردية بين حجم الإنتاج وحجم الصادرات، حيث يتوجّه أغلب الإنتاج إلى السوق الخارجية.

المطلب الثاني: تأثير القطاع البترولي على التوازنات الاقتصادية الكلية

نحاول من خلال هذا المطلب دراسة مكانة القطاع البترولي وانعكاسات تقلبات أسعاره على كل من الناتج المحلي الإجمالي، وعلى الوضعية المالية للموازنة العامة للدولة، وعلى رصيد الميزان

التجاري بالإضافة إلى تراكم الاحتياطات الرسمية والعائدات التي تتركز أساساً على المداخل البترولية مُشكّلة الحصة الأكبر من المداخل الكلية للدولة خلال الفترة (1986-2009).

أولاً: مكانة القطاع البترولي في بنية الناتج المحلي الإجمالي

نُبيّن من خلال الجدول التالي تطوّر قيمة الناتج المحلي الإجمالي و علاقته بأسعار البترول، خلال الفترة الممتدة ما بين (1986-2009).

الجدول 4-6: تطوّرات أسعار البترول و انعكاساتها على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1986-2009).

السنة	سعر البترول (دولار للبرميل)	قيمة الناتج المحلي الإجمالي (مليار دينار جزائري).
1986	13.57	296.6
1987	17.73	312.7
1988	14.24	347.7
1989	17.31	422.0
1990	22.26	554.4
1991	18.62	862.1
1992	18.44	1074.7
1993	16.33	1189.7
1994	15.53	1487.4
1995	16.86	2005.0
1996	20.29	2570.0
1997	18.68	2780.2
1998	12.28	2830.5
1999	17.48	3238.2
2000	27.60	4123.5
2001	23.12	4227.1
2002	24.36	4521.8
2003	28.10	5247.5
2004	36.05	6135.9
2005	50.64	7544.0
2006	61.08	8460.5
2007	69.08	9374.2
2008	94.10	11042.8

10212.0	61.00	2009
---------	-------	------

المصدر : إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات.

نلاحظ من الجدول وجود علاقة قوية تربط بين تطورات الناتج المحلي الإجمالي، و تطورات أسعار البترول، فعدم الاستقرار في نمو الناتج المحلي الإجمالي يرجع إلى عدم الاستقرار في حصة قطاع المحروقات، التي تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار البترول في الأسواق البترولية، فاضطرابات الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية التي تتكون أساسا من المحروقات، تنعكس على مستوى النشاط الاقتصادي الوطني، فينتعش بزيادتها وينكمش بتراجعها.

ثانيا: تأثير القطاع البترولي على الميزان التجاري

نتناول بالتحليل مكانة صادرات البترول ضمن حصة الصادرات الجزائرية خلال الفترة:

2001-2010.

الجدول 4-7: تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2001-2010). الوحدة: مليار دولار.

الصادرات خارج قطاع البترول	صادرات البترول دولار/برميل	الصادرات الإجمالية	أسعار البترول(\$)	السنة
648	18484	19132	23.12	2001
734	18091	18825	24.36	2002
673	23939	24612	28.10	2003
781	31302	32083	36.05	2004
907	45094	64001	5064	2005
1184	53489	54613	61.08	2006
1312	58206	59512	69.08	2007
1980	76340	78230	94.10	2008
1070	44120	45190	61.00	2009
1620	55040	55040	78.20	2010

المصدر: معطيات المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات.

من خلال الجدول نلاحظ استمرار سيطرة صادرات البترول على هيكل الصادرات في الجزائر وفيما يتعلق بالصادرات خارج قطاع البترول، نجد أنها سجلت نمواً ملحوظاً بانتقالها من 648 مليون دولار عام 2001 إلى 1620 مليون دولار عام 2010، نظراً للعديد من الجهود المبذولة من قبل الدولة

بهدف تنمية الصادرات خارج قطاع البترول، خاصة خلال فترة برنامجي الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي فقد تم تحديد هدف الوصول إلى تصدير ما قيمته ملياري دولار خارج قطاع البترول آفاق سنة 2000 وذلك عام 1995، لكن كانت قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات سنة 2000 تُقدّر بـ 612 مليون دولار فقط¹، ووصلت إلى 1620 مليون دولار عام 2010، وبالتالي ما تحقق لحد الآن مازال بعيداً عن الأهداف، كما تزايدت الصادرات الكلية خلال هذه الفترة بالتزامن مع ارتفاع أسعار البترول، باستثناء انخفاضها عام 2009 جراء الركود الاقتصادي بسبب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008 فقد انتقلت من 19132 مليون دولار إلى 45190 مليون دولار عام 2009، ثم 56660 مليون دولار عام 2010 بسبب انتعاش أسعار البترول، وبناءً ما سبق يتضح أن حجم الصادرات الجزائرية مرتبط بشكل كلي بأسعار البترول، فقد انعكس التقلب في الأسعار تماماً على التغير في حصيلة الصادرات سواء البترولية أو الإجمالية، والتي تساهم فيها الصادرات البترولية بنسبة 96 بالمائة.

2- انعكاس تقلبات أسعار البترول على الواردات: يتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول 4- 8: الواردات الجزائرية خلال الفترة (2001-2010). الوحدة: مليون دولار.

الواردات الإجمالية	أسعار البترول (دولار/برميل)	السنة
9940	23.12	2001
12009	24.36	2002
13534	28.10	2003
18308	36.05	2004
20357	50.64	2005
21456	61.08	2006
27439	69.08	2007
39150	94.10	2008
39290	61.00	2009
40210	78.20	2010

المصدر: معطيات المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات.

يبدو من خلال الجدول أن حصيلة الواردات عرفت ارتفاعاً متواصلاً مرتبطاً بالارتفاع المستمر في أسعار البترول خلال هذه الفترة، التي انتقلت من 23.12 دولار للبرميل سنة 2001 إلى

¹ قدي عبد المجيد ووصّاف سعيدي، مرجع سبق ذكره، ص: 229.

69.08 دولار للبرميل عام 2007، فارتفعت بذلك الواردات من 9940 مليون دولار إلى 27439 مليون دولار خلال الفترة نفسها، إذ اعتمدت الدولة على الواردات خلال برنامجي الإنعاش ودعم النمو، ونلاحظ استمرار حصيلة الواردات خاصة عام 2009 بالرغم من انخفاض أسعار البترول، ويعود ذلك إلى ارتفاع واردات المنتجات النصف مصنعة ومواد الاستهلاك غير الغذائية حسب المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابعة للجمارك، وشهدت سنة 2010 كذلك ارتفاع متزامن في كل من الواردات والأسعار ما يبين الارتباط الوثيق بين الواردات وأسعار البترول خلال الفترة (2001-2010).

3- تأثير صادرات البترول على رصيد الميزان التجاري: تمثل مُحَصَّلَة التَّغْيِرَات في كل من الصَّادِرَات والواردات رصيد الميزان التجاري، الذي يتأثر بتقلبات أسعار البترول من خلال الصَّادِرَات والواردات وسنوضح رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2001-2010) كما يلي:

الجدول 4-9: وضعية الميزان التجاري خلال الفترة (2001 - 2010). الوحدة: مليون دولار.

السنة	أسعار البترول(دولار/ برميل)	رصيد الميزان التجاري
2001	23.12	9192
2002	24.36	6816
2003	28.10	11078
2004	36.05	13775
2005	50.64	25644
2006	61.08	33157
2007	69.08	32079
2008	94.10	39070
2009	61.00	5900
2010	78.20	16450

المصدر: مُعطيات المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات.

نلاحظ من خلال الجدول أن رصيد الميزان التجاري شهد تسجيل فوائض مرتفعة خلال الفترة (2001- 2010)، بانتقاله من 9192 مليون دولار عام 2001 إلى 32079 مليون دولار عام 2007 وسجل رصيد الميزان التجاري رقماً قياسيًّا سنة 2008، قُدِّرَ بـ 39070 مليون دولار، لينخفض بعدها إلى أدنى مستوى له حوالي 5900 مليون دولار، بسبب انخفاض قيمة الصَّادِرَات الإجمالية لانخفاض أسعار البترول و جرّاء آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008، وبدأ رصيد

الميزان التجاري يعرف انتعاشاً بداية من سنة 2010، ومن خلال ما سبق تتضح مكانة الصادرات البترولية ضمن رصيد الميزان التجاري.

ثالثاً: تراكم عائدات البترول والاحتياطات الرسمية في الجزائر

1- تراكم عائدات البترول: من خلال الجدول التالي يتبين أن تطوّر العائدات البترولية الناتجة عن الصادرات الكلية والتي تشكّل الصادرات البترولية نسبة كبيرة منها خلال الفترة (1986-2009) مُرتبطٌ بأسعار البترول وطفرتها المختلفة.

الجدول 4-10: تراكم عائدات الجزائر خلال الفترة (1986-2009).
الوحدة: مليون دولار.

السنة	العائدات الإجمالية	العائدات البترولية	العائدات خارج قطاع البترول
1986	7820	7621	199
1987	8233	8019	214
1988	8104	7685	419
1989	8968	8752	216
1990	11304	10865	439
1991	12101	11726	375
1992	10837	10388	449
1993	10091	9612	479
1994	8340	8053	287
1995	10240	9731	509
1996	13375	12494	881
1997	13889	13378	511
1998	10213	9855	358
1999	12522	12084	438
2000	22031	21419	612
2001	19132	18484	648
2002	18825	18091	734
2003	24612	23939	673
2004	32083	31302	781
2005	46001	45094	907
2006	54613	53429	1184
2007	59518	58206	1312
2008	78230	78340	1890
2009	45190	44120	1070

المصدر: معطيات المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات.

من خلال الجدول نلاحظ تمحور عائدات الجزائر حول المصدر الوحيد المتمثل في البترول الذي تمثل عائداته أغلب العائدات المالية للدولة، ومنه يتضح مدى ارتباطها بعائدات البترول المتقلبة حسب تقلب أسعار البترول، فخلال سنتي 1994 و 1998، انخفضت عائدات البترول والعائدات الإجمالية بانخفاض أسعار البترول، كما عرفت هذه العائدات تطوراً مستمراً خلال الطفرة البترولية الثالثة مع استمرار ارتفاع أسعار البترول باستثناء الانخفاض المسجل عام 2009 جرّاء الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لسنة 2008.

2- تراكم الاحتياطات الرسمية في الجزائر:

أ- تطوّر الاحتياطات الرسمية خلال الفترة (2000-2009): تتمثل الاحتياطات الرسمية لأي بلد في فيما يملكه البنك المركزي من رصيد ذهبي ووحدات السحب الخاصة، وصافي مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي، والحياسة الرسمية للعملات الصعبة أو احتياطات الصّرف، والتي شكّلت حجم الزيادة الظاهرة في احتياطات الجزائر الدولية¹، فقد واصلت الاحتياطات الرسمية ارتفاعها منذ سنة 2000، في ظلّ ارتفاع أسعار البترول وانعكاسها على زيادة الفوائض المحققة في الميزان التجاري ويبيّن الجدول المُوّلي تطوّر الاحتياطات الدولية الجزائرية للفترة (2000-2009):

الجدول 4-11: تطوّر الاحتياطات الرسمية خلال الفترة (2000-2009). الوحدة: مليار دولار.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الاحتياطات	11.96	17.96	23.5	32.5	43.11	56.18	77.87	110.2	163.5	154.2

المصدر: إحصائيات بنك الجزائر.

نلاحظ من خلال الجدول أنّ الاحتياطات الرسمية للجزائر سجلت تحسناً غير مسبوق خلال الفترة (2000-2009)، وبعد أن كانت 11.96 مليار دولار سنة 2000، أصبحت 163.5 مليار دولار عام 2008، وسجلت انخفاضاً طفيفاً خلال سنة 2009، ويُعتبر هذا المستوى القياسي للاحتياطات عنصر أمان للاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية، وهو ما تحقّق فعلاً في مواجهة تدني أسعار البترول جرّاء الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وبالتالي استفادت الجزائر من ارتفاع أسعار البترول

¹ زايري بلقاسم، إدارة احتياطي الصرف وتمويل التنمية في الجزائر، بحوث اقتصادية عربية، 2008، ص: 21.

بتصديرها يومياً ما يعادل 1.3 مليون برميل واستمرارها في تحديد المؤازنة العامة على أساس 37 دولار من سعر البرميل الواحد، بينما يُوجّه باقي المبلغ لصالح الخزينة العمومية تفادياً لأيّ تذبذب في أسعار البترول¹.

ب- تغطية الاحتياطات الرسمية للواردات سنوياً: عند حساب تغطية الاحتياطات الرسمية للواردات خلال الفترة (2000-2009) نجدها في ارتفاع مستمر، كما يوضح الجدول التالي:

الجدول 4-12: معدل تغطية الاحتياطات الرسمية للواردات السلعية للفترة (2000-2009).

الوحدة: مليار دولار.

السنة	الاحتياطات الرسمية	الواردات	معدل التغطية بالسنوات
2000	11.91	9.17	1.29
2001	17.92	9.94	1.80
2002	23.10	12.00	1.92
2003	32.92	13.53	2.43
2004	43.11	18.30	2.35
2005	56.18	20.35	2.76
2006	77.78	21.45	3.62
2007	110.18	27.44	4.01
2008	163.55	39.15	4.17
2009	154.23	39.29	3.92

المصدر: معطيات بنك الجزائر.

نلاحظ من خلال الجدول، ارتفاع نسب تغطية الاحتياطات للواردات السلعية بالسنوات خلال الفترة (2000-2009)، إذ قُدرت سنة 2000 بـ 1.29 سنة تغطية، واستمرت في الارتفاع بوصولها سنة 2003 إلى 2.43 سنة تغطية، وعرفت سنة 2004 انخفاضاً طفيفاً مُسجّلة 2.35 سنة تغطية أمام ارتفاع حجم الواردات، ثم واصلت ارتفاعها بما يعادل 4.17 سنة تغطية، وانخفضت سنة 2009 إلى 3.92 سنة تغطية جرّاء انخفاض الاحتياطات بسبب الأزمة المالية والاقتصادية لسنة 2008، وهناك عاملان أساسيان وراء تراكم الاحتياطات الرسمية، لعلّ الأول يتعلّق بارتفاع أسعار البترول والثاني

¹ صحراوي بن شيخة وبن حبيب عبد الرزاق، تأثر نتائج الأزمة المالية على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة حالة المشاريع الاستثمارية الكبرى قيد الإنجاز، ملتقى الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، الجزائر، 2009، ص: 312.

يُمكن في نتائج عملية جدولة الديون الخارجية مواكبة لبرنامج التعديل الهيكلي بتخفيف أعباء خدمة الدين الخارجي وانخفاض الطلب على العملة الصعبة، تحت تأثير السياسة الانكماشية، ثم تراجع المديونية عن طريق التسديد المسبق¹.

المطلب الثالث: دور صندوق ضبط الموارد في إدارة الفوائض البترولية

نحاول في هذا المطلب إبراز دور صندوق ضبط الموارد في إدارة الفوائض البترولية كما يلي:

أولاً: ماهية صندوق ضبط الموارد

ينتمي صندوق ضبط الموارد "Fonds de Régulation des recettes" إلى الحسابات الخاصة للخرينة العمومية الجزائرية، وقد أنشأ بموجب المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000، التي تنص على ما يلي: يُفتح في كتابات الخزينة العمومية حساب تخصيص رقم 103-302 بعنوان صندوق ضبط الموارد، ويُقيد في هذا الحساب:

1- في باب الإيرادات:

أ- فوائض القيمة الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات على تلك المتوقعة ضمن قانون المالية؛

ب- كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.

2- في باب النفقات:

أ- ضبط نفقات وتوازن الموازنة المحددة، عن طريق قانون المالية السنوي والحد من المديونية العمومية؛

ب- تخفيض الدين العمومي؛

ج- إن الوزير المكلف بالمالية، هو الأمر الرئيسي بصرف هذا الحساب؛

د- تُحدد طرق تطبيق أحكام هذه المادة عن طريق التنظيم².

¹ عبد اللطيف بن أشنهو، الجزائر اليوم بلد ناجح، دون طبعة، 2004، ص: 24.

² أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، دراسة حالة الوفرة المالية في الجزائر، ص: 51. بحث متوفر بتاريخ:

2011/03/11، على الرابط: [Http:// www.jps-dir.com/Forum/.../oilchangeeco.doc](http://www.jps-dir.com/Forum/.../oilchangeeco.doc)

ويوضح الشكل التالي تطوّر موارد صندوق ضبط الموارد واستخداماتها من سنة 2000 إلى 2010.

الجدول 4-13: وضعيّة صندوق ضبط الموارد من سنة 2000 إلى سنة 2010.

الوحدة: مليار دينار

جزائري.

الموارد	الموارد: رصيد	فائض قيمة	تسبيقات	الاستخدامات:	سداد أصل	التسديد	تسديد	رصيد
والاستخدامات	الصندوق نهاية	الجباية	بنك	تمويل عجز	الدين	المسبق	تسبيقات	الصندوق
	السنة السابقة	البترولية	الجزائر	الخزينة	العمومي	للمديونية	بنك	في نهاية
				العمومية		الخارجية	الجزائر	سنة 2010
2000	0	453.24	0	0	221.10	0	0	232.14
2001	232.14	123.86	0	0	184.45	0	0	171.50
2002	171.53	26.50	0	0	170.06	0	0	27.978
2003	27.98	448.91	0	0	156.00	0	0	320.90
2004	320.89	623.50	0	0	165.56	57.14	0	721.70
2005	721.69	1368.84	0	0	247.84	0	0	1842.70
2006	1842.69	1798.00	0	91.53	618.11	0	0	2931.05
2007	2931.04	1738.85	0	531.95	314.45	0	607.956	3215.53
2008	3215.53	648.61	0	50.00	66.79	0	0	3747.35
2009	4280.07	400.70	0	364.30	0	0	0	4316.50
2010	4316.50	526.40	0	791.94	0	0	0	4842.80

Source: Note de présentation du projet d'ordonnance portant loi de finance Complémentaire pour 2008- 2011, Ministère des Finances.

بدأ صندوق ضبط الموارد في الظهور ضمن الموازنات السنوية التي توضح عمليات الخزينة العمومية منذ سنة 2000، سنوضح فيما بعد استخدامات موارد الصندوق.

و تمّ تأسيس هذا الصندوق من خلال قانون المالية التكميلي الصادر في 27 جوان 2000 محددا نوع و أهداف ومجال عمل الصندوق، إضافة إلى قانون المالية لسنة 2004 الذي أتى ببعض التعديلات على القواعد المسيّرة للصندوق، ثم تعديلات قانون المالية التكميلي لسنة 2006، كما يلي¹:

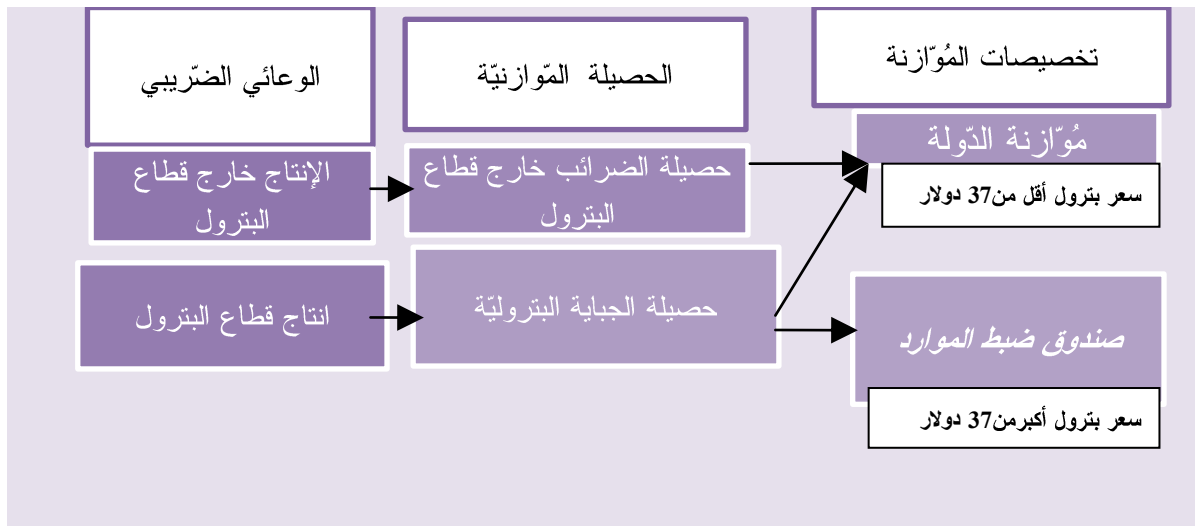
3- نوع صندوق ضبط الموارد: هو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة العمومية، وبالضبط إلى حسابات التخصيص الخاص، التي تتميز بأنها مستقلة عن الموازنة العامة للدولة؛ أي أنها لا تخضع لقواعد ومبادئ إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، كما أنها لا تخضع لرقابة السلطة التشريعية.

4- تسيير الصندوق: إن وزارة المالية هي الهيئة المكلفة بتسيير الصندوق، و يعتبر وزير المالية هو الأمر بالصرف الرئيسي له.

ثانياً: أهم مصادر تمويل صندوق ضبط الموارد

نوضح ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل 4-16: أهم مصادر مداخل صندوق ضبط الموارد.



Source : Amine Belaïcha et al., colloque internationale, crise financière internationale ralentissement économique mondial et effets sur les économies euro-maghrébines, un fond d'investissement d'état pour l'Algérie : approche institutionnelle et confrontation un modèle traditionnel des fonds souverains, université de Bejaïa, 2009, P: 5.

¹ بوفليح نبيل، فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخل النفط في الدول العربية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية 4، 2010، ص: 85.

نلاحظ من الشكل أنّ موارد صندوق ضبط الموارد تُنتج عن الفارق بين الجباية البترولية المُحدّدة في الموازنة على أساس السعر المرجعي المُقدّر بحدود 37 دولار للبرميل والجباية الحقيقية الناتجة عن مبيعات البترول المحسوبة على أساس سعر مُتوسّط في الأسواق الدولية، ويتمّ تحديده بناءً على المُعطيات المُتوفّرة حول تقلّبات الأسعار الدولية للبترول، وقد اعتمدت الحكومة سعراً مرجعياً قدره 19 دولاراً للبرميل الواحد أثناء إعدادها لقانون الموازنة خلال الفترة (2000-2007)، ولكن أسعار البترول شهدت ارتفاعاً كبيراً أدّى إلى ارتفاع الإيرادات العامة للدولة المُتأثّية من الجباية البترولية، لذلك تمّ رفع السعر المرجعي الجديد بحدود 37 دولار للبرميل، وقد اتّجهت هذه الفوائض إلى صندوق ضبط الموارد¹.

ثالثاً: مجال عمل صندوق ضبط الموارد

يتركّز مجال عمل الصندوق أساساً في الإقتصاد المحلي، عن طريق استقطاب الفوائض الجبائية البترولية واستعمالها لتمويل أيّ عجز قد يحدث مستقبلاً على مستوى الموازنة، مع امكانية امتداد انشطته خارج البلد من خلال تخفيض المديونية العمومية الخارجية²، وقد تم إدخال تعديلات مهمة على الصندوق خلال سنتي 2004 و2006 شملت مصادر تمويل الصندوق، فقد أضاف قانون المالية لسنة 2004 تسبيقات بنك الجزائر المُوجّهة للتسيير النشط للمديونية الخارجية كمصدراً من مصادر تمويل الصندوق بتحسّن الوضع المالي لبنك الجزائر نتيجة ارتفاع احتياطاته من العملة الصعبة³.

رابعاً: مستوى المساءلة والشفافية لدى صندوق ضبط الموارد

جاء في نشرة معهد صناديق الثروة السيادية* لشهر أفريل سنة 2010، تصنيف العديد من صناديق الثروة السيادية، ومن بينها صندوق ضبط الموارد الجزائري، الذي صنّف في المركز الأخير عربياً وعالمياً بمؤشر "لينابيرج-مادويل" للشفافية "Linaburg-Maduell Transparency Index" ويشمل هذا المؤشر عشرة معايير أساسية تُحدّد مدى شفافية صندوق الثروة السيادي، على أساس أنّ كلّ معيار يُصنّف درجة إلى تصنيف مؤشر الشفافية المُكوّن من 10 درجات، وتتمثّل هذه المعايير فيما يلي:

¹ Amine Belaicha et al., op cit, p: 4.

² بوفليح نبيل، مرجع سبق ذكره، ص: 85.

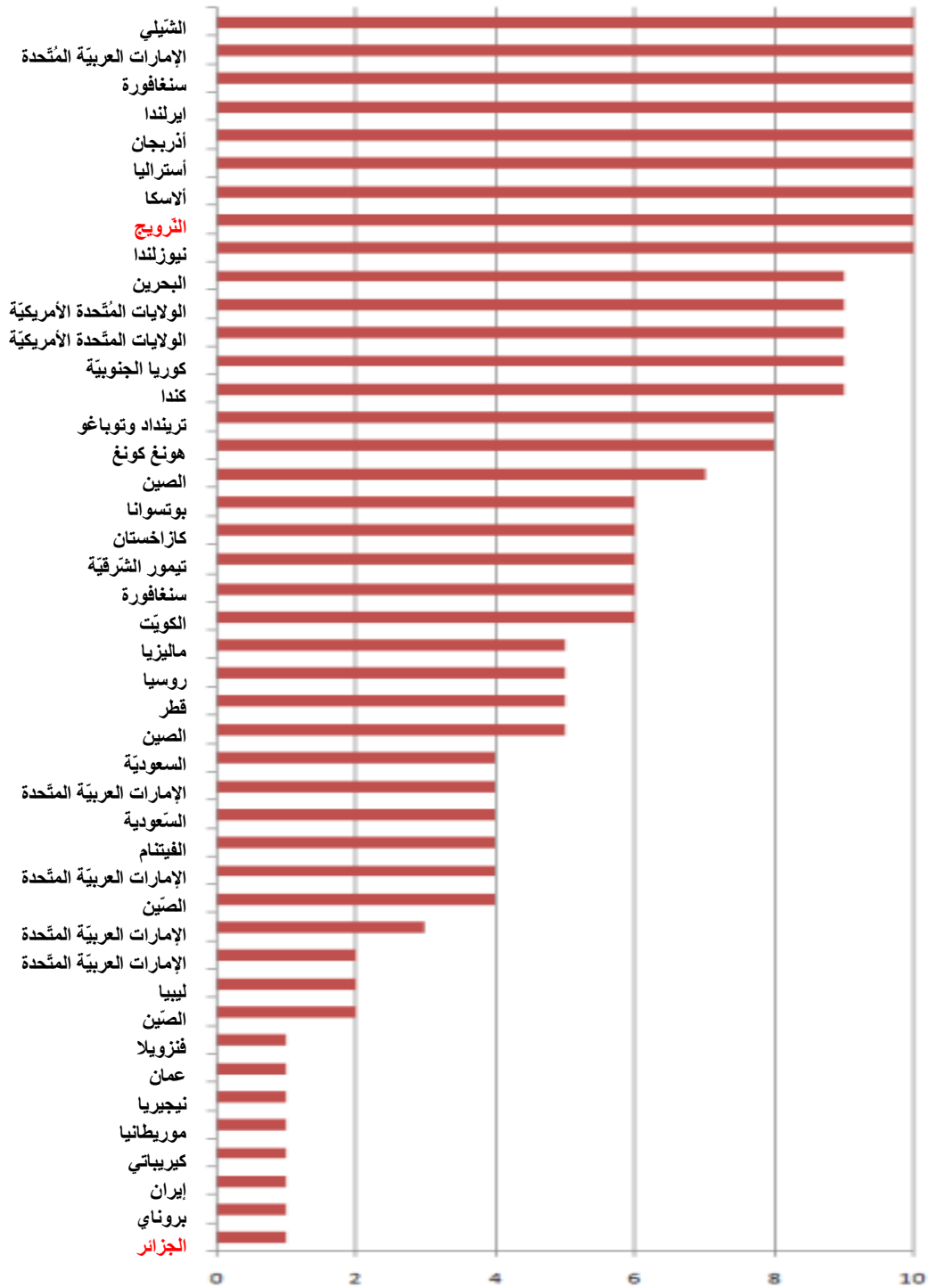
³ قودري قوشيج بوجمعة، مرجع سبق ذكره، ص: 157.

*مؤسسة مقرّها كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأميركية، هدفها دراسة صناديق الثروة السيادية وتأثيرها على الاقتصاد والسياسة وأسواق المال العالمية والتجارة.

- 1- بيان الصندوق لتاريخه، وأسباب إنشائه، ومصادر الثروة فيه، وهيكل ملكية الحكومة؛
 - 2- التزام الصندوق بإصدار تقارير سنوية مدققة من خلال مكتب محاسبة خارجي؛
 - 3- بيان الصندوق لنسب ملكيته في الشركات، والعوائد المالية، والتوزيع الجغرافي للملكية؛
 - 4- بيان حجم احتياطي الصرف الأجنبي ومكوناته والعائد عليه، إن وجد؛
 - 5- توفير الصندوق لقواعد إرشادية بشأن المعايير الأخلاقية، وسياسات الاستثمار والالتزامات المالية ومدى تفعيل تلك القواعد؛
 - 6- بيان الصندوق لاستراتيجيات وأهداف واضحة؛
 - 7- التحديد الواضح من قبل الصندوق لمعلومات الاتصال به وأي فروع له، إن وجدت؛
 - 8- تحديد الصندوق للمديرين الخارجيين، إن وجدوا؛
 - 9- قيام الصندوق بإدارة موقع الكتروني خاص به؛
 - 10- بيان الصندوق لعنوان مقره الرئيسي، ومعلومات الاتصال مثل الهاتف والفاكس¹.
- ويوضح الشكل التالي ترتيب صناديق الثروة السيادية وفق مؤشر الشفافية "لينابيرج-مادويل"
"Linaburg-Maduell Transparency Index"

الشكل 4-17: ترتيب صناديق الثروة السيادية وفق مؤشر الشفافية "لينابيرج-مادويل"
"Linaburg Maduell Transparency Index" لسنة 2010.

¹ معطيات معهد صناديق الثروة السيادية متوفرة على الرابط:



Source: <http://www.swfinstitute.org/swf-news/4q-2010-linaburg-maduell-transparency-index-ratings-%e2%80%93-public-release/>

نلاحظ من الشكل احتلال صندوق ضبط الموارد المركز الأخير مع العديد من صناديق الثروة السيادية التابعة لدول نامية، ويضم هذا المؤشر 44 صندوق ثروة سيادي، منهم عشرة صناديق سيادية تزيد قيمة أصول كل منها عن 100 مليون دولار أميركي، ويُعتبر هذا الترتيب لصندوق ضبط الموارد

الجزائري ترتيباً متأخراً في مقياس الشفافية، كما احتل الصندوق المرتبة 40 عالمياً حسب مؤشر "Edwin Truman" للأداء والكفاءة كما يوضح الجدول التالي:

الجدول 4-14: ترتيب صندوق ضبط الموارد حسب مؤشر "Edwin Truman".

المعايير	الهيكلية	الحوكمة	الشفافية والمساءلة	السلوك	التقييم العام
التقييم %	65	29	14	0	27
متوسط أداء إجمالي صناديق الثروة السيادية %	100	71	76	56	75,75

Source: Edwin M. Truman, sovereign wealth funds: Threat or Salvation?, Peterson Institute For international economics, Washington DC, 2010, P: 72.

نلاحظ من الجدول ضعف الشفافية والمساءلة لدى صندوق ضبط الموارد الجزائري، إذ منذ إنشائه اكتفت وزارة المالية والبنك المركزي بتقديم معلومات جدّ محدودة وغير مفصلة حول موارد واستخدامات الصندوق، ولم يصدر أي تقرير عام حول الصندوق بالرغم من مرور عشر سنوات على تأسيسه.

خامساً: الرقابة على صندوق ضبط الموارد

ينتمي صندوق ضبط الموارد إلى الحسابات الخاصة بالخزينة، التي تتم الرقابة على عملياتها كما يلي:

- الرقابة القبلية عند الالتزام بالإفاق وذلك على مستوى المراقب المالي؛
- الرقابة أثناء التنفيذ في إطار العلاقة بين الأمر بالصرف والمحاسب وذلك عندما ينوي هذا الأخير إجراء رقابته وفقاً للمادة 39 من القانون المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية؛
- الرقابة البعدية خلال المراقبة القانونية التي يضطلع بها مجلس المحاسبة بعد إيداع حساب التسيير المقدم من المحاسب وكذا الحساب الإداري المقدم من الأمر بالصرف.

- الرقابة التي تجريها المفتشية العامة للمالية¹.

سادساً: استخدامات موارد صندوق ضبط الموارد

1- دور صندوق ضبط الموارد في تسديد المديونية الخارجية

لقد عانت الجزائر من أزمة المديونية نتيجة التغيرات التي حدثت في أسعار البترول واعتمادها المباشر والكبير على الفوائض البترولية في تحقيق التنمية الاقتصادية، ما جعلها تتحمل خسائر ضخمة فقد أدت الصدمة البترولية سنة 1986 إلى انهيار أسعار البترول إلى 13 دولار بعد أن كانت 27 دولار للبرميل سنة 1985، وإذ أن انخفاض دولاراً واحداً في سعر البرميل الواحد يعني خسارة الجزائر مبلغ قدره 500 مليون دولار آنذاك، قفزت ديون الجزائر الخارجية من 17 مليار دولار سنة 1985 إلى 21 مليار دولار سنة 1986²، وأصبحت خدمة الدين من حيث الوزن بالنسبة إلى قيمة الصادرات تُقدّر بـ 66.6 بالمائة، وذلك لسنة 1990 و 72.7 بالمائة لسنة 1991، و 75 بالمائة بالنسبة لسنة 1994، كما سجلت المديونية أعلى مستوياتها سنة 1996 بحوالي 35.34 مليار دولار، وسنوضح فيما يلي تراجع المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة (2000-2010).

أ- تطوّر المديونية الخارجية للجزائر: يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول 4-15: تطوّر المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة (2000-2010). الوحدة: مليار دولار.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الديون الخارجية	25.08	22.31	22.54	23.20	21.82	17.19	5.61	5.60	5.58	5.41	5.45

المصدر: معطيات بنك الجزائر.

نلاحظ من الجدول أن المديونية الجزائرية الخارجية تراجعت قليلاً مقارنة بفترة الثمانينات والتسعينات خلال هذه الفترة (2000-2010) وبدأت تتراجع بشكل ملحوظ منذ سنة 2004 لتستمر في الانخفاض إلى أن وصلت إلى 5.45 مليار دولار سنة 2010، و سنحاول تفسير ذلك فيما يلي:

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للمناقشات، 27 صفر 1432 هـ الموافق لـ 31 يناير 2011م، رقم 199 ص: 7.

² ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص: 42-43.

ب- تراجع المديونية:

- تحويل جزء من المديونية إلى استثمارات: من بين الحلول المقترحة للتخفيف من عبء المديونية الخارجية، تحويل الدين إلى استثمارات، ويُعتبر الاقتصادي "ألان ملتزر" أول من تقدّم بهذا الاقتراح والذي ينصّ على أنّ معظم الدول المدينة تمتلك حكوماتها من خلال القطاع العام العديد من الطاقة الإنتاجية وبما أنّ معظم ديون هذه البلدان مضمونة من قبل الحكومات، فإنّ هذه البلدان تستطيع تسديد جزء من ديونها الخارجية بالسّماح للدائنين بالمشاركة بملكية المشروعات الحكومية، وإدارتها على أسس اقتصادية تجارية، ما يؤدي إلى تقليل العجز الداخلي وتخفيف عبء الدين¹، وفي هذا الإطار تمّ تحويل حوالي 40 بالمائة من ديون الجزائر لفرنسا إلى استثمارات، بالإضافة إلى تحويل بعض الديون لكل من إسبانيا وإيطاليا أيضاً إلى استثمارات مشتركة.

- الدّفع المُسبق للديون الخارجية: قرّرت السّلطات الجزائرية عام 2004 التّسديد المُسبق للديون الخارجية بالإضافة إلى تسديد الديون التي بلغت آجال استحقاقها، إذ شكّلت هذه الديون عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد الوطني، مُعرقلةً المسار المتواصل نحو التّتمية بارتفاع خدمات الدين، ومع التّراكم المُعتبر في حجم الفوائض البترولية أصدرت الدولة الجزائرية قرار التّسديد المُسبق للمديونية، فقد كانت المديونية الخارجية عام 2003 تُقارب 23.4 مليار دولار، منها 12.2 مليار دولار تمّت إعادة جدولتها مع نادي باريس ونادي لندن، كما تجدر الإشارة إلى التّراجع المُسجّل على مُستوى المديونية الخارجية منذ سنة 1995 وذلك بانتهاء فترة تطبيق برنامج التّصحيح الهيكلي، إذ انتقلت من 28.3 مليار دولار عام 1999 إلى 22.3 مليار دولار عام 2001، ثم 21.43 مليار دولار عام 2004²، ويُبيّن الجدول التالي التّسديد المُسبق للمديونية الجزائرية بتوضيح الدّول الدّائنة والمبلغ والتاريخ.

¹ رمزي زكي، أزمة القروض الدولية، الأسباب والحلول المطروحة، مشروع صياغة لرؤى عربية، المستقبل العربي، القاهرة، 1978 ص: 18.

² زايري بلقاسم، إدارة احتياطي الصّرف وتمويل التّتمية في الجزائر، بحوث اقتصادية عربية، 2008، ص: 23.

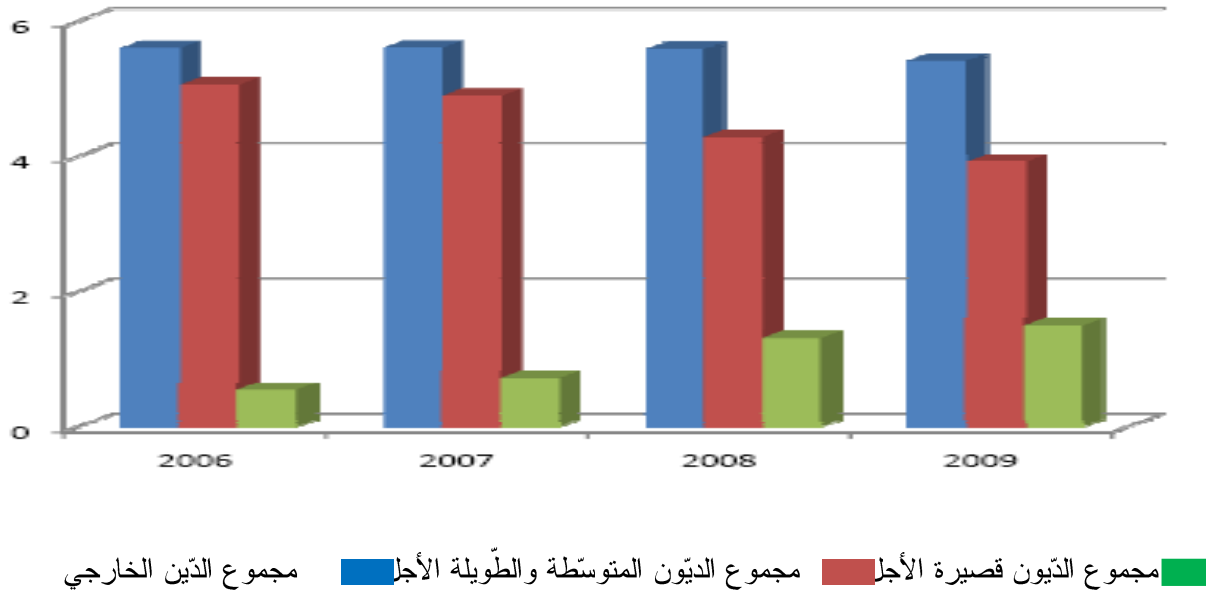
الجدول 4-16: التسديد المسبق للمديونية الخارجية لشهر ماي وجوان 2006. الوحدة: مليون دولار.

الدولة	المبلغ المُسدّد	التاريخ
فرنسا	1600	11 ماي
السويد	92	11 ماي
البرتغال	20	20 ماي
هولندا	45	22 ماي
بلجيكا	22.5	27 ماي
الآنمرك	54.3	6 جوان
أمريكا	62.5	15 جوان
النمسا	369	21 جوان
اسبانيا	690	22 جوان
النرويج	15.6	22 جوان
كندا	255	24 جوان
فنلندا	11.8	27 جوان
بريطانيا	202	28 جوان

المصدر: زايري بلقاسم، إدارة احتياطي الصّرف وتمويل التنمية في الجزائر، بحوث اقتصادية عربية 2008، ص: 23.

فقد تمّ تسديد 3.3 مليار دولار خلال الفترة (2004-2005)، بتوقيع الجزائر الاتفاق الأول في ماي 2006 مع فرنسا، ووقّعت الجزائر على باقي الاتفاقيات إلى أن وصلت مُحصّلة الديون المُسدّدة مع نادي باريس إلى 4.3 مليار دولار، ويوضّح الشّكل المُوّالي وضعيّة الدين الخارجي للجزائر خلال الفترة (2006-2009).

الشكل 4-18: الدين الخارجي للجزائر خلال الفترة (2006-2009). الوحدة: مليار دولار.



المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية، بنك الجزائر، رقم 11، سبتمبر 2010، ص: 16.

نلاحظ من الشكل أن الدين الخارجي للجزائر خُفّض إلى حوالي 5.6 مليار دولار سنة 2007 ثم إلى 5.5 مليار دولار عام 2008 و 5.4 مليار دولار عام 2009، و تمثل في أغلبها ديون متوسطة وطويلة الأجل في حين تشكل الديون القصيرة الأجل نسبة ضئيلة، ما يشكل مؤشر إيجابي يُساعد على توجيه الفوائض البترولية إلى استثمارات داخلية وخارجية مؤلدة للقيمة المضافة، إذ انخفض مؤشر نسبة إجمالي الديون الخارجية إلى الناتج الداخلي الخام من 47 بالمائة سنة 2000 إلى 2.81 بالمائة سنة 2009، وانخفضت نسبة خدمة الدين إلى الصادرات من 19.8 بالمائة سنة 2000 إلى 1.8 بالمائة سنة 2009.

- مساهمة صندوق ضبط الموارد في التسديد المسبق للمديونية الخارجية: استخدمت الحكومة موارد صندوق ضبط الموارد في التسديد المسبق للمديونية الخارجية، كما يوضح الجدول التالي:

الجدول 4-17: مساهمة صندوق ضبط الموارد في التسديد المسبق للمديونية الخارجية.

الوحدة: مليار دينار جزائري.

البيان السنة	رصيد الصندوق نهاية السنة السابقة	التسديد المسبق للمديونية الخارجية
2000	0	0
2001	232.14	0
2002	171.53	0
2003	27.98	0
2004	320.89	57.14
2005	721.69	0
2006	1842.69	0
2007	2931.04	0
2008	3215.53	0
2009	4280.07	0
2010	4316.50	0

Note de présentation du projet d'ordonnance portant loi de finance Complémentaire pour 2008- 2011, Ministère des Finances.

وصلت مجموع الاقتطاعات من الصندوق الموجهة لتسديد الدين الخارجي سنة 2004 حوالي 57.1 مليار دينار جزائري؛ اتجه جزء منها قدر بـ 42.5 مليار دينار جزائري للتسديد المسبق لديون البنك الإفريقي، و 14.6 مليار دينار جزائري للتسديد المسبق لجزء من ديون اتجاه السعودية.

• **التبرير الاقتصادي للتسديد المسبق للمديونية الخارجية:** يرى دربال عبد القادر أن تسديد الجزائر لمديونيتها مبرر بشكل جيد من الناحية الاقتصادية، إذ أن معدل الفائدة على الدين الخارجي كان بحدود 5 بالمائة، وهي نسبة أعلى من معدلات توظيف الفوائض البترولية في الخارج، كما يوضح الجدول التالي¹:

¹ Abdelkader Derbal, le management des revenus provenant de ressources naturelles et les fonds de souveraineté colloque internationale sur le développement durable, 2008, P: 3- 4.

الجدول 4-18: المقارنة بين نسبة الفائدة على سندات الخزينة الأمريكية ونسبة الفائدة على الدين الخارجي للجزائر.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004
معدل الفائدة على سندات الخزينة الأمريكية	6%	5%	4.6%	4%	4.2%
معدل الفائدة على الدين الخارجي للجزائر	6.6%	6.4%	5.4%	4.8%	4.8%

Source : Abdelkader Derbal, le management des revenus provenant de ressources naturelles et les fonds de souveraineté, colloque internationale sur le développement durable, 2008, P: 3- 4.

نلاحظ أنّ معدل الفائدة على الدين الخارجي للجزائر كان خلال الفترة (2000- 2004) دائماً أكبر من معدل الاستثمار في سندات الخزينة الأمريكية المضمونة، لذلك يبدو من الأجدر اقتصادياً تسديد المديونية الخارجية.

2- دور صندوق ضبط الموارد في استقرار الموازنة العامة للدولة

نوضّح دور صندوق ضبط الموارد في استقرار الموازنة العامة من خلال الجدول التالي:

الجدول 4-19: مساهمة صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الخزينة العمومية.

الوحدة: مليار دينار جزائري.

البيان السنة	رصيد الصندوق نهاية السنة السابقة	تمويل عجز الخزينة العمومية
2000	0	0
2001	232.137	0
2002	171.534	0
2003	27.978	0
2004	320.892	0
2005	721.688	0
2006	1842.686	91.530
2007	2931.045	531.952
2008	3215.530	50.000
2009	4280.073	364.3
2010	4316.5	791.938

de présentation du projet d'ordonnance portant loi de finance Complémentaire pour 2008- 2011, Ministère des Finances.

لم تستخدم الحكومة موارد الصندوق لغرض استقرار الموازنة العامة رغم تسجيلها لعجز في السنوات 2003، 2004، 2005، قُدر بـ 192 مليار دينار جزائري و 300 مليار دينار جزائري و 338 مليار دينار جزائري على التوالي، من دون احتساب فائض الجباية البترولية، بسبب الاحتياجات التمويلية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، و تفسير ذلك يعود لرغبة الحكومة في الحفاظ على موارد الصندوق واستعمالها فقط لتمويل عجز يحدث بسبب انهيار أسعار البترول تحت مستوى السعر المرجعي الذي حُدّد عند 19 دولار قبل سنة 2008، و كذا رغبة منها في الحفاظ على مُعدّلات تضخم مُنخفضة باعتبار تمويل العجز الموازني باستخدام موارد الصندوق يؤدي إلى رفع حجم السيولة النقدية المُتداولة في الاقتصاد وزيادة الطلب الكلي و ارتفاع أسعار السلع في النهاية، وفي سنة 2006 اقتطعت الحكومة الجزائرية 91,530 مليار دينار جزائري من موارد الصندوق لتمويل جزء من عجز الخزينة العمومية و بالتالي عجز الموازنة العامة للدولة، وهو ما يتوافق مع التعديلات التي أُدخلت على القواعد المُحدّدة لأهداف الصندوق في السنة نفسها¹ ثم اقتطاع 531.952، و 50.000، و 364.3، و 791.938 مليار

¹بوفليح نبيل، مرجع سبق ذكره، ص: 87.

دينار جزائري خلال السنوات: 2007، 2008، 2009، 2010 على الترتيب، وتجدر¹ الإشارة إلى أن الموازنة العامة المحددة منذ سنة 2008 على أساس سعر مرجعي لبرميل البترول يُقدّر بـ 37 دولار تُسجل سنوياً عجزاً في حدود 1200 أو 1400 مليار دينار جزائري، الذي يُمتثل ما يُعادل من 10 إلى 12 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي و يمكن أن تتكفل موارد صندوق ضبط الموارد المقدرة بـ 4316.5 مليار دينار في نهاية سنة 2010 بتغطية عجز الموازنة لثلاث سنوات مالية متتالية وضمان تطبيق البرنامج الخماسي للاستثمارات العمومية، الذي تبلغ قيمته للفترة ما بين (2010-2014) نحو 286 مليار دولار أمريكي، من² جهة أخرى فإن نسبة تغطية نفقات التسيير من قبل الفوائض البترولية تراجعت إلى 48 بالمائة في سبتمبر من سنة 2011 مقابل 55.8 بالمائة سنة 2010، وذلك يُساهم في هشاشة المالية العمومية سنة 2011 بعد الصدمة البترولية الخارجية سنة 2009 في سياق نموٍّ متزايد لنفقات التسيير، وكان³ وزير المالية كريم جودي قد صرّح بأن اللجوء إلى موارد الصندوق من أجل تغطية العجز المالي في إطار قانون المالية لسنة 2012 والذي تُقدّر نسبته بـ 25 بالمائة من الناتج الداخلي الخام يعتبر المنفذ الوحيد لمواجهة تزايد نفقات الموازنة.

3- دور صندوق ضبط الموارد في تسديد الدين العمومي الداخلي

نوضّح دور صندوق ضبط الموارد في تسديد الدين العمومي الداخلي من خلال الجدول التالي:

¹الجزائر توقع عجزاً بـ 48 مليار دولار في 2011، مقال متوفر بتاريخ: 2011/12/18 على الرابط: <http://www.echo.hmsalgeria.net/index.php>

²عبد الرحيم، م، صندوق ضبط العائدات فاق 69 مليار دولار، مقال موجود بتاريخ: 2011/12/18 على الرابط: [Http://www.elayam.com](http://www.elayam.com)

³موارد صندوق ضبط الإيرادات قد يبلغ 5500 مليار دج في نهاية 2011، مقال متوفر بتاريخ: 2011 /12 /18، على الرابط: <http://www.ar.Algerie360.com/69336/>

الجدول 4-20: مساهمة صندوق ضبط الموارد في تسديد الدين العمومي الداخلي.

الوحدة: مليار دينار جزائري.

البيان السنة	رصيد الصندوق نهاية السنة السابقة	سداد أصل الدين العمومي
2000	0	221.100
2001	232.137	184.467
2002	171.534	170.060
2003	27.978	156.000
2004	320.892	165.559
2005	721.688	247.838
2006	1842.686	618.111
2007	2931.045	314.455
2008	3215.530	66.788
2009	4280.073	0
2010	4316.5	0

Note de présentation du projet d'ordonnance portant loi de finance Complémentaire pour 2008-2011, Ministère des Finances.

تم استخدام موارد صندوق ضبط الموارد الجزائري في تسديد الدين العمومي الداخلي منذ سنة 2000 إلى غاية سنة 2008، وذلك لتخفيض هذا الدين الذي ارتفع من 221.100 مليار دينار جزائري سنة 2000 إلى 618.111 سنة 2006، و سجلت الديون العمومية الداخلية تراجعاً جديداً لتبلغ 66.788 مليار دينار جزائري في نهاية سنة 2008 مقابل 314.455 مليار دينار جزائري في نهاية ديسمبر 2007؛ أي بانخفاض بلغ 21 في المائة، كما تراجعت الديون العمومية الداخلية لتمثل 15 في المائة من الناتج المحلي الخام بنهاية 2007 مقابل 32.6 في المائة سنة 1999، وتتمثل هذه الديون أساساً في ديون المؤسسات العمومية المعنية بالتطهير و في سندات الخزينة¹.

¹ Ministère des finances, rapport de présentation du projet de la loi de finances pour 2008-2007.

المبحث الثالث: تقييم فعالية صندوق ضبط الموارد بالمقارنة مع صندوق التقاعد الحكومي

نحاول من خلال هذا المبحث تقييم فعالية وكفاءة صندوق ضبط الموارد في إدارة الفوائض البترولية بالمقارنة مع صندوق التقاعد الحكومي، وذلك من خلال المجالات الرئيسية المتمثلة: الأهداف وإدارة الموارد، والنفقات والإيرادات، والهيكل، وآليات الرقابة، والشفافية والمساءلة، والتي تمكّنا من استنتاج المعوقات التي تحول دون تعزيز فعالية وكفاءة صندوق ضبط الموارد مقارنة بصندوق التقاعد الحكومي النرويجي، و بعرض مختصر للجدل القائم حول إنشاء صندوق ثروة سيادي استثماري جزائري نحاول تقديم اقتراحات لترقية دور صندوق ضبط الموارد في إدارة الفوائض البترولية للجزائر.

المطلب الأول: مزايا التجربة الجزائرية والنقائص التي تحول دون تعزيزها في إدارة الفوائض البترولية

أولاً: المقارنة بين صندوق ضبط الموارد و صندوق التقاعد الحكومي من حيث الأهداف والإيرادات والنفقات والشفافية والمساءلة وآليات الرقابة ثم الهيكل

يمكن استخلاص مزايا ونقائص التجربة الجزائرية من خلال مقارنتها مع تجربة النرويج التي تُعتبر إحدى التجارب الرائدة في مجال إدارة الفوائض البترولية من خلال صناديق الثروة السيادية كما يلي:

1- المقارنة بين أهداف كل من صندوق ضبط الموارد وصندوق التقاعد الحكومي النرويجي.

الجدول 4-21: المقارنة بين أهداف كل من صندوق ضبط الموارد وصندوق التقاعد الحكومي النرويجي.

أهداف صندوق التقاعد الحكومي النرويجي	أهداف صندوق ضبط الموارد
- حماية المُوازنة العامة للدولة من التقلبات المفاجئة للفوائض البترولية، والحفاظ على توازنها على المدى البعيد؛ - ومواجهة تزايد أعباء الفئة المتقاعدة مستقبلاً.	- تمويل أيّ عجز يشمل الخزينة العمومية وبالتالي المُوازنة العامة للدولة، مهما كان سبب هذا العجز؛
- تحويل الثروة البترولية إلى أصول مالية من خلال استثمارها في الأسواق المالية العالمية مع الالتزام بالمبادئ الأخلاقية للاستثمار؛	- تخفيض المديونية العمومية.
- التوزيع العادل للثروة البترولية بين الأجيال.	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات السابقة.

نلاحظ أنّ الفرق الواضح بين أهداف كل من صندوق ضبط الموارد و صندوق التقاعد الحكومي النرويجي، يتمثل في أنّ صندوق التقاعد الحكومي النرويجي عبارة عن صندوق استقرار للموازنة العامة وصندوق استثمار في الأسواق المالية العالمية، وصندوق طوارئ احتياطات التقاعد بالإضافة إلى أنّه صندوق ادّخار بما يُحقّق العدالة بين الأجيال، وبالتالي يُراعي أساسيات إدارة الثروة البترولية من منطلق خصائصها المتمثلة في أنّ البترول مورد طبيعي غير مُتجدّد، وتقلّب أسعار هذا المورد في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى الأثر الذي يُحدثه التوسع في إنفاق الفوائض البترولية على القطاعات الاقتصادية الأخرى، أو ما يُعرف بالمرض الهولندي، لذلك تُعتبر تجربة مُتكاملة ونموذجية، أما صندوق ضبط الموارد الجزائري فهو عبارة عن صندوق استقرار للموازنة العامة؛ وذلك ينعكس على تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي، كما ساهم بطريقة غير مُباشرة في تحقيق هدف العدالة بين الأجيال بتسديد المديونية الخارجية، لكن يبقى استثمار هذه الفوائض في مشاريع تُدرّ مداخيل دائمة، وتُخرج الاقتصاد الوطني من مُفارقة وفرة الموارد وتُحقّق العدالة بين الأجيال، حلقة أساسية مفقودة في سلسلة الإدارة الفعّالة للفوائض البترولية.

2- المقارنة بين إيرادات ونفقات كل من صندوق ضبط الموارد و صندوق التقاعد الحكومي النرويجي.

الجدول 4-22: المقارنة بين إيرادات كل من صندوق ضبط الموارد و صندوق التقاعد الحكومي النرويجي.

إيرادات صندوق التقاعد الحكومي النرويجي	إيرادات صندوق ضبط الموارد
- استقبال جميع مداخيل الثروة البترولية المُحوّلة من طرف الحكومة؛	- فائض قيمة الجباية البترولية الناتج عن تجاوز هذه الأخيرة لتقديرات قانون المالية؛
- العوائد المُحقّقة نتيجة الاستثمار في القيم المنقولة عبر الأسواق المالية العالمية؛	- كل الإيرادات الأخرى المُتعلّقة بسير الصندوق.
نفقات صندوق التقاعد الحكومي النرويجي	نفقات صندوق ضبط الموارد
- يتم تحويل نسبة 4 بالمائة من المداخيل (تحويل جزء من المداخيل البترولية نحو المُوازنة العامة للدولة سنوياً).	- تمويل أي عجز يشمل الخزينة العمومية وبالتالي المُوازنة العامة للدولة، مهما كان سبب هذا العجز؛ - تخفيض المديونية العمومية.

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على المعطيات السابقة.

نلاحظ من خلال إيرادات صندوق التقاعد الحكومي النرويجي، أنها إيرادات مُتنوّعة بين الفوائض البترولية، وبين عائدات الاستثمار في الأسواق المالية العالمية، ما يجعلها في منأى عن تذبذب العائدات البترولية بتذبذب أسعار البترول في الأسواق الدولية، أما إيرادات صندوق ضبط الموارد الجزائري فهي مرتبطة تماماً بالعائدات البترولية المُتذبذبة، وفيما يتعلّق بالنفقات بالنسبة لصندوق التقاعد الحكومي النرويجي فإنّه يتم تحويل نسبة 4 بالمائة من المداخيل؛ أي تحويل جزء فقط من الفوائض البترولية نحو المُوازنة العامة للدولة سنوياً، وذلك لمُحاولة تجنّب الآثار السلبية لتزايد إنفاق الفوائض البترولية على الاقتصاد وجعله اقتصاد إنتاجي وليس اقتصاد ريعي، أمّا بالنسبة لصندوق ضبط الموارد الجزائري، فإنّ تمويل أيّ عجز يُشمل الخزينة العمومية وبالتالي المُوازنة العامة للدولة مهما كان سبب هذا العجز، يُغفل تحقيق العديد من الأهداف الضرورية لإدارة الثروة البترولية الناضبة ويزيد من حجم الإنفاق العمومي.

3- المقارنة بين كل من صندوق ضبط الموارد و صندوق التقاعد الحكومي النرويجي من حيث الشفافية والمساءلة:

نحاول توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول 4-23: المقارنة بين كل من صندوق ضبط الموارد و صندوق التقاعد الحكومي النرويجي من حيث الشفافية والمساءلة.

المؤشرات	صندوق ضبط الموارد	صندوق التقاعد الحكومي النرويجي
مؤشر "Linaburg Maduell"	درجة ضعيفة من الشفافية (المركز الأخير)	درجة عالية من الشفافية (المركز الأول)
مؤشر "Edwin Truman"	ضعف آليات المساءلة والشفافية	آليات مساءلة فعالة وقوية ودرجة عالية من الشفافية

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على المعطيات السابقة.

نلاحظ أنّ صندوق ضبط الموارد يتميز بضعف الشفافية، إذ حصل بترتيبه في المركز الأخير حسب مؤشر معهد صناديق الثروة السيادية "Linaburg Maduell" على نقطة واحدة من عشر نقاط خلال السنوات 2009، و2010، و2011، وذلك قد يعود بدرجة معينة لضعف المساءلة من ناحية أخرى، التي حصل فيها كذلك على نتيجة ضعيفة صنّفته في المراكز الأخيرة حسب مؤشر Edwin Truman "أما صندوق التقاعد الحكومي النرويجي فإنّ الشفافية والمساءلة من أكثر الخصائص التي يشتهر بهما عالمياً مقارنة مع جميع صناديق الثروة السيادية، إذ تحصل على العلامة الكاملة وفق مؤشر معهد صناديق الثروة السيادية، وعلى درجة عالية في مؤشر Edwin Truman".

4- المقارنة بين كل من صندوق ضبط الموارد و صندوق التقاعد الحكومي النرويجي من حيث آليات الرقابة:

نحاول توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول 4-24: المقارنة بين كل من صندوق ضبط الموارد و صندوق التقاعد الحكومي النرويجي من حيث الرقابة.

الصندوق	آليات الرقابة
صندوق ضبط الموارد	وجود العديد من آليات الرقابة المتاحة لكنها معطلة: - الرقابة القبلية عند الالتزام بالإفاق وذلك على مستوى المراقب المالي؛ - الرقابة أثناء التنفيذ في إطار العلاقة بين الأمر بالصرف والمحاسب وذلك عندما ينوي هذا الأخير إجراء رقابته وفقاً للمادة 39 من القانون المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية؛ - الرقابة البعدية خلال المراقبة القانونية التي يضطلع بها مجلس المحاسبة بعد إيداع حساب التسيير المقدم من المحاسب وكذا الحساب الإداري المقدم من الأمر بالصرف.
صندوق التقاعد الحكومي النرويجي	رقابة متعددة الأطراف سارية المفعول تتمثل في: - البنك المركزي النرويجي؛ - وزارة المالية؛ - البرلمان النرويجي.

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعطيات السابقة.

بالرغم من أن القانون يمنح صلاحية الرقابة على عمليات الصندوق لمجلس المحاسبة والمفتشية العامة للمالية، إلا أن غياب كشف حسابات الصندوق وغياب التقارير المفصلة لمختلف عملياته وبالتالي غياب الشفافية حول صندوق ضبط الموارد عطل آليات الرقابة عليه، ما يعني هيمنة الحكومة على الصندوق بانفراد وزارة المالية بالإشراف والرقابة عليه، بالإضافة إلى غياب آليات الرقابة المستقلة الأخرى. في حين نجد أن هناك رقابة صارمة متعددة الأطراف على صندوق التقاعد الحكومي الترويجي، ما يجعل منه قدوة ونموذج لجميع صناديق الثروة السيادية.

5- مقارنة بين صندوق ضبط الموارد و صندوق التقاعد الحكومي الترويجي من حيث الهيكل:

الجدول 4-25: مقارنة بين صندوق ضبط الموارد و صندوق التقاعد الحكومي الترويجي من حيث الهيكل.

الصندوق	الهيكل
صندوق ضبط الموارد	صندوق خارج الموازنة العامة: موازنة مزدوجة.
صندوق التقاعد الحكومي الترويجي	صندوق متكامل مع الموازنة العامة: تابع للموازنة العامة جميع المعاملات المتعلقة بالصندوق تدرج في الموازنة.

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعطيات السابقة.

صندوق ضبط الموارد عبارة عن حساب من حسابات الخزينة العمومية، وبالتالي فهو غير مستقل عن الموازنة العامة للدولة، أما صندوق التقاعد الحكومي الترويجي فإنفاق أمواله يتم من خلال الموازنة العامة، إذ تسجل جميع الإيرادات والنفقات البترولية في الموازنة وتخضع لرقابة البرلمان، ثم تحول الحصيلة الصافية إلى الصندوق، ثم تحول الأموال اللازمة لتمويل عجز الموازنة غير البترولية نظرياً بحدود 4 بالمائة، ما أدى إلى تجنب الازدواجية الضريبية.

المطلب الثاني: اقتراحات لترقية دور صندوق ضبط الموارد في إدارة الفوائض البترولية للجزائر

يمكن تقديم العديد من الاقتراحات لترقية دور صندوق ضبط الموارد في إدارة الفوائض البترولية للجزائر من خلال العناصر التالية:

أولاً: الجدل القائم حول إنشاء صندوق ثروة سيادي استثماري جزائري

ظهر الجدل حول إنشاء الجزائر صندوق ثروة سيادي استثماري مع تداعيات الأزمة المالية العالمية الأخيرة، ثم خمد قليلاً بعد الخسائر التي مُنيت بها صناديق الثروة السيادية خاصة الخليجية جراء تدخلاتها خلال الأزمة في الأسواق المالية، ثم عاود الظهور خاصة بارتفاع أسعار البترول مرة أخرى وتجاوزها عتبة 100 دولار، وانعكاس ذلك على الفوائض البترولية القياسية في الجزائر والتي تتجاوز 200 مليار دولار بين رصيد صندوق ضبط الموارد واحتياطي الصرف لدى البنك المركزي، وذلك يعني وجود أموال معطّلة من الأولى أن تستثمر بدلاً من أن تتراجع قدرتها الشرائية عبر الزمن، وبالتالي هناك موجتان للجدل حول إنشاء صندوق ثروة سيادي استثماري نحاول توضيحهما فيما يلي:

1- الموجة الأولى: لقيت التساؤلات المتزايدة من قبل الرأي العام وخاصة الاقتصاديين حول إنشاء الجزائر لصندوق ثروة سيادي مع تداعيات الأزمة المالية العالمية واستغلال الظروف التي ميّزت الأسواق المالية آنذاك، إجابات عديدة من قبل رجال السياسة باعتبارهم أدركوا بذلك، كتصريح شكيب خليل وزير الطاقة والمناجم في عزّ الأزمة المالية بأن الجزائر تتوجّه إلى إنشاء صناديق ثروة سيادية موجهة للاستثمار الخارجي في غضون الأربع أو الخمس سنوات القادمة، كما أشار وزير المالية الأسبق عبد اللطيف بن أشنهو إلى أنّه يكفي تخصيص 20 بالمائة من احتياطي الصرف الموجود لدى البنك المركزي لإطلاق صندوق استثمار سيادي مقابل 30 بالمائة تبقى لدى البنك المركزي و50 بالمائة تخصّص لتمويل الاقتصاد¹، ويرى رئيس جمعية المؤسسات المالية و البنوك الجزائرية عبد الرحمان بن خالفة أن لا أحد من المسؤولين الجزائريين يجرؤ على تبني فكرة تأسيس صندوق ثروة سيادي نظراً لان استثماراتها تعد مغامرة كبيرة إذ يتساوى احتمال تحقيقها أرباحاً مع احتمال تحقيقها للخسائر²، وقد وردت بعد ذلك ردود متباينة بين مؤيّد ومعارض لهذه الفكرة، وكان لكل فريق حُججه ودوافعه التي استند عليها، والتي نُورِدُها إجمالاً فيما يلي:

¹ سليمان ناصر و عواطف محسن، هل تنشئ الجزائر صندوقاً سيادياً في ظل الأزمة المالية العالمية، أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية، العدد 15، 2010، ص: 6.

² Ihsane El Kadi, L'Algérie pense timidement à son fonds souverain <http://www.lesafriques.com>

أ- بعض الآراء الداعية إلى إنشاء صندوق ثروة سيادي استثماري ودعائها: إن تصريح شبيب خليل وزير الطاقة والمناجم وإن جاء مؤيداً لفكرة إنشاء الجزائر صندوق ثروة سيادي استثماري، إلا أنه رأى أن الحديث عن ذلك آنذاك سابق لأوانه، إذ تحدث عنه كمشروع مستقبلي أي خلال فترة لا تقل عن أربع سنوات، كما اعتبر بأن إنشاء مثل هذا النوع من الصناديق يتطلب دراسة معمقة وإنها فكرة يجب التمعن فيها، لأنه يجب توفر الوسائل و الموارد وإقامة شراكات لمحاولة تقرير كيف، وأين نستثمر إن تم ذلك بالخارج، كما رأى الخبير المالي نور الدين لغليل المحلل المالي ببورصة ستوكهولم بالسويد بأن إنشاء صندوق ثروة سيادي استثماري يُعتبر ضرورة ملحة خاصة أيام الأزمة المالية¹ وذلك بالاستناد على المبررات التالية:

- انهيار البورصات العالمية جعل القيمة السوقية للأسهم معادلة لقيمتها المحاسبية مما يعتبر فرصة استثمارية نادرة للمساهمة في رأسمال شركات معروفة؛

- تخفيض نسب الفوائد إلى مستوى يقترب من الصفر من طرف البنك الفدرالي الأمريكي، والبنك المركزي الأوروبي يجعل سوق الأسهم أكثر استقطاباً لدى المستثمرين في السوق المالي؛

- اقتراب أسعار الفائدة إلى الصفر يدعم فكرة تحويل سوق السندات إلى سوق أسهم²؛

ب- بعض الآراء الرافضة لإنشاء صندوق ثروة سيادي استثماري ودعائها: لقد كانت الآراء الرافضة لإنشاء صندوق ثروة سيادي استثماري، منذ ظهورها أكثر صدقاً وقبولاً لدى الرأي العام وتوافقت مع بعض الآراء في الدول العربية التي خاضت هذه التجربة، والتي ترى أنه على الدولة أن تُغيّر من سياستها المالية وإستراتيجيتها الاستثمارية، فقد كان مبرر الاستثمار في أوروبا وأميركا على أنها اقتصاديات مستقرة، أما اليوم فقد زال هذا المبرر وأصبح الاقتصاد العالمي في أزمة تأكل أموالنا وأموال أجيالنا القادمة، فالواجب على الدولة اليوم أخذ أربع خطوات، تتمثل فيما يلي:

- جلب أموالنا إلى داخل البلد؛

- استثمارها في الصناعة البترولية وتفرعاتها؛

¹ سليمان ناصر و عواطف، مرجع سبق ذكره، ص: 6.

² فريد كورتل، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية، جامعة سكيكدة، ص: 17.

- الفائض من الأموال يُحوّل إلى ذهب ويُخزّن كاحتياطي في خزانة الدولة؛

- إنتاج البترول بقدر الحاجة و بما يكفي لسد نفقات موازنة الدولة فقط.

وبالتالي القضاء على الفائض المالي الذي يذهب إلى أوروبا وأميركا ليتعرض للخسائر والنهب والسلب تحت مُبرّر الاستثمار، فالبتترول تحت أقدامنا أفضل من دولارات وأوراق مالية في بنوك أميركا وأوروبا، وتحويل الذهب الأسود إلى ذهب أصفر خير من تحويله إلى أوراق يتلاعب بها المضاربون كيفما يحلو لهم¹، ومن الآراء الرافضة لإنشاء صندوق ثروة سيادي استثماري جزائري نجد: يرى مدير عام بورصة الجزائر بأن إنشاء صندوق ثروة سيادي استثماري على غرار بعض البلدان المُصدّرة للبترول لا يُعتبر الحلّ الأمثل لإدارة احتياطي الصّرف الجزائري، لأنّه أمرٌ محفوفٌ بالمخاطر، وفي الوقت نفسه تتوجّه صناديق الثروة السيادية عموماً في استثماراتها نحو الأصول ذات المخاطر العالية، وأشار إلى عدم امتلاك الجزائر لخبرة في مجال تسيير صناديق الثروة السيادية متسائلاً: "كيف يُمكن للجزائر أن تُسيّر هذه الصناديق في وقت تجد فيه صعوبات في تسيير البورصة؟" و يُركّز الخبير المالي مالك سرّاي على مسألة الخبرة في هذا الصّدّد، كما يمكن اعتبار وجهة نظر وزير الطّاقة والمناجم من الآراء الرافضة لإنشاء صندوق ثروة سيادي استثماري، على الأقلّ في الوقت الحالي لأنّه طرح الفكرة كمشروع مُستقبلي وقال إنّها سابقة لأوانها بالرغم من كونها خياراً صحيحاً، وقال بأن الموارد المالية الجزائرية ينبغي تكريسها حصرياً للاستثمارات الداخلية، وهو ما ذهب إليه أحمد بن بيتور وزير الحكومة الأسبق الذي يرى أنّه علينا أولاً إثبات أنّنا قادرون على إدارة اقتصادنا المحلي قبل اللّجوء إلى الاستثمار في الخارج، كما اعترض وزير المالية كريم جودي على الفكرة جملةً وتفصيلاً، إذ يرى بأنّ مؤشّرات الاقتصاد العالمي تجعل من إنشاء صناديق ثروة سيادية خطوةً محفوفةً بمخاطر كبيرة بالنسبة للجزائر وأوضح بأنّ صناديق الثروة السيادية تُسجّل خسائر ضخمة بسبب الأزمة المالية العالمية، لذا فإن إطلاق صندوق ثروة سيادي في الأوضاع الدولية الراهنة غير مُحبّب تماماً، ويُركّز محافظ بنك الجزائر محمد لكصاسي في رفضه للفكرة على مسألة المخاطر، إذ يرى أنّ الفوائض البترولية وإن كانت في ازدياد فإن الاستثمار في احتياطات أجنبية في بنوك

¹ عبد الحميد علي عبد المنعم ، هيئة الاستثمار رصد أبريل ومايو ويونيو 2010 ، جمعية الشفافية الكويتية، 2010، ص: 67.

بالخارج يُعتبر خطر جداً لذلك علينا إدارتها بحذرٍ، فنحن نكسب عائداً بنسبة 4 بالمائة عن هذه الأموال¹.

2- الموجة الثانية:

أ- الآراء الداعية إلى إنشاء صندوق ثروة سيادي استثماري ودعائمها: برزت الآراء الداعية لإنشاء صندوق ثروة سيادي استثماري مرة أخرى بعد تفاقم أزمة الديون الأمريكية التي عرفت منحى خطيراً بسبب النزاع السياسي داخل الكونغرس الأمريكي في شهر جويلية من سنة 2011 إذ يرى الخبير الاقتصادي والبترولي ونائب رئيس المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مصطفى مقيدش أن الحل الأمثل بالنسبة للجزائر على المدى المتوسط والطويل هو اللجوء إلى استخدام جزء من الاحتياطات الجزائرية في إطلاق صناديق ثروة سيادية، مضيفاً أن الوقت مناسب جداً لفتح نقاش وطني واسع حول الموضوع وتحديد الأسباب الكامنة وراء التخوف من إنشاء صناديق الثروة السيادية، مبرراً ذلك بما يلي:

- أن أزمة الديون الأمريكية ستعكس مباشرة على الجزائر، إذ أن الودائع الجزائرية في أمريكا التي لا تنتج أي فوائد تذكر بسبب ضعف معدلات الفائدة الأساسية وارتفاع معدلات التضخم، مضيفاً أن الضمانة الوحيدة تتمثل في ضمان سيولة تلك الودائع، فالجزائر ستحافظ على نفس القيمة من أموالها ولكن ستخسر الكثير من حيث القوة الشرائية لتلك المبالغ؛

- أن 50 بالمائة من إجمالي الدين الأمريكي تملكه الحكومتان الصينية واليابانية ودول الأوبك ومنها الجزائر، ويرى أن التخوف المبالغ فيه من فكرة صناديق الثروة السيادية فوتت على الجزائر فرصاً نادرة لأن استخدام تلك الاحتياطات في التنمية الداخلية لوحدها فكرة مبالغ فيها بسبب محدودية طاقة الاستيعاب الداخلية، وهو ما يتطلب إعادة نظر شاملة في فكرة صندوق الثروة السيادي الوطني

¹ سليمان ناصر و عواطف، مرجع سبق ذكره، ص: 6.

للاستثمار، وإعطائه إمكانية الاستثمار في الخارج وشراء أصول ومساهمات في مؤسسات عالمية حتى تتمكن الجزائر فعلاً من تنويع اقتصادها وبناء اقتصاد بديل للمحروقات؛

- حاجة الجزائر الماسة لغزو الأسواق الخارجية، لماذا لم تشتتر الجزائر شركة "تكنيب" المتخصصة في الهندسة، والتي كانت على وشك الإفلاس، وعوض شرائها منحتها الحكومة الجزائرية صفقة بحوالي مليار يورو لتحديث مصفاة الجزائر العاصمة، ما دفع بأسهمها للارتفاع في البورصة مضيفاً؛ لماذا لا تشتري الجزائر شركة هواتف جواله وتدخل بها الأسواق الناشئة؛

- مبرر عدم وجود الخبرات الضرورية لتسيير مثل هذا النوع من الاستثمار يبقى ضعيفاً، إذا لم نجد الخبراء في الداخل فهناك المال الكافي لشراء الخبرة من الخارج كحال النرويج، لأن الاستمرار في هذا الطريق سيضئنا في مواجهة مباشرة مع الحائط، فنضوب البترول مسألة وقت فقط، ولا بد أن ننتبه للأمر قبل فوات الأوان، إذ يجب الوصول بسرعة إلى إجماع سياسي حول الكيفية الأمثل لاستخدام حق الأجيال القادمة في تغطية عجز الموازنة الذي بلغ مستويات قياسية تجاوزت 34 بالمائة، مما يتطلب إعادة نظر شاملة في سياسة الموازنة. كما يؤيد الخبير الاقتصادي بشير مصيطفي ما ذهب إليه مصطفى مقيدش لأنه حسب وجهة نظره من الأنسب للجزائر شراء أسهم في شركات التكنولوجيا وشركات الطاقات المتجددة وشركات صناعة السيارات والبتروكيمياء، إذا كانت فعلاً تريد تنويع اقتصادها والخروج من التبعية المطلقة للبترول، والاحتفاظ الفعلي بحصة الأجيال القادمة، ويضيف أن صندوق الثروة السيادي الخاص بالنرويج يُعتبر نموذجاً مثالياً لأفضل الممارسات الاستثمارية للفوائض البترولية، لأنه يعمل في إطار منظم وفائق الشفافية والحوكمة ما سمح بتعزيز العائدات المالية الناتجة عن الإيرادات من بيع البترول، ومنه تعزيز استقرار الاقتصاد العام والحفاظ على حق الأجيال القادمة بالإضافة إلى كون الصندوق عاملاً فاعلاً ومسئولاً في المجتمع بإتباعه قواعد أخلاقية للاستثمارات تساهم في تحديد الشركات التي يستثمر فيها الصندوق، فهي تجربة مثالية بالنسبة للجزائر¹.

¹ أموال الجزائر بأمريكا في خطر والحل في إنشاء صناديق سيادية، الحكومة تستخدم أموال صندوق ضبط الموارد لتأجيل الانفجار الاجتماعي، مقال متوفر بتاريخ: 2011-8-22 على الرابط: www.lagouatinfo.dz

3- خلاصة الجدل حول إنشاء صندوق ثروة سيادي استثماري في الجزائر: كانت فكرة إنشاء صندوق ثروة سيادي استثماري في الجزائر تبدو صعبة التحقيق خاصة في ظل تراكمات الأزمة المالية لكن التغيرات الدولية والتي من بينها أزمة الديون الأمريكية وتواصل التحسن في أسعار البترول وانعكاس ذلك على الفوائض البترولية في الجزائر¹، إضافة إلى تواجد العديد من صناديق الثروة السيادية التي تمثل تجارب ناجحة في إدارة الفوائض البترولية والتي تجاوزت انعكاسات الأزمة المالية العالمية و استعانته بالخبرات الأجنبية في إدارة هذه الصناديق، كصندوق التقاعد الحكومي النرويجي يُضعف الحُجج المُقدّمة حول الجانب الفني كعائق لإنشاء الجزائر لهذا النوع من الصناديق²، وبالتالي عاد الجدل مُجددًا حول هذه الفكرة التي يبقى تجسيدها في المستقبل مُرتبط بالعديد من المُتغيّرات نتاولها فيما يلي:

- التوجه العام لأسعار البترول، فالالاقتصاد الجزائري رهين تقلّبات أسعار البترول في الأسواق العالمية، إذ أدّت الأزمة المالية العالمية إلى انخفاض أسعاره إلى الثلث وانعكاس ذلك على الفوائض البترولية السنوية التي عرفت جِراء الصدمة البترولية لسنة 2009 أدنى مستوياتها³، وهنا نجد سيناريوهين اثنين؛ فإذا استمرّ التحسن في أسعار البترول وهذا واردٌ جدًّا، لاجتماع العديد من المُعطيات والظروف لعلّ أهمّها الإجماع العالمي على استمرار البترول كمصدر أوّل للطاقة على الأقل إلى غاية 2030، والطلب المتزايد أمام وصول العديد من الدول المُصدّرة الأساسية إلى ذروة إنتاجها وارتفاع تكاليف الاستثمار في القطاع البترولي، كالتّقيب عن آبار أخرى، مع الأخذ بعين الاعتبار المبالغ الضخمة التي تتطلبها هذه العملية لاحتوائها على عنصر المُخاطرة دائماً، وذلك يعني استمرار الجزائر في تحقيق فوائض بترولية مُعتبرة وبالتّوازي مع ذلك استمرار وجود فوائض مالية مُعطلة غير مُنتجة إن لم تكن متآكلة القيمة عبر الزّمن، ما يطرح بشدّة فكرة إنشاء صندوق ثروة سيادي استثماري، أما السيناريو الثاني فيتمثّل في انهيار أسعار البترول لحدوث طارئ ما، ومع استمرار تزايد الواردات واعتماد الجزائر في عائداتها بنسبة 97 بالمائة على هذا القطاع، فإن استهلاك احتياطاتها واردٌ خاصة

¹ سليمان ناصر و عواطف، مرجع سبق ذكره، ص: 6.

² أموال الجزائر بأمريكا في خطر والحل في إنشاء صناديق سيادية، مرجع سبق ذكره.

³ سليمان ناصر و عواطف، مرجع سبق ذكره، ص: 8.

إذا نظرنا إلى المدة الزمنية التي تغطيها الفوائض الحالية والتي تبدو سنوات معدودة وعندها لا يمكن الحديث عن أموال فائضة تتطلب الاستثمار.

- الغموض الكبير وغياب الشفافية فيما يتعلق بتسيير الفوائض البترولية بما فيها احتياطي الصّرف لدى البنك المركزي، فلم يسبق أن صدر تصريح رسمي لمسؤول جزائري حول حجم الأموال الجزائرية الموظفة في سندات الخزينة الأمريكية، وإن صرّح بعضهم بنسبها من الاحتياطي الرسمي فإن هذه التصريحات كانت متناقضة، إذ صرّح وزير المالية أنها تُشكّل 90 بالمائة، بينما صرّح محافظ البنك المركزي أنها تُشكّل 60 بالمائة فقط، فهذه الأموال الموظفة بمعدل فائدة مُتدني يُقدّر بـ 3,8 بالمائة مقابل مُعدل تضخم عالمي يتجاوز ذلك بكثير، بالإضافة إلى التدهور المُستمر في قيمة الدولار كما أدّى نقص الشفافية في إدارة الفوائض البترولية إلى التّضارب حول حجم الأموال المُودعة في هذا الصندوق الذي يستقطب الفوائض الناتجة عن الفارق بين الجباية البترولية المُحدّدة في المُوازنة على أساس سعر 37 دولار للبرميل والجباية الحقيقية الناتجة عن مبيعات البترول المحسوبة على أساس سعر مُتوسّط في الأسواق الدولية فهذا السعر المعروف بالسعر المرجعي يُمثّل السعر الأدنى الذي يُمكن تحمّله لمواصلة مسيرة التّتمية والذي تمّ تحديده بالنسبة لبعض البلدان العربيّة من قبل محلّليها وخبرائها الاقتصاديين، وهو السعر الذي حُدّد في السّعودية بـ 50 دولار، و70 دولار بالنسبة للبحرين لكن في الجزائر حُدّد عند 37 دولار وبقرار سياسي وليس من قبل الخبراء، ولم ترد تبريرات مُقنعة حول تحديده عند هذا المُستوى و الذي تُحدّده جهات خارجية مثل صندوق النقد الدولي بحدود 57 دولار، ما يُصعّب من وضع توقّعات من قبل الباحثين حول مُستقبل الفوائض الماليّة، ومنه تأسيس صندوق ثروة سيّادي¹، وبالرغم من استخدام حجج الاقتصاد السّياسي للحدّ من حصول الجمهور على الحيازات من الأصول المُرتبطة بالبترول بصفة غالبية بالنسبة للعديد من البلدان المصدرة له، لأسباب منها الرّغبة في حماية هذه الأموال من ضغوط الإنفاق فإنّ ذلك يُؤدّي إلى الحدّ من الشّفافية والمساءلة التي تُعتبر هي الأخرى آلية لحماية هذه الأموال من جانب آخر.

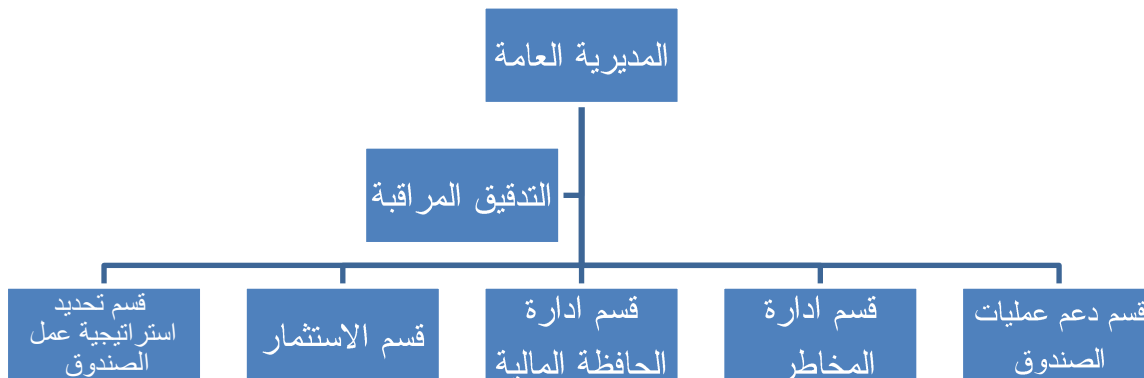
ثانياً: اقتراحات لترقية أداء صندوق ضبط الموارد في الجزائر

1- إمكانية تطوير صندوق ضبط الموارد إلى صندوق استثمار

¹ سليمان ناصر و عواطف، مرجع سبق ذكره، ص: 10.

من أكبر التحديات التي تواجهها الدولة الجزائرية تطوير ودعم الاستثمار المنتج وذلك في ظل اقتصاد ريعي تضعف فيه مكانة القطاعات الاقتصادية الحيوية الأخرى، هذا الاستثمار في إنشاء وتطوير المؤسسات الصناعية خاصة لأنه لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية دون قطاع صناعي تنافسي من ناحية الأسعار واستخدام التكنولوجيا¹، دون تجاهل القطاعي الزراعي كذلك، وربما يمكن مواجهة هذا التحدي من خلال إنشاء صندوق ثروة سيادي من بين أهدافه الأساسية إلى جانب هدف الادخار الذي يقوم به حاليا صندوق ضبط الموارد، الاستثمار طويل المدى في القطاعات الاقتصادية المحلية وكذلك اقتناص الفرص الاستثمارية المتاحة أجنبيا، ويمكن اقتراح المخطط التالي لهذا الصندوق:

الشكل 4-19: المخطط المقترح لصندوق الثروة السيادي الاستثماري الجزائري.



Source : Amine Belaïcha et al., colloque internationale, crise financière internationale ralentissement économique mondial et effets sur les économies euromaghrébines, un fond d'investissement d'état pour l'Algérie : approche institutionnelle et confrontation un modèle traditionnel des fonds souverains, université de Bejaïa, 2009, P: 11.

¹ Amine Belaïcha et al., op cit, p: 6.

يتشكل هيكل الصندوق من خمسة أقسام كما يلي:

- أ- **قسم تحديد إستراتيجية عمل الصندوق:** يقوم بتحديد استراتيجية الصندوق بالاعتماد على دراسات الفرص المتاحة لنشاط الصندوق محليا ودوليا، وإصدار دراسات مزودة بإحصائيات وأرقام يستتير بها الفاعلين الاقتصاديين الخواص والعاميين المحليين أو الأجانب الراغبين في اقتناص فرص الاستثمار؛
- ب- **قسم الاستثمار:** بالاعتماد على أعمال قسم الاستراتيجية يتولى هذا القسم اقتراح خيارات الاستثمار الحقيقية لكل قطاع وكل مشروع، سواء على المستوى المحلي أو الخارجي؛
- ج- **قسم إدارة الحافظة المالية:** هذا القسم مكلف بمتابعة مشاركة الصندوق في اختيار المشاريع الاستثمارية لضمان احترام التزاماته المحددة من قبل القسم الأول وذلك كمساهم أو أي اختيار آخر ضمن استثمارات الحافظة المالية؛
- د- **قسم رأسمال المخاطر:** يسمح هذا القسم بظهور مؤسسات اقتصادية كفوة في القطاعات الاقتصادية الحيوية في الاقتصاد الجزائري؛
- هـ- **قسم دعم عمليات الصندوق:** يسهر هذا القسم على السير الحسن لكافة أقسام الصندوق، بما فيها إدارة الموارد البشرية.

خلاصة:

يختلف كل من صندوق ضبط الموارد وصندوق التقاعد الحكومي من حيث الظرف الاقتصادي الذي تم فيه إنشاء كل صندوق، فصندوق التقاعد الحكومي تأسس سنة 1990 بعد أن سددت الدولة كل مديونيتها الخارجية، كصندوق ادّخار بالدرجة الأولى بالنظر إلى نسبة المبالغ الضئيلة التي تتجه لغرض استقرار الموازنة سنوياً بالإضافة إلى تنوّع القطاعات الاقتصادية المحلية، التي تجاوزت المرض الهولندي إضافة إلى انخفاض مستوى الإنفاق المحلي بعد إتمام تطوير قطاع البترول الضخم وانخفاض عدد سكانها الذي لا يتجاوز 5 مليون نسمة، فتتوّع الاقتصاد النرويجي وتدفّق الفوائض البترولية التي تتجه إلى صندوق التقاعد الحكومي الذي يستثمرها في الأسواق المالية الدولية، تعد حصناً منيعاً للاقتصاد النرويجي على المدى القصير والطويل، إذ تمكّنت من تجنّب العديد من الآثار السلبية الناجمة عن الأزمة المالية لسنة 2008 التي أصابت معظم بلدان العالم، فقد كانت أول بلد أوروبي يدير فائضاً تجارياً اعتباراً من نوفمبر 2009، أمّا صندوق ضبط الموارد فتأسس متأخراً عن صندوق النرويج بعشر سنوات كصندوق لاستقرار الموازنة العامة في ظلّ استمرار اعتماد هذه الأخيرة بأكثر من 60 بالمائة على الفوائض البترولية، وغياب التنوّع الاقتصادي إضافة إلى عبء

المديونية الخارجية التي ساهم في تسديد جزء منها وارتفاع النفقات العمومية لمتطلبات البنية التحتية والتبعية الغذائية خاصة بارتفاع الحجم السكاني حوالي 36 مليون نسمة، فيعبر إنشاء صندوق ضبط الموارد عن محاولة الحكومة في الوصول إلى الاستغلال الأمثل للفوائض البترولية ظرفياً، إذا أخذنا في الاعتبار أن الجزائر في مرحلة بناء، وبالنظر للارتباط القوي للاقتصاد الجزائري بالقطاع البترولي فإنّ هذه الخطوة تستحق التشجيع، إلا أنه يجب الإشارة إلى مجموعة من النقائص التي تخص التجربة الجزائرية في هذا المجال، والتي يجب معالجتها لأن أي تأخير في هذا المجال يؤدي إلى ضياع عوائد مالية كبيرة يمكن للاقتصاد الجزائري الاستفادة منها، وفي هذا الصدد يمكن الاستفادة من تجربة النرويج التي تعدّ رائدة في هذا المجال، و مع ذلك فإن نجاح تجربة أي بلد يعتمد أساساً على مدى سلامة وضعه الاقتصادي، ومن هذا المنطلق فإنّ معالجة الحكومة للنقائص التي تميّز الصندوق يجب أن تتم بالموازاة مع معالجة الاختلالات التي تميّز الاقتصاد الجزائري، وعلى رأسها التأثير القوي للقطاع البترولي على الاقتصاد و ضعف وتراجع أداء القطاعات الاقتصادية الأخرى.

الخاتمة

الخاتمة:

على الرغم من غياب اتفاقية صريحة من بين اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة فيما يخصّ البترول إلا أنّ هناك بعض المبادئ والإرشادات في عديد اتفاقياتها المتضمنة تجارة البترول ومنتجاته بالتالي تخضع تجارة البترول للمبادئ الرئيسية للمنظمة العالمية للتجارة ضمناً، الذي يتأثر عرضه العالمي بعدة عوامل أهمّها الاحتياطات المتمركزة في منطقة الشرق الأوسط التي تعرف أطول عمر بترولي والمسيطرة على الإنتاج العالمي للبترول المتّجه غالباً إلى التصدير، ما يرفع فائض الميزان التجاري البترولي العالمي لصالح الدول العربية باعتبار سبع دول منها من أكبر الدول المصدرة للبترول عالمياً، أمام تزايد مؤشرات بدء نضوب نظيره العالمي، فقد صحّت توقّعات هوبيرت فيما يتعلّق بذروة الإنتاج في الولايات المتحدة الأمريكية، كما حثّت وكالة الطاقة الدولية على الاستثمار المستدام لمواجهة انخفاض الإنتاج وتزايد الطلب المستقبلي، فحسب التوقّعات سيظلّ البترول المصدر الرئيسي للطاقة إلى غاية سنة 2030 خاصة في قطاع المواصلات. وقد تميّزت أسعار البترول خلال الفترة (1973-2009) بثلاث طفرات سعرية كبرى تحت تأثير العوامل الأساسية والثانوية المحددة للأسعار، التي أدّى ارتفاعها إلى زيادة معتبرة في حجم العائدات البترولية ظهرت على شكل فوائض، ليتم تحويل أغلبها إلى استثمارات مالية في السندات الحكومية والودائع القصيرة والطويلة الأجل في سوق الأورو دولار، وشكّلت هذه الطريقة المنتهجة في إدارة فوائض البترودولار الطريقة الأكثر ضماناً نسبياً مقارنة بالاستثمار في الدول العربية والنامية وأسهل الحلول الممكنة خاصة في ظلّ الطّفرتين الأولى والثانية بغياب إستراتيجية واضحة تعتمد على أسس مدروسة، فاستغلت المؤسسات النقدية والمالية الأجنبية هذه الفوائض أفضل استغلال، كما انعكس ارتفاع أسعار البترول خلال الطّفرة السعرية الأخيرة في تسجيل فوائض بترولية معتبرة، طرحت فكرة إدارة هذه الفوائض بكفاءة وضرورة وضع إستراتيجية استثمار ناجحة، فاخترت العديد من البلدان إنشاء صناديق متخصصة لاستثمار جزء من الفوائض البترولية، وتتوزّع أهم الاستثمارات الخارجية لصناديق الثروة السيادية التابعة للدول البترولية بين السندات الحكومية والأسهم والاستثمارات العقارية وتختلف نسب كلّ منها اعتماداً على استراتيجية الاستثمار الخاصة لكل دولة، وقد جعلت الأزمة المالية من صناديق الثروة السيادية محط نظرات سلبية من قبل الدول الغربية ثم تدنّى الاهتمام بها، جراء انخفاض أسعار البترول وتكبدها خسائر فادحة من خلال استثماراتها في المؤسسات المالية الغربية، لكنها عرفت مرحلة عودة قويّة للاستثمار الخارجي بعد الأزمة المالية لسنة 2008.

عرفت صناعة البترول في الجزائر محطات هامة أكدت من خلالها سيادتها على هذه الثروة الطبيعية، التي تلقى اهتماماً دولياً يرجع إلى إمكانيات الجزائر البترولية من حيث النوعية والموقع الجغرافي وحجم الاحتياطي، كما ساهم صندوق ضبط الموارد في تخفيض حجم المديونية العمومية الخارجية، وأدى استخدام الحكومة للصندوق كأداة امتصاص لفائض قيمة الإيرادات البترولية إلى تمويل عجز الموازنة العامة و الحفاظ على استقرارها، لكن الاقتصاد الجزائري كان ومازال رهين تقلبات أسعار البترول في الأسواق الدولية، إذ كان لارتفاع أسعاره في السنوات قبل الأزمة المالية لسنة 2008 ثم عودتها للتحسن بعدها، الأثر البالغ في تكوين فوائض مالية معتبرة جعلت بعض الخبراء ينصحون باستثمارها في صندوق ثروة سيادي، ولقيت هذه الفكرة معارضة من قبل العديد من المسؤولين الجزائريين لكن استمرار مفارقة وفرة الثروة البترولية أثار جدلاً حول أثر هذه الأموال المكدسة على الاقتصاد الوطني ومحاولة إنعاشه، ما يبدو إدارة غير حكيمة وعقلانية للموارد المالية المتأتية من موارد ناضبة، فكانت الدعوة إلى إنشاء صندوق ثروة سيادي هذا الاقتراح الذي يبقى رهين متغيرات دولية عديدة أهمها تقلبات أسعار البترول وزيادة الشفافية في إدارة الفوائض البترولية، ويبقى المطلوب الأكثر إلحاحاً الاستغلال الأمثل والعقلاني لكل الموارد الجزائرية بشكل تلمسه أجيال اليوم في تحسن مستويات المعيشي، ويحفظ حق الأجيال القادمة، لكن بالنسبة للنرويج لا يلعب البترول دوراً كبيراً في اقتصادها كمصدر لتمويل إيرادات موازنتها، لأن لديها مصادر دخل متعددة كما أنها استثمرت الفوائض البترولية بشكل مستقل عن الإنفاق المحلي لتفادي الصدمات الاقتصادية الناجمة عن تذبذبات الأسعار، ما جنبها الوقوع في لعنة الموارد ويعتمد النرويج سياسة لإدارة ثروته الناضبة يستفيد منها مواطنوه في الوقت الحاضر والأجيال القادمة في المستقبل، وذلك باستغلال ما قدره 4 في المائة من قيمة الثروة الحالية والباقي لخدمة الأجيال المستقبلية فهي سياسة تؤمن بأن الثروة ملك للمجتمع الحالي ولأبنائهم وأحفادهم، كما يتم إخضاع صندوق الثروة السيادي لسلطة البرلمان و الكشف عن حقائق تسييره عبر شفافية موثوق بها، بينما النموذج الجزائري يبقى متواضع، إذ لا وجود لرقابة شعبية، وغياب الشفافية، بالإضافة إلى حجم احتياطي الصرف المكتنز ما يترك فرصة الحكم على احتمال وجود شبهات في كيفية التعامل مع الإيرادات التي يتم تدويرها عبر نماذج أقل كفاءة و فعالية، وتعد الاستثمارات الطويلة المدى عنصراً أساسياً لنجاح الاستراتيجيات الاستثمارية لصناديق الثروة السيادية التي يمكن أن تكون شفافة وتحقق في الوقت ذاته عائدات مجزية على الاستثمارات كما هو الحال في النرويج.

يتضح مما تقدّم تأكيد الفرضيات التي بُنيت عليها هذه الدراسة كما يلي:

- غياب إستراتيجية ورؤية واضحة لإدارة الفوائض البترولية لدى الدول العربية المُصدّرة للبترول؛
- يمكن لصناديق الثروة السيادية أن تكون آلية مثلى لإدارة الفوائض البترولية بشرط مراعاة خصائص الثروة البترولية، والتزام الشفافية والمساءلة؛
- تُشكّل تجربة الجزائر في إدارة فوائضها البترولية من خلال صندوق ضبط الموارد مُحاولَة مُتواضعة الفعالية مقارنة مع التجربة النرويجية الرائدة.

نتائج البحث:

بالاعتماد على الفرضيات التي استندنا عليها، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج التي يتم إيرادها على النحو التالي:

- تُعتبر منطقة الشرق الأوسط المصدر الأساسي للتزود بالبترول خاصة في المستقبل، و ذلك لتمييزها بأطول عمر بترولي لوجود احتياطات مُكتشفة هائلة من البترول سهلة التطوير والإنتاج، و يذلّ العمر البترولي العالمي على بدء نضوبه؛
- لقد صحت توقعات هوبيرت فيما يتعلّق بذروة الإنتاج في الولايات المتحدة الأمريكية كما حثّت وكالة الطاقة الدولية على الاستثمار المُستدام لمواجهة انخفاض الإنتاج و تزايد الطلب، فحسب التوقعات سيظل البترول المصدر الرئيسي للطاقة إلى غاية 2030 خاصة في قطاع المواصلات؛
- يتركز الاستهلاك العالمي للبترول جغرافياً في ثلاث مناطق رئيسية، تتمثل في أمريكا الشمالية ومنطقة آسيا الباسفيك خاصة الصين، والهند و اليابان، وتأتي بعدها منطقة أوروبا التي تشمل دول الاتحاد الأوروبي؛
- على الرغم من غياب اتفاقية صريحة من بين اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة فيما يخص تجارة البترول، إلّا أنّ هناك بعض المبادئ والإرشادات في عديد اتفاقياتها المتضمنة تجارة البترول ومنتجاته و بالتالي تخضع هذه التجارة ضمناً للمبادئ الرئيسية للمنظمة العالمية للتجارة؛

- تعتبر السوق البترولية المكان الذي يتم فيه التعامل بأهم مصدر للطاقة، والتي تتأثر بعوامل كثيرة تنعكس إيجاباً أو سلباً على السعر البترولي، فلم تعد عملية التسعير في يد الدول المنتجة لوحدها بالإضافة إلى تعدد استراتيجيات التسعير حسب المراحل التاريخية لتطور هذه العملية؛

- تميّزت أسعار البترول خلال الفترة (1973-2009) بثلاث طفرات سعرية كبرى تحت تأثير العوامل الأساسية والثانوية المحددة للأسعار، التي أدت ارتفاعها إلى زيادة معتبرة في حجم الفوائض البترولية ليتم تحويل أغلبها إلى استثمارات مالية في السندات الحكومية والودائع القصيرة والطويلة الأجل في سوق الأورو دولار؛

- تنحصر خيارات الحكومة الأساسية لتسيير الفوائض البترولية بين سبيلين هما الاستثمار المحلي والاستثمار الخارجي ولكل منهما مزايا ومساوئ، لكن باستطاعة الحكومة أن تقوم باستثمار جزء كبير من إيراداتها في الأصول الأجنبية وإعادتها تدريجياً إلى الاقتصاد المحلي؛

- على مدى السنوات القليلة الماضية نمت صناديق الثروة السيادية لتحتل مكانة هامة في النظام المالي العالمي وفي الوعي العام، إذ تم صياغة هذا المصطلح أكاديمياً سنة 2005 لتُعرف صناديق الثروة السيادية بأنها صناديق مكلفة بإدارة الاحتياطيات الدولية للحكومات التي لديها مدخرات تفوق استثماراتها بشكل متواصل مما وفر ثروات تطلبت سياسة استثمارية نتج عنها حيازة هذه الحكومات لأصول مالية أجنبية متنوعة ما بين العملات الرئيسية في العالم؛

- أشارت التقديرات الإحصائية إلى أن حجم رؤوس أموال صناديق الثروة السيادية كان حوالي 500 مليار دولار أمريكي في سنة 1990 ثم أصبح 3.9 تريليون دولار سنة 2008 ومن المحتمل أن يصل إلى حوالي 12 تريليون دولار سنة 2015 وبالرغم من هذا الحجم فإنها تبقى متواضعة مقارنة مع حجم بعض الهيئات المالية الاستثمارية؛

- تستحوذ صناديق الثروة السيادية السلعية (البترولية) على 60 بالمائة من إجمالي أصول صناديق الثروة السيادية، وقد أدت تدخلاتها لإنقاذ المصارف الغربية المهددة بالإفلاس إلى تكبدتها خسائر معتبرة من وراء ذلك، ومنذ اندلاع الأزمة المالية العالمية كثر الجدل حول هذه الصناديق ودورها في الاقتصاد العالمي، حيث أبدت الكثير من الدول المستضيفة لاستثماراتها قلقاً متزايداً اتجاه دوافعها الاستثمارية

وما قد ينجر عنها من ممارسة الدول المالكة لها كنفوذها السياسي على الشركات التي تستحوذ عليها ثم التأثير على القرار الاقتصادي للدول المستقبلية؛

- تم تأسيس مجموعة العمل الدولية وتحديد مبادئ سندياغو التي تتمثل في إرساء هيكل سليم وشفاف يحقق الضوابط الملائمة لاستثمارات صناديق الثروة السيادية، ثم إنشاء منتدى دائم لتعزيز أكبر لهذه المبادئ التي يرتبط امتثال الصناديق التابعة للاقتصاديات الناشئة والعربية لها، بتوسيع نطاق الإصلاحات الديمقراطية التي تتطلب وقتاً طويلاً لإرسائها ما يبطئ من عملية تنفيذ المبادئ، ما يضع الدول الغربية في وضع يرجح تفضيل المساهمات المالية لهذه الصناديق في الاقتصاد العالمي على اتهامها بالامبريالية الجديدة؛

- يتميز الاقتصاد النرويجي بتنوع قطاعاته الاقتصادية بالإضافة إلى تدفقات الفوائض البترولية التي تتجه إلى صندوق التقاعد الحكومي الذي يعدّ مصدر وقاية الاقتصاد النرويجي في حالة حدوث أزمات اقتصادية وعند نضوب البترول؛

- ساهم وعي المواطن النرويجي بنفاذ احتياطي البترول الذي يركز عليه الاقتصاد النرويجي في رسم السياسة الاقتصادية السليمة في البلد، فتراكم الفوائض البترولية إلى جانب وجود اقتصاد سليم يؤدي إلى استنتاج مفاده أنّ النرويج سوف تظل من بين أغنى البلدان في العالم ومن أفضلها من حيث حسن الأداء والاستقرار؛

- يُعبر إنشاء صندوق ضبط الموارد عن محاولة الحكومة في الوصول إلى الاستغلال الأمثل للفوائض البترولية لدعم استقرار الموازنة العامة، وبالنظر للارتباط القوي للاقتصاد الجزائري بالقطاع البترولي فإنّ هذه الخطوة تستحق التشجيع على الأقل على المدى القصير، لكنّها تسجّل مجموعة من النقائص مقارنة بتجربة النرويج، تشمل أهداف وهيكل ومجال عمل الصندوق والهيئات المكلفة بتسييره ومراقبته التي يجب معالجتها باعتبار أنّ أيّ تأخير في هذا المجال يؤدي إلى ضياع عوائد مالية كبيرة يمكن للاقتصاد الجزائري الاستفادة منها؛

- النرويج دولة بترولية نحت منحى مختلفاً عن بقية الدول البترولية، وذلك باتخاذها قرار هام بعدم الاعتماد على البترول لتمويل موازنتها، وجعلت همّها محاربة التضخم متفادية بذلك أعراض المرض

الهولندي، إذ أبقت إيرادات البترول في صندوق لا تأخذ منه إلا ما يُعادل 4 بالمائة سنوياً، لدعم الموازنة والباقي يستثمر للأجيال المقبلة، فحققت استقراراً في موازنتها ورعت حق الأجيال القادمة؛

- قد يبدو أنّ المقارنة غير عادلة بيننا وبين النرويج، إذ للنرويج ثروات أكثر منّا، في حين أنّ ثروتنا الغالبة هي البترول والغاز وهذا صحيح، ولكن الفكر الاقتصادي الصائب وراء القرار النرويجي هو ما يجب أن نفكر به ونركّز عليه ليتوفر لدينا مثل ذلك الفكر الخلاق والعزيمة الصادقة لتغيير المسار إلى الأفضل؛

- إذا نظرنا إلى تجربة النرويج نجد أنّ ظروفها تختلف عن تجربة الجزائر في التقن للآثار السلبية لظهور مداخل كبيرة من قطاع معين على القطاعات الأخرى بما يعرف بالداء الهولندي الذي ظهر عند إحدى جاراتها في الثمانينات والذي ساهم في تفاديه المهندس العربي العراقي فاروق القاسم باقتراح استغلال الفوائض البترولية محلياً بمعدل 4 في المائة من قيمتها الإجمالية واستثمار الباقي لخدمة الأجيال المستقبلية، وهذا جانب آخر ايجابي يمكن الاستلham منه بالاستثمار في رأس المال البشري الذي يعدّ الثروة الحقيقية للبلد؛

- ارتفاع أسعار البترول في السنوات الأخيرة سمح للجزائر من القضاء على مديونيتها الخارجية وتكوين احتياطي كبير من الصّرف الأجنبي، إلا أنّ المشكلة الحقيقية تكمن في عجز السلطات عن تحويل الفوائض البترولية إلى مشاريع اقتصادية منتجة للخروج من دوامة الاعتماد الكلي على البترول، و يتجلى ضعف الطاقة الاستيعابية في الجزائر في عجز الدولة في استدامة الثروة البترولية، وتحقيق التنوع الاقتصادي؛

اقتراحات الدراسة:

بعد عرض النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة، يمكننا تقديم جملة الإقتراحات التالية:

- تحتل الجزائر حسب إحصائيات الشركة البريطانية لسنة 2010 المرتبة السابعة عشر عالمياً من حيث احتياطات البترول؛ أي ما يقارب حوالي 1 بالمائة من الاحتياطي العالمي، وهو رقم متواضع مقارنة بالدول البترولية الكبرى كالسعودية، إذ وبالنظر إلى مستويات الإنتاج لسنة 2009 المقدرة بحوالي 1.8 مليون برميل يومياً، ومستوى الاحتياطي للسنة نفسها المقدّر بحوالي 12.2 مليار برميل، وبافتراض عدم اكتشاف أبار بترولية جديدة وبكميات كبيرة، فإنّ بترول الجزائر سوف ينضب خلال

عشرين سنة، ما يستدعي توسيع مجال عمليات التنقيب، من قبل سوناطراك والشركات الأجنبية، حتى في الشمال وفي الأماكن التي تظهر أو ظهرت فيها سابقاً دلالات على وجود هذه المادة؛

- الدعوة إلى بحث خطة وطنية سريعة تحقق الإجماع وتساهم في توليد الأفكار وإجراء التحليلات الكافية لإحاطة الموضوع من كل جوانبه لتنويع توظيف الفوائض البترولية بالخارج لأنها تتطلب مهارة عالية وخيارات مدروسة دون استبعاد الأدوات الحديثة والفرص التي توفرها الأسواق الدولية إلى الاستحواذ على المؤسسات والشركات في الفروع الصناعية التي تحتاجها الجزائر لتنويع اقتصادها وتنميتها وبناء صناعتها الوطنية والتحضير لمرحلة ما بعد البترول بطريقة فعالة، فالأموال الجزائرية تتآكل عبر الزمن، من خلال القيمة الشرائية للاحتياطات بالدولار التي تفقد قيمتها مقارنة بالبترول أو بالذهب من يوم إلى آخر؛

- إن الصدمة الخارجية الناجمة عن أي تراجع محتمل في أسعار البترول ستعمق مباشرة من أزمة عجز الموازنة الجزائرية التي يبدو أن الحكومة غافلة عنها بسبب وجود بعض الأموال في صندوق ضبط الموارد، كما أنه ليس من حق الحكومة استخدام حق الأجيال القادمة في التغطية على المشاكل الاجتماعية وتأجيل البحث عن حلول حقيقية.

- الاستثمار في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة وشراء أصول في الخارج، فضلاً عن تطوير أدوات إدارة الموجودات في محافظ جديدة منها صناديق الثروة السيادية وشراء أصول متنوعة والتوقف عن دعم المواد الأساسية بشكل واسع وتخصيص الدعم للفئات المحدودة الدخل، لأن الجزائر أصبحت تستورد لسلكان المغرب العربي كاملاً، بسبب التهريب الذي جعل سكان المغرب وتونس وليبيا يستفيدون من الدعم الحكومي للمواد الأساسية؛

- العمل على الحد من التبذير من خلال الواردات التي فاقت 40 مليار دولار في السنة ولكنها لا تظهر في رقم أعمال المؤسسات المستوردة أي أنها في الواقع تأخذ وجهات غير شفافة، ومرافقة ذلك بنظام جبائي وطني جديد يقوم على تحفيز دافعي الضرائب والمزيد من العدالة الضريبية وخاصة من خلال فرض ضرائب على الثروة الضخمة التي تكونت خلال العشرين سنة الأخيرة نتيجة الفساد الذي أصبح ظاهرة عامة؛

- ضرورة التفكير الجدّي في بناء احتياطي استراتيجي من البترول بشكل يسمح للجزائر باستغلال الفرص الجيدة في الأسواق العالمية كلما ارتفعت أسعار البترول وتخفيض الكمّيات المصدّرة عند تراجع الأسعار كما أنّ العالم في مرحلة انتقاليّة نحو استغلال طاقات جديدة وعلى الجزائر الانتباه إلى هذه النقطة الإستراتيجية؛

- من الخطوط العريضة للاستفادة من الفوائض البتروليّة جمعها بدقّة وأمانة تحمي مصلحة الأجيال الحاليّة وتضمن للأجيال القادمة استلام حصتها الشرعيّة، ووضع خطة شاملة للتّطوير والتّميّة تشمل كل القطاعات والجوانب الاقتصاديّة والاجتماعيّة، بتأسيس صندوق ثروة سيادي لاستخدام جزء من الفوائض لخلق صناعات ذات فائدة مستديمة للمجتمع، بالإضافة إلى تمويل خطط التّميّة المستدامة واستخدام جزء من الفوائض لحماية الاقتصاد الوطني من التّذبذبات في أسعار البترول ومن حالات طارئة أخرى واستثمار جزء من موارده لتفادي تآكل قيمة هذه الفوائض في حالة ازدهار أسعار البترول لفترة طويلة؛

آفاق الدراسة:

يمكن سرد أهم آفاق الدّراسات المستقبلية المرتبطة بدعائم موضوع البحث، والتي ترى الطّالبة أنّ من شأنها تغطية جوانب أوسع، لموضوع صناديق الثّروة السياديّة وإدارتها للفوائض البترولية، واستكمال الحدود المرتبطة به من جوانب أخرى، على النّحو التالي:

- بناء نموذج استثماري لصندوق ثروة سياديّة في الجزائر، والتّقدير الكمي لقدرته على تحقيق عوائد مجزيّة جرّاء استثماراته؛

- دراسة صناديق الثّروة السياديّة وفق منظور نظام التّمول الإسلامي؛

- دراسة قياسية لمفارقة وفرة الموارد الطّبيعيّة في إحدى البلدان الغنيّة بالموارد الهيدروكربونية وسبل مواجهتها؛

- الحماية من مخاطر تقلّبات أسعار البترول باستخدام وسائل حماية أخرى كعقود الخيارات والمبادلة دراسة حالة المكسيك وولاية تكساس؛

- دراسة آفاق مشروع الشّراكة الألماني الجزائري المقترح حول إنتاج الطاقة الشمسيّة "ديزارتاك".

- دراسة صناديق الثروة السيادية الصينية ودورها في إدارة الفوائض التجارية؛

الملاحق

الملحق 1: صور أصناف البترول الثلاثة حسب درجة الكثافة (الخفيف والمتوسط والثقيل).



المصدر: عماد ناصيف مكي، أساسيات صناعة تكرير النفط، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، الملتنقى الواحد والعشرون لأساسيات صناعة النفط والغاز، الكويت، 27-31 مارس 2011، ص: 6.

الملحق 2: الفروقات بين الأسعار الفورية للبترول الخفيف والثقيل للفترة (1978 – 2005) حسب المعادلات السنوية للأسعار. للبرميل.
الوحدة: دولار

الأعوام	نصف بوني النيجيري الخفيف	نصف العربي الثقيل السعودي	الفرق بين بوني نيجيريا والعربي الثقيل	نصف غرب تكساس US	نصف برنت UK	نصف دبي	الفرق بين WTI ودبي	الفرق بين برنت ودبي
1987	18.50	16.10	2.4	19.16	18.41	16.92	2.24	1.49
1988	15.11	12.13	2.98	15.94	14.94	13.18	2.76	1.76
1989	18.50	14.93	3.57	19.62	18.22	15.64	3.98	2.58
1990	24.16	18.77	5.39	24.46	23.61	20.38	4.08	3.23
1991	20.55	14.02	6.53	21.55	20.06	16.59	4.96	3.47
1992	19.95	15.22	4.73	20.58	19.33	17.21	3.37	2.12
1993	17.57	13.03	4.54	18.45	17.00	14.93	3.52	2.07
1994	16.21	13.65	2.56	17.19	15.80	14.74	2.45	1.06
1995	17.34	15.58	1.76	18.42	17.01	16.10	2.32	0.91
1996	21.24	18.44	2.8	22.20	20.70	18.58	3.62	2.12
1997	19.40	17.17	2.23	20.56	19.06	18.10	2.46	0.96
1998	12.77	10.90	1.87	14.36	12.71	12.15	2.21	0.56
1999	18.07	16.44	1.63	19.30	17.91	17.24	2.06	0.67
2000	28.49	25.24	3.25	30.37	28.44	26.25	4.12	2.19
2001	24.50	21.90	2.60	26.0	24.46	22.83	3.17	1.63
2002	25.15	23.38	1.77	26.13	25.03	23.83	2.30	1.2
2003	28.76	26.43	2.33	31.09	28.81	26.77	4.32	2.04
2004	38.27	31.14	7.13	41.44	38.23	33.66	7.78	4.57
2005	55.67	44.10	11.57	56.51	54.44	49.36	7.15	5.08

المصدر: علي رجب، تطور فروقات الأسعار بين النفوط الخفيفة والثقيلة واتجاهاتها المستقبلية، النفط والتعاون العربي المجلد 33، ع 123، منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (أوابك)، الكويت، 2007، ص: 96.

الملحق 3: إنتاج المناطق الجغرافية للبترول بالتفصيل.

Production*											
Thousand barrels daily	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	Change 2008 over 2007
US	7731	7733	7669	7626	7400	7228	6895	6841	6847	6734	-7.0%
Canada	2604	2721	2677	2658	3004	3085	3041	3208	3320	3268	-1.0%
Mexico	3343	3450	3560	3585	3789	3824	3760	3683	3471	3167	-8.2%
Total North America	13678	13904	13906	14069	14193	14137	13696	13732	13638	13169	-1.6%
Argentina	847	819	830	818	806	754	725	716	699	682	-0.7%
Brazil	1133	1268	1337	1400	1555	1542	1716	1809	1833	1809	-7.1%
Colombia	838	711	627	601	564	551	554	550	561	616	12.2%
Ecuador	383	409	416	401	427	535	541	545	520	514	-4.6%
Peru	107	100	98	98	92	94	111	116	114	120	1.4%
Trinidad & Tobago	141	138	135	155	164	152	171	174	154	149	-1.0%
Venezuela	3126	3239	3142	2895	2554	2907	2937	2808	2613	2558	-2.3%
Other S. & Cent. America	124	130	137	152	153	144	143	141	143	140	-0.4%
Total S. & Cent. America	6699	6813	6722	6519	6314	6880	6899	6868	6838	6778	-1.2%
Azerbaijan	279	282	301	311	313	315	452	654	869	915	10.3%
Denmark	299	363	348	371	368	390	377	342	311	287	-7.9%
Italy	104	95	86	115	116	113	127	120	122	108	-9.5%
Kazakhstan	631	744	836	1018	1111	1297	1356	1426	1484	1554	10.3%
Norway	3139	3346	3418	3339	3264	3189	2969	2779	2550	2451	-4.8%
Romania	133	131	130	127	123	119	114	105	99	98	-0.4%
Russian Federation	6178	6536	7056	7598	8544	9287	9552	9769	9978	9898	-0.8%
Turkmenistan	143	144	162	182	202	193	192	186	198	205	0.3%
United Kingdom	2929	2867	2476	2463	2257	2028	1809	1636	1638	1526	-6.8%
Uzbekistan	191	177	171	171	166	152	126	125	114	114	-0.4%
Other Europe & Eurasia	474	465	465	501	509	496	468	455	448	425	-5.7%
Total Europe & Eurasia	14480	14950	15450	16289	16973	17579	17541	17595	17810	17572	-1.3%
Iran	3603	3855	3892	3709	4183	4248	4234	4286	4322	4327	0.1%
Iraq	2610	2614	2523	2116	1344	2030	1833	1999	2143	2423	24.8%
Kuwait	2085	2208	2148	1995	2329	2475	2618	2690	2636	2782	10.3%
Oman	911	959	960	904	824	796	778	742	715	754	5.5%
Qatar	723	757	754	764	879	992	1028	1110	1197	1378	15.6%
Saudi Arabia	8853	9491	9209	8928	10164	10638	11114	10853	10449	10646	1.9%
Syria	579	548	581	548	527	495	450	435	415	398	-4.3%
United Arab Emirates	2511	2547	2455	2369	2653	2664	2753	2971	2900	2936	2.3%
Yemen	405	450	455	457	448	420	416	380	345	304	-14.5%
Other Middle East	48	48	47	48	48	48	34	32	35	33	-5.9%
Total Middle East	22328	23475	23025	21729	23299	24797	25258	25497	25158	26182	10.3%
Algeria	1515	1578	1562	1680	1852	1946	2015	2003	2016	1903	-5.5%
Angola	745	746	742	905	870	1103	1405	1421	1684	1875	11.3%
Cameroon	95	88	81	72	67	89	82	87	82	84	2.4%
Chad	-	-	-	-	24	168	173	153	144	127	-11.8%
Republic of Congo (Brazzaville)	266	264	234	231	215	216	246	262	222	249	12.6%
Egypt	827	781	758	751	749	721	698	697	710	722	1.7%
Equatorial Guinea	100	91	177	200	244	346	376	364	376	350	-7.3%
Gabon	340	327	301	295	240	235	234	235	230	235	2.2%
Libya	1425	1475	1427	1375	1485	1623	1745	1815	1820	1820	0.0%
Nigeria	2086	2155	2274	2103	2238	2431	2499	2420	2305	2116	-8.6%
Sudan	63	174	217	241	265	301	305	331	468	480	2.6%
Tunisia	84	78	71	74	68	71	73	70	97	89	-8.4%
Other Africa	56	56	53	63	71	75	72	66	84	79	-6.0%
Total Africa	7583	7904	7897	7990	8366	9324	9921	9925	10238	10219	-0.2%
Australia	625	809	733	730	624	592	580	554	567	556	-1.8%
Brunei	182	193	203	210	214	210	206	221	194	175	-9.3%
China	3213	3252	3306	3346	3401	3481	3627	3684	3743	3901	4.2%
India	736	726	727	753	756	773	736	762	769	768	0.1%
Indonesia	1408	1456	1389	1289	1183	1129	1087	1017	989	1031	4.2%
Malaysia	737	735	719	757	776	793	759	747	763	768	0.7%
Thailand	140	176	191	204	236	223	265	286	305	321	5.2%
Vietnam	296	328	350	354	364	427	398	367	337	317	-5.9%
Other Asia Pacific	218	200	195	193	195	235	286	305	320	340	6.0%
Total Asia Pacific	7558	7874	7813	7838	7750	7853	7945	7942	7958	8175	2.4%
Total World	72325	74820	74813	74533	76916	80371	81261	81557	81446	81095	-0.3%
of which: European Union	3684	3493	3285	3339	3128	2902	2659	2422	2388	2222	-6.8%
OECD	21103	21521	21303	21430	21165	20766	19861	19458	19140	18414	-3.7%
OPEC	29446	31072	30544	29132	30877	33592	34721	34920	34604	35568	3.1%
Non-OPEC†	35127	35734	35965	35869	35540	35371	34700	34321	34046	33902	-0.4%
Former Soviet Union	7552	8014	8660	9539	10499	11407	11839	12316	12795	12825	0.2%

*Includes crude oil, shale oil, oil sands and NGLs (the liquid content of natural gas where this is recovered separately). Excludes liquid fuels from other sources such as biomass and coal derivatives.
†Less than 0.1%.
‡Excludes Former Soviet Union.
Notes: Annual changes and shares of total are calculated using million tonnes per annum figures.
Growth rates are adjusted for leap years.

Source : BP, statistical review of world energy, 2010, p: 8.

الملحق 4: استهلاك المناطق الجغرافية للبتروöl بالتفصيل.

Consumption*											Change 2009 over 2008		2009 share of total
Thousand barrels daily	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2009	2009
US	19519	19701	19649	19761	20033	20732	20802	20687	20680	19408	18886	-4.0%	21.7%
Canada	1926	1937	2023	2067	2132	2248	2347	2346	2323	2287	2165	-4.4%	2.5%
Mexico	1842	1910	1899	1837	1885	1918	1974	1970	2017	2010	1945	-3.4%	2.2%
Total North America	23268	23548	23571	23665	24050	24858	25023	24604	25020	23705	22836	-4.7%	26.4%
Argentina	445	431	405	364	372	388	414	431	484	409	473	-5.7%	0.6%
Brazil	2114	2058	2082	2063	1985	1990	2033	2087	2258	2307	2405	-0.2%	2.7%
Chile	249	236	230	228	228	240	264	264	346	357	333	-7.5%	0.4%
Colombia	237	233	216	211	211	214	229	238	229	199	194	-2.7%	0.2%
Ecuador	131	120	132	131	137	141	168	182	196	207	216	5.2%	0.3%
Peru	159	155	148	147	140	153	162	147	154	172	188	8.8%	0.2%
Venezuela	474	496	545	594	479	523	576	607	597	607	609	0.0%	0.7%
Other S. & Cent. America	1095	1118	1159	1175	1201	1213	1222	1254	1269	1243	1235	-0.8%	1.5%
Total S. & Cent. America	4905	4855	4916	4913	4754	4871	5047	5210	5533	5881	5853	-0.6%	6.8%
Austria	251	245	265	272	294	286	295	294	278	279	270	-3.2%	0.3%
Azerbaijan	111	123	81	74	86	92	108	98	92	74	60	-20.2%	0.1%
Belarus	154	143	149	145	148	153	146	165	152	172	162	-1.6%	0.2%
Belgium & Luxembourg	670	702	669	691	748	785	815	830	832	812	781	-3.7%	1.0%
Bulgaria	93	84	87	98	115	105	109	116	113	103	98	-5.2%	0.1%
Czech Republic	174	169	179	174	185	203	211	208	206	211	205	-2.1%	0.3%
Denmark	232	215	205	200	193	189	195	197	196	189	174	-8.3%	0.3%
Finland	224	224	222	226	239	234	233	225	226	225	212	-5.9%	0.3%
France	2044	2007	2023	1967	1985	1978	1960	1966	1923	1902	1833	-3.5%	2.3%
Germany	2824	2783	2804	2714	2664	2634	2605	2624	2593	2517	2422	-4.0%	2.9%
Greece	364	407	412	416	405	438	436	454	445	437	417	-5.3%	0.5%
Hungary	151	145	142	140	138	142	163	160	169	164	161	-1.9%	0.2%
Iceland	18	19	15	19	18	20	21	20	24	20	20	1.2%	*
Republic of Ireland	172	170	185	182	178	184	194	184	184	198	189	-10.6%	0.2%
Italy	1980	1958	1946	1943	1927	1873	1819	1813	1759	1690	1580	-6.3%	1.9%
Kazakhstan	147	158	180	195	207	227	234	230	245	263	260	-3.3%	0.3%
Lithuania	63	49	56	53	51	55	58	59	59	64	61	-4.5%	0.1%
Netherlands	880	897	942	952	982	1003	1070	1093	1144	1099	1054	-3.6%	1.3%
Norway	216	201	213	208	219	210	212	217	222	214	211	-1.6%	0.3%
Poland	431	427	415	420	435	460	479	516	535	554	553	1.2%	0.7%
Portugal	330	324	327	338	317	322	331	300	302	283	269	-4.8%	0.3%
Romania	195	203	217	226	199	230	223	219	223	221	211	-4.2%	0.3%
Russian Federation	2625	2583	2586	2606	2622	2619	2601	2709	2708	2817	2885	-4.8%	3.2%
Slovakia	73	73	68	78	71	68	81	82	86	90	83	-8.3%	0.1%
Spain	1423	1452	1508	1526	1559	1593	1619	1602	1617	1574	1462	-8.2%	1.9%
Sweden	337	318	318	317	332	319	315	322	308	302	287	-5.7%	0.4%
Switzerland	271	263	281	267	259	258	262	260	243	258	262	1.9%	0.3%
Turkey	638	677	645	656	662	667	666	635	656	663	621	-6.5%	0.7%
Turkmenistan	80	79	83	86	95	95	100	118	113	117	120	1.6%	0.1%
Ukraine	272	256	288	286	295	310	298	309	339	336	307	-8.1%	0.4%
United Kingdom	1721	1697	1697	1693	1717	1764	1802	1785	1714	1681	1611	-4.3%	1.9%
Uzbekistan	138	132	130	125	142	134	109	102	99	101	101	-0.1%	0.1%
Other Europe & Eurasia	448	417	445	469	493	502	540	549	582	592	580	-2.0%	0.7%
Total Europe & Eurasia	19760	19577	19786	19780	19940	20139	20301	20498	20203	20193	19372	-4.2%	23.5%
Iran	1221	1301	1314	1413	1498	1556	1620	1693	1686	1761	1741	-1.3%	2.1%
Kuwait	243	246	251	271	296	327	369	333	338	370	419	9.8%	0.5%
Qatar	51	60	73	89	105	122	144	153	174	198	200	5.0%	0.2%
Saudi Arabia	1543	1579	1605	1632	1759	1850	1987	2055	2212	2300	2514	9.9%	3.1%
United Arab Emirates	271	358	397	326	340	364	394	420	448	475	455	-5.0%	0.6%
Other Middle East	1358	1364	1439	1432	1506	1454	1596	1573	1612	1671	1708	2.1%	2.1%
Total Middle East	4869	4938	4979	5184	5394	5706	6010	6247	6489	6894	7146	3.6%	8.7%
Algeria	167	192	200	222	231	240	251	260	288	311	331	6.5%	0.4%
Libya	573	564	548	534	550	567	629	610	650	693	720	3.6%	0.9%
South Africa	457	463	474	486	503	514	516	520	550	532	518	-2.0%	0.6%
Other Africa	1273	1264	1295	1310	1329	1389	1405	1387	1442	1509	1513	0.3%	1.8%
Total Africa	2490	2484	2517	2552	2614	2691	2690	2788	2931	3045	3082	1.1%	3.7%
Australia	843	837	845	848	851	855	835	818	925	935	941	0.6%	1.1%
Bangladesh	68	66	80	80	83	83	94	93	93	92	83	-0.4%	0.1%
China	4477	4772	4872	5288	5803	6772	6984	7410	7771	8036	8625	6.7%	10.4%
China Hong Kong SAR	194	202	244	268	270	315	337	305	324	294	295	-2.0%	0.4%
India	2134	2324	2384	2374	2420	2573	2569	2580	2538	2671	3183	3.7%	3.5%
Indonesia	1019	1122	1162	1191	1218	1290	1289	1252	1273	1314	1344	0.4%	1.6%
Japan	5598	5557	5422	5347	5440	5269	5343	5213	5039	4846	4396	-10.7%	5.1%
Malaysia	435	435	442	481	473	465	469	458	481	475	468	-1.6%	0.6%
New Zealand	130	133	134	139	149	149	154	156	156	156	149	-5.6%	0.2%
Pakistan	363	373	366	357	321	325	312	356	368	389	414	7.1%	0.5%
Philippines	375	348	347	331	331	338	315	284	300	265	265	-0.3%	0.3%
Singapore	619	654	716	699	688	748	794	853	916	968	1002	3.5%	1.3%
South Korea	2178	2219	2235	2182	2300	2283	2309	2317	2369	2287	2327	1.5%	2.7%
Taiwan	954	1003	991	999	1069	1084	1090	1097	1123	1037	1014	-3.3%	1.2%
Thailand	768	784	768	827	851	957	1005	996	985	962	975	1.7%	1.1%
Other Asia Pacific	334	357	375	381	396	419	432	433	462	481	516	8.3%	0.6%
Total Asia Pacific	20518	21126	21282	21891	22871	23957	24331	24721	25452	25882	25998	1.0%	31.1%
Total World	75648	76428	77032	77945	79424	82261	83513	84387	85619	85239	84077	-1.7%	100.0%
of which: European Union	14814	14892	14861	14797	14958	15032	15204	15280	14926	14775	14143	-4.4%	17.3%
OECD	47469	47953	47992	47676	48277	49073	49489	49323	49008	47353	45327	-4.8%	53.4%
Former Soviet Union	3714	3631	3646	3688	3769	3815	3798	3943	3973	4115	3965	-4.0%	4.7%
Other EMEs	24465	25144	25694	26581	27377	29374	30226	31096	32639	33771	34785	2.8%	41.9%

*Inland demand plus international aviation and marine bunkers and refinery fuel and loss. Consumption of fuel ethanol and biodiesel is also included.

Less than 0.05%.

Notes: Annual changes and shares of total are calculated using million tonnes per annum figures.

Growth rates are adjusted for leap years.

Differences between these world consumption figures and world production statistics on page 8 are accounted for by stock changes, consumption of non-petroleum additives and substitute fuels, and unavoidable disparities in the definition, measurement or conversion of oil supply and demand data.

Source : BP, statistical review of world energy, 2010, p: 11.

الملحق 5: تطور الأسعار الاسميّة والحقيقيّة للبترول خلال الفترة 1973-1998. الوحدة: دولار.

السنة	السعر الاسمي	السعر الحقيقي
1973	3,05	3,05
1974	10,73	9,67
1975	10,73	8,42
1976	11,51	8,92
1977	12,39	8,66
1978	12,70	7,56
1979	17,25	9,00
1980	28,64	13,21
1981	32,51	15,57
1982	32,38	16,01
1983	29,04	14,73
1984	28,20	14,89
1985	27,01	14,04
1986	13,53	5,54
1987	17,73	6,29
1988	14,24	4,75
1989	17,31	5,79
1990	22,26	6,38
1991	18,62	5,19
1992	18,44	4,81
1993	16,33	4,61
1994	15,53	4,24
1995	16,86	4,24
1996	20,29	5,01
1997	18,68	4,89
1998	12,28	3,21

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: Source: Opec, Annual statistical bulletin

الملحق 6: تفاصيل المرشد التابع لصندوق النقد الدولي حول المبادئ التي جاءت ضمن ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة.

ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة (٢٠٠٧)

أولا - وضوح الأدوار والمسؤوليات

١-١ يجب التمييز بين القطاع الحكومي وباقي القطاع العام، وبينه وبين باقي قطاعات الاقتصاد، وينبغي أن تكون أدوار السياسات والإدارة داخل القطاع العام واضحة ومعلنة للجمهور.

١-١-١ ينبغي توضيح الهيكل التنظيمي للحكومة ووظائفها.

١-١-٢ ينبغي أن تكون اختصاصات السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية في الحكومة محددة بوضوح.

١-١-٣ ينبغي توخي الوضوح في تحديد مسؤوليات مختلف مستويات الحكومة، والعلاقات فيما بينها.

١-١-٤ ينبغي الارتكاز على ترتيبات واضحة فيما يخص العلاقات بين الحكومة والمؤسسات العامة.

١-١-٥ ينبغي توخي العلانية في إدارة علاقات الحكومة مع القطاع الخاص وفقا لقواعد وإجراءات واضحة.

٢-١ ينبغي وضع إطار قانوني وتنظيمي وإداري واضح ومعلن لإدارة المالية العامة.

١-٢-١ لا بد من وجود قوانين ولوائح وإجراءات إدارية شاملة للموازنة والضرائب وقضايا المالية العامة الأخرى لتنظيم عمليات التحصيل والارتباط والإنفاق بالنسبة للأموال العامة.

٢-٢-١ ينبغي تيسير الاطلاع على القوانين والقواعد التنظيمية المتعلقة بتحصيل الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، وكذلك المعايير التي تسترشد بها الإدارة في ممارسة الصلاحيات الاستثنائية الإدارية عند تطبيقها، والتأكد من وضوحها وسهولة فهمها. ويجب النظر في الطعون المتعلقة بالالتزامات الضريبية وغير الضريبية في الوقت المناسب.

٣-٢-١ ينبغي إتاحة وقت كاف للتشاور بشأن القوانين المقترحة والتغييرات التنظيمية، وبشأن التغييرات الأوسع نطاقا في مجال السياسات، إن أمكن.

٤-٢-١ ينبغي أن تكون الترتيبات التعاقدية بين الحكومة وكيانات القطاع العام أو القطاع الخاص، بما في ذلك شركات الموارد والجهات المسؤولة عن إدارة حقوق الامتياز العامة، متسمة بالوضوح وسهولة الاطلاع عليها.

٥-٢-١ لا بد من وجود أساس قانوني واضح تستند إليه إدارة الخصوم والأصول الحكومية، بما في ذلك منح حقوق الانتفاع بالأصول العامة أو استغلالها.

ثانيا - علانية عمليات الموازنة

٢-١ ينبغي أن تتقيد عملية إعداد الموازنة بجدول زمني ثابت وأن تسترشد بالأهداف المحددة في مجال الاقتصاد الكلي وسياسة المالية العامة.

٢-١-١ ينبغي وضع جدول زمني لإعداد الموازنة والتقيد به. كما ينبغي إتاحة الوقت الكافي للهيئة التشريعية لكي تنتظر في مشروع الموازنة.

٢-١-٢ ينبغي أن تكون الموازنة السنوية واقعية، وينبغي إعدادها وعرضها ضمن إطار شامل متوسط الأجل للسياسات الاقتصادية الكلية وسياسة المالية العامة. وينبغي توخي الوضوح في تحديد وتفسير أهداف المالية العامة وأي قواعد متعلقة بالمالية العامة.

٢-١-٣ ينبغي تقديم وصف لأهم الإجراءات على جانبي النفقات والإيرادات ومدى مساهمتها في تحقيق أهداف سياسة الموازنة. وينبغي كذلك تقديم تقديرات لآثارها الحالية والمقبلة على الموازنة وانعكاساتها الاقتصادية على النطاق الأوسع.

٢-١-٤ ينبغي أن تتضمن وثائق الموازنة تقييما لاستمرارية المالية العامة. وينبغي أن تكون الافتراضات الأساسية للتطورات والسياسات الاقتصادية واقعية ومحددة بوضوح، كما ينبغي تقديم تحليل الحساسية.

٢-١-٥ لا بد من وجود آليات واضحة لتنسيق وإدارة الأنشطة الممولة من الموازنة ومن خارج الموازنة ضمن الإطار الشامل لسياسة المالية العامة.

٢-٢ ينبغي توفير إجراءات واضحة لتنفيذ الموازنة ومتابعتها والإبلاغ بنتائجها.

٢-٢-١ ينبغي أن يوفر النظام المحاسبي أساسا موثوقا لمتابعة الإيرادات والالتزامات والمدفوعات والمتأخرات والخصوم والأصول.

٢-٢-٢ ينبغي موافاة الهيئة التشريعية بتقرير نصف سنوي في الوقت المناسب عن تطورات الموازنة، كما يجب نشر تقارير أخرى أكثر تواترا كل ثلاثة أشهر على الأقل.

٢-٢-٣ ينبغي موافاة السلطة التشريعية بمقترحات عن الإيرادات والنفقات التكميلية أثناء السنة المالية على نحو يتسق مع عرض الموازنة الأصلية.

٢-٢-٤ ينبغي موافاة السلطة التشريعية بالحسابات الختامية المدققة وتقارير هيئة التدقيق، بما في ذلك مطابقتها مع الموازنة المعتمدة، ونشرها في غضون سنة.

ثالثاً - إتاحة المعلومات للاطلاع العام

١-٣ ينبغي تزويد الجمهور بمعلومات شاملة عن أنشطة المالية العامة السابقة والحالية والمقبلة، وعن أهم المخاطر فيما يتصل بالمالية العامة.

١-١-٣ ينبغي أن تشمل وثائق الموازنة والحسابات الختامية وغيرها من تقارير المالية العامة المنشورة جميع أنشطة الحكومة المركزية داخل الموازنة وخارجها.

٢-١-٣ ينبغي توفير معلومات مماثلة للمعلومات الواردة في الموازنة السنوية عن حصيلة الموازنة في آخر سنتين على الأقل، بالإضافة إلى التنبؤات وتحليل الحساسية بالنسبة لمجملات الموازنة الرئيسية في السنتين التاليتين للموازنة المعنية على الأقل.

٣-١-٣ ينبغي أن تتضمن وثائق الموازنة بيانات تصف طبيعة النفقات الضريبية والالتزامات الاحتمالية والأنشطة شبه المالية التي تمارسها الحكومة المركزية ودلالاتها بالنسبة للمالية العامة، بالإضافة إلى تقييم لأهم المخاطر في مجال المالية العامة.

٤-١-٣ ينبغي تصنيف المقبوضات المحصلة من جميع مصادر الإيرادات الرئيسية، بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بالموارد والمساعدات الخارجية، بصفة مستقلة في وثائق الموازنة السنوية.

٥-١-٣ على الحكومة المركزية أن تنشر معلومات عن مستوى وتكوين الدين العام والأصول المالية الحكومية، وأهم الالتزامات بخلاف الدين (ومنها حقوق المعاشات التقاعدية، وانكشاف الضمانات، والالتزامات التعاقدية الأخرى)، وأصول الموارد الطبيعية.

٦-١-٣ ينبغي أن تتضمن وثائق الموازنة الإبلاغ بالمركز المالي للحكومات دون المركزية وماليات المؤسسات العامة.

٧-١-٣ يتعين على الحكومة نشر تقرير دوري عن المالية العامة في الأجل الطويل.

٢-٣ ينبغي توفير معلومات عن المالية العامة بشكل يتيسر معه تحليل السياسات ويعزز المساءلة.

١-٢-٣ ينبغي التوسع في توزيع مرشد موجز للموازنة يتسم بالوضوح والبساطة في موعد تقديم الموازنة السنوية.

٢-٢-٣ ينبغي إبلاغ بيانات المالية العامة على أساس إجمالي، مع التمييز بين الإيرادات والنفقات والتمويل، وتصنيف النفقات على أساس الفئات الاقتصادية والوظيفية والإدارية.

٣-٢-٣ ينبغي اعتبار الرصيد الكلي والدين الإجمالي للحكومة العامة، أو ما يعادلها على أساس الاستحقاق، مؤشرين قياسيين موجزين لمركز الحكومة المالي، واستكمالهما حيثما أمكن بمؤشرات مالية أخرى مثل الرصيد الأساسي، ورصيد القطاع العام، وصافي الدين.

٤-٢-٣ يجب إبلاغ السلطة التشريعية سنوياً بالنتائج المحرزة على مستوى أهداف برامج الموازنة الرئيسية.

٣-٣ يجب التعهد بنشر معلومات المالية العامة في الوقت المناسب.

١-٣-٣ ينبغي أن يكون نشر معلومات المالية العامة في الوقت المناسب التزاماً قانونياً على الحكومة.

٢-٣-٣ يجب التصريح مسبقاً بالجدول الزمنية لنشر معلومات المالية العامة والتقييد بها.

رابعاً - ضمانات الموضوعية

١-٤ يجب أن تستوفي بيانات المالية العامة معايير جودة البيانات المتعارف عليها.

١-١-٤ ينبغي أن تكون تنبؤات الموازنة وتحديثاتها بمثابة انعكاس للاتجاهات العامة الأخيرة في الإيرادات والنفقات، والتطورات الاقتصادية الكلية الأساسية، والالتزامات المحددة على صعيد السياسات.

٢-١-٤ ينبغي أن تشير الموازنة السنوية والحسابات الختامية إلى الأساس المحاسبي المستخدم في إعداد بيانات المالية العامة وعرضها. وينبغي اتباع المعايير المحاسبية المتعارف عليها.

٣-١-٤ يجب أن تكون البيانات الواردة في تقارير المالية العامة متسقة داخلياً ومطابقة للبيانات ذات الصلة المستمدة من مصادر أخرى. وينبغي تفسير أهم التعديلات في بيانات المالية العامة التاريخية وأي تغيير يطرأ على تصنيف البيانات.

٢-٤ ينبغي إخضاع أنشطة المالية العامة للرقابة الداخلية الفعالة وأن تتوفر لها الضمانات الوقائية.

١-٢-٤ ينبغي أن تكون المعايير الأخلاقية لسلوك الموظفين العموميين واضحة ومعلنة بما فيه الكفاية.

٢-٢-٤ ينبغي توثيق إجراءات وشروط التوظيف في القطاع العام وإتاحتها للأطراف المعنية.

٣-٢-٤ ينبغي تيسير الاطلاع على لوائح التوريد المستوفية المعايير الدولية ومراعاتها في الواقع العملي.

٤-٢-٤ ينبغي توخي العلانية في عمليات شراء وبيع الأصول العامة، مع تحديد المعاملات الكبيرة بصفة مستقلة.

٥-٢-٤ ينبغي إخضاع أنشطة الحكومة العامة وماليتها للتدقيق الداخلي، مع إفصاح المجال لمراجعة إجراءات التدقيق.

٦-٢-٤ يجب توفير الحماية القانونية لإدارة الإيرادات الوطنية ضد أي توجيهات سياسية، وأن تضمن هذه الإدارة حقوق الممولين وطرح تقارير دورية عن أنشطتها للاطلاع العام.

٣-٤ ينبغي إخضاع معلومات المالية العامة للفحص الخارجي.

١-٣-٤ ينبغي إخضاع المالية العامة والسياسات للفحص بمعرفة هيئة وطنية لتدقيق الحسابات أو هيئة مماثلة مستقلة عن السلطة التنفيذية.

٢-٣-٤ يتعين على الهيئة الوطنية لتدقيق الحسابات أو الهيئة المماثلة موافاة السلطة التشريعية بجميع تقاريرها، بما في ذلك التقرير السنوي، ونشرها. ولا بد من وجود آليات لرصد إجراءات المتابعة.

٣-٣-٤ ينبغي دعوة خبراء مستقلين لتقييم تنبؤات المالية العامة، والتنبؤات الاقتصادية الكلية التي تستند إليها، وافترضاها الأساسية.

٤-٣-٤ ينبغي توفير الاستقلال المؤسسي للجهاز الإحصائي الوطني للتحقق من جودة بيانات المالية العامة.

المصدر: صندوق النقد الدولي، المرشد إلى شفافية إيرادات الموارد، واشنطن، 2007، ص: 1-11.

الملحق 7: تقديرات صندوق النقد الدولي لأصول صناديق الثروة السيادية سنة 2008.

الوحدة: مليار دولار.

Name of Fund		Assets (range)	
		Lower	Upper
I. Oil and Gas Exporting Countries			
UAE	Abu Dhabi Investment Authority	250	875
Norway	Government Pension Fund-Global	380	380
Saudi Arabia 1/	<i>No designated name</i>	289	289
Kuwait	Reserve Fund for the Future Generations/ Government Reserve Fund	213	213
Russia	Reserve Fund	125	125
	National Welfare Fund	32	32
Libya	Libyan Investment Corporation	50	50
Qatar	State Reserve Fund/Stabilization fund	30	50
Algeria	Reserve Fund/Revenue Regulation Fund	43	43
USA (Alaska)	Alaska Permanent Reserve Fund	40	40
Brunei	Brunei Investment Authority	30	30
Kazakhstan	National Fund	21	21
Malaysia	Khazanah Nasional BHD	19	19
Canada	Alberta Heritage Savings Trust Fund	16	16
Nigeria	Excess Crude Account	11	11
Iran	Oil Stabilization Fund	9	9
Azerbaijan	State Oil Fund	2.5	2.5
Oman	State General Reserve Fund	2	2
Timor-Leste	Petroleum Fund of Timor-Leste	1.4	1.4
Venezuela	FIEM - Macroeconomic Stabilization Fund	0.8	0.8
Trinidad & Tobago	Revenue Stabilization Fund	0.5	0.5
II. Asian Exporters			
Singapore	Government Investment Corp.	100	330
China	China Investment Corporation	200	200
Singapore	Temasek Holdings	108	108
Korea	Korea Investment Corp.	30	30
Taiwan, Province of China	National Stabilisation Fund	15	15
III. Other Countries			
Australia	Australian Future Fund	54	54
Chile	Economic and Social Stabilization Fund	14.9	14.9
	Pension Reserve Fund	1.5	1.5
Botswana 1/	Pula Fund	4.7	4.7
Kiribati	Revenue Equalization Fund	0.4	0.4
Total		2,093	2,968

Source: International Monetary Fund, Sovereign Wealth Funds: A Work Agenda, Working Paper, Washington D.C, 29 February 2008, p: 7.

الملحق 8: أهم صناديق الثروة السيادية في العالم.

Pays	Abréviation	Fonds	Capitaux \$Milliards	Création	Origine des capitaux
 Émirats arabes unis	ADIA	Abu Dhabi Investment Authority	627	1976	Hydrocarbures
 Norvège	GPF	Government Pension Fund - Global	443	1990	Hydrocarbures
 Arabie saoudite	SAMA	SAMA Foreign Holdings	415	n/a	Hydrocarbures
 Chine	SAFE	SAFE Investment Company	347.1**	1997	Non Matières premières
 Chine	CIC	China Investment Corporation	332.4	2007	Non Matières premières
 Singapour	GIC	Government of Singapore Investment Corporation	247.5	1981	Non Matières premières
 Chine  Hong Kong	HKMA	Hong Kong Monetary Authority Investment Portfolio	227.6	1993	Non Matières premières
 Koweït	KIA	Kuwait Investment Authority	202.8	1953	Hydrocarbures
 Chine	NSSF	National Social Security Fund	146.5	2000	Non Matières premières
 Russie	RNWF	National Welfare Fund	142.5*	2008	Hydrocarbures
 Singapour	TH	Temasek Holdings	133	1974	Non Matières premières
 Libye	LIA	Libyan Investment Authority	70	2006	Hydrocarbures
 Qatar	QIA	Qatar Investment Authority	65	2003	Hydrocarbures
 Australie	AFF	Australian Future Fund	59.1	2004	Non Matières premières
 Algérie	RRF	Revenue Regulation Fund	54.8	2000	Hydrocarbures
 Kazakhstan	KNF	Kazakhstan National Fund	38	2000	Hydrocarbures
 États-Unis	APF	Alaska Permanent Fund	35.5	1976	Hydrocarbures
 Irlande	NPRF	National Pensions Reserve Fund	33	2001	Non Matières premières
 Corée du Sud	KIC	Korea Investment Corporation	30.3	2005	Non Matières premières
 Brunei	BIA	Brunei Investment Agency	30	1983	Hydrocarbures

 France	FSI	Fonds stratégique d'investissement	28	2008	Non Matières premières
 Malaisie	KN	Khazanah Nasional	25	1993	Non Matières premières
 Iran	OSF	Oil Stabilisation Fund	23	1999	Hydrocarbures
 Chili	SESF	Social and Economic Stabilization Fund	21.8	1985	Cuivre
 Émirats arabes unis	ICD	Investment Corporation of Dubai	19.6	2006	Hydrocarbures
 Azerbaïdjan	SOF	State Oil Fund	14.9	1999	Hydrocarbures
 Émirats arabes unis	IPIC	International Petroleum Investment Company	14	1984	Hydrocarbures
 Canada	AHF	Alberta's Heritage Fund	13.8	1976	Hydrocarbures
 Émirats arabes unis	MDC	Mubadala Development Company	13.3	2002	Hydrocarbures
 États-Unis	NMSIOT	New Mexico State Investment Office Trust	12.9	1958	Non Matières premières
 Nouvelle-Zélande	NZSF	New Zealand Superannuation Fund	12.1	2003	Non Matières premières
 Nigeria	ECA	Excess Crude Account	9.4	2004	Hydrocarbures
 Bahreïn	MHC	Mumtalakat Holding Company	9.1	2006	Hydrocarbures
 Brésil	SFB	Sovereign Fund of Brazil	8.6	2009	Non Matières premières
 Oman	SGRF	State General Reserve Fund	8.2	1980	Hydrocarbures
 Botswana	PF	Pula Fund	6.9	1996	Diamants & Minéraux
 Arabie saoudite	PIF	Public Investment Fund	5.3	2008	Hydrocarbures
 Chine	CADF	China-Africa Development Fund	5.0	2007	Non Matières premières
 Timor oriental	TLPF	Timor-Leste Petroleum Fund	5.0	2005	Hydrocarbures
 États-Unis	PWMTF	Permanent Wyoming Mineral Trust Fund	3.6	1974	Minéraux
 Trinité-et-Tobago	HSF	Heritage and Stabilization Fund	2.9	2000	Hydrocarbures
 Émirats arabes unis	RIA	RAK Investment Authority	1.2	2005	Hydrocarbures
 Venezuela	FEM	FEM	0.8	1998	Hydrocarbures
 Viêt Nam	SCIC	State Capital Investment Corporation	0.5	2006	Non Matières premières
 Kiribati	RERF	Revenue Equalization Reserve Fund	0.4	1956	Phosphates
 Indonésie	GIU	Government Investment Unit	0.3	2006	Non Matières premières
 Mauritanie	NFHR	National Fund for Hydrocarbon Reserves	0.3	2006	Hydrocarbures
 Émirats arabes unis	EIA	Emirates Investment Authority	X	2007	Hydrocarbures
 Oman	OIF	Oman Investment Fund	X	2006	Hydrocarbures
 Émirats arabes unis	ADIC	Abu Dhabi Investment Council	X	2007	Hydrocarbures

الملحق 09: أكبر استثمارات صناديق الثروة السيادية في النصف الأول من سنة 2010.

Table 5
Largest SWF investments in H1 2010

	Country	Target	Country of target	Size of deal (\$m)
International Petroleum Invest. Co.	UAE	Unicredit SPA	Italy	2,300
Qatar Investment Authority	Qatar	Harrods	UK	2,227
China Investment Corporation	China	AES Corp	US	1,581
Qatar Investment Authority	Qatar	PT Qatar Hold.	Indonesia	1,000
China Investment Corporation	China	Apax Partners	UK	956
Qatar Investment Authority	Qatar	Veolia Environm.	France	868
Qatar Investment Authority	Qatar	Fairmont Raffles Holdings	Canada	847
China Investment Corporation	China	JV-CIC & Penn	Canada	817
National Pension Reserve Fund	Ireland	West Energy Trust Bank of Ireland	Ireland	756
China Investment Corporation	China	GCL Polyu Energy Holdings Ltd.	China	710

Source: Monitor - FEEM SWF Transaction Database

الملحق 10: أعضاء مجموعة العمل الدولية و حجم أصول صناديق الثروة السيادية في الربع الأول من سنة 2010. الوحدة: مليار دولار أمريكي.

الصندوق	الدولة	حجم الأصول
صندوق التقاعد الحكومي	النرويج	3.993
هيئة أبو ظبي للاستثمار	الإمارات العربية المتحدة	593
الهيئة الصينية للاستثمار	الصين	5.792
الهيئة العامة للاستثمار	الكويت	592
شركة حكومة سنغافورة المحدودة للاستثمارات	سنغافورة	5742
شركة تيماسيك القابضة الخاصة المحدودة	سنغافورة	31
صندوق الثروة الوطني	روسيا	9.19
الصندوق الاحتياطي	روسيا	4.67
هيئة الاستثمار القطرية	قطر	07

56	ليبيا	الهيئة الليبية للاستثمار
3.85	استراليا	صندوق المستقبل الاسترالي
7.33	الولايات المتحدة	صندوق ألاسكا الدائم
8.32	ايرلندا	الصندوق الاحتياطي الوطني للمعاشات التقاعدية
2.02	الشيلي	صندوق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي
8.71	كوريا	الشركة الكورية للاستثمار
9.41	أذربيجان	صندوق البترول الحكومي
3.31	كندا	صندوق البارتا للدخار
31	إيران	صندوق تثبيت البترول
8.9	نيوزيلندا	صندوق التقاعد
9.6	بوتسوانا	صندوق بولا
9.4	تيمور الشرقية	صندوق تيمور الشرقية للبترول
9.2	ترينيداد وتوباغو	صندوق التراث والاستقرار
5.2	تشيلي	صندوق احتياطي المعاشات التقاعدية
/	البحرين	صندوق احتياطي الأجيال القادمة
/	غينيا الاستوائية	صندوق الأجيال القادمة
/	المكسيك	صندوق تثبيت احتياطات البترول
8822	المجموع	

المصدر: سفين برينت، أين صناديق الثروة السيادية من مبادئ سنثياغو، أوراق كارنيغي، مؤسسة كارنيغي، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ع 22 ماي 2010، ص: 5.

الملحق 11: المبادئ والممارسات المتعارف عليها *Principes et pratiques généralement acceptés (PPGA) أو مبادئ سنثياغو (Principes de Santiago)*.

دعما لجهود التوصل إلى الهدف والغرض الخاص، يطبق أعضاء مجموعة العمل الدولية المبادئ والممارسات التالية أو يعتزمون تطبيقها، على أساس طوعي، وتمثل هذه الفقرة جزءا لا يتجزأ من المبادئ والممارسات المذكورة.

المبدأ 1: يكون الإطار القانوني الذي يستند إليه صندوق الثروة السيادية سليماً وداعماً لفعالية تشغيله وتحقيق أهدافه الفاعلة.

المبدأ الفرعي 1-1: يضمن الإطار القانوني سلامة الوضع القانوني لصندوق الثروة السيادية والمعاملات التي يجريها.

المبدأ الفرعي 1-2: يتم الإفصاح العلني عن أهم مواصفات الأساس والهيكل القانونيين لصندوق الثروة السيادية، وكذلك العلاقة بين كل صندوق وغيره من كيانات الدولة.

المبدأ 2: يتحدد بوضوح غرض السياسة من إنشاء صندوق الثروة السيادية ويتم الإفصاح عنه علناً.

المبدأ 3: حيثما يكن لأنشطة صندوق الثروة السيادية انعكاسات اقتصادية كلية ومحلية مباشرة كبيرة، يتم تنسيق هذه الأنشطة تنسيقاً كاملاً مع سلطات المالية العامة والسلطات النقدية المحلية بغية ضمان الاتساق مع السياسات الاقتصادية الكلية الشاملة.

المبدأ 4: توضع سياسات أو قواعد أو إجراءات أو ترتيبات واضحة ومعلنة بشأن المنهج العام لصندوق الثروة السيادية حيال عمليات التمويل والسحب والإنفاق.

المبدأ الفرعي 1-4: يتم الإفصاح علناً عن مصدر تمويل صندوق الثروة السيادية.

المبدأ الفرعي 2-4: يتم الإفصاح علناً عن المنهج العام لسحب الأرصدة من صندوق الثروة السيادية والإنفاق منه نيابة عن الحكومة.

المبدأ 5: يتم إبلاغ الجهة المالكة على أساس يومي بالبيانات الإحصائية ذات الصلة بالصندوق، أو إتاحتها للإدراج في المكان المناسب مع مجموعة البيانات الاقتصادية الكلية حسب الاقتصاد.

المبدأ 6: يعمل صندوق الثروة السيادي في ظل إطار سليم للحوكمة يحدد تقسيماً واضحاً وفعالاً للأدوار والمسؤوليات بما يسهل المساءلة والاستقلالية التشغيلية في إدارة الصندوق سعياً لتحقيق أهدافه.

المبدأ 7: تحدد الجهة المالكة أهداف صندوق الثروة السيادي وتتولى تعيين أعضاء جهازه الحاكم طبقاً لإجراءات واضحة، وتمارس الإشراف على عملياته.

المبدأ 8: يعمل الجهاز الحاكم بما يحقق مصالح الصندوق ويكلف بمهمة واضحة المعالم ويمنح السلطة والاختصاص الكافيين لأداء وظائفه.

المبدأ 9: يتولى فريق الإدارة التشغيلية لصندوق الثروة السيادية تنفيذ استراتيجياته بصورة مستقلة وفي إطار مسؤوليات واضحة التحديد.

المبدأ 10: يتحدد بوضوح إطار المساءلة عن عمليات صندوق الثروة السيادية بالنص عليه في التشريع أو الميثاق المعني أو غير ذلك من الوثائق التأسيسية أو في اتفاقية الإدارة.

المبدأ 11: يتم إعداد تقرير سنوي مصحوب بكشوف مالية عن عمليات صندوق الثروة السيادي، وكيفية أدائه، وذلك في الوقت المقرر وطبقا للمعايير المحاسبية الدولية أو القومية المعمول بها ومع مراعاة متطلبات الاتساق.

المبدأ 12: تخضع عمليات صندوق الثروة السيادي وكشوفه المالية للتدقيق السنوي طبقا للمعايير المحاسبية الدولية أو القومية المعمول بها.

المبدأ 13: تتحدد بوضوح المعايير المهنية والأخلاقية الواجبة ويحاط علما بها أعضاء الجهاز الحاكم لصندوق الثروة السيادي وإدارته وموظفيه.

المبدأ 14: يركز التعامل مع أطراف ثالثة لغرض إدارة عمليات الصندوق على أسس اقتصادية ومالية، وتراعى فيه قواعد وإجراءات واضحة.

المبدأ 15: تدار عمليات الصندوق وأنشطته في البلدان المضيفة طبقا لمتطلبات التنظيم والإفصاح المرعية في البلدان التي يزاوّل نشاطه فيها.

المبدأ 16: يتم الإفصاح علنا عن إطار الحوكمة وأهدافها، وكذلك عن كيفية إدارة الصندوق على أساس من الاستقلالية التشغيلية عن الجهة المالكة.

المبدأ 17: يتم الإفصاح علنا عن المعلومات المالية ذات الصلة بالصندوق لتوضيح توجهه الاقتصادي والمالي، حتى يتسنى له الإسهام في استقرار الأسواق المالية الدولية وتعزيز الثقة في البلدان المتلقية لاستثماراته.

المبدأ 18: تتسم السياسة الاستثمارية للصندوق بالوضوح والاتساق مع أهدافه المحددة والمخاطر التي يتعرض لها ودرجة تحمله لها وإستراتيجيته الاستثمارية حسبما حددتها الجهة المالكة أو الحاكمة، كما تركز على مبادئ سليمة لإدارة الحافظة.

المبدأ الفرعي 1-18: يسترشد الصندوق بسياسته الاستثمارية في تقنين مدى انكشافه للمخاطر المالية وإمكانية استخدامه للرفع المالي.

المبدأ الفرعي 18-2: تعالج السياسة الاستثمارية مدى إمكانية الاستعانة بمديرين داخليين أو خارجيين للاستثمار وأنواع أنشطتهم، وطبيعة السلطة المخولة لهم والعملية المتبعة في اختيارهم ومراقبة آدائهم.

المبدأ الفرعي 18-3: يتم الإفصاح علنا عن توصيف لسياسة الاستثمار المعتمدة لدى الصندوق.

المبدأ 19: تهدف القرارات الاستثمارية التي يتخذها الصندوق إلى تعظيم العائد المالي المعدل حسب المخاطر بما يتوافق مع سياسته الاستثمارية واستنادا إلى أسس اقتصادية ومالية.

المبدأ الفرعي 19-1: إذا كانت قرارات الاستثمار تخضع لاعتبارات أخرى بخلاف الاعتبارات الاقتصادية والمالية، يتم النص بوضوح على هذه الاعتبارات ضمن سياسة الاستثمار ويتم الإفصاح عنها علنا.

المبدأ الفرعي 19-2: تدار أصول الصندوق وفقا للطريقة السليمة والمقبولة عموما في مجال إدارة الأصول.

المبدأ 20: لا يجوز لصندوق الثروة السيادية السعي لمعرفة معلومات سرية أو اكتساب نفوذ من خلال الحوكمة بمفهومها الأوسع أو استغلال مثل هذه المعلومات أو النفوذ في التنافس مع الكيانات الخاصة.

المبدأ 21: ينظر صندوق الثروة السيادية إلى حقوق ملكية المساهمين بوصفها عنصرا أساسيا في قيمة استثمارات أصوله، وإذا اختار أن يمارس حقوق ملكيته، فعليه القيام بذلك على نحو يتسق مع سياساته الاستثمارية ويحمي القيمة المالية لاستثماراته، ويفصح الصندوق بشكل علني عن منهجه العام تجاه الأسهم المانحة لحقوق التصويت في الكيانات المدرجة في البورصة، بما في ذلك العوامل الأساسية المرشدة لممارسته حقوق الملكية.

المبدأ 22: يستند صندوق الثروة السيادية إلى إطار يحدد مخاطر عملياته ويقدرها ويديرها.

المبدأ الفرعي 22-1: يتضمن إطار إدارة المخاطر معلومات موثوقة ونظما لإبلاغ البيانات في الوقت المقرر، مما يتيح مراقبة المخاطر ذات الصلة وإدارتها في ظل معلومات ومستويات مقبولة وآليات للمراقبة والحوافز ومدونات لقواعد السلوك وتخطيطا لاستمرارية العمل ووظيفة تدقيقية مستقلة.

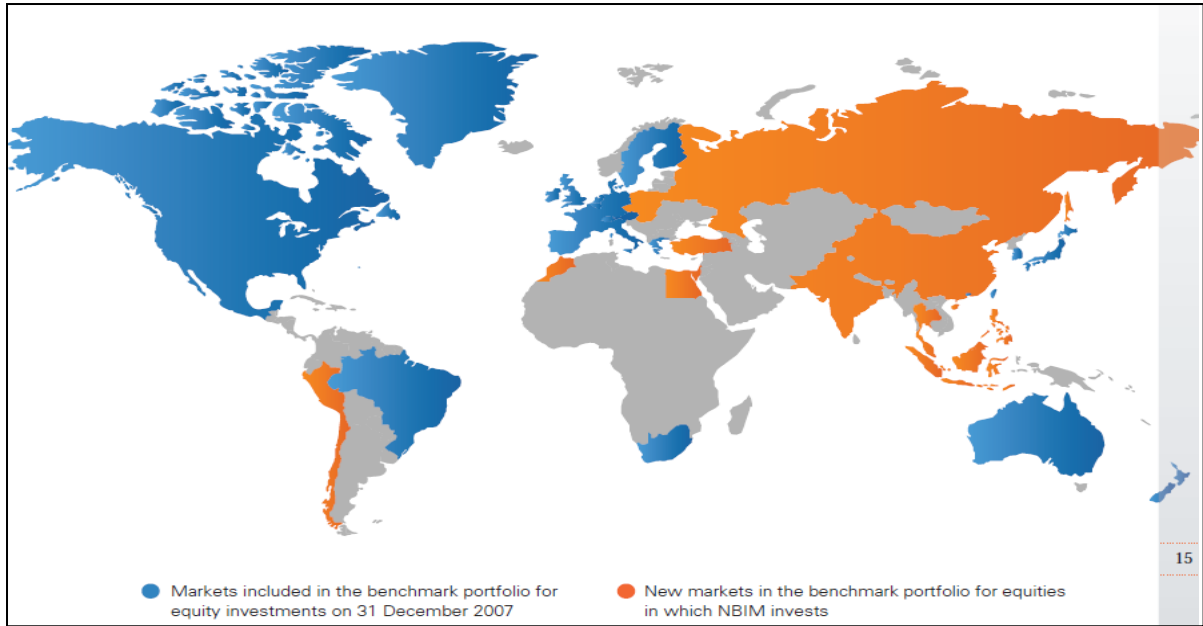
المبدأ الفرعي 22-2: يتم الإفصاح علنا عن المنهج العام المعتمد لإطار إدارة المخاطر.

المبدأ 23: تقاس أصول الصندوق وأداؤه الاستثماري (سواء على أساس مطلق أو مقارن بمعايير قياسية إن وجدت) وترفع تقارير بشأنها لمالكها طبقا لمبادئ ومعايير واضحة.

المبدأ 24: يجري صندوق الثروة السيادية بشكل مباشر أو من خلال طرف ينوب عنه عملية مراجعة منتظمة لتطبيق المبادئ والممارسات المتعارف عليها.

المصدر: حمد السّويد، هايمّا كروانا، المبادئ و الممارسات المتعارف عليها، المدّة و الغرض الخاصّ صندوق النّقد الدّولي، أكتوبر، 2008، ص: 9-12.

الملحق 12: التّوزيع الجغرافي لاستثمارات صندوق التّقاعد الحكومي العالمي النّرويجي.



Source: Government Pension Fund Global annual report, Norges Bank Investment Management (NBIM), 2008, p: 15.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربيّة

أولاً: الكتب

- 1- إبراهيم طه عبد الوهاب، محاسبة البترول، المكتبة العصريّة، القاهرة، 2006.
- 2- أويسيتين نورينج، التجربة النّرويحيّة في التّويع الاقتصادي الخاص بالصّناعة النّفطيّة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجيّة، أبو ظبي، ط1، 2007.
- 3- تيري لاين كارل، الرقابة على النفط، التّخلص من لعنة الموارد، معهد المجتمع المنفتح واشنطن 2005.
- 4- حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي المعاصر، سلسلة عالم المعرفة، ع257، الكويت، 2001.
- 5- حافظ البرجاس، الصراع الدولي على النفط، بيسان، بيروت، ط1، 2000.
- 6- حسين عبد الله وآخرون، الفوائض الماليّة العربيّة بين الهجرة و والتّوطين، دار الفارس، ط1 2007.
- 7- حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز الدراسات الوحدة العربيّة، بيروت، ط2، 2006.
- 8- رمزي زكي، أزمة القروض الدوليّة، الأسباب والحلول المطروحة، مشروع صياغة لرؤى عربيّة للمستقبل العربي، القاهرة، 1978.
- 9- ريتشارد هاينبرغ، سراب النّفط، ترجمة: أنطوان عبد الله، الدّار العربيّة للعلوم، بيروت، ط1، 2005.
- 10- ريتشارد هاينبرغ، غروب الطّاقة، ترجمة: مازن جندلي، الدّار العربيّة، بيروت، 2006.
- 11- سيد فتحي أحمد الخولي، اقتصاد النفط، دار زهران، الرّياض، ط5، 1997.
- 12- ضياء مجيد الموسوي، الأزمة الاقتصاديّة العالميّة 86-88، دار الهدى، الجزائر، 1990.
- 13- طاهر حمدي كنعان وآخرون، هموم اقتصاديّة عربيّة، مركز دراسات عربيّة، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، ط1، 2001.
- 14- عبد الخالق فاروق، النفط والأموال العربيّة في الخارج، خمس دراسات في الاقتصاد الدولي المعاصر، مركز المحروسة، القاهرة، 2002.
- 15- عبد اللطيف بن أشنهو، الجزائر اليوم بلد ناجح، دون طبعة، 2004.

- 16- عبد الناصر نزال العبادي، منظمة التجارة العالمية و اقتصاديات الدول النامية، دار صفاء، عمان ط1، 1999.
- 17- قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية، الهيئة العامة السورية للكتاب دمشق، 2010.
- 18- كينيث ديفيس، ما بعد النفط منظورا إليه من ذروة هابرت، ترجمة: صباح صديق الدملاجي المنظمة العربي للترجمة بيروت، 2009.
- 19- محمد عبد الشفيع عيسى، العالم الثالث والتحدي التكنولوجي الغربي، دار الطليعة، بيروت، 1983.
- 20- محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983.
- 21- محمد الرميحي، النفط و العلاقات الدولية، وجهة نظر عربية، عالم المعرفة، الكويت، 1982.
- 22- محمد صديق عفيفي، تسويق البترول، مكتبة عين شمس، القاهرة، ط9، 2003.
- 23- محمود عبد الفضيل، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية، سلسلة عالم المعرفة، 1979.
- 24- مرفت تلاوي، الاتفاقيات الدولية و قضايا التجارة في المنطقة: البيئة، الأسكوا، نيويورك، 2003.
- 25- مصطفى ديبون، ما هو البترول، المهندس، الجزائر، ط1، 1981.
- 26- مايكل كلير، الحروب على الموارد الجغرافية الجديدة للنزاعات العالمية، دار الكتاب العربي، بيروت 2002 .
- 27- نعيمة شومان، العولمة بداية ونهاية، دار الفارابي، بيروت، ط1، 2007.
- 28- يسرى محمد أبو العلا، مبادئ الاقتصاد البترولي و تطبيقها على التشريع الجزائري، دار النهضة القاهرة، ط1، 1996.
- 29- يسرى محمد أبو العلا، نظرية البترول بين التشريع و التطبيق في ضوء الواقع و المستقبل المأمول دار الفكر الجامعي، القاهرة، ط1، 2008.

ثانياً: المذكرات

مذكرات الماجستير:

30- رزاق حسن الحلفي، النرويج بين نمو الرفاهية الاقتصادية وتحديات التلوث البيئي، مذكرة ماجستير الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمرك، 2008.

31- قويدري قوشيج بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009.

32- مشدن وهيبة، أثر تغير أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005.

33- هاشم جمال، السوق البترولية العالمية و انعكاساتها على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير جامعة الجزائر، 1988.

34- إياد حمــــــــــــاد، إدارة الصناديق السيادية وصناديق التحوط، مذكرة ماجستير تخصص إدارة أعمال جامعة دمشق، 2008-2009. موجودة على الرابط: [Http:// www.tahasoft.com/books/119.doc](http://www.tahasoft.com/books/119.doc)

مذكرات الليسانس:

35- منادي المعتز بالله وخوذري زواوي، أثر تغيرات أسعار البترول وانعكاساتها، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في: ل، م، د علوم تجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2007-2008.

ثالثاً: الملتقيات

36- برلمانيون عرب ضد الفساد، مشروع الشفافية في الإيرادات، المؤتمر البرلماني الثالث لمكافحة الفساد، البحرين، 2007.

37- بوفليح نبيل، فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخل النفط في الدول العربية الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية 4، 2010.

38- تركي حسن الحمش، انتاج النفط والغاز، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، إدارة الشؤون الفنية، الملتقى الحادي والعشرين لأساسيات صناعة النفط والغاز، 27-31 مارس 2011 الكويت.

39- صحراوي بن شيخة وبن حبيب عبد الرزاق، تأثير نتائج الأزمة المالية على التنمية الاقتصادية في الجزائر، دراسة حالة المشاريع الاستثمارية الكبرى قيد الإنجاز، المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، 2009.

- 40- عبد الله الوناس، حاج موسى نسيمه، واقع صناديق الثروة السيادية العربية في ظل أزمة الرهن العقاري المؤتمر العلمي السادس 14/13 ماي 2009، التحديات التي تواجه منظمات الأعمال المعاصرة الأزمة المالية والآفاق المستقبلية، جامعة فيلادلفيا.
- 41- عبد المجيد قدي، الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي مؤتمر الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة، جامعة الجنان، بيروت، 2009.
- 42- عماد مطير خليف، القوة الاقتصادية النظرية والعملية للنفط العربي، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف أيام 7-8 أبريل، 2008.
- 43- عبد الكريم عايد، اتفاقية منظمة التجارة العالمية والصناعة البترولية، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، الملتقى الحادي والعشرون لأساسيات صناعة النفط والغاز ، الكويت، 27-31 مارس 2011.
- 44- كريستوف ألسوب وبسام فتوح، تطورات أسواق النفط والغاز الطبيعي العالمية وانعكاساتها على البلدان العربية، مؤتمر الطاقة العربي التاسع، الدوحة، 2010.
- 45- لخضر عزي، الجباية البترولية في الجزائر، الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية في الجزائر جامعة البليدة 11 - 12 ماي، 2003.
- 46- مأمون عيسي حلي، بدائل الوقود في قطاع النقل واقتصادياتها، مركز أبحاث ودراسات البترول معهد الكويت للأبحاث العلمية الملتقى الحادي والعشرين لأساسيات صناعة النفط والغاز، 27-31 مارس 2011، الكويت.
- 47- مزارشي فتيحة و مداني حسيبة، إستراتيجيات ترقية الكفاءة الإستخدامية للثروة البترولية في الاقتصاديات العربية في إطار ضوابط التنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف أيام 7-8 أبريل، الجزائر، 2008.
- 48- محمد دواس العجمي، مبادئ التنقيب عن النفط، مركز أبحاث ودراسات البترول، معهد الكويت للأبحاث العلمية، الملتقى الحادي والعشرين لأساسيات صناعة النفط والغاز، 27-31 مارس 2011 الكويت.
- 49- مصطفى بودرمة، التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف أيام 7-8 أبريل، الجزائر 2008.
- 50- مصطفى عبد العزيز مرسى، معاناة المهاجرين العرب خارج المنطقة العربية، المنتدى العربي للتنمية والتشغيل، الدوحة 15-16 نوفمبر، منظمة العمل العربية، 2008.

51- وصاف سعدي و بنونة فاتح، سياسة أمن الإمدادات النفطية و انعكاساتها، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف أيام 7-8 أفريل، الجزائر 2008.

رابعاً: التقارير والدراسات

52- أحمد مالكي، أثار غيَاب المساءلة السياسية، وتطور النظم السياسيّة في أقطار الوطن العربي بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد المساءلة و المحاسبة، بيروت 2007.

53- أخبار المالية، نشرة اقتصادية مالية، إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية، ع30، 20-26 نوفمبر دبي، 2010.

54- الإدارة الاقتصادية، أوبك، التقلبات في أسعار البترول الخام، العوامل المؤثرة والانعكاسات على العائدات النفطية للأقطار الأعضاء، 2008.

55- جوزيف ستيغليتز، تحويل الموارد الطبيعية إلى نعمة وليس إلى لعنة، معهد المجتمع المنفتح واشنطن، 2003.

56- حمد السّويد، هايم كالروانا، المبادئ و الممارسات المتعارف عليها، المدة و الغرض الخاص صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2008.

57- سفيتلانا تساليك، غنائم نفط بحر قزوين: لمصلحة من؟، معهد المجتمع المنفتح، واشنطن، 2003.

58- سفيتلانا ستاليك وآنيا شيفرين، الرقابة على النفط، معهد المجتمع المنفتح، واشنطن، 2003.

59- سفين برينت، أين صناديق الثروة السيادية من مبادئ سننجاغو، أوراق كارنيغي، ع 22 ماي 2010.

60- سفين برينت، حيث يتكلم المال: صناديق الثروة السيادية العربية في خطاب العولمة، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، 2008.

61- صندوق النقد الدولي، المرشد إلى شفافية إيرادات الموارد، واشنطن، 2007.

62- صندوق النقد الدولي، مجموعة العمل الدولية، أكتوبر 2008.

63- عبد الحميد علي عبد المنعم ، هيئة الاستثمار رصد أبريل ومايو ويونيو 2010 ، جمعية الشفافية الكويتية، 2010.

عبد القادر دربال ومختار دقيش، العلة الهولندية: نظرية وفحص تجريبي في الجزائر الفترة 1986-2006، جامعة وهران - مخبر الاقتصاد الكلي التنظيمي (LAMEOR)، العدد 11، 2011.

64- فريد كورتل، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية، جامعة سكيكدة.

- 65- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير التجارة والتنمية، جنيف، 2008.
- 66- مرفت تلاوي، الاتفاقيات الدولية و قضايا التجارة في المنطقة: البيئة، الأسكوا، نيويورك، 2003.
- 67- منظمة المجتمع المفتوح، مراقبة الإيرادات، حماية المستقبل: ضمانات دستورية، إيرادات النفط العراقي، 2003.
- 68- ياسمين تاكوا فيلما، تعريف خدمات الطاقة في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات خدمات الطاقة و البيئة أهداف التفاوض و الأولويات الإنمائية، الأونكتاد، جنيف، 2003.

خامساً: المجالات والجرائد

- 69- آمنة محمد علي، مقومات نجاح النظام السياسي النرويجي، دراسات دولية، العدد 45.
- 70- إبراهيم عويس، فوائض البترول ودولارات وجهة نظر اقتصادية، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 12، ع 3، الكويت، 1986.
- 71- الإدارة الاقتصادية، أوبك، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها الأولية المحتملة على صناعة البترول في الأقطار العربية، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 35، ع 128، الكويت، 2009.
- 72- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للمناقشات، ع 199، 27 صفر 1432هـ الموافق لـ 31 يناير 2011 م.
- 73- الطاقة والمناجم، أسباب أزمة الأسعار، البرميل الورق أم البرميل الحقيقي، وزارة الطاقة والمناجم الجزائر، ع 10، 2009.
- 74- الطاهر الزيتوني، التطورات في أسعار النفط العالمية و انعكاساتها على الاقتصاد العالمي، أوبك الكويت، النفط والتعاون العربي، ع 132، المجلد 36، 2010.
- 75- الصناديق السيادية فقاعة اقتصادية أم فرصة استثمارية استثنائية، عالم الاقتصاد، ع 197، 2008.
- 76- المصرفية الإسلامية، صناديق الثروة السيادية الخيار الاستراتيجي للنهضة الخليجية، الخميس 10 سبتمبر 2009.
- 77- أنور أبو العلا، الترويج بالنسبة لدول أوروبا الغربية «ليمونة في بلد قرفانة»، جريدة الرياض مؤسسة الإمامة الصحفية، ع 15762، 20 أوت 2011.
- 78- أنور أبو العلا، هارولد هوتلينج واقتصاديات البترول، الاقتصادية، الرياض، ع 5609، 2009.

- 79- تيم كالين، عودة إلى الأساسيات، الناتج المحلي الإجمالي، التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي مركز الأهرام، القاهرة، ع4، المجلد45، 2007.
- 80- جازيان، الصناديق السيادية الخليجية تساهم في إنفاذ المصارف الدولية، دار الشاجر، الكويت ع10، 2010.
- 81- جورج عابد، وعد لم يتحقق، لماذا تخلفت منطقة الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا في النمو والعولمة؟ التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مركز الأهرام، القاهرة، 2003.
- 82- حنان سليمان، تقرير واشنطن، أموال النفط الخليجية صيحة في صحراء المصالح، مخاوف أمريكية من صناديق الثروة الخليجية، العرب الاقتصادي، عدد الثلاثاء 2008/06/17.
- 83- صباح عبد الرسول التميمي، دور النفط العربي في تحقيق الأمن الاقتصادي العربي، كلية التربية للبنات، المجلد 20، 2009.
- 84- زايري بلقاسم، إدارة احتياطي الصرف وتمويل التنمية في الجزائر، بحوث اقتصادية عربية 2008.
- 85- سليمان ناصر عواطف محسن، هل تنشئ الجزائر صندوقاً سيادياً في ظل الأزمة المالية العالمية مجلة أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية، ع 15، 2010.
- 86- عبد الفتاح دندي، واقع ودور النفط والغاز الطبيعي في تعزيز التنمية العربية، الملتقى الحادي والعشرون لأساسيات صناعة النفط والغاز، أوابك، الكويت: 27-31 مارس 2011، ص: 8.
- 87- علي رجب، تطور فروقات الأسعار بين النفوط الخفيفة و الثقيلة و اتجاهاتها المستقبلية، النفط والتعاون العربي أوبك، الكويت، ع 123، المجلد33، 2007.
- 88- علي رجب، تطور مراحل تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية، النفط والتعاون العربي، أوابك الكويت، ع 141، المجلد38، 2012.
- 89- عماد المكي، خيارات مصافي النفط لتكرير النفوط الخام الثقيلة، النفط و التعاون العربي، أوابك الكويت، ع 134، المجلد 36، 2010.
- 90- عماد المكي، مراجعات الكتب: النفوط الخام الثقيلة، نظرة شاملة من التركيب الجيولوجي إلى تقنيات المعالجة، النفط و التعاون العربي، أوابك، الكويت، ع 137، المجلد 37، 2011، ص: 74.
- 91- عماد مكي، مراجعات الكتب، النموذج النرويجي: إدارة المصادر البترولية، النفط والتعاون العربي أوابك الكويت، المجلد 36، العدد 133 ربيع 2010.

- 92- عمرو الأشمولي، الصناديق السيادية تواجه مخاطر ضياع الاستثمارات في ظل تدني النمو الاقتصادي النهار الاقتصادي، ع 1026، 2010.
- 93- قدي عبد المجيد ووصاف سعيدي، آليات ضمان الائتمان وتنمية الصادرات حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر، الجزائر، ع2، 2002.
- 94- كريستوف ألسوب و بسام فتوح، تطورات النفط و الغاز الطبيعي و انعكاساتها على البلدان العربية النفط و التعاون العربي، ع135، 2010.
- 95- كريستين إبراهيم زادة، المرض الهولندي، ثروة جد كبيرة تدار بغير حكمة، التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مركز الأهرام، القاهرة، 2003.
- 96- ماجد العبد الله المنيف، التطورات في أسواق النفط العالمية، النفط و التعاون العربي، ع108 المجلد 25، 2004.
- 97- ماجد عبد الله المنيف، صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية، النفط والتعاون العربي، أوابك، الكويت، ع129، المجلد 35، 2009.
- 98- ماجد عبدالله المنيف، البترول.. هل يستثنى من أحكام منظمة التجارة العالمية؟، الشرق الأوسط الجمعة 09 ذو القعدة 1421 هـ 2 فبراير 2001، ع 8102.
- 99- نجوزي أوكونجو إيويلا، نيجيريا تجاهد لاسترداد عافيتها، تحويل المكاسب غير المتوقعة من بترول نيجيريا إلى نعمة، التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مركز الأهرام، القاهرة، المجلد 45، ع4، 2008.
- 100- نماذج من الصناديق السيادية العالمية، Money Works العربية، ع28 مارس 2009.
- 101- هوشيار معروف، ميزان المدفوعات الدولية والنظم الاقتصادية المختلفة، النفط والتنمية، ع2، 1976.

المراجع باللغة الأجنبية

أولاً: مراجع اللغة الفرنسية

Ouvrage:

- 101- Christopher Kopper, le recyclage des pétrodollars, les fonds souverains, Revue d'économie financière, numéro hors-série, l'association d'économie financière, Paris, 2009.
- 102- Ivan Odonnat, Les conditions d'une contribution positive des fonds souverains à l'économie mondiale Trésor-éco, Ministère de l'économie des Finances et de l'Emploi, n°28 Paris, janvier 2008.
- 103- Jacques léonard, logiques financières des fonds souverains et contributions au développement: quelles perspectives?, La revue financier, n°188, Mais-avril 2001 Paris.
- 104- Jean Matouk, de la souveraineté financière, les fonds souverains, Revue d'économie financière, numéro hors-série, l'association d'économie financière, Paris 2009.
- 105- Patrick Artus, Vers la fin des fonds souverains?, Revue d'économie financière numéro hors-série, l'association d'économie financière, Paris, 2009.

Rapports, Etudes:

- 106-Banque de France, Bilan et perspectives des fonds souverains, Focus, 28 novembre 2008.
- 107-BP statistical review of world energy, 2008, 2009, 2010. [http:// www.bp.com](http://www.bp.com)
- 108- Démarolle Alain, Rapport sur les fonds souverains, Paris, Ministère de l'économie, de l'industrie et de l'emploi, 2008.
- 109- Economie suisse, Dossier politique: les fonds souverains, n°8, 7 mai 2008.

110-Le Marché Pétrolier, Dossier réalisé en collaboration avec la Direction des Matières premières et des Hydrocarbures (DIMAH), Direction de la prévision, Juin 2001.

111- Ministère des finances, rapport de présentation du projet de la loi de finances pour 2006 - 2011.

112- Patrick Artus et al., les effets d'un prix du pétrole élevé et volatil, Direction de l'information légale et administrative, Paris, 2010.

113-OPEC, Annual statistical bulletin 2007, 2008, 2009, 2010.

114- Unctad, les fonds souverains commencent à jouer un rôle important dans les investissements étrangers directs grâce a des fusions-acquisitions, Communiqué de presse texte non officiel destiné à l'information, 2008.

Séminaires:

115- Abdelkader Derbal, Le management des revenus provenant de ressources naturelles et les fonds de souveraineté, université Farhat Abbas, Alger, 2008.

116- Belaicha Amine, Bouzidi Abdeldjellil, Labaronne Daniel, Un fond d'investissement d'état pour l'Algérie, Colloque international, crises financières internationale ralentissement économique mondial et effets sur les économies euromaghrébines, Université de Bejaia.

ثانياً: مراجع اللغة الانجليزية

Books:

117- Edwin M. Truman, sovereign wealth funds: Threat or Salvation?, Peterson Institute For international economics, Washington DC, 2010, P: 74.

Studies:

117- Benjamin J. Richardson, Sovereign Wealth Funds and the Quest for Sustainability: Insights from Norway and New Zealand, Journal of Nordic Commercial Law, Issue 2011.

118- Blanchard et Gali J, the macroeconomic effects of oil shocks: why are the 2000s so different from the 1970s, NBER, 2007.

119- Butt S., A. Shivdasani, Sovereign Wealth funds: A growing global force in corporate finance, journal of applied corporate finance, volume 20, issue 1, 2008.

120- Danyel Reiche a,b, Sovereign wealth funds as a new instrument of climate protection policy? A case study of Norway as a pioneer of ethical guidelines for investment policy Science Direct, Wuppertal Institute, 2010.

- 121- Deutsche bank research, Kern. S, Swf and foreign investment policies, 2008.
- Gokhan Afyonoglu , et al., the brave new world of sovereign wealth funds, Wharton leadership center university of Pennsylvania, 2010
- 122- Government Pension Fund Global annual report, Norges Bank Investment Management (NBIM), 2008.
- 123- Government pension fund global, responsible investment, Norwegian ministry of finance.
- 124-Hilel Hamadache, Rente pétrolière et évolution du secteur agricole en Algérie "syndrome hollandais et échangeabilité", Institut agronomique méditerranéen de Montpellier, Série master of sciences, n° 103, 2010, P: 16-17.
- 125- IFSL Research London, March 2009.
- 126- Jashua Aizemman, Reuvan Glick, Sovereign Wealth funds: Stylized facts about their determinants and Governance, National bureau of economic research, 2008.
- 127-Jacques léonard, logiques financières des fonds souverains et contributions au développement: quelles perspectives?, La revue financier, n°188, Mars-avril 2001, Paris, P: 31.
- 128- Marko Maslakovic, Sovereign wealth funds, IFSL Research London, March 2010.
- 129- Marko Maslakovic, Financial Markets series, Sovereign wealth funds, the city UK, April 2010.
- 130- Martin Skancke, Asset Management Department, Norwegian Ministry of Finance Hearing on Foreign Government Investment in the U.S. Economy and Financial Sector, 2008.
- 131- Martin Skancke, seminar on managing sovereign wealth fund: The Norwegian experience, Norwegian ministry of finance, Government pension fund global Singapore, 2008.
- 132- Naohiko Yahaber, Hew does a decrease in oil production affect the world economy Australia-Japan research centre, Asia pacific economic papers n° 388, 2010.
- 133- Norwegian Ministry of Finance, The Norwegian Government Pension Fund Globe's adherence with the Santiago principles.
- 134- OPEC, world oil Outlook, 2009.
- 135-Richard Pomfret, Sovereign Wealth Funds in resource-rich countries, Background Notes, October 2008.
- 136- Sovereign wealth funds rankings, Swf institute, December, 2009.

- 137- Stig Sollund, Government Pension Fund Global (GPF), Tax Law Department Expert Meeting, Moscow, 12 May 2011.
- 138- Sigbjorn alte berg, le fond du pétrole du gouvernement norvégien, banque centrale de Norvège, 26 juin 2003.
- 139- Statistics Norway, information about the kingdom of Norway and the Norwegian economy, June 2007.
- 140- The National Budget 2012, Det Kongelige, Finance department, royal ministry of finance.
- 141- The Norwegian Ministry of Finance, About the Norwegian Ministry of Finance 2010.
- 142- Tom A. Fearnley, Norwegian Ministry of Finance, Asset Management Department Norwegian Government Pension Fund, 10-11 March 2008.
- 143-Two. International trade statistics, 2010, <http://www.wto.org/english/res-e/stats-e/its>.

مقالات:

- 144- أحمد السيد النجار، الطفرة النفطية العربية الثالثة، دراسة للملامح والأسباب واليات التوظيف
دراسة متوفرة على الرابط: <Http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/sbok50.Htm>
- 145- أسعد طه، الصّراع على نفط بحر قزوين، مقال متوفر بتاريخ: 2013/3/6 على الرابط:
<http://www.aljazeera.net/programs/pages/4ca5bf05-7b53-473e-85cd-ce78b275c472>
- 146- أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، دراسة حالة الوفرة المالية في الجزائر .
بحث متوفر بتاريخ: 2011/03/11، على الرابط: [Http:// www.jps-dir.com/Forum/.../oilchangeeco.doc](Http://www.jps-dir.com/Forum/.../oilchangeeco.doc)
- 147- الجزائر توقع عجزا بـ 48 مليار دولار في 2011، مقال متوفر بتاريخ: 2011/12/18 على
الرابط: <http://www.echo.hmsalgeria.net/index.php>
- 148- الموسوعة الحرة ويكيبيديا، النرويج، تقرير متوفر بتاريخ: 2010-6-10 على الرابط:
<http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B1%D9%88%D9%8A%D8%AC>
- 149- أنور أبو العلا، هارولد هوتلينج واقتصاديات البترول، متوفر على الرابط:
<http://www.aljsad.net/showthread.php?t=140219>

150- حسان خضرم، النفط الخام في إطار منظمة التجارة العالمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت
ص: 18، بحث موجود بتاريخ: 2013/3/6، على الرابط:

http://www.arab-api.org/course31/c31_6.htm

151- حاتم مهران، التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي ودور صناديق النفط في الاستقرار الاقتصادي، صناديق الثروة السيادية وأثرها على الاستقرار المالي العالمي، مقال متوفر على الرابط:
[Http:// www.syriasteps.com](Http://www.syriasteps.com)

152- حسن عبد الرحمن، الصناديق السيادية وأولويات استكمال البنية التحتية، مقال متوفر على
الرابط:

[Http:// www.aralianbusiness.co/arabic/515471](Http://www.aralianbusiness.co/arabic/515471).

153- حسين عبد الله، أسعار النفط إلى أين تتجه؟، مقال متوفر بتاريخ: 2008 /1/12 على الرابط:
<Http://www.aljazeera.net/NR/exeres/EA63ACOB-4B43-8462-000230EFFDB9.Htm#0>

154- خضر حسان، نظريات التجارة الخارجية وسياساتها، مقال متوفر بتاريخ: 2011/9/25 على
الرابط: http://www.arab-api.org/course18/c18_1.htm

155- رفعت العوضي، منظمة التجارة العالمية، الحاضر والمستقبل، ص: 3-5، مقال متوفر بتاريخ:
2013/3/6 على الرابط: <http://www.aljazeera.net/analysis/pages/e542701e-6db2-40d0-b513-f04f8687cb6c>

156- سعد الله الفتحي، توقعات وكالة الطاقة وذروة إنتاج النفط، مقال متوفر بتاريخ: 2009/12/13
على الرابط: <Http://www.aljazeera.net/NR/exeres/A1CD1E32-0413-4831-AEC6-81D200D09B6.Htm>

157- سعد بساطة، هل ينفع الطب بعلاج المرض الهولندي، مقال متوفر على الرابط:
<http://tishreen.news.sy/tishreen/public/print/144226>

158- طلال بن عبد العزيز، دعوة إلى حوار هادئ حول العولمة ومنظمة التجارة العالمية، الشرق
الأوسط، 2001، مقال متوفر على الرابط: http://www.mafhoum.com/press/51E4_files/5.htm

159- صناديق الثروة السيادية وأثرها على الاستقرار المالي العالمي، مقال متوفر بتاريخ:
2008/05/15 على الرابط: <http://mail.syriasteps.com/index.php?d=131&id=21098>

160- صندوق النقد الدولي، إدارة العلاقات الخارجية، إنشاء مجموعة العمل الدولية لصناديق الثروة
السيادية تيسيرا للجهود المتعلقة بالمبادئ الطوعية بيان صحفي رقم 08/97، 1 ماي 2008، متوفر على
الرابط: [Http:// www.imf.org/external/arabic/np/.../2008/pr0897a.pdf](Http://www.imf.org/external/arabic/np/.../2008/pr0897a.pdf)

161- عبد الله باجبير، النفط ومنظمة التجارة العالمية، الشرق الأوسط، السبت 16 رمضان
1422 هـ الموافق لـ 1 ديسمبر 2001، ع 8404، مقال متوفر بتاريخ: 2013/3/7: على الرابط:
<http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=75554&issueno=8404#.UTjLXazSiSo>

- 162- عبد الرحيم. م، صندوق ضبط العائدات فاق 69 مليار دولار، مقال موجود بتاريخ: 2011/12/18 على الرابط: [Http://www.elayam.com](http://www.elayam.com)
- 163- عاطف معتمد عبد الحميد، مشكلات تقاسم الثروة النفطية في بحر قزوين، مقال متوفر بتاريخ: 2004/10/3 على الرابط: [http:// www.Aljazeera. Net/NR/exeres/ A064651- dd48- 432F-B037- 6EEA8387CEA4.Htm](http://www.Aljazeera.Net/NR/exeres/A064651-dd48-432F-B037-6EEA8387CEA4.Htm)
- 164- على خليفة الكواري، الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2009 ص: 19. متوفر بتاريخ: 2009/1/9 على الرابط: [http:// www.aljazeera.net/NR/exeres/3F095375-C976-4FA5-BB63-F4106DC216AE.htm](http://www.aljazeera.net/NR/exeres/3F095375-C976-4FA5-BB63-F4106DC216AE.htm)
- 165- مفرج بن سعد الحقباني، المتغيرات الاقتصادية واحتمالات السيطرة على أسواق النفط العالمية الجزيرة الأثنين 26 ذو الحجة 1419 مقال متوفر بتاريخ: 2013/3/21 على الرابط: <http://www.al-jazirah.com/1999/19990412/ec23.htm>
- 166- محسن أحمد هلال، مفاوضات التجارة العالمية وعلاقتها بالبتروال والطاقة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ص: 5-7، بحث متوفر على الرابط: http://ipac.kacst.edu.sa/edoc/1427/161705_1.pdf
- 167- مفهوم الاحتياطي النفطي وأهميته وطرق تقديره، مقال متوفر بتاريخ: 2013/3/20 على الرابط: <http://www.scoutsarena.com/muntada/showthread.php?448-%E3%DD%E5%E6%E3>
- 168- محمد مورو، النفط، الصراع و الدم، 2005. مقال متوفر بتاريخ: 2005/6/9 على الرابط: <http://www.Aljazeera.net/NR/exeres/8BC956F-C876-8E25-7C4E83FC206F.Htm>
- 169- محمد عبد الدايم، أوبك و ضبط الأسعار، الآلية و الآثار، مقال متوفر بتاريخ: 2004/10/3 على الرابط: <Http://www.aljazeera.net/opinions/pages/F93d8474-0286-496c-9ae6-5b826340d6d1#1>
- 170- مفرج بن سعد الحقباني، المتغيرات الاقتصادية واحتمالات السيطرة على أسواق النفط العالمية الجزيرة الأثنين 26 ذو الحجة 1419 مقال متوفر بتاريخ: 2013/3/21 على الرابط: <http://www.al-jazirah.com/1999/19990412/ec23.htm>
- 171- محمد ابراهيم السقا مدونة اقتصاديات الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي، مقال متوفر على الرابط: [http:// www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/.../warner.pdf](http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/.../warner.pdf)
- 172- منتديات كتاب العرب، ما هي قصة فاروق القاسم، مقال متوفر بتاريخ: 2010/2/6 على الرابط: <http://university.arabsbook.com/threads/76716?s=a73cf8a513a639b64913e48d7eed60d1#ixzz1Mnbhs7WB>

- 173- موارد صندوق ضبط الإيرادات قد يبلغ 5500 مليار دج في نهاية 2011، مقال متوفر بتاريخ: <http://www.ar.Algerie360.com/69336/>، على الرابط: 2011 /12 /18
- 175- نبيل مهدي الجنابي وكريم سالم حسين، العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك وسببية Granger 2010، مقال متوفر على الرابط: [Http://www.eiit.org/workingpaper/papers/trade policy general](Http://www.eiit.org/workingpaper/papers/trade%20policy%20general)
- 176- يوسف الشروف، نفط بحر قزوين، معضلات الاستغلال و التسويق، مقال متوفر بتاريخ: 3 /10 2004 على الرابط: <http://www.aljazeera.net/nr/exeres/A0647651-DD48-432F-B037-6EEA8387C6A4.Htm>
- 177- Gulf in the Media ، مقال متوفر بتاريخ: 2012/07/10 على الرابط: www.gulfinthemedia.com/files/gim.../2700.pdf?

Sites d'internet:

- Office nationale des statistique: www.ons.dz
- Bank of Algeria: www.bank_of_Algeria.dz
- Sovereign Wealth Fund institute: www.swfinstitute.org
- Sovereign Wealth Fund Review: www.preqin.com
- Trade world organization: www.wto.org
- Bp statistical review of world energy: www.BP.com
- The Economist : www.economist.com
- Norge Bank Investment: www.nbim.no
- Norwegian Ministry of Finance: www.odin.dep.no

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	
العنوان	الصفحة
كلمة شكر	
المقدمة العامة.....	أ-ي
الفصل الأول: تطورات العرض والطلب العالمين للبترول	
مقدمة.....	2
المبحث الأول: مقدمة عامة حول البترول.....	
المطلب الأول: تعريف البترول، تركيبه، أصله.....	3
أولاً: تعريف البترول.....	6-3
ثانياً: تركيب البترول.....	6
ثالثاً: أصل البترول.....	8-7
المطلب الثاني: الخصائص العامة للبترول.....	13-8
أولاً : مميزات المادة البترولية.....	8
ثانياً: مقاييس الوحدة البترولية.....	9
ثالثاً : تصنيف البترول.....	13-9
المطلب الثالث: البترول في ظل المنظمة العالمية للتجارة.....	22-13
أولاً: علاقة البترول و منتجاته باتفاقيات التجارة العالمية.....	18-13
ثانياً: بعض حالات تسوية المنازعات المتعلقة بالبترول و مشتقاته.....	19-18
ثالثاً: مستقبل التطرق لموضوع البترول في إطار سوق البائع.....	20
رابعاً: مكانة صادرات البترول و منتجاته ضمن الصادرات العالمية.....	22-20
المبحث الثاني: تطورات العرض العالمي للبترول.....	
المطلب الأول: العرض البترولي.....	
أولاً: مفهوم العرض البترولي.....	21
ثانياً: العوامل المؤثرة على العرض البترولي.....	22-21
ثالثاً: مؤشرات العرض العالمي للبترول.....	27-22
المطلب الثاني: التغيرات الهيكلية في العرض العالمي للبترول.....	23-27
أولاً: عقد الثلاثة الكبار.....	28-27
ثانياً: التركيز الاحتكاري للشقيقات السبع.....	29-28
ثالثاً: أوبك و الشركات العالمية.....	30-29

33-30	رابعاً: بترول بحر قزوين ضمن مستقبل التجارة العالمية للبترول.....
37-33	المطلب الثالث: العمر البترولي و ذروة الإنتاج.....
34-33	أولاً: العمر البترولي.....
37-34	ثانياً: ذروة الإنتاج البترولي.....
	المبحث الثالث: تطورات الطلب العالمي على البترول.....
	المطلب الأول: مفهوم الطلب العالمي على البترول والعوامل المؤثرة عليه.....
40-39	أولاً: مفهوم الطلب البترولي.....
43-41	ثانياً: العوامل المؤثرة على الطلب العالمي للبترول.....
47-43	المطلب الثاني: تطور الاستهلاك العالمي للبترول.....
45-43	أولاً: تطور استهلاك البترول وفق المناطق الجغرافية.....
46-45	ثانياً: استهلاك البترول بالنسبة لمجل مصادر الطاقة.....
47	ثالثاً: استهلاك البترول حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة.....
	المطلب الثالث: الميزان التجاري البترولي العالمي.....
49-48	أولاً: الميزان التجاري البترولي وفق المجموعات الدولية.....
50-49	ثانياً: توزيع صادرات البترول وفق المجموعات الدولية.....
51	خلاصة الفصل الأول.....
	الفصل الثاني: إدارة الفوائض البترولية.....
53	مقدمة.....
	المبحث الأول: تطور أسعار البترول.....
	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول السوق البترولية.....
54	أولاً: الإطار المفاهيمي للسوق البترولية.....
55-54	ثانياً: المتعاملون في السوق البترولية.....
56-55	ثالثاً: أنواع أسواق البترول الدولية.....

	المطلب الثاني: أنواع أسعار البترول وإستراتيجية تسعيره.....	
57	أولاً: مفهوم السعر البترولي.....	
59-57	ثانياً: أنواع أسعار البترول.....	
61-59	ثالثاً: إستراتيجية تسعير البترول.....	
	المطلب الثالث: التطور التاريخي لأسعار البترول خلال الفترة 1973-2009...	
64-63	أولاً: تطور أسعار البترول خلال الفترة 1973-1985.....	
65-64	ثانياً: تطور أسعار البترول خلال الفترة 1986-1999.....	
66-65	ثالثاً: تطور الأسعار خلال الفترة 2000-2009.....	
	المبحث الثاني: العائدات البترولية، فوائضها، والاتجاهات الرئيسية لتوظيفها.....	
	المطلب الأول: المراحل الأساسية في تطور العائدات البترولية.....	
67	أولاً: المرحلة الأولى من 1935 إلى 1973.....	
69-67	ثانياً: المرحلة الثانية 1973-2000.....	
71-69	ثالثاً: المرحلة الثالثة 2000-2008.....	
74-72	رابعاً: أثر ارتفاع عائدات البترول على اقتصاديات الدول العربية خلال الفترة 2000-2007.....	
	المطلب الثاني: الفوائض البترولية والطاقة الاستيعابية.....	
76-74	أولاً: تعريف الفوائض البترولية.....	
78-76	ثانياً: الطاقة الاستيعابية للاقتصاديات العربية.....	
78	المطلب الثالث: الاتجاهات الرئيسية لتوظيف الفوائض البترولية.....	
84-79	أولاً: إعادة تدوير فوائض البترول دولار.....	
	المبحث الثالث: مفارقة وفرة الموارد وسياسات	

	تجاوزها.....
	المطلب الأول: مفارقة وفرة الموارد الطبيعية.....
89-85	أولاً: مفهوم مفارقة وفرة الموارد الطبيعية.....
89	المطلب الثاني: بعض سياسات مواجهة مفارقة وفرة الموارد الطبيعية.....
92-90	أولاً: إدارة الفوائض البترولية وفق السمات الأساسية للبترول.....
92	المطلب الثالث: الشفافية والمساءلة في إدارة الفوائض البترولية.....
94-93	أولاً: المساءلة.....
99-94	ثانياً: الشفافية.....
	الفصل الثالث: مكانة صناديق الثروة السيادية في الاقتصاد العالمي ودورها في إدارة الفوائض البترولية.....
102	مقدمة
	المبحث الأول: مفهوم صناديق الثروة السيادية، تقدير أصولها وتصنيفها.....
	المطلب الأول: ظهور مفهوم السيادة ومفهوم صناديق الثروة السيادية.....
103	أولاً: مفهوم السيادة.....
106-103	ثانياً: ظهور الصناديق السيادية كمفهوم.....
106	المطلب الثاني: ماهية صناديق الثروة السيادية وتقدير أصولها.....
108-106	أولاً: تداول مصطلح صناديق الثروة السيادية.....
111-108	ثانياً: تعريف صناديق الثروات السيادية.....
113-111	ثالثاً: تقدير أصول صناديق الثروة السيادية.....
	المطلب الثالث: تصنيف صناديق الثروة السيادية.....
114-113	أولاً: تصنيف صناديق الثروة السيادية حسب غرض التأسيس.....
116-114	ثانياً: تصنيف صناديق الثروة السيادية وفق مصادر دخلها.....
119-116	ثالثاً: تصنيف صناديق الثروة السيادية إلى صناديق المواد الأولية و صناديق خارج المواد الأولية.....
	المبحث الثاني: مكانة صناديق الثروة السيادية في الاقتصاد العالمي.....
	المطلب الأول: الأصول الجغرافية لصناديق الثروة السيادية و نمو أعدادها....
122-120	أولاً: الأصول الجغرافية لصناديق الثروة السيادية.....
126-123	ثانياً: موجات ظهور صناديق الثروة السيادية في العالم وأسباب نمو

	أعدادها.....
	المطلب الثاني: وزن وتأثير صناديق الثروة السيادية في الاقتصاد العالمي....
128-126	أولاً: وزن صناديق الثروة السيادية في النظام المالي العالمي.....
129-128	المطلب الثالث: الإستراتيجية الاستثمارية لصناديق الثروة السيادية.....
130-129	أولاً: صناديق الثروة السيادية وألوية استكمال البنية التحتية.....
136-130	ثانياً: التوجهات الاستثمارية لصناديق الثروة السيادية.....
	المبحث الثالث: استثمارات صناديق الثروة السيادية البترولية خلال الأزمة وتداعيات ذلك.....
	المطلب الأول: واقع صناديق الثروة السيادية البترولية في ظل الأزمة المالية.
140-137	أولاً: استثمارات صناديق الثروة السيادية البترولية لدى المؤسسات المالية المتعثرة.....
142-140	ثانياً: تقديرات خسائر صناديق الثروة السيادية جراء أزمة الرهن العقاري..
144-142	ثالثاً: صناديق الثروة السيادية البترولية بعد الأزمة.....
	المطلب الثاني: موقف الدول الغربية من استثمارات صناديق الثروة السيادية...
146-144	أولاً: ردود أفعال الدول المستضيفة لاستثمارات صناديق الثروة السيادية....
	المطلب الثالث: محاولات إدماج صناديق الثروة السيادية ضمن قواعد النظام المالي العالمي.....
147-146	أولاً: مجموعة العمل الدولية لصناديق الثروة السيادية.....
151-147	ثانياً: مبادئ سانتياغو.....
152	خلاصة الفصل الثالث
	الفصل الرابع: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر والنرويج في إدارة الفوائض البترولية من خلال صناديق الثروة السيادية.....
155	مقدمة
	المبحث الأول: مكانة الفوائض البترولية في الاقتصاد النرويجي ودور صندوق التقاعد الحكومي في إدارتها.....
	المطلب الأول: النظام الاقتصادي والسياسي في النرويج وإنجازاته.....
157-156	أولاً: النظام الاقتصادي في النرويج.....
-156	المطلب الثاني: أهم القطاعات الاقتصادية في النرويج.....

159-156	أولاً: القطاع الصناعي.....
159	ثانياً: صناعة صيد وتعليب الأسماك.....
166-159	ثالثاً: قطاع البترول.....
	المطلب الثالث: دور صندوق التقاعد الحكومي النرويجي في إدارة الفوائض البترولية.....
169-166	أولاً: ماهية صندوق التقاعد الحكومي.....
170	ثانياً: أهم المحطات التاريخية بالنسبة لصندوق التقاعد الحكومي وأهدافه.....
172-170	ثالثاً: نفقات الصندوق و إيراداته.....
174-172	رابعاً: الإشراف والرقابة على الصندوق.....
177-174	خامساً: الإستراتيجية الاستثمارية لصندوق التقاعد الحكومي.....
181-177	سادساً: تطور العائدات الحقيقية المالية السنوية للصندوق خلال الفترة الممتدة من سنة 1998 الى سنة 2010.....
183-182	سابعاً: تطور العائدات الحقيقية المالية السنوية للصندوق خلال الفترة الممتدة من سنة 1998 إلى 2010
	المبحث الثاني: مكانة الفوائض البترولية في الاقتصاد الجزائري ودور صندوق ضبط الموارد في إدارتها.....
	المطلب الأول: تطور صناعة البترول في الجزائر.....
186-184	أولاً: تاريخ البترول في الجزائر.....
189-186	ثانياً: مكانة الجزائر كدولة بترولية.....
	المطلب الثاني: تأثير القطاع البترولي على التوازنات الاقتصادية الكلية.....
191-190	أولاً: مكانة القطاع البترولي في بنية الناتج المحلي الإجمالي.....
193-192	ثانياً: تأثير القطاع البترولي على الميزان التجاري.....
196-193	ثالثاً: تراكم عائدات البترول والاحتياطات الرسمية في الجزائر.....
	المطلب الثالث: دور صندوق ضبط الموارد في إدارة الفوائض البترولية.....
198-197	أولاً: ماهية صندوق ضبط الموارد.....
199-198	ثانياً: مصادر تمويل الصندوق.....
200-199	ثالثاً: دوافع إنشاء صندوق ضبط الموارد.....
202-200	رابعاً: مجال عمل الصندوق.....
203-202	خامساً: الرقابة على صندوق ضبط

	الموارد.....
211-203	سادساً: استخدامات موارد صندوق ضبط الموارد.....
	المبحث الثالث: تقييم فعالية صندوق ضبط الموارد بالمقارنة مع صندوق التقاعد الحكومي.....
	المطلب الأول: مزايا التجربة الجزائرية والنقائص التي تحول دون تعزيزها في إدارة الفوائض البتروliّة.....
217-212	أولاً: دور صندوق ضبط الموارد في تسديد المديونية الخارجية.....
	المطلب الثاني: اقتراحات لترقية دور صندوق ضبط الموارد في إدارة الفوائض البتروliّة للجزائر.....
224-218	أولاً: الجدل القائم حول إنشاء صندوق ثروة سيادي استثماري جزائري.....
226-224	ثانياً: المعوقات التي تحول دون تعزيز فعالية صندوق ضبط الموارد في إدارة الفوائض البتروliّة.....
227	خاتمة الفصل الرابع.....
	خاتمة عامة.....
	قائمة المراجع.....
	الملاحق.....

فهرس الأشكال			
الرقم	العنوان	الصفحة	
1-1	تاريخ اكتشاف وإنتاج البترول في الدول	5	

	العربية.....	
10	تصنيف البترول على أساس المصدر الهيدروكربوني	2-1
35	إنتاج البترول و الغاز الطبيعي السائل في الولايات المتحدة الأمريكية.....	3-1
40	سعر البترول في حالة طلب منخفض المرونة و طلب مرتفع المرونة.....	4-1
41	تركيبة السّعر النهائي لبرميل البترول الخام في مجموعة البلدان الصناعيّة لسنة 2008.....	5 -1
47	توزع استهلاك البترول على القطاعات الاقتصادية المختلفة.....	6-1
48	الميزان التجاري البترولي وفق المجموعات الدوليّة لسنة 2009.....	7-1
50	البلدان الخمسة عشر الأولى المصدّرة للبترول سنة 2008.....	8-1
56	أكبر أسواق البترول الدوليّة.....	1-2
62	تطور أسعار البترول خلال الفترة (1973- 2009).....	2-2
71	تطور أسعار وعائدات البترول خلال الفترة (2000 – 2008).....	3-2
73	نموذج "Corden" سنة 1984.....	4-2
99	مخطّط إدارة الفوائض البتروليّة.....	5-2
107	تواتر البحث الجاري حول صناديق الثروة السيادية في محرك البحث Google.....	1-3
107	تواتر البحث الجاري حول صناديق الثروة السيادية في Google إلى جانب كلمة تهديد.....	2-3
108	تواتر البحث الجاري حول صناديق الثروة السيادية إلى جانب كلمة المنقذ "savior".	3-3
115	صناديق الثروة السيادية حسب مصدر الأموال.....	4-3
117	حجم الأصول المدارة من قبل صناديق الثروة السيادية السلعية وغير السلعية.....	5-3
122	تمركز صناديق الثروة السيادية جغرافياً.....	6-3
123	موجات ظهور صناديق الثروة السيادية.....	7-3
124	تطور عدد صناديق الثروة السيادية في العالم من سنة 1950 إلى 2007..	8-3
125	تطور أسعار البترول وموجات تأسيس الصناديق البتروليّة.....	9-3

126	الفجوة المسجلة بين الحسابات الجارية في العالم.....	10-3
128	مكانة صناديق الثروة السيادية بين أهم أقطاب الاستثمار العالمية مع بداية سنة 2008.....	11-3
130	الاستثمارات الأجنبية للدول المصدرة للبترول نهاية سنة 2010.....	12-3
131	تدفقات الاستثمارات الأجنبية لصناديق الثروة السيادية.....	13-3
134	التوجهات الجغرافية لاستثمارات صناديق الثروة السيادية خلال الفترة 1995 - 2009.....	14-3
136	التوجهات القطاعية لاستثمارات صناديق الثروة السيادية خلال الفترة (1995 - 2009).....	15-3
150	مستوى التزام الأطراف الموقعة على مبادئ سنتياغو حسب أوامر الامتثال.....	16-3
160	تقديرات وصول إنتاج البترول النرويجي إلى الذروة.....	1-4
163	مكانة قطاع البترول ضمن صادرات النرويج.....	2-4
165	مساهمة الصناعات البترولية في الناتج المحلي الإجمالي.....	3-4
167	أقسام صندوق التقاعد الحكومي.....	4-4
172	صندوق التقاعد الحكومي كآلية استقرار اقتصادية كلية.....	5-4
173	تحويل نسبة % 4 من المداخل البترولية سنويا نحو الموازنة العامة.....	6-4
174	إيرادات و نفقات صندوق التقاعد الحكومي العالمي وتكاملها مع موازنة الدولة.....	7-4
175	هرم التنظيم والإشراف والرقابة بالنسبة لصندوق التقاعد الحكومي.....	8-4
178	أهم تطورات الإستراتيجية الاستثمارية لصندوق صندوق التقاعد الحكومي.....	9-4
179	الإستراتيجية الاستثمارية الحالية لصندوق صندوق التقاعد الحكومي.....	10-4
180	التوزيع الجغرافي الجديد لاستثمارات الصندوق في الأسهم.....	11-4
180	التوزيع الجغرافي الجديد لاستثمارات الصندوق في حافظة الأصول ثابتة الدخل.....	12-4
183	تطور العائدات المالية الاسمية السنوية لكل من الاسهم والاصول الاستثمارية ذات الدخل الثابت والعائدات الكلية للصندوق خلال الفترة المتدة من سنة 1998 الى سنة 2010.....	13-4

187	تطور الاحتياطي البترولي في الجزائر من سنة 1994 إلى 2009.....	14-4
189	تطور كل من الطاقة الإنتاجية و التصديرية للبترول في الجزائر خلال الفترة(1986-2007).....	15-4
199	مصادر دخل صندوق ضبط الموارد.....	16-4
201	ترتيب صناديق الثروة السيادية وفق مؤشر الشفافية "لينا بيرج-مادويل" Linaburg Maduell Transparency Index لسنة 2010.....	17-4
206	الدين الخارجي للجزائر خلال الفترة (2006-2009).....	18-4
225	المخطط المقترح لصندوق الاستثمار الجزائري.....	19-4

فهرس الجداول		
الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	أهم المحطات التاريخية في عمر البترول.....	4
2-1	أهم منتجات البترول.....	6
3-1	تصنيف البترول على أساس درجة الكثافة.....	11
4-1	تصنيف البترول على أساس درجة الكثافة واللزوجة.....	12
5-1	صادرات المنتجات السلعية العالمية لسنة 2009.....	21
6-1	مساهمة صادرات الوقود ضمن الصادرات السلعية العالمية.....	22
7-1	تطور الاحتياطي العالمي المؤكد للبترول حسب المناطق الجغرافية.....	23
8-1	ترتيب الدول الكبرى في حجم الاحتياطات المؤكدة عام 2009.....	25
9-1	الإنتاج العالمي من البترول حسب المناطق الجغرافية.....	26
10-1	احتياطات البترول في بحر قزوين.....	32
11-1	العمر البترولي حسب المناطق الجغرافية العالمية 2009.....	33
12-1	توزع الاستهلاك العالمي للبترول وفق المناطق الجغرافية.....	44
13-1	توقعات نمو الاستهلاك العالمي للطاقة موزعاً حسب مصادرها للفترة (1970-2015).....	46

68	تطور عائدات البترول العربية خلال الفترة (1973-1989).....	1-2
69	تطور العائدات البترولية العربية بالأسعار الحقيقية لعام 1995.....	2-2
70	تطور عائدات البترول للدول العربية خلال الفترة (2000-2008).....	3-2
72	انعكاس تطورات العائدات البترولية على الناتج المحلي الإجمالي.....	4-2
73	عائدات البترول والميزان التجاري للبلدان العربية خلال الفترة (1996-2007).....	5-2
74	العائدات البترولية ووضعية الميزانية العامة خلال الفترة (2001-2007)	6-2
77	الطاقة الاستيعابية لبعض الدول العربية عام 1976.....	7-2
77	حجم الصادرات والواردات العربية خلال الفترة (1973-1976).....	8-2
78	مشتريات بعض الدول العربية من الذهب خلال الفترة (1975-1977)...	9-2
81	نمط استخدام الفوائض البترولية لدول أوبك خلال (1974-1976).....	10-2
83	تدفقات العون الإنمائي العربي خلال الفترة 2004-2007.....	11-2
105	أهم الصناديق السيادية حسب تاريخ التأسيس.....	1-3
118	أكبر صناديق الثروة السيادية (السلعية و غير السلعية) بنهاية 2009.....	2-3
121	توزيع صناديق الثروة السيادية حسب المناطق الجغرافية.....	3-3
133	أمثلة حول دعائم استثمارات صناديق الثروة السيادية.....	4-3
138	أهم استثمارات صناديق الثروة السيادية البترولية مع بداية الأزمة المالية العالمية.....	5-3
139	أهم استثمارات صناديق الثروة السيادية أثناء الأزمة المالية العالمية 2008.	6-3
141	تقديرات خسائر أهم صناديق الثروة السيادية البترولية بنهاية سنة 2008.....	7-3
158	النشاطات الصناعية في النرويج سنة 2005.....	1-4
164	مكانة النرويج عالمياً كدولة مصدرة للبترول سنة 2010	2-4
169	بيان الموازنة العامة خلال نهاية سنوات الفترة: 2009 - 2011	3-4
178	معايير أداء صندوق التقاعد الحكومي النرويجي حسب دراسة لـ " Edwin Truman".	4-4
188	نمو القدرة الإنتاجية للبترول	5-4
190	تطورات أسعار البترول و انعكاساتها على الناتج المحلي الإجمالي خلال	6-4

	الفترة (1986-2009).	
191	تطور الصّادرات الجزائرية خلال الفترة (2001-2010)	7-4
192	الواردات الجزائرية خلال الفترة (2001-2010).	8-4
193	وضعية الميزان التجاري خلال الفترة (2001 - 2010)	9-4
194	تراكم عائدات الجزائر خلال الفترة (1986 - 2009).	10-4
195	تطور الاحتياطات الرسمية خلال الفترة (2000-2009).	11-4
196	معدل تغطية الاحتياطات الرسمية للواردات السلعية للفترة (2000-2009).	12-4
198	وضعية صندوق ضبط الموارد من سنة 2000 إلى سنة 2010.	13-4
202	ترتيب صندوق ضبط الموارد حسب مؤشر "Edwin Truman".	14-4
203	تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة (2000-2010).	15-4
205	التسديد المسبق للمديونية الخارجية لشهر ماي وجوان 2006.	16-4
207	مساهمة صندوق ضبط الموارد في التسديد المسبق للمديونية الخارجية	17-4
208	المقارنة بين نسبة الفائدة على سندات الخزينة الأمريكية ونسبة الفائدة على الدين الخارجي للجزائر.	18-4
209	مساهمة صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الخزينة العمومية	19-4
211	مساهمة صندوق ضبط الموارد في تسديد الدين العمومي الداخلي	20-4
213	المقارنة بين أهداف كل من صندوق ضبط الموارد وصندوق التقاعد الحكومي النرويجي.	21-4
214	المقارنة بين إيرادات كل من صندوق ضبط الموارد و صندوق التقاعد الحكومي النرويجي.	22-4
215	لمقارنة بين كل من صندوق ضبط الموارد و صندوق التقاعد الحكومي لنرويجي من حيث الشفافية والمساءلة.	23-4
216	المقارنة بين كل من صندوق ضبط الموارد و صندوق التقاعد الحكومي النرويجي من حيث الرقابة.	24-4
217	مقارنة بين صندوق ضبط الموارد و صندوق التقاعد الحكومي النرويجي من حيث الهيكل.	25-4

المخلص:

يقوم هذا البحث على محاولة لرصد مستجدات إدارة الفوائض البترولية من خلال صناديق الثروة السيادية، وعلى أساس التحليل النوعي لتجربة النرويج من خلال إنشائها لصندوق التقاعد الحكومي، يتم تقييم تجربة الجزائر في إنشاء صندوق ضبط الموارد ومدى فعاليته في إدارة الفوائض البترولية، فتعتبر خطوة أولى لإسقاطات الواقع الدولي وتقدير واقع إدارة المداخل البترولية في الجزائر، بغية فتح المجال ربما أمام تأسيس صندوق ثروة سيادية يتميز بالكفاءة والشفافية لإدارة أهم المداخل الوطنية.

الكلمات الدالة: الطلب والعرض العالميين للبترول، صناديق الثروة السيادية، إدارة الفوائض البترولية، صندوق ضبط الموارد الجزائري، صندوق التقاعد الحكومي النرويجي.

Abstract:

This research is an attempt to monitor development of petroleum surplus management through sovereign wealth funds, and according of the qualitative analysis of the Norwegian experience through its fund called "government pension fund"; we try to evaluate the Algerian experience in the establishment of "The Revenue Regulation Fund" and its effectiveness in petroleum surplus management, which considered as a first step in Algeria to estimate the reality of petroleum revenues management, for an opportunity to establish a sovereign wealth fund characterized by efficiency and transparency to managing the most important national incomes.

Key words: World petroleum demand and supply, sovereign wealth funds petroleum surplus management, Algerian revenue regulation fund, Norwegian government pension fund.